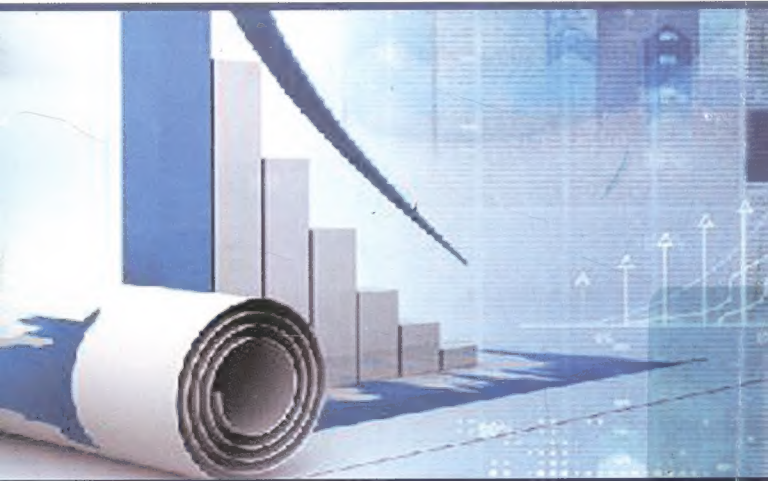




الإفصاح المالي أثره وأهميته في نمو الأعمال التجارية العربية داخل البلاد الأجنبية

الدكتور
إبراهيم جابر السيد





الإفصاح المالي أثره وأهميته

في نمو الأعمال التجارية العربية داخل البلاد الأجنبية

رقم الإيداع لدى المكتبة الوطنية (2013/10/3786)

أعني، إبراهيم جابر
الإصحاح الثاني لرهقهيه في نمو الأعمال التجارية الخريبة داخل: الأاجنية/إبراهيم جابر السيد
عنان، ذا غيداء للشعر والله زبي
() من
رأى: (2013/10/3786)

الوصفات/البيانات المالية: 1/ أ. الأعمال التجارية

تم إعداد بيانات الفهرسة والتصنيف الأولية من قبل دائرة المكتبة الوطنية

Copyright ©
All Rights Reserved

جميع الحقوق محفوظة

ISBN 978-9957-572-59-4

لا يجوز نشر أي جزء من هذا الكتاب، أو تخزين مادته بطريقة الاسترجاع أو نقله على أي وجه أو بأي طريقة إلكترونية شكلت أو ميكانيكية أو بالصور أو بالتسجيل وخلاف ذلك إلا بموافقة عيسى هذا ككتاب مقدماً.



دار فكري للنشر والتوزيع

الطبع العربي - شارع الملكة رانيا المبداءة
للطابعات: 6 5353402 +962
مبنى: 520946 مبنى 11152 الرياض
جميع الصفات التجارية - الطبع الأول
عيسى: 7 95667143 +962
E-mail: darfikriddoo@gmail.com

الإفصاح المالي

أثره وأهميته في نمو الأعمال التجارية العربية

داخل البلاد الأجنبية

الدكتور

ابراهيم جابر السيد

الطبعة الأولى

2014 م - 1435 هـ

الفهرس

9.....مقدمة

الفصل الأول

الإفصاح، المفهوم والمعنى

- 17.....المبحث الأول: المفهوم العام للإفصاح
- 17..... أولاً : مفهوم الافصاح
- 21..... ثانياً : معنى الافصاح المالي
- 28..... ثالثاً : الافصاح المحاسبي والإفصاح المالي
- 34..... رابعاً : البدايات الاولى للإفصاح المالي
- 41..... المبحث الثاني: أسس الافصاح المالي
- 41..... أولاً : تطور تعليمات الإفصاح
- 47..... ثانياً : مقومات الافصاح
- 56..... ثالثاً : أسباب الافصاح
- 59..... رابعاً : الافصاح وسرية المعلومات
- 63..... المبحث الثالث: الجهات ذات العلاقة بالافصاح
- 63..... أولاً : من هم المعنيون بالافصاح؟
- 65..... ثانياً : الافصاح والرقابة الداخلية والخارجية
- 67..... ثالثاً : ما هي الامور الواجب الافصاح عنها؟
- 70..... رابعاً : الصفات التي تتمتع بها عملية الافصاح المالي

الفصل الثاني

الإفصاح المالي في أستراليا

- المبحث الأول: الإفصاح المالي ومعايير المحاسبة 75
أولاً : معايير المحاسبة الدولية والإفصاح المالي 75
ثانياً : معايير المحاسبة الأسترالية والإفصاح المالي 82
ثالثاً : الإفصاح ودور الإدارة العليا للوحدة الاقتصادية 86
المبحث الثاني: علاقات الإفصاح 88
أولاً : الإفصاح وعلاقته بعمليات التمويل 88
ثانياً : الإفصاح وعلاقته بالازمة المالية الدولية 94
ثالثاً : الإفصاح والفساد المالي والإداري 97
المبحث الثالث: الإفصاح المالي في أستراليا 107
أولاً : الجهات المسؤولة عن الإفصاح المحاسبي والمالي في أستراليا 107
ثانياً : أحكام الإفصاح المطبقة في أستراليا 115
ثالثاً : حوكمة الشركات في أستراليا 120

الفصل الثالث

الأعمال التجارية العربية في أستراليا

- المبحث الأول: الأعمال التجارية العربية في أستراليا 131
أولاً : لمحة مختصرة عن أستراليا وموقع الجالية العربية منها 131
ثانياً : البدايات الأولى للنشاطات التجارية العربية في أستراليا 142
ثالثاً : الواقع الاقتصادي للأعمال التجارية العربية في أستراليا 151
المبحث الثاني: نشاطات الأعمال التجارية العربية في أستراليا والوعي المحاسبي والمالي 163
أولاً : النشاطات التجارية العربية التي تمارس في أستراليا 163
ثانياً : الأعمال التجارية العربية في أستراليا والوعي المحاسبي بشكل عام 176
ثالثاً : علاقة حجم الأعمال التجارية العربية بالإفصاح المالي 188

- المبحث الثالث: الإفصاح المالي ودوره في أستراليا 198
أولاً : دور الإفصاح المالي في تغيير طبائع وعادات الأعمال التجارية العربية في أستراليا.. 198
ثانياً : المتطلبات العملية للإفصاح المالي الكامل والشفاف..... 208
تحليل بيانات إستمارة الاستبيان 210
ثالثاً : تقييم الإفصاح المالي للأعمال التجارية العربية في أستراليا 222

الفصل الرابع

الإفصاح المالي والأعمال التجارية العربية في أستراليا

- المبحث الأول: الإفصاح المالي وعلاقته بعمليات التدقيق..... 237
أولاً : المسؤولية القانونية المترتبة على المدقق وعلاقتها بالإفصاح المالي 237
ثانياً : في حالة غياب التدقيق الخارجي، من يقوم بمهمة متابعة موضوع الإفصاح؟..... 250
ثالثاً : الجوانب السلبية في عمليات التدقيق ومتطلبات الإفصاح المالي السليم 261
المبحث الثاني: الإفصاح المالي، الوعي والمسؤولية 272
أولاً : وعي الأعمال التجارية العربية في أستراليا بدور الإفصاح المالي..... 272
ثانياً : المسؤولية الأخلاقية للأعمال التجارية تجاه الإفصاح المالي 285
ثالثاً : الإفصاح الإلزامي والاختياري، الفرق والمضمون 298
المبحث الثالث: الإفصاح المالي وأثره على الأعمال العربية في أستراليا 210
أولاً : الإفصاح، دوره وأثره في تمويل الأعمال التجارية العربية في أستراليا 210
ثانياً : الإفصاح والإقرار والإعتراف ومستقبل الأعمال التجارية العربية في أستراليا..... 321
ثالثاً : علاقة الإفصاح المالي بتعثر الأعمال التجارية العربية في أستراليا 332
المصادر 339

مقدمة

نظراً لما يشهده العالم اليوم من تقدم علمي وتقني كبيرين بحيث يمكن لمس تأثيراته الواضحة على أغلب مناحي الحياة البشرية والاقتصادية بوجه الخصوص، فقد أصبح الاعتماد على البيانات والمعلومات الصحيحة والدقيقة ضرورية جداً لكل مهتم. لهذا يلاحظ أن أغلب البلدان الحديثة وعلى الرغم من اختلاف أنظمتها المحاسبية وحتى السياسية أخذت تسن القوانين والأنظمة والتعليمات التي تركز على دور وأهمية الإفصاح عن المعلومات والبيانات وخاصة المالية منها، والتي كما سيلاحظ فيما بعد أنها تعتبر من الركائز التي يعتمد عليها المستثمرون بوجه الخصوص، للوقوف على مدى جدوى الاستثمار في هذه المؤسسة من عدمه، وبقية المستفيدين الآخرين بشكل عام.

ركز الكاتب في هذه الدراسة على موضوع مهم وحساس وهو ما يتعلق بالإفصاح المالي للأعمال التجارية العربية في أستراليا.

يعتبر الإفصاح المحاسبي ويشمته الإفصاح المالي من الأمور التي دعت مجموعة واسعة من الدول إلى الاتفاق على وضع معايير محاسبية أصبحت واقع حال مطبق في العديد من الدول من بينها دول متطورة ودول نامية، بموجبها التزمت هذه الدول على إعداد وتهيئة بياناتها ومكبتها من سهولة إجراء المقارنة بين المعلومات والبيانات بعد أن أصبحت أسس الأعداد والإفصاح موحدة، ومن هنا تبرز أهمية موضوع الإفصاح المالي بالنسبة لهذه الوحدات والتي تشكل أغلبها وحدات اقتصادية كبيرة.

إن الموقف مع الوحدات الاقتصادية الصغيرة يختلف كثيراً عما هي عليه في الوحدات الاقتصادية الكبيرة، حيث لا وجود لمعايير محاسبية عملية موحدة لإعداد معلوماتها وبياناتها، لكن أهمية هذه الشريحة تكمن في أنها تشكل ما نسبته 95٪ من مجمل الأعمال التجارية في أستراليا، لذا كانت دراستها وبالأخص ببحث هذا الجانب بالذات يعتبر من الأهمية التي يرى الكاتب أنها تستحق الدراسة والبحث، إضافة إلى عدم وجود دراسات سابقة تتناول الأعمال التجارية العربية في أستراليا كل ذلك كان وراء قيام الكاتب باختيار هذا الموضوع الذي حظي بموافقة الأكاديمية العربية على تقديمه كأطروحة أكاديمية للحصول على هذه الدرجة العلمية.

كثير من الأعمال التجارية العربية لا تعي أهمية هذا الجانب الذي قد يؤثر على نمو أعمالها بشكل من الأشكال، علماً بأن قسماً كبيراً لم يسبق له أن سمع بهذا المصطلح من قبل كما تبين لنا ذلك، أو على الأقل لم يكن متداولاً بينهم، كما أن قسماً منها لا يعتقد بأن مثل هذا الموضوع مهم إلى الدرجة التي لها تأثير على أعمالها بأي شكل من الأشكال. أن هذا الكتاب الذي بين يديكم يتناول المشاكل المتعلقة بموضوع الإفصاح المالي، الذي يخص الأعمال التجارية العربية في أستراليا، وهو من الناحية العملية يركز على تلك الأعمال التي تندرج ضمن الأعمال الصغيرة حصرياً.

لقد تم اتباع أسلوب الحوار المباشر مع أغلب أصحاب الأعمال التي جرى مقابلة مالكيها أو المسؤولين عن إداراتها والحصول على المعلومات المتعلقة بالاستئلة التي تضمنتها استمارة الاستبيان المذكورة والتي ركزت على جانب الإفصاح المالي لنشاطات تلك الوحدات الاقتصادية. بلغت العينة التي تم الحصول على معلوماتها والتي اعتبرت أساس هذا الكتاب 252 وحدة تجارية عربية، ومن خلال تحليل النتائج أضح جلياً بأن معظمها تعتبر وحدات اقتصادية صغيرة الحجم، حسب المقاييس المتبعة في أستراليا، والتي تتضمن رأس المال المستخدم وعدد العاملين.

موضوع الكتاب:

إن المشاكل الاقتصادية التي تواجه الوحدات الاقتصادية العاملة في أي بلد مهما كان النظام الاقتصادي السائد فيها، تكون ناجمة عن أسباب عديدة (لسنا بصدد بحثها في هذه الأطروحة) لكن ما يهمنا في هذا الكتاب هو الجانب المالي الذي يعتبر العصب الرئيسي الذي يحرك العملية الانتاجية وبالتالي يحقق الهدف المنشود من وجود أو من قيام هذه المؤسسات الاقتصادية ألا وهو الربح، وبطبيعة الحال دون تحقيق هذا الهدف الجوهري سيؤدي بالوحدة الاقتصادية المعنية إلى مواجهة مصاعب التمويل وما يلازمها من تبعات قد تصل إلى عواقب وخيمة تتحملها الإدارة العليا وبالتالي يتحملها المالكون (حملة الأسهم والمستثمرون)، ومن هذه النتائج ما قد يؤدي إلى قيام الوحدات الاقتصادية في النهاية بإعلان إفلاسها إن لم تستطع الايفاء بالتزاماتها المالية.

يعتبر الإفصاح المالي من العقبات الكبيرة التي تواجه الأعمال التجارية العربية في إسرائيل، وهذا بطبيعة الحال وكما سيلاحظ في متن الأطروحة بأنه يؤدي إلى بعض النتائج السلبية، بالرغم من عدم إعطائها صورة ناصعة عن طبيعة العملية الاقتصادية لصاحب العمل حتى على مستوى الأعمال الصغيرة فإن هذه الممارسات تعتبر مخالقات قانونية للنظام المحاسبي والضريبي في إسرائيل. بالإضافة إلى إعطاء صورة غير جيدة عن الأعمال التجارية العربية وسمعتها التجارية في إسرائيل مما يوقمها تحت طائلة المسائلة القانونية. وفي أحيان عديدة يخلق لها مشاكل وعقبات مالية أخرى سوف يتم التطرق إليها لما لها من علاقة وثيقة بموضوع الأطروحة بشكل عام. وبناءً على ما تقدم فقد توفرت للباحث الأرضية الخصبة التي مكنت الانطلاق منها إلى بحث هذا الموضوع، والتوصل إلى الاستنتاجات والحلول المناسبة لمعالجة الثغرات والسلبيات الحاصلة من قبل الأعمال التجارية العربية، ومن قبل الجهات الحكومية المسؤولة عن هذا الجانب، ومن هنا جاء اختيار موضوع عنوان هذه الأطروحة، الموسومة :

الإفصاح المالي، أثره وأهميته في نمو الأعمال التجارية العربية في إسرائيل

من حيث المضمون تم تقسيم موضوع الأطروحة إلى جزئين رئيسيين، كل جزء منها يتضمن فصلين كاملين:

- الجزء الأول: يتضمن على كلاً من الفصل الأول والثاني، ويتناول بعض الجوانب النظرية والتاريخية للإفصاح المالي والوجود العربي في إسرائيل، وهذا برأي الكاتب يساعد في التعرف على البدايات الأولى للنشاطات التجارية العربية في إسرائيل، وكيف بدأت ومتى حدث ذلك وماهي النشاطات التي ركز عليها أبناء الجالية العربية، وماهي الأسباب الكامنة وراء ذلك الاختيار.
- الجزء الثاني: احتوى هذا الجزء على فصلين، الثاني والثالث حيث تم تناول بعض الجوانب العملية والتطبيقية لموضوع الإفصاح المالي والمتعلقة بنشاطات الأعمال التجارية العربية، كما تتضمن هذا الجزء أيضاً عملية استجواب تضمثها استثمار وزعت على عينة مختارة من الأعمال العربية في ثلاثة مدن إسرائيلية كبيرة.

تعتبر أستراليا من الدول المتقدمة والمتطورة محاسيباً، حيث كانت عضواً مؤسساً للجنة معايير المحاسبة الدولية منذ العام 1973، هذا وقد كان المجلس الوطني للاقرار المالي الاسترالي (وهو جهة حكومية) قد قرّر في العام 2002 إلزام الشركات والمؤسسات التي يجب أن تلتزم بالاقرار بموجب القوانين الاسترالية السارية المفعول، تطبيق معايير المحاسبة الدولية اعتباراً من العام 2005، وذلك نظراً لما لدور الإفصاح المحاسبي بشكل عام و المالي بشكل خاص من أثر فعال في مسيرة الوحدات الاقتصادية العاملة في أستراليا.

نتيجة لزيادة المشاكل المالية المصاحبة للعديد من الوحدات الاقتصادية ابتداءً من تأسيس الاعمال، وما بعد فترة التأسيس، أو عند الحاجة الى اجراء تحديث أو تطوير للمشروع، وكذلك لما لمس الجميع مؤخراً من أحداث بسبب الازمة المالية الدولية التي عصفت بالاقتصاد الدولي وتأثيراته المتباينة على مختلف بلدان العالم، ولكون الافصاح المالي يعتبر أحد تلك المقومات التي يجب علينا أن نهتم بها ومتطلباتها والالتزام الشفاف والدقيق بأحكامها، ومن هذا المنطلق أراد الكاتب أن يبرز موقع الاعمال التجارية العربية من هذا الموضوع الحيوي، وأثره على هذه الشريحة من الاعمال التي تساهم مع كافة الاعمال التجارية الاسترالية - بما نسبته 95٪ - من مجمل الاعمال التجارية في أستراليا.

كانت أستراليا الفدرالية حذا للبحث، حيث تم التركيز على ثلاثة مدن رئيسية فيها هي: سدنبي عاصمة ولاية نيو ساوث ويلز، وملبورن عاصمة ولاية فيكتوريا، وبيث عاصمة غرب أستراليا، والسبب الذي دعى الكاتب الى اختيار هذه المدن بالذات هو تمركز العديد من أبناء الجالية العربية في تلك المدن، وبالتالي تمركز النشاطات التجارية العربية فيها بشكل عام.

المادة البحثية الاساسية المعتمدة كانت وكما أشرنا هي معلومات تم الحصول عليها مباشرة من أصحاب هذه النشاطات ومن خلال الاجابة عن بعض الاسئلة التي تضمنتها استمارة الاستبيان التي شملت أغلب النقاط المهمة ذات العلاقة بموضوع البحث.

الكاتب يرى أن هناك جملة من الفرضيات تتعلق بموضوع البحث، وتعتبر مادة خصبة للبحث والتحليل واستخلاص النتائج الضرورية من الناحية النظرية أو العملية:

- هناك علاقة وثيقة بين موضوع الافصاح المالي بكافة عناصره ومتطلباته وبين نمو الاعمال التجارية العربية في أستراليا.

- هناك علاقة وثيقة بين شفافية الإفصاح المالي ودقته وشموله والحاجة الى تمويل نشاطات الاعمال التجارية العربية لشتى الاغراض.
- هناك علاقة وثيقة بين الوعي المحاسبي والمالي بشكل عام والمستوى الثقافي لصاحب العمل ومدى علاقتها بالالتزام بأخلاقيات المهنة ومسؤوليته الاجتماعية تجاه البلد الذي فتح ذراعيه لرعايته ودعم مشروعه.
- بالرغم من تركيز المعايير المحاسبية الدولية والاسترالية على الوحدات الاقتصادية الكبيرة والسجلة في أسواق الاوراق المالية (البورصة)، إلا أن الكاتب يحاول إثبات أهمية الإفصاح المالي حتى بالنسبة الى أصغر وحدة اقتصادية داخل الاقتصاد الاسترالي وهذا ما سنحاول إثباته عملياً من خلال الممارسة العملية والتعامل المباشر مع الاعمال التجارية العربية في إستراليا.
- هناك علاقة وثيقة بشكل أو آخر فيما بين الإفصاح والاقرار والاعتراف، أو على الأقل هناك تداخل فيما بين هذه المصطلحات المحاسبية من حيث المضمون.
- هناك علاقة مباشرة بين الإفصاح وكلاً من التدقيق الداخلي والتدقيق الخارجي، فهل هذا الوضع ينسحب على الأعمال التجارية العربية في استراليا أيضاً؟
- الاستنتاجات والتوصيات: توصل الكاتب الى بعض النتائج والتوصيات المهمة التي تخص موضوع الإفصاح المالي والتي تتعلق قسم منها بالجهات الحكومية الاسترالية المسؤولة عن موضوع الإفصاح المالي في أستراليا، بالإضافة الى نتائج أخرى تتعلق بالأعمال التجارية العربية نفسها، ومن وجهة نظر الكاتب أن الالتزام الدقيق بالتوصيات التي خرج بها البحث، ستمكثنا من معالجة الكثير من الجوانب السلبية الحالية التي تواجهها هذه الوحدات الاقتصادية الصغيرة الحجم.

الفصل الأول

الإفصاح، المفهوم والمعنى

المبحث الأول

المفهوم العام للإفصاح

أولاً: مفهوم الإفصاح

الإفصاح كلمة شاع استعمالها في جميع مجالات الحياة، وبالأخص العملية منها بما فيها مهنة المحاسبة والتدقيق. فماذا يقصد بكلمة الإفصاح بشكلها المجرد؟.

الإفصاح في اللغة العربية البيان والظهور والوضوح، وما تبين به من الشيء من الدلالة وغيرها: اتضح أي بان وبذا يكون الإفصاح مع ذكاء هو البيان. والبيان إظهار المقصود بأول لفظ، وهو من الفهم وذكاء القلب مع اللسن وأصله الكشف والظهور.

ثم الاعتماد بشكل مركز على بعض المصادر الأجنبية وبالأخص المواقع الالكترونية التي تمكن الكاتب من الوصول الى بعض المعاني المختلفة التي يحملها هذا المصطلح الذي أخذت أغلب المهن والحقول وحتى أبسط الممارسات اليومية لا تخلو من نوع أو أكثر من أنواع الإفصاح ضمن متطلباتها اليومية الناجمة من التعامل مع الغير، حيث أخذ الإفصاح ومتطلباته القانونية والإدارية والشكلية تطفئ على العديد من مناحي الحياة العملية بما فيها العامة منها. من خلال تصفح بعض المواقع الالكترونية تمكن الكاتب من التعرف على قسم من المفاهيم التي يمكن أن تحمل في طياتها معنى أو معاني مختلفة لمفهوم الإفصاح منها وعلى سبيل المثال وليس الحصر:

- الإفصاح هو الاعلان عن شيء أو نشره.

إن عملية الإفصاح تشمل عدم التستر عن الشيء، نشر الشيء، وضعه تحت الضوء، كشف أو فضح الشيء⁽¹⁾.

(1). <http://thinkexist.com/dictionary/meaning/disclosure/>, the information was viewed on

- الإفصاح هو صيغة الكلام الذي يجعل الشيء واضحاً (قريئة)⁽¹⁾
- من المفاهيم والمعاني الأخرى للإفصاح والتي حملها موقع الكتروني آخر⁽²⁾:
- الإفصاح يعني تقديم معلومات أو إعطاء أدلة بشأن شخص آخر.
- الإفصاح هو استخدام اللغة للتعبير عن عمل معين.
- الإفصاح هو السلوك الذي يعلن الشعور للملأ. (عرض الإنفعال).
- الإفصاح هو عملية كشف شيء كان سراً.
- الإفصاح هو عملية اكتشاف شيء ما.
- الإفصاح (حسب مفهوم المحاكم) هو الكشف الإلزامي عن الوثائق ذات الصلة بالحالة المعروضة قبل المحكمة، تمكن طرفاً معيناً في التقاضي لانتزاع معلومات من الطرف الآخر تتعلق بمقائق تخص القضية المعروضة على المحكمة.
- الإفصاح هو الكشف غير المقصود عن شيء ما.
- الإفصاح هو عملية تقديم أدلة اتهام إلى شخص قانوني (عادة مقابل شيء ما).
- الإفصاح هو عملية الكشف المتعمد عن معلومات سرية (من قبل شخص غير غول).
- الإفصاح عن شيء سري (خوفاً من انكشاف خططهم).
- الإفصاح هو الكشف عن شيء، لاسيما ذلك الشيء غير المعروف سابقاً وغير المدرك⁽³⁾.
- وحسب قاموس الاستثمارات المالية الأمريكي⁽⁴⁾، فإن الإفصاح هو عملية إطلاق جميع المعلومات ذات الصلة بالشركة والتي قد تؤثر على قرار الاستثمار. في الولايات المتحدة يتعين على الشركات من أجل أن تكون مدرجة في أسواق الأوراق المالية

(1) <http://ardictionary.com/Disclosure/5866> the information was viewed on 19/12/2010 at 11:00pm

(2) <http://www.thefreedictionary.com/disclosure>, the information was viewed on 19/12/2010 at 11:30pm.

(3) <http://thesaurus.yourdictionary.com/disclosure>, viewed on 19/12/2010 at 00:15am.

(4) <http://www.answers.com/topic/disclosure>, the information was viewed on 19/12/2010 at 00:45am.

الكبرى، أن تلتزم بتنفيذ جميع متطلبات وتعليمات الإفصاح الصادرة عن هيئة البورصة والتعامل بالأوراق المالية الأمريكية.

يشير قاموس أعلام أيضاً إلى إن جعل الاستثمار عادلاً (نزيهاً) للجميع بقدر الإمكان، وعليه فيتوجب على الشركات الإفصاح عن كل المعلومات الجيدة والسيئة. في السابق كان الكشف الإنتقائي يعتبر من المشاكل الخطيرة بالنسبة للمستثمرين، لأن المطلعين على المعلومات الداخلية سوف يستغلون مواقعهم للاستفادة القصوى من تلك المعلومات المتوفرة لهم دون سواهم لتحقيق مكاسب خاصة لهم على حساب الاستثمار العام للجمهور.

الشركات ليست الكيانات الوحيدة التي تخضع للوائح صارمة للكشف عن معلوماتها، بموجب القانون يتوجب على شركات الوساطة والمحللين أيضاً الكشف عن أي نوع من المعلومات التي لديهم والمتعلقة بالقرارات الاستثمارية. على سبيل المثال، فمن أجل الحد من قضايا تضارب المصالح فإنه يجب على المحللين الكشف عن أي أسهم يمتلكونها⁽¹⁾.

أما فيما يخص الإفصاح الكامل، فهو مصطلح قانوني يستخدم اجتماعياً للتعبير عن الكشف الكامل عن أي شيء غير معروف والذي يخص موضوع أو مواضيع معروفة بشكل عام⁽²⁾.

حسب التعريف الوارد في قاموس بارون المصرفي⁽³⁾، فإن الإفصاح يعني من الناحية المصرفية معلومات تتعلق بشروط الائتمان التي تتطلبها القوانين الاتحادية أو المحلية والتي تعطى للعملاء، وهو مطلوب عادة في كافة القروض الاستهلاكية وقروض الرهن العقاري السكني. إن الفقرات التي يشملها الإفصاح هي تكاليف التمويل التي يشار إليها عادة كنسبة مئوية سنوية وكطريقة احتساب الفائدة والحد الأدنى للدفعات الشهرية، وكذلك إجراءات لتسوية المنازعات الحاصلة نتيجة الأخطاء في فواتير (كشوفات)

(1). Previous source (6), at the same time.

8. http://www.ehow.com/facts_6836702_meaning-full-disclosure_.html, on 19/12/2010 at 01:30am.

9. Dictionary of Banking Terms, 5th edition, by Thomas P. Fitch, published by Barron's Educational Series, Inc.

المصاريف، كما يتعين على البنوك الإفصاح عن الأسباب التي تؤدي إلى رفض طلبات القروض المقدمة لها.

وأما من ناحية الأوراق المالية⁽¹⁾، فيقصد بالإفصاح الإعلان عن المعلومات ذات الصلة بمشتري الأوراق المالية. إن قانون الأوراق المالية لعام 1933 وغيرها من الأنظمة تتطلب من مصدري الأسهم إعطاء المشتريين معلومات كافية لاتخاذ قرار رشيد، والامر متروك للزبون لتقييم المعلومات واتخاذ قرار الشراء. حيث أن هيئة تبادل الأوراق المالية لا يهتمها ما تم بيعه من أسهم، لكن ما يعنيه هو أن كافة المعلومات ذات الصلة بهذه الأسهم كانت قد قدمت إلى الجهة المشتري التي على ضوءها تم اتخاذ قرار الاستثمار الرشيد.

وأما محاسبياً⁽²⁾، فيقصد بالإفصاح أي حقائق أو معلومات ترد في البيانات المالية أو في المذكرات التوضيحية الملحقة بها، والتي تبين بشكل واضح وجلي الموقف المالي للوحدة الاقتصادية.

من الجدير بالإشارة هنا إلى أن مصطلح الإفصاح الكامل كان قد استعمل لأول مرة كمصطلح في صناعة الاقفال وذلك في القرن التاسع عشر، عندما أثر موضوع ضعف أنظمة الاقفال والجدل الحاصل بين مؤيدي احتفاظ هذا السربين جماعة الاقفال نفسها وبين الذين يؤيدون إعلان السرب للجمهور⁽³⁾.

في إستراليا العديد من لوائح الإفصاح العام يمكن مشاهدتها في أماكن متعددة، منها الأسواق المركزية التي تتبع بالفرد للمستهلكين وتنظم هذه اللوائح شروط التعامل وإعادة المشتريات وأحكام أخرى تتعلق بتغير المواد أو استعادة الثمن، وكذلك لوائح الإفصاح التي تنشرها محلات بيع السيارات حيث توضح كافة الشروط وتفصح عن ما يجب أن يتبعه كلا الطرفين قبل الدخول في أي عقد قانوني، وهكذا نرى لوائح الإفصاح العام تنتشر في كافة مجالات الحياة في إستراليا والتي تبين مسؤولية وحقوق كل طرف، أو

(1) Previous source .

(2) Previous source .

(3) هذا ما جاء به (ألفريد جارلس هرويس) وهو شخص أمريكي كان يعمل صانع أقفال، عاش بين

(1812-1891) ، أنزيد من المعلومات.: http://en.wikipedia.org/wiki/Full_disclosure

تعلن عن أمر ما للملأ، وهناك تعليمات قانونية ملزمة للأطراف المعنية تلزمهم بالإفصاح عن بعض المواضع التي قد يكون لها تأثير على نتائج التعامل مع الغير⁽¹⁾.

من خلال كل ما تقدم يعتقد الكاتب أن مصطلح الإفصاح جاء ليعبر بمفهوم العام عن تقديم معلومات إلى الأطراف المعنية لتقوم على أساسه باتخاذ رأي معين (أو الالتزام بتعليمات محددة قانوناً بحيث يؤدي تجاهلها التعرض إلى المساءلة والعقاب) بشأن موضوع محدد، وغالباً ما تكون هذه المعلومة غير معلنة سابقاً أو على الأقل غير معروفة لدى أحد الأطراف، أو قد تكون المعلومة سرية وتم إفشاء مضمونها للملأ، أو تعلن لغرض التذكير وعدم الخلط أو الاشتباه⁽²⁾، وقد تكون ملزمة قانوناً بحيث يجب على الجهة المعنية إعلان هذا الإفصاح لعامة الناس اللذين من المحتمل أن تنشأ علاقة عمل معهم.

ثانياً : معنى الإفصاح المالي

بعد أن تعرفنا على المعنى العام الذي يعنيه الإفصاح، وتأسيساً على ذلك يمكن القول بأن الإفصاح المالي يمثل عرض وتقديم البيانات والمعلومات المالية للمؤسسة أو الوحدة الاقتصادية والتي تتضمنها القوائم والتقارير المالية وملاحظاتها التوضيحية، شريطة

(1) مثل قوانين التعامل بتجارة المقاربات حيث تلزم الأشخاص المجازين بهذه المهنة بالإفصاح الكامل عن أي علاقة مباشرة أو غير مباشرة لهم بالعقار المعني قبل الدخول في أي عقد قانوني يتعلق ببيعه، وكذلك الحال بالنسبة إلى الأشخاص الذين يحملون كوكلاء تمويل نيابة عن بعض البنوك والمؤسسات المالية واللذين يقدمون خدمات التوسط لمنح القروض للزبائن، حيث يتوجب عليهم الإفصاح الكامل عن كافة المعلومات المتعلقة بنسب الفائدة المعلقة والمقارنة وآية مصاريف أخرى يمكن أن يتحملها الزبون، وكذلك ماهية علاقة الوكيل بالمصرف وكمية العمولة التي يتقاضاها الوكيل وهكذا في مجالات أخرى يمكن أن نلاحظ إن تعليمات الإفصاح أخذت تلعب دوراً بارزاً في أغلب مناحي الحياة في إسرائيل.

(2) كما في حالة الإفصاح عن علامات تحديد السرعة في الأماكن التي تتغير فيها سرعة المركبات صعوداً وانخفاضاً وحسب المواقع والأوقات والأيام، أو العلامات التي تنصح عن المركبات المخولة بالوقوف في أماكن محددة وماهي الأوقات المسموح بها الوقوف وكذلك للمدة الزمنية التي يمكن أن تبقى في الموقف المعين.

أن تكون تلك البيانات والمعلومات كاملة الواضوح (غير مبهم) وغير معقدة وتسمح بالكمال والصدق والشفافية، وعلى أن تقدم أو تعرض للمستفيدين في الوقت المناسب بحيث يمكن الاستفادة منها أو اعتمادها في اتخاذ القرارات الرشيدة وخاصة الاستثمارية منها، وعلى أن لا تكون عملية إفصاح هذه البيانات والمعلومات مكلفة للمستفيد مما يستبعد استخدامها وبذلك تكون عديدة الجدوى للمستخدمين والمستفيدين.

يجب عدم تجاهل أهمية موضوع كلفة الإفصاح بشكل عام ومقارنتها بالمرءود الاقتصادي أي بالمنفعة من تلك الكلفة المصروفة، فعلى سبيل المثال في إسكتلاند يمكنك الحصول على وثيقة إفصاح عن السيرة الذاتية للشخص مقابل دفع مبلغ 23 باوند، والتي يستفاد منها أصحاب الأعمال للتفضيل بين المتقدمين لإشغال أي عمل⁽¹⁾، إذن فالمرءود من دفع الكلفة هو الحاجة إلى العمل ويدون هذه الوثيقة لا يمكن للطلب أن ينظر فيه.

في ولاية نيو ساوث ويلز الأسترالية وحسب قانون ممارسة مهنة المحاماة لسنة 2004 يتوجب على المحامي الإفصاح عن كلفة الخدمة التي يقدمها للزبون قبل الشروع بتقديمها وهكذا⁽²⁾، حيث يستطيع الزبون مقارنة كلف الخدمات المقدمة عن طريق الاتصال بأكثر من محامي واحد وفي كثير من الأحيان يمكنه التعامل أيضاً لتخفيض هذه الكلف.

إن اللوائح المعمول بها من قبل الهيئات المحاسبية والتدقيقية في أستراليا تحدد موضوع الإفصاح عن أجور الخدمات المقدمة، وتعلن بعض الشركات المهنية عن قوائم كلف خدماتها عن طريق صفحاتها الإلكترونية قبل تقديمها، ويتطلب الأمر في الغالب موافقة الزبون بشكل مكتوب على كشوفات هذه الأسعار قبل طلب خدمات هذه المكاتب. وكذلك تفصح العديد من المكاتب المحاسبية وخاصة في موسم الإقرار الضريبي السنوي (الأول من تموز من كل عام) عن أسعار خدماتها التنافسية ليتعرف الجمهور على هذه الأسعار والالتزام بها، ولكن بطبيعة الحال تبقى مسألة مناقشة المساومة على الكلف موجودة حتى في أرقى الدول حيث يمكن لأي زبون أن يتعامل مع المكتب

(1) <http://www.disclosurescotland.co.uk/what-is-disclosure/> viewed on 20\12\2010 at 18:30.

(2) http://www.lawlink.nsw.gov.au/lawlink/olsc/ll_olsc.nsf/pages/OLSC_factsheet2.

Viewed on 20\12\2010 at 18:40

المحاسبي لتخفيض أسعار خدماته وخاصة إذا ما كانت الخدمة المطلوبة تتضمن بعض المهام الإضافية التي يمكن معها من تغير كلف الخدمات المقدمة⁽¹⁾.

ومن الجدير بالذكر أنه إذا كانت الكلفة مبررة من حيث القيمة الاقتصادية تكون الجدوى الاقتصادية مشجعة على الاتفاق للحصول على المعلومات التي يتضمنها الإفصاح، وهذا برأي الكاتب يعتمد على كبر وحجم المؤسسة أو الوحدة الاقتصادية وكذلك مكائنها وتاريخها الذي من خلاله تراكمت لديها الخبرات والكفاءات التي تساعدها على ترشيد نفقاتها بكفاءة وعقلانية، ولا نعتقد أن الوحدات الاقتصادية الصغيرة الحجم تتمكن من الاتفاق بشكل كبير قياساً بالمؤسسات كبيرة الحجم التي لديها المقدرة المالية على الاتفاق لغرض الحصول على المعلومات والبيانات التي لا تنشر طواعية، لتقرير ما إذا كانت مجدية لعملية استثمار قادمة من عدمه، لهذا ترى إن الوحدات الاقتصادية الصغيرة والفردية بشكل خاص تلجأ إلى استخدام خدمات مكاتب خاصة (استشارية) متخصصة تساعدها على اتخاذ بعض القرارات المتعلقة بالاستثمار.

يرى الكاتب أن التداخل الضمني بين معنى الإفصاح المحاسبي والإفصاح المالي، جعل التفريق بينهما أمراً عسيراً، حيث إن المفهوم المحاسبي شامل لأغلب نشاطات الوحدة الاقتصادية المختلفة لتشمل الجوانب الاجتماعية والبيئية والصحية وغيرها فضلاً عن الجانب المالي للوحدة الاقتصادية والذي يعتبر محور هذه الأطروحة الرئيسي، بينما الإفصاح المالي يقتصر على الجوانب المالية البحتة لنشاطات وفعاليات تلك الوحدة الاقتصادية دون الجوانب المحاسبية الأخرى. بالرغم من أن المحاسبة بشكل عام هي جزء أساسي من التمويل (المالية)، وهي جزء من وظيفة المالية، والمحاسبة تنتج معلومات تتعلق بنشاطات الوحدة الاقتصادية، حيث إن نتاج المحاسبة النهائي هو الاعلان عن المعلومات المالية مثل ميزان المراجعة وكشوفات الدخل وحسابات الأرباح والخسائر وكذلك التغيرات في المركز المالي الذي يشمل مصادر واستخدامات الأموال المستخدمة⁽²⁾.

(1) http://www.baserbusiness.com/?page_id=4, viewed on 20\12\2010 at 19:10.

(2) <http://www.differencebetween.net/business/difference-between-accounting-and-finance/>viewed on 22\12\2010 at 10:15.

إن التزايد والنمو المضطرد لاقتصاد السوق العالمي وكذلك شدة وحدة التنافس فيما بين المصالح والنوايا المختلفة للأطراف المعنية والمستفيدة من هذا الشأن، نرى أن مهمة مراقبة ومراجعة نشاطات وأداء هذه الوحدات الاقتصادية وخاصة المالية منها ازداد بشكل ملحوظ وبالأخص بعد الاهتمام الملحوظ بقوانين وإجراءات الحوكمة التي أخذت تفرض نفسها بعد الازمات والنكسات المالية التي تعرضت لها الكثير من الشركات العالمية والتي تساعد في جعلها على التأكد من سلامة وصحة ودقة وشفافية البيانات والمعلومات المالية المقدمة للجهات المستفيدة منها. إن هذه الإجراءات بطيئة الحال قد أدت إلى ظهور جوانب أخرى مرتبطة بعملية الإفصاح المالي ومن أهمها زيادة كلف هذه الإفصاحات وإجراءات إعدادها وتدقيقها ومراجعتها والتأكد من صحتها، مما يدعو إلى الموازنة العقلانية بين التكاليف المصروفة والمنفعة الفعلية من تلك البيانات والمعلومات المقدمة وكما تطرقنا إلى ذلك ضمن الفقرة السابقة أعلاه.

لقد ساعد وضع المعايير والقوانين والتعليمات وإجراءات الحوكمة على تطور نوعية البيانات والمعلومات المالية المقدمة للمستفيدين، وهذا هو واقع الحال ويغض النظر عن الكلفة المشار إليها التي تلزم وتجبر الوحدات الاقتصادية الكبيرة على الالتزام بمثل هذه الإجراءات الاحترازية المطلوب الامثال لها، ومن المفيد الإشارة أيضاً أن مثل هذه الإجراءات قد لا تسري على جميع الوحدات الاقتصادية وبالأخص الأقل حجماً والتي تعتبر غير ملزمة بشكل عام بكافة المعايير والتعليمات الالفة الذكر باستثناء بعض الجوانب والاحكام التي سيأتي ذكرها لاحقاً.

يعتبر موضوع الشفافية الذي تتطلبه عملية الإفصاح المالي أمراً خلافياً فيما بين الجهات المعنية بالإفصاح في الوحدة الاقتصادية من جانب، والجهات المستفيدة من البيانات والمعلومات المفصص عنها من جانب آخر، عليه فإن أمر التوازن فيما بين مصالح طرفي البيانات والمعلومات المفصص عنها ليس من السهل الوصول إليه بشكل طوعي، لذا يمكن القول إنه ومن خلال الإفصاح الإلزامي الذي تتضمنه القوانين والتعليمات الملزمة والمعايير الدولية والوطنية والتي بشكل عام تعبر عن قبول وإلزام الأطراف المعنية بنوعية وكمية ومواعيد تقديم تلك البيانات المالية إلى الجهات المستفيدة وذات الصلة بها.

أن انعدام الشفافية وكذلك افتقاد أو عدم وجود أنظمة مساءلة فعالة قد تؤدي بالنتيجة الى عواقب مالية لا تحمد نتائجها فقد تؤثر بشكل واضح على الوحدة الاقتصادية والاقتصاد الوطني بشكل عام، وأيضاً قد تمتد نتائجها لتنعكس على المستوى الاقليمي والدولي، وهذا ماشهدته العالم من خلال العديد من الازمات المالية والاقتصادية التي انتابته وخاصة ماحدث في السنوات القليلة الماضية، وبالتحديد منذ العام 2007 وحتى الربع الاخير من العام 2010، ومن جانب آخر فتعتبر الغريزة البشرية من الاسباب التي قد تقود في حالات معينة⁽¹⁾ الى عدم الالتزام الدقيق، وإن صح التعبير الى عدم الالتزام الاخلاقي والمهني بقواعد واصول العمل والمهنة وهذا القول بطبيعة الحال ينطبق على مهنة المحاسبة والتدقيق (المراجعة) أيضاً⁽²⁾، فقد يحدث ويشكل لا يقبل الشك اكتشاف انحياز المحاسب هنا وهناك، وكذلك قد يقع المدقق (المراقب) في شرك غريزته البشرية (أي سبب كان) التي قد تعمي بصيرته عن كشف بعض المخالفات الكبيرة أو على أقل تقدير عدم الاهتمام بها أو التغاضي عنها وإنكار أثرها على الوضع المالي للوحدة الاقتصادية (عادةً ما تحدث مثل هذه الحالات بالتنسيق مع الادارة العليا للوحدة الاقتصادية أو مع العاملين المتنفذين فيها أو على أقل تقدير بعلمهم)، وقد تكون عواقب بعض هذه الممارسات ونتائجها مكلفة جداً لكل الاطراف بما فيها الاقتصاد الوطني والاقليمي وحتى الدولي وعلى المدقق الخارجي نفسه لانه وحسب المعتاد يجب أن يضيف المراجع الخارجي صفة المصدقية والثقة على المعلومات المحاسبية المعلنة وذلك من خلال إيداء رأيه الفني والمهني في مدى صدق وعدالة القوائم المالية وملاحظتها، وإن أي محاولة خروج عن هذه القواعد العامة سوف يتعرض الى عقوبات مهنية صادرة عن الجمعيات المهنية المختصة، إضافة الى العقوبات القانونية الاخرى وحسب ظروف كل حالة على حدة، وقد تحدث مثل هذه الحالات بوجه الخصوص عندما تقاطع المنافع والمصالح الذاتية للعاملين (المحاسبين والاداريين الداخليين) مع أرباب العمل من مالكيين

(1) عادةً ما تكون مثل هذه الحالات سرية تماماً الى أن يتم كشفها عن طريق التدقيق أو الاجراءات التحقيقية اللاحقة لعملية الكشف عنها.

(2) (دالقي، ظاهر شاهر، انهيار بعض الشركات العالمية وأثرها في بيئة المحاسبة، جامعة الاسراء الخاصة - الاردن 2005).

وإداريين خارجيين وحتى مع حملة الأسهم وخاصة وفق فرضيات نظرية الوكالة المعروفة التي جاءت عقب انفصال ملكية المشروع عن الإدارة العملية للوحدة الاقتصادية، ومن الضروري الإشارة إلى أنه وبالرغم من وجود أنظمة وتعليمات وتوجيهات وحتى تشريعات قانونية تنظم العلاقات القائمة بين الإدارة وأصحاب حقوق ملكية المشروع والتي تنظم وتلزم وتضمن بشكل عام التزام وولاء القائمين على إدارة المشاريع (بما فيهم المحاسبون والمدققون) للمصالح الخاصة بأصحاب حقوق الملكية، إلا أن حقيقة الامر الواقع قد تختلف بشكل واضح عما يجب أن تكون عليه، حيث إن تأثير الغريزة البشرية التي قد تؤدي إلى الانحياز للمصالح الفردية الخاصة (الضيقة) بشكل عنصرياً مميزاً في حياة البعض من الناس، لأن تطبيق المعايير الخاصة بالتدقيق عملية ليست سهلة، ونعود للحقيقة التي مفادها أن سلوكيات الأشخاص تلعب الدور الرئيسي في الموضوع برمته، فهل يمكن ضبط سلوك الأفراد؟⁽¹⁾، وكما حدث في العديد من الحالات التي تم اكتشافها في السنوات القليلة الماضية والتي اعتبرت جزءاً من أهم الأسباب التي ساعدت على حدوث الأزمة المالية العالمية الأخيرة والتي أدت إلى انهيار الاقتصاد العالمي وإفلاس العديد من الشركات العملاقة التي بشكل أوبأخر جاء نتيجة عدم الالتزام الأخلاقي والمهني لإدارة الوحدات الاقتصادية مما أدى في النتيجة إلى ما آلت إليه الأمور، وهذا ما يقودنا إلى موضوع الإفصاح المحاسبي والمالي وما يتطلبه من دقة وشفافية للمعلومات المقدمة، فإذا كانت تلك المعلومات تتقاطع مع المصالح الشخصية والفردية لمعديها فمن المحتمل وحسب الشواهد التي أفرزتها عملية انهيار (شركة إنروون) للطاقة، وشركة (أرثر أندريسون) لتدقيق الحسابات، وحصول اختلاسات كبيرة في شركة (وورلد كوم) للاتصالات وشركة (بارامالات الاوربية لصناعة الأغذية)، وغيرها من الشركات الكبيرة والتي يعزى سبب حدوث ذلك إلى ضعف السياسات المحاسبية والتدقيقية المطبقة والتي سهلت ومكنت عمليات التلاعب من حدوثها والتي كما أشرنا أدت إلى الانهيارات واستغلال تلك الحالات مما تسبب إلى حدوث أزمات معقدة لم يتمكن من تفاديها ومعالجتها بشكل إيجابي وفي الوقت المناسب، وبالتالي انكسرت نتائجها على الاقتصاد العالمي بشكل سلبي. وهذا ما أدى إلى اهتمام المسؤولين على اختلاف مستوياتهم، حتى

(1) د.القشي، ظاهر شاهر، مصدر سابق.

على مستوى قادة دول العالم الذين أبدوا الاهتمام المباشر وبشكل جماعي في مناقشة هذه الأمور بجدية وفعالية والعمل المشترك لمواجهة ومجابهة كافة الاحتمالات التي قد تنشأ من جديد والتي قد تعترض الواقع المالي والاقتصادي الدولي، والايماز الى مراجعة المعايير والقواعد والاساليب المحاسبية والتدقيقية والردعية المعمول بها، وتعديلها بشكل يتلائم مع المعطيات الجديده التي أفرزتها الازمة المالية الحالية، وهذا ما اكده قادة المجموعة الاقتصادية العشرين المعروفة بإسم مجموعة (ج 20) الاقتصادية والذين إجتمعوا في العام 2009 في مدينة لندن البريطانية وفي تشرين الاول من عام 2010 في مدينة سول الكورية لتدارس الوضع المالي الحرج الذي أفرزته الازمة المالية الدولية وخرجوا بعدة توصيات تساعد على معالجة الازمة⁽¹⁾.

(1) في 10 تشرين الثاني 2010 انطلقت في عاصمة كوريا الجنوبية سول قمة اعمال مجموعة الـ 20، في مسعى لتعزيز الشراكة العالمية بين القطاعين العام والخاص من اجل نمو اقتصادي اقوى.

شارك في القمة، التي استمرت يومين نحو 120 من قادة الاعمال التجارية من شركات عالمية تم اختيارها بعناية من قائمة فورتشين لافضل 500 شركة في العالم، على حد قول اللجنة المنظمة للقمة، حيث تناولت القمة قضايا تتعلق بالصناعة والحكومات بما فيها التجارة والاستثمار الاجنبي المباشر والمال والنمو الاقتصادي الاخضر والمسؤولية الاجتماعية للشركات، للمزيد من المعلومات http://arabic.news.cn/world/2010-11/10/e_13599952.htm

وفي اعقاب الجلسة العامة الأولى المخصصة لبحث الانتعاش الاقتصادي العالمي، تجمع زعماء قمة مجموعة الـ 20 لبدء الجلسة العامة الثانية في 12 تشرين الثاني 2010 لمناقشة نتائج اجتماع وزراء المالية في جيونغجو بشأن اصلاح حصص التصويت في صندوق النقد الدولي وإدارته والسبل الكفيلة بتعزيز الاجراءات القائمة لتوفير شبكات السلامة المالية للدول التي تحتاج الى رأس مال للمزيد من المعلومات:

<http://arabic.people.com.cn/31659/7197716.html>

وتمثل مجموعة العشرين الاقتصادية الدول الصناعية وغيرها من الدول المؤثرة والفاعلة في الاقتصادات العالمية 90 في المائة من إجمالي الناتج القومي لدول العالم، و80 في المائة من حجم التجارة العالمية، إضافة إلى أنها تمثل ثلثي سكان العالم، وتضم مجموعة العشرين: الأرجنتين، أستراليا، البرازيل، كندا، الصين، فرنسا، ألمانيا، الهند، إندونيسيا، إيطاليا، اليابان، المكسيك، روسيا،

ثالثاً: الإفصاح المحاسبي والإفصاح المالي

تعتبر المحاسبة بشكل عام لغة الأعمال التجارية التي تتعامل بها ويفهمها كل من يمارسها، كما يعتبر الإفصاح المحاسبي أساس أي سوق مالية والمفتاح السحري لنجاحه، فالإفصاح المحاسبي يحقق في حال توفره جواً من الثقة⁽¹⁾ والأمان بين التعاملين والمتعاملين فمن خلال شفافية المعلومات والبيانات المفصّل عنها تتمكن الجهات المستفيدة من اعتماد هذه البيانات والمعلومات إضافة الى معلومات أخرى تقررها تلك الجهات، وكذلك من خلال قيام جهات معنية بمراقبة البيانات والمعلومات التي تمثلها القوائم المالية وملاحظها الخاصة بنشاطات الوحدات الاقتصادية للتعامل في السوق، تزداد هذه الفائدة بأن تلك المعلومات هي عادلة وصحيحة وصادقة وشفافة وبالنتيجة يمكن اعتمادها من قبل أصحاب القرار، يضاف الى كل هذا أن ما تبثه هذه الوحدات الاقتصادية وما تنشره من معلومات من خلال وسائل الاعلام المختلفة وما يعلنه أيضاً مسؤولوها خلال تصريحاتهم وندواتهم ومقابلاتهم وكذلك من خلال عقد بعض الندوات والحلقات الدراسية التي يشاركون فيها، وبالتالي مطابقة كل ذلك مع البيانات والمعلومات الرسمية المفصّل عنها بالقوائم المالية وملاحظها تعتبر من المصادر المهمة للمعلومات التي يتمكن من خلالها المستفيدين من اتخاذ القرار الرشيد بشأن الاستثمار في تلك الوحدة الاقتصادية من عدمه. ومن خلال ذلك أيضاً يمكن الإشراف على مآلئ هذه الوحدات عن طريق وسائل

المملكة العربية السعودية، جنوب إفريقيا، كوريا الجنوبية، تركيا، المملكة المتحدة، الولايات المتحدة، ثم الاتحاد الأوروبي الكامل لمجموعة العشرين، إلى جانب صندوق النقد الدولي والبنك الدولي. وتأتي أهمية هذه المجموعة ليس فحسب على المستوى الاقتصادي والتعاون فيما بينها بل كونها تمثل ثلثي سكان العالم، أي أغلبية الدول وبالتالي فإن النتائج لاجتماعات مجموعة العشرين سوف يكون لها نتائج إيجابية حاضرة ومستقبلاً كونها أيضاً لا تتوقف على الجانب الاقتصادي بل والجوانب الأخرى السياسية والاجتماعية، لكون الاقتصاد هو المحرك الرئيس للسياسة التي قد تنعكس سلباً أو إيجاباً على الحياة الاجتماعية للشعوب، للمزيد من المعلومات:

http://www.aleqt.com/2010/09/23/article_445769.html

(1) الإمام، أحمد فهمي. أسواق الأوراق المالية في البلاد العربية - اتحاد المصارف العربية - 1979 ، 50.

الإعلام المختلفة والتدخل في الاوقات المناسبة لإكتشاف أوإزالة عمليات الغش والتلاعب والنصب والاحتيال المحتمل حدوثها بشكل متعمد أو غيره التي قد تحدث وكذلك منع إعطاء أي معلومات مضللة وغير صحيحة للمستفيدين المختلفين من أصحاب القرار وخاصة المساهمين منهم.

يعرف الإفصاح بشكل عام بأنه عرض وتقديم البيانات والمعلومات الخاصة بنشاطات وفعاليات الوحدة الاقتصادية الى الاطراف المستفيدة منها بصورة كاملة وملائمة وفي الوقت المناسب لغرض مساعدتهم على اتخاذ القرارات المناسبة وخاصة الاستثمارية منها. كما يعرف الإفصاح على أنه نشر المعلومات الضرورية للفتات التي يحتاجها، وذلك لزيادة فاعلية العمليات التي يقوم بها السوق المالي، حيث إن الفتات المختلفة تحتاج للمعلومات لتقييم درجة المخاطرة التي تتعرض لها الشركات للوصول الى القرار الذي تستطيع من خلاله تحقيق أهدافها والتي تتناسب مع درجة المخاطرة التي ترغب بها⁽¹⁾.

كما عرف الإفصاح بأنه إظهار القوائم المالية لجميع المعلومات الاساسية التي تهتم بها الفتات الخارجية عن المشروع بحيث تقيدها في اتخاذ القرار الرشيد⁽²⁾.

كما يعني الإفصاح أيضاً شمول التقارير المالية للوحدة الاقتصادية على جميع المعلومات والبيانات اللازمة والضرورية لإعطاء مستخدمي هذه التقارير صورة واضحة وصحيحة عن تلك الوحدة الاقتصادية وعن فعاليتها ونشاطاتها.

وقد عرف الإفصاح أيضاً على أنه ألكشف عن المعلومات التي تهتم المستثمرين وتتضمنها البيانات المالية وتقارير مفتشي الحسابات والتي تؤثر في سعر الورقة المالية، ويجب أن يكون الكشف عاماً وللجمهور وليس فقط لحملة الأوراق المالية والمستثمرين وذلك من خلال الصحف اليومية وبصورة دورية مرتبطة بالسنة المالية للجهة ذات العلاقة وبصورة فورية عند الحاجة أو عند حدوث معلومة جديدة⁽³⁾.

(1) مساعد علي البدي خليل، مجلة المدقق الاردنية، العدد 75 / 76 ، آذار، الاردن 2008، ص 20-23.

(2) عبد الله، خالد أمين، 1995 الإفصاح ودوره في تنشيط التداول في أسواق راس المال العربية، المحاسب القانوني العربي، العدد 92، تشرين أول 1995، ص 38-44.

(3) د. جليلات. محمد دور الإفصاح في صنع القرار الاستثماري في سوق دمشق للأوراق المالية.

دمشق - سوريا ، 2009 .

لقد أشار بعض الكتاب⁽¹⁾ بأن متطلبات عرض المعلومات في القوائم المالية وفقاً لمبادئ المحاسبة المتعارف عليها تقتضي توفير عنصر الإفصاح المناسب في هذه القوائم، وذلك بشأن جميع الأمور المادية الجوهرية.

يتضح من التعريفات السابقة أن الإفصاح المحاسبي بشكل عام والإفصاح المالي بشكل خاص، يعتبر من العناصر المهمة بل الرئيسية لقيام أي سوق مالية نشطة وكذلك أساساً لتجاح واستمرارية مثل هذه السوق.

لذلك ونظراً لأهمية الإفصاح المحاسبي في صنع القرار الاستثماري في السوق المالية⁽²⁾، نلاحظ ازدياد اهتمام المعاهد والجمعيات العلمية والمهنية المتخصصة للمحوظ بمعايير الإفصاح والتأكيد على كمية ونوعية المعلومات الواجب توافرها، وعلى سبيل المثال وليس الحصر، نلاحظ أن مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي كان قد حدد ضمن الاهداف المتوخاة من التقارير المالية المقدمة مايلي:

تقديم معلومات للمستثمرين الحاليين والمرتقبين وكذلك الدائنين ومستخدمي البيانات في تحديد وتوقيت التدفقات النقدية المتوقعة من التوزيعات أو الفوائد، والتدفقات الناتجة عن بيع أو استيراد أو استحقاق الاستثمارات المالية والقروض. وهذه التدفقات المتوقعة تتأثر بقدرة الشركات على خلق نقدية كافية لمواجهة الالتزامات في التوزيعات والفوائد وأقساط القروض وسدادها عند استحقاقها كما تتأثر أيضاً بتوقعات المستثمرين والدائنين بالمقدرة الربحية للشركة مما ينعكس على أسعار الأسهم ضمن الاسواق التي تتعامل معها.

لقد أخذ الاهتمام بموضوع الإفصاح بشكل عام بالازدياد وخاصة بعد أن كشفت الازمة المالية العالمية الراهنة التي عصفت بإقتصاديات الدول منذ بداية العقد الحالي وحتى الربع الاخير من العام 2010.

(1) مطر، محمد، وآخرون، 1996، "نظرية المحاسبة وإقتصاد المعلومات- الاطار الفكري وتطبيقاته العملية"، دار حنين للنشر والتوزيع، عمان، الاردن 1996م، ص. 368.

(2) Akintoye, Ishola Rufus, "Optimising Investment Decisions Through Informative Accounting Reporting", 2008, Olabisi Onabanjo University, Nigeria, West - Africa, European Journal of Social Sciences - Volume 7, Number 3 (2008)

إن عدم دقة المعلومات والبيانات المفصح عنها كانت إحدى أهم الأسباب الرئيسية التي أدت أو ساهمت بشكل أو بآخر في حدوث هذا الانهيار المالي العالمي في اقتصاديات بلدان كبيرة لم يكن في تكهن أي شخص بأن تصل الأمور إلى هذا المستوى من السقوط وبهذه السرعة القياسية، فقد انهارت مؤسسات مالية كبيرة مثل ليمان براذرز ومؤسسة إنرون العملاقة وشركة صناعة السيارات الشهيرة جي إم سي وغيرها العديد من الشركات والمؤسسات المالية والعقارية الكبيرة العاملة في السوق الأمريكية والأوروبية.

لقد بدأت قصة الانهيار المالي الأخيرة⁽¹⁾ في شباط عام 2007 عندما شهدت الولايات المتحدة الأمريكية وبشكل ملحوظ ارتفاعاً كبيراً في عجز المقرضين عن دفع مستحقات قروض الرهن العقاري التي بلمتهم، مما أدى إلى صعوبات مالية كبيرة أخذت تواجهها هذه المصارف والمؤسسات المالية المتخصصة بالرهن العقاري، وهما اعتبر أول عملية إفلاس لمؤسسة مالية مصرفية متخصصة، وما زاد الأمر سوءاً هو انتشار هذه المديونية بين العديد من المؤسسات الاستثمارية التي قامت بشراء مديونية المؤسسات الاقراضية لغرض توفير السيولة اللازمة لتسيير أعمالها اليومية (التعامل بالمشتقات). وفي

(1) في تعليق على مقالة السبب الرئيسي للآزمة المالية الدولية ... قصة رقم واحد تحدثت عنها كتبها

شاه جيلاني من موني مورنك ونشرت في الصفحة الالكترونية أدناه في أيلول عام 2008،

<http://www.marketoracle.co.uk/Article6335.htm>

جاء في التعليق الذي كتبه (د. سيمون سيرجي) في أيلول 2010 مايلي:

السبب الرئيسي للآزمة الاقتصادية الحالية هو التضخم الناتج بسبب حكومة الولايات المتحدة من أجل تمويل العمليات العسكرية في العراق. ووفقاً لمصادر مختلفة يبلغ هذه التكاليف بين 700 مليون دولار و 2 ترليون دولار (لكن الكاتب لم يشر إلى المدة التي تكبدت هذه التكاليف). ويشير التعليق على المقالة إلى أن الأزمة الراهنة يمكن التغلب عليها إذا ما تم الانتهاء من الحرب في العراق. كذلك يشير د. سيرجي في معرض تعليقه على أصل المقالة أعلاه إلى أن التضخم هو مصدر لتمويل الحروب. وقد دعمت حكومات العالم دائماً الحروب الجارية على حساب مواطنيها ومواطني البلدان الأخرى. وفي حالة الدول الفقيرة، وعند انهيار الأسواق الداخلية والاقتصاد في البلاد عملياً تبدأ عملية تأميم المؤسسات، كما حدث في حالة عائلة في روسيا في عام 1917 (انظر:

http://simon31.narod.ru/syndrome_of_socialism.html.

حزيران من نفس السنة أخذ مصرف الاستثمار الأمريكي المسمى (ستيرنس بير) يعاني من خسائر بالغة نتيجة فروض الرهن العقاري المقدمة واعتبر أول بنك كبير في الولايات المتحدة الأمريكية يعاني من تلك الخسائر وفي آب من العام 2007 قام البنك المركزي الاوربي بضخ مائته 94.8 مليار يورو من السيولة النقدية لدعم السوق الاوربية ومنعها من مواجهة الصعوبات المالية التي أخذت تعصف ببعض مؤسساتها المالية، كما قامت الخزانة الفدرالية الأمريكية من جانبها بضخ مجموعه مبلغ 24 مليار دولار لنفس الغرض، كما بدأت العديد من البنوك الأخرى في عدة دول بالتدخل بهذا الشأن وبشكل واضح مثل بنك اليابان والبنك الوطني السويسري بهدف دعم الاقتصاد المحلي من الانهيار، وفي أيلول عام 2007 منح بنك إنكلترا قرضاً وبشكل مفاجئ الى أحد المصارف البريطانية العاملة (نورثون روك)⁽¹⁾ لمساعدته في أزمة المالية لتجنب عملية الإفلاس التي كانت تهدده، علماً بأن هذا البنك قد تم تأميمه فيما بعد لتفادي عملية إفلاسه المتوقعة، وفي تشرين الأول من نفس العام أعلن مصرف يو بي إس السويسري عن انخفاض قيمة موجوداته بمقدار 4 مليار فرنك سويسري، وفي كانون الأول من العام 2008 أعلنت الخزانة الفدرالية الأمريكية عن تخفيض نسبة الفائلة الرئيسية بثلاثة أرباع النقطة (0.75) لتصل الى 3.50٪ وهو إجراء وصف بأنه ذو بعد استثنائي لمواجهة آثار الأزمة المالية الراهنة، وفي شهر آذار من العام 2008 أعلنت الخزانة الفدرالية الأمريكية عن استعدادها لتقديم ما يصل الى 200 مليار دولار الى مجموعة معينة من البنوك الأمريكية الكبرى، وفي نفس الشهر أعلن المصرف الأمريكي الشهير (جيس موركن) عن شراء مصرف (ستيرنس بير) الذي كان يعاني من صعوبات مالية كبيرة، وقد حظيت هذه المبادرة بدعم مالي من قبل الخزانة الفدرالية الأمريكية⁽²⁾ وغيرها من الحالات العديدة التي مارسها الدول المختلفة ممثلة ببنوكها المركزية أو بنوكها الاحتياطية وخزاناتها محاولة منها لإسناد الاقتصاد الوطني في مواجهة الأزمة المالية العالمية التي عصفت بالعديد من اقتصاديات الدول، وأيضاً على سبيل المثال وليس الحصر قام (بنك الاحياط الفدرالي الاسترالي) بتخفيض سعر الفائلة الرسمي لعدة مرات خلال العامين 2007 و 2008 وذلك لتوفير السيولة النقدية بأسعار

(1) <http://www.bankofengland.co.uk/publications/news/2007/090.htm>, viewed on 5/10/2010 at 09:45.

(2) http://en.wikipedia.org/wiki/Bear_Stearns, viewed on 5/10/2010 on 10:15.

خفضة وكذلك ضمنت الحكومة الاسترالية موجودات ورؤوس أموال أغلب البنوك والمؤسسات المالية الاسترالية العاملة لقاء مبالغ معينة ومعدلة تدفع للحكومة لقاء هذا الضمان، مما أعطى دعماً معنوياً وطنياً وعالياً لهذه المؤسسات في هذه الحقبة العصية فقد صمدت بشكل جيد تجاه رياح الأزمة المالية ولم تتأثر بشكل كبير قياساً بمثيلاتها في الدول الأوروبية الأخرى. وكان لقوة ومتانة العملة الاسترالية الممثلة بالدولار الاسترالي قياساً ببقية العملات الأخرى الأثر البالغ في دعم الاقتصاد الاسترالي وبالتالي دعم قوة الدولار الاسترالي وتخفيض كلف المواد المستوردة، كما أن خطط الدولة في السيطرة على مستويات تسريع العمالة بشكل واضح من خلال التدخل السريع والمساعدة في إعطاء الدعم المادي والمعنوي، كل هذا عمل بشكل فعال على مقاومة ومواجهة محاولات الانهيار والافلاس التي أنهت أعمال العديد من المؤسسات الاقتصادية المختلفة في كثير من البلدان الأوروبية خصوصاً.

بشكل عام فإن الإفصاح المحاسبي يتعلق بالمعلومات والبيانات المتعلقة بنشاطات الوحدة الاقتصادية⁽¹⁾ لفترات مختلفة قد تكون سابقة، حالية أو مستقبلية تفيد المستخدم وتساعد بشكل خاص في اتخاذ قراره الاستثماري بشأن هذه الوحدة الاقتصادية أو لاجل مقارنتها بمثيلاتها العاملة في السوق، هذا الادلاء لا يقتصر على المعلومات والبيانات المالية فقط بل يتعداه الى المجالات المحاسبية الأخرى لنشاطات الوحدة الاقتصادية الاجتماعية والبيئية وغيرها من المعلومات التي تعمل المؤسسة في نطاقه أو من خلاله تتأثر به وتؤثر عليه، وهذا ما يميز الإفصاح المحاسبي بشكل عام عن الإفصاح المالي الذي يقتصر دوره على الإفصاح أو الادلاء أو تقديم المعلومات والبيانات المالية البحتة عن نشاطات الوحدة الاقتصادية المالية عن فترات زمنية معينة قد تكون سابقة أو رافعة بشكل عام ولكن هذا لا يمنع من الادلاء ببعض المعلومات المالية التي تنوي أو تسمى تحقيقها أو تبنيها أو توقعها في المستقبل والتي قد تعطي انطباعاً للمستثمرين بخصوص ما ستؤول اليه الأمور في المرحلة القادمة، وكما تشير أغلب التقارير المالية والملاحق المرفقة

(1) Bank of the International Settlements, "Recommendations for Public Disclosure of Trading and Derivatives Activities of Banks and Securities Firms", 1999, published at: <http://www.bis.org/publ/bcbp48.htm>, viewed on 5/01/2011 at 10:10.

بها بأن أغلب البيانات والمعلومات المالية المقدمة والمعلن عنها وخاصة ما تتضمنه التقارير السنوية عادة تكون بيانات ومعلومات تاريخية سابقة تمثل نشاطات وفعاليات قامت بها الوحدة الاقتصادية خلال الفترة الماضية إلى ما قبل إعداد تلك التقارير السنوية، وعلى ضوءها يتمكن المستفيدون من اتخاذ قراراتهم الاستثمارية الرشيدة نظراً لما تحويه من معلومات وافية وجداول إيضاحية وتقارير تفصيلية وأشكال بيانية ونماذج وأشكال معينة تعطي فكرة واضحة ودقيقة عن النشاطات السابقة وكذلك سهولة مقارنتها بأرقام السنوات السابقة مدة خمس سنوات ماضية (مثال على ذلك: أغلب البنوك الاسترالية اعتادت وعمدت على الإفصاح وتقديم تفاصيل كثيرة جداً عن نشاطاتها وفعاليتها ومقارنة تلك المعلومات بمشكلاتها للسنوات الخمسة السابقة) وهي بذلك توفر للمستفيدين مصادر معلوماتية كاملة وشاملة ووافية ودقيقة وهي من الأمور المهمة التي تتطلبها عملية الإفصاح المحاسبي والمالي لأي مؤسسة أو وحدة اقتصادية⁽¹⁾.

رابعاً: البدايات الأولى للإفصاح المالي

في بداية القرن العشرين كان هناك بعض الجهود المحدودة في تدوين بعض المبادئ والقواعد المحاسبية. فمن حيث المبدأ كان المحاسبون يستعملون هذه القواعد المحاسبية المتواجدة في ذلك الوقت والتي كانوا يعتقدون بأنها الأسلم للتطبيق في ظل الظروف السائدة، وكانت هناك بعض الاختلافات الطفيفة فيما بين الطرق المحاسبية المعتمدة من قبل مختلف التنظيمات المحاسبية مما يخلق مشاكل مقارنة واضحة المعالم.

بحدود العام 1920 قام مجموعة من الباحثين بإجراء بعض المحاولات البحثية التي كانت تهدف إلى مراقبة ممارسة مهنة المحاسبة وتشخيص بعض الأعراف المحاسبية المقبولة بشكل عام من قبل أكبر شريحة من الممارسين. فمن خلال التحليل النهائي لعمل هذه المجموعة من الباحثين، لوحظ أنها كانت تهدف إلى إيجاد الأرضية المشتركة للأعراف السائدة في ذلك الوقت بشكل عام، أي تحديد ما كان مطبقاً في حينه، ولم تكن مهمتها

(1) <http://www.commbank.com.au/about-us/shareholders/financial-information/annual-reports/default.aspx>, viewed on 28/09/2010 at 9:35
Also see: <http://www.anz.com/auxiliary/search/Default.asp?qu=ANZ+annual+report>, viewed on 28/09/2010 at 10:18

تهدف إلى إيجاد الأعراف والقواعد البليغة والتي يمكن تطبيقها بدل السائد منها!! فيسأطع إن عملية الكتاب هذه كانت تهدف إلى وصف ممارسة مهنة المحاسبة الحالية ولهذا لم يعط الباحثون لأنفسهم فرصة التفكير في إمكانية تطوير الاجراءات المحاسبية السائدة في حينه⁽¹⁾.

من بين الباحثين الأوائل الذين ساهموا في وصف الأعراف المحاسبية السائدة (باتون) في العام 1922، (وياتون و لتيتون) في العام 1940، (سانديرس و مور) في العام 1938، (جيلمان) في العام 1939، هذه المجموعة من الباحثين وصفوا بشكل عام نوعية وطبيعة الأعراف المحاسبية، المفاهيم المادية للمحاسبية، الاتساق المحاسبي، فرضيات المنشأة والمبادئ المتماثلة. ومن ناحية أخرى لا يمكن نكران الجهود الحثيثة التي قام بها مجموعة من الباحثين في الولايات المتحدة الأمريكية الذين توصلوا إلى إعداد ووضع مجموعة قواعد ومفاهيم محاسبية معينة، ففي العام 1930 تم التنسيق والتعاون بين جمعيات ممارسي مهنة المحاسبة في الولايات المتحدة الأمريكية وبين هيئة الأوراق المالية في مدينة نيويورك لتطوير قائمة من المبادئ المحاسبية المطبقة، وطبقاً لأحد الباحثين الذي أشار إلى أن هذه الأبحاث تعتبر إحدى أهم الدراسات في تاريخ القواعد المحاسبية، التي حددت أسس التدوين المحاسبي ومبادئ المحاسبة المقبولة قبولاً عاماً، حيث قامت هيئة الأوراق المالية في نيويورك بالطلب من جمعيات ممارسي مهنة المحاسبة لجمع كافة الممارسات التي تعنى العديد من الشركات التي كانت تستخدم العديد من الطرق المحاسبية المختلفة⁽²⁾.

من الناحية العملية يمكن اعتبار أن البدايات الأولى لإجراءات الإفصاح المحاسبي والإفصاح المالي تحديداً قد بدأت مع بداية انفصال ملكية رأسمال الوحدات الاقتصادية عن إدارتها، وهذا بشكل عام يعتبر افتراضاً منطقياً مقبولاً بويده الباحث، فمن المنطق أن مالك المشروع الاقتصادي (صاحب رأس المال) يبدأ مشروعه الفردي البسيط والذي يتوقع منه تحقيق الأرباح المناسبة له والمقبولة قياساً برأس المال المخصص للمشروع والجهد المبذول في سبيل نجاحه وتطوره، وهو لا يأبه بتوفير البيانات والمعلومات إلا بقدر

(1) Mathews, M. L. And Perera, M. H. B. (1966), Accounting Theory and Development, 3rd Ed, Melbourne: Thomson Nelson.

(2) Zeff, S. A. (1972), Forging Accounting Principles in Five Countries, Champaign: Stipes Publishing Co.

حاجته الخاصة اليها، وتوفير المطلوب منه للجهات ذات العلاقة (مؤسسة الضرائب مثلاً)، إلا أن هذه الوضعية لا تبقى على حالها عندما يتطور المشروع ويكبر بشكل لا يمكن معه من إدارته لوحده، وكذلك إذا تطلب الأمر فتح فروع أخرى للمشروع في أماكن قد تبعد عن المشروع الأصلي، وحتى عندما أصبح من الممكن الاقتراض من الغير (أفراد ومؤسسات الاقتراض) لغرض إقامة المشاريع الاقتصادية التي تسعى بشكل عام إلى تحقيق الأرباح عن طريق استخدام أموال الغير، وكذلك عندما تطورت العلوم الإدارية وفنونها وظهور طبقة الإداريين التي أبدت استعدادها لإدارة المشاريع دون المساهمة برأس المال التشغيلي لها، وكذلك عند ظهور طبقة العاملين المتخصصين من المهن والمهارات المختلفة وحاجة أصحاب العمل إلى هذه الشريحة من العاملين، أي الانفصال الفعلي للإدارة عن ملكية رؤوس الأموال، كل هذه وغيرها مشتركة كانت أسباباً مقنعة للحاجة الماسة إلى ظهور تعليمات وقواعد وأسس ومتطلبات وبالتالي إلى معايير للإفصاح التي من خلالها يمكن ضمان الحد المقبول من نوعية وكمية البيانات والمعلومات المحاسبية والمالية المتعلقة بالمشروع أو الوحدة الاقتصادية والتي يتوسم فيها عناصر الدقة والكمال والمصداقية والشفافية. والتي من خلالها يتمكن المستفيدون من المساهمين والمولين والجهات الرقابية والضريبية والبنوك والعاملين إضافة إلى الجهات الحكومية وغيرهم من الأطراف المستفيدة من الإفصاح للتأكد من نشاطات وفعاليات الوحدات الاقتصادية وبالأخص من الأرباح المحققة وحصة السهم الواحد من تلك الأرباح ومقارنتها بالفترات السابقة وبمثيلاتها من الوحدات الاقتصادية الأخرى من نفس القطاع والاختصاص العاملة في السوق، وكذلك التأكد من المتانة الاقتصادية للمشروع والتي تهتم المستثمرين الحاليين والمتوقعين وغيرهم من المستفيدين من هذه البيانات .

يرتبط تطور الإفصاح بشكل وثيق بتطور نظم المحاسبة، وتتأثر ممارسات ومعايير الإفصاح بالنظم القانونية ومصادر التمويل والروابط السياسية والاقتصادية، ومستوى التنمية الاقتصادية، ومستوى التعليم، والمستوى الثقافي⁽¹⁾.

(1) المحاسبة الدولية. فردريك تشوي، كارل أن فروست، كاري مييك. تمريب أ.د.زايد، محمد عصام الدين، دار المريخ للنشر، السعودية، 2004، ص 189.

إن الوحدات الاقتصادية الفردية صغيرة الحجم، وحتى العائلية الكبيرة الحجم (التي تسيطر على مقدراتها المالية والإدارية) لا تحتاج في كثير من الأحيان إلى برامج محددة وتعليمات معقدة للإفصاح المحاسبي والإفصاح المالي إلا بقدر يسير لتمشية المعاملات الرسمية المطلوبة منها بموجب القوانين والتوجيهات الحكومية السارية المفعول. هذا والمقصود بالشركات العائلية تلك الشركات التي تملكها وتديرها عائلة اكتسبت شهرتها من الشركة نفسها أو بالعكس، وتتسبب في التأصيل التاريخي إلى شخص واحد وهو مؤسسها، وتنتشر الشركات العائلية بشكل واسع في كافة دول العالم وبصفة خاصة بين الشركات المتوسطة أو الصغيرة، وينحصر تصنيفها القانوني في عدة مسميات، فهي إما شركات ذات مسؤولية محدودة أو شركات تضامن أو توصية بسيطة أو توصية بالأسهم، ويمكن أن يضاف إليها الشركات المساهمة الخاصة (المغلقة) والتي أجازت قوانين بعض الدول على تداول أسهمها في البورصات⁽¹⁾.

يرى الكاتب أنه في كثير من الأحيان لا تحتاج الشركات العائلية إلى تمويل من خارج مجموعة المساهمين الأصليين (الذين هم على الأغلب أفراد عائلة واحدة وأقاربهم المقربين)، الذين يحاولون دائماً مواجهة أي متطلبات تمويلية مستقبلية لمشاريعهم القائمة، وذلك لعدة أسباب منها عدم الرغبة في الاعلان عن الحاجة إلى التمويل، أو عدم توفر البيانات الرسمية التي بواسطتها يمكن أن تتقدم بشكل رسمي لطلب أي قرض من البنوك وغيرها من الأسباب الأخرى. فمن هنا يعتقد الكاتب بأن تسمية هذه الشركات بالشركات المغلقة أو المقفلة قد جاءت للأسباب المذكورة، ففي مثل هذه الحالة فإن الشركة غير ملزمة بالإفصاح عن أي معلومات غير مطلوبة منها إلا إذا كانت تلك المعلومات والبيانات ملزمة بموجب قوانين وتعليمات ومعايير ملزمة، علماً بأن البيانات والمعلومات المطلوبة داخلياً تكون متوفرة لكافة العاملين والإداريين ولا تحتاج إلى قوانين وتعليمات إفصاح محددة وملزمة، حيث يمكن تقديم البيانات والمعلومات وتوفيرها إلى الأقسام والأفراد داخل الوحدة الاقتصادية وبدون حرج أو تخوف من سرقتها أو تأثيرها،

(1) د. الجليلاتي، محمد. متطلبات تمويل الشركات العائلية إلى شركات مساهمة عامة حاضرة القيت في

لأن الهدف العام من ذلك سيكون في مصلحة المشروع وبالتالي في مصلحة المالكين أنفسهم هذا إضافة الى عدم وجود فصل حقيقي بين الملكية والادارة بين المالكين.

أن الاهتمام بموضوع الإفصاح بدأ بشكل ملموس وواضح عندما بدأت بوادر النهوض الاقتصادي وظهور الشركات المساهمة الكبيرة ثم الانتقال الى ما وراء الحدود المحلية للبلد المسجلة فيه أو البلد الاصلي، وظهور ما يسمى بالشركات عابرة الحدود أو الشركات عابرة القارات، إن هذه الحقبة الزمنية يمكن أن تحدد بالفترة ما بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية⁽¹⁾ حيث خرج العالم بعد هذه الحرب محطم البنية التحتية وكان قد اجتمع ممثلو 44 وفداً عالمياً في ولاية نيوهامشير في العام 1944، وعلى اثر ذلك وبموجب معاهدة دولية أبرمت في العام 1945 تم تشكيل كل من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للانشاء والتعمير في أعقاب اتفاقية بريتون وودز الشهيرة، والتي كانت تهدف الى العمل على تعزيز سلامة الاقتصاد العالمي. وعندما بدأ الانتعاش الاقتصادي نتيجة للتقدم العلمي والتقني واستقرار الامور بعد زوال آثار الحرب التي دمرت كل مرافق الحياة وظهور الاسواق المالية والتقنية الكبيرة ذات النشاطات العالمية، بدأت الشركات بالانتشار وبالتالي احتاجت الى كثير من رؤوس الاموال لمواجهة متطلبات النمو والانتعاش في الخدمات، وكذلك ظهرت الحاجة الى أنظمة محاسبية متطورة لمجاراة كل هذه التغيرات الجوهرية التي حدثت خلال فترات متقاربة، جميعها كانت أسباب مقنعة تدعو الى الحاجة الملحة لوجود تعليمات ونظم وبرامج إفصاح عن المعلومات والبيانات التي تركز عليها الاسواق المالية والتقنية في تقييم الحالة الصحية الاقتصادية للمؤسسة أو الوحدة الاقتصادية، ومن هذه الفترة تحديداً بدأ زيادة الاهتمام بالإفصاح بشكل كبير وتم بعد ذلك إصدار تعليمات وقوانين ومعايير تنظم عمليات الإفصاح المحاسبي والمالي تحديداً ومامية المعلومات والبيانات المطلوب الإفصاح عنها، وكيفية عرضها وتقديمها والافوات التي يجب أن تقدم فيها مثل هذه المعلومات والبيانات.

إن الهدف الاساس لمجموعة جي 20 باعتبارها المحفل المهم لتنمية الاقتصاديات الدولية التي تشجع على الحوار المفتوح والبناء بين البلدان ذات الاسواق الناشئة

(1) Baker et. al., "Globalization and Progressive Economic Policy, Cambridge University Press", 1998, p. 5;

والصناعية المتقدمة بشأن القضايا الرئيسية ذات الصلة بتحقيق الاستقرار الاقتصادي العالمي عن طريق المساهمة في تدعيم البنيان المالي الدولي وتوفير فرص الحوار بشأن السياسات الوطنية والتعاون الدولي. والمؤسسات المالية الدولية، ومجموعة جي 20 تساعد على دعم النمو والتنمية في جميع أنحاء العالم، لقد كان إنشاء هذه المجموعة كرد فعل للالتزامات المالية التي حدثت، علماً أن دول الاتحاد الاوربي تمثل المجموعة رقم عشرين في جي 20، وتجمع مجموعة ال جي 20 البلدان المهمة صناعياً مع بلدان الاسواق الناشئة (بمعنى الاخذة في النمو) من جميع أنحاء العالم معاً⁽¹⁾. علماً بأن هذه المجموعة تمثل حوالي 90% من إجمالي الناتج القومي الاجمالي، و80% من مجمل التجارة العالمية (بما في ذلك التجارة داخل البلدان ضمن الاتحاد الاوربي)، إضافة الى أن مجموعة جي 20 تمثل حوالي ثلثي سكان العالم، ونظراً لهذا الوزن الكبير والواسع لجي 20 فهي تشكل ثقلًا كبيراً وتتمتع بشرعية ونفوذ على إدارة الاقتصاد العالمي والنظام المالي الدولي. فقد عاجلت هذه المجموعة منذ العام 1999 العديد من القضايا، بما في ذلك الاتفاق حول سياسات النمو والحد من إساءة استخدام النظام المالي، والتعامل مع الازمات المالية ومكافحة تمويل الارهاب، وساعدت هذه المجموعة أيضاً على تشجيع اعتماد وتبني المعايير المعترف بها دولياً، من خلال ماقدمه أعضاء هذه المجموعة في مجالات الشفافية في السياسات المالية ومكافحة غسل الاموال وتمويل الارهاب، وفي العام 2004 اعتمدت المجموعة أعلى معايير الشفافية في تبادل المعلومات بشأن المسائل الضريبية، وهذا كله يهدف الى مكافحة انتهاكات النظام المالي والانشطة غير المشروعة، بما في ذلك التهرب من دفع الضرائب وأيضاً فإن مجموعة جي 20 تهدف الى تطوير وجهة نظر مشتركة بين الاعضاء بشأن القضايا ذات الصلة والتي تساعد على المزيد من التطور وتنمية النظام الاقتصادي والمالي العالمي. وقد ساعدت مجموعة العشرين من خلال إجراءات منسقة وحاسمة لأعضائها بشكل فعال في التعامل مع الازمة المالية والاقتصادية الراهنة، بالفعل فقد كانت النتائج من ذلك جيدة وملحوسة، وخاصة عند اعتمادها سياسة الاتفاق التي اعتمدتها والتي تضمنت مبالغ وصل مجموعها الى خمسة ترليون دولار أمريكي بالإضافة

(1) إن تأسيس مجموعة جي 20 التي تتضمن وزراء مالية وحكافتي بنوك مركزية لعشرين دولة في العام 1999 لغرض مناقشة القضايا الرئيسية في الاقتصاد والمال العالمي وخاصة بعيد حدوث الازمة المالية اواخر تسعينات القرن الماضي، حيث عقد اجتماع خلال اليومين 15 و16 كانون الاول من العام 1999 في مدينة برلين وبرعاية وزيوري مالية كل من ألمانيا وكندا. للمزيد من التفاصيل يمكن الرجوع الى الموقع الالكتروني للمجموعة المذكورة على:

الى اعتمادها أدوات سياسة نقدية غير تقليدية، وقد عززت بشكل كبير دور النظام المالي، خصوصاً عن طريق إنشاء مجلس الاستقرار المالي، ومن خلال تعزيز وتقوية دور المؤسسات المالية الدولية، بضمها التوسع في المصادر (الموارد) وتحسين تسهيلات القروض المقدمة من قبل المؤسسات المالية الدولية⁽¹⁾.

(1) www.g20.org, this information was taken at the 1.15am on Sunday the 7th, Nov, 2010.

المبحث الثاني

أسس الإفصاح المالي

أولاً: تطور تعليمات الإفصاح

كان الإفصاح المتعلق بالمعلومات المالية في الولايات المتحدة الأمريكية ولغاية العام 1934 غير مطلوب من الجهات والمؤسسات التي ترغب في بيع وشراء الأسهم والسندات. إن قانون تبادل الأسهم والسندات لعام 1934⁽¹⁾ الذي كان يدار من قبل هيئة تبادل الأسهم والسندات هو القانون الذي نظم الإفصاح لبعض المعلومات المالية في ذلك الوقت. علماً بأن هذه الهيئة كانت قد خولت لوضع بعض المبادئ المحاسبية وممارسات الاقرار، وقد أعطى هذا القانون الضوء الأخضر لجمعية ممارسي المحاسبة للسيطرة على هذه الفعاليات مادامت هذه الجهات تستطيع أن تظهر وبوضوح قابليتها على تنفيذ تلك المهام وبشكل مؤثر⁽²⁾.

في العام 1938 قامت جمعية المحاسبين الأمريكية بإصدار دراسة من قبل الباحثين (سانديرس هاتفيلد، ومور) بعنوان كشف المبادئ المحاسبية وذلك ضمن جهود إظهار قبول هيئة تبادل الأوراق المالية للممارسات المحاسبية، وفي العام 1938 أيضاً أعلنت هيئة تبادل الأوراق المالية ضمن سلسلة إصدارات محاسبية ونحت العدد الرابع إلى أنها أي

(1) Deegan, Craig (2007), Financial Accounting Theory, 2nd ed. Mc Craw-Hill Irwin, pp 36.

(2) في الولايات المتحدة الأمريكية لا تتدخل الدولة بصورة مباشرة في عمل أسواق التداول، غير أنه منذ العام 1933 اصدر الكونكرس تشريعات تؤثر بطريقة أو بآخرى على عمل سوق تداول الأسهم والسندات أهمها كان مرسوم الأوراق المالية لعام 1933 الذي يتعلق بتسجيل الأسهم والسندات الجديدة، ومرسوم التداول في الأوراق المالية لعام 1934 الذي ينص على ضرورة تسجيل الأسواق التي يجري تداول ضمنها في سجلات لجنة تداول الأوراق المالية كسوق وطنية إلا إذا كان حجم التداول بها ضئيلاً. كما حدد قواعد معينة يتم على أساسها التداول في هذه الأسواق.

الهيئة ستقوم بقبول الكشوفات المالية وفقاً للمبادئ المحاسبية المقبولة قبولاً عاماً والمعدة من قبل جمعيات ممارسي مهنة المحاسبة، وقد أعطت بذلك مركزاً كبيراً وقوة لهذه المؤسسات المهنية المتخصصة، من هذا المنطلق يتضح بأن الهيئة المسؤولة عن تطبيق قانون عام 1934 والمشار إليه أعلاه، قد أعطت الجهات المحاسبية المتخصصة مهمة وضع الممارسات المقبولة لمهنة المحاسبة، وقد اعتبر بعض الباحثين⁽¹⁾ بأن الهيئة قد أنذرت الجهات المحاسبية المتخصصة لأخذ زمام المبادرة وقيادة المبادرات لتطوير معايير محاسبية، وبخلافه فإن هيئة تبادل الأوراق المالية ستقوم بهذا الدور عوضاً عن الجمعيات المحاسبية المهنية.

منذ العام 1939 أصدرت جمعيات المحاسبة المهنية دوريات (نشرات) عن المبادئ المحاسبية المطبقة، وما بين العامين 1938 و 1939 تم إصدار 12 نشرة تتعلق بالبحوث المحاسبية⁽²⁾، أما في المملكة المتحدة البريطانية وحتى العام 1970 عندما تأسست اللجنة التوجيهية للمعايير المحاسبية التي فيما بعد سميت بلجنة معايير المحاسبة وبعدها سميت بمجلس معايير المحاسبة، حتى ذلك الوقت كان على الجمعيات المحاسبية في المملكة المتحدة البريطانية الالتزام بالمعايير المحاسبية المهنية المتطورة، وقبل هذا التاريخ كانت الجهات المحاسبية المهنية المتخصصة تقوم بإصدار سلسلة من التوصيات إلى أعضائها. أما في الولايات المتحدة فقد كانت هناك نشرات وبحوث محاسبية (تصدر عن لجنة الاجراءات المحاسبية) قد تأسست منذ العام 1938، وكذلك كانت هناك آراء وأفكار تصدر عن مجلس مبادئ المحاسبة الذي تأسس في العام 1959، هذه النشرات التي تحمل الآراء والأفكار المحاسبية لم تكن ملزمة التطبيق من قبل ممارسي المحاسبة، بل كانت تشكل أفضل الممارسات العملية لمهنة المحاسبة في ذلك الوقت، ومن المفيد الإشارة إلى أنه من الواضح أن عدة نتائج وبحوث ظهرت فيما بعد معتمدة على تلك النشرات والآراء، حيث تم في العام 1965 إصدار التعليمات رقم 203 الصادرة عن جمعية ممارسي المحاسبة في الولايات المتحدة الأمريكية التي كانت صادرة طبقاً لمخرجات المبادئ التي نشرها مجلس مبادئ المحاسبة المتعلقة بالافصاح ضمن الملاحق الخاصة بالكشوفات المالية. ومنذ الاول من تموز

(1) Zeff, S.A. (1972), Forging Accounting Principles in Five Countries, Champaign: Stipes Publishing Co.

(2) Zeff, S.A. (1972), previous source.

عام 1973 تم تغيير اسم مجلس مبادئ المحاسبة إلى مجلس معايير المحاسبة المالية، الذي قام بدوره بإصدار عدة معايير محاسبية ملزمة وبشكل دوري⁽¹⁾.

أما لو تتبعنا هذا الموضوع في أستراليا، فمن الواضح أن تأريخ التعليمات المحاسبية فيها تعتبر حديثة العهد، ففي العام 1946 قامت جمعية المحاسبين القانونيين الأسترالية بإصدار خمسة توصيات تتعلق بمبادئ المحاسبة، التي كانت بشكل واضح معتمدة في إصدارها على المستندات والمبادئ المحاسبية المنشورة سابقاً من قبل جمعية المحاسبين القانونيين في بريطانيا وويلز، وفي العام 1956 صدرت عدة توصيات عن جمعية المحاسبين في أستراليا التي فيما بعد سميت بجمعية ممارسي مهنة المحاسبة في أستراليا. وفي السنوات اللاحقة تم الاتفاق بين كلا الجمعيتين على إصدار كشوفات وتوصيات بشكل مشترك ومن خلال الاتحاد الأسترالي للبحوث المحاسبية، وهي مؤسسة اشترك في تأسيسها كل من جمعية المحاسبين القانونيين الأسترالية وجمعية ممارسي مهنة المحاسبة في أستراليا، وقد كان من المؤمل أن يقوم هذا الاتحاد بدور كبير في مجال تطوير المعايير المحاسبية في أستراليا، إلا أن دوره قد تقلص بشكل كبير وخاصة بعد العام 2000 عندما أجريت تعديلات شاملة على التعليمات المطبقة والخصوص المتعلقة منها بكيفية إعداد التعليمات المتعلقة بوضع المعايير المحاسبية. إن هذه التعديلات الجزئية أضافت مهمة إصدار المعايير المحاسبية بيد مجلس معايير المحاسبة الأسترالي بدلاً عن جمعيات المحاسبة المهنية العاملة، ولهذا فإن هذه الخطوة تعتبر عملياً تقليصاً في قابلية هذه الجمعيات المهنية على إصدار تعليمات للتطبيقات الذاتية، وأما في الوقت الراهن فقد تم اعتماد معايير الاقارار المالي الدولية في أستراليا ولهذا فإن أغلب المعايير المحاسبية الموضوعة والسارية المفعول حالياً قد تطور بشكل مركزي من قبل مجلس معايير المحاسبة الدولي الذي يتخذ من المملكة المتحدة البريطانية مقراً له، لهذا وبشكل منطقي فإن مهمة مجلس معايير المحاسبة الأسترالي في إصدار وتطوير المعايير المحاسبية بشكل منفصل قد تقلص كذلك نظراً لاعتماده على ما يصدره المجلس الدولي للمعايير المحاسبية⁽²⁾.

وبما أننا لا نزالنا نتحدث عن مراحل تطور الإفصاح، نرى أنه من المفيد الإشارة هنا إلى جانب مهم من الحقائق الموجودة التي لا يمكن معها الافتراض أو التكهن بمعطيات

(1) Zeff, S.A. (1972), Previous source.

(2) Deegan, C. (2007), Financial Accounting Theory, Ed 2, McGraw-Hill Irwin, pp 34-38.

منطقية قد تصيب أحياناً وقد تحجب أحياناً أخرى، فإذا ما نظرنا الى الكم الهائل من المعلومات المتوفرة عن الاسواق المالية العالمية وبمجرد معرفة التواريخ الحقيقية لأنشاء أغلب هذه الاسواق نلاحظ ان هذه الاسواق كانت موجودة أصلاً في بعض الاحيان بعشرات السنين أو حتى بمئات السنين قبل كل التواريخ المشار إليها أعلاه، فكيف علينا إذن أن نفسر هذه الظاهرة ونحن أمام حقائق تاريخية دامغة لا يمكن تجاهلها أو عدم الأخذ بها، خاصة ونحن ندعي الامانة البحثية والمصداقية التي يجب أن يتم التركيز عليها في مثل هذه الحالات العلمية، لذا إرثائى الكاتب الاشارة الى بعض تلك الحالات التي تشير الى حتمية وجود الإفصاح منذ مئات من السنين (ولو بأشكال بسيطة أو أولية تختلف عما هو متألف عليه في الوقت الحاضر)، نعم إن البدايات الأولى للإفصاح يمكن ان تكون وليدة الظروف الاقتصادية وبالأخص الازمات المالية والاقتصادية التي انتابت العالم المتحضر وبالأخص في القرن الحالي والذي سبقه، ولكن السؤال الكبير الذي يطرح نفسه هنا وبالحاح كبير هو، كيف نفسر وجود أسواق أسهم وسندات عالمية (حتى ولو كانت محلية في ذلك الوقت، أي تعمل على نطاق داخلي) منذ مئات من السنين وكيف كانت تتعامل بغياب الإفصاح وقواعده ومبادئه؟ هل يعقل مثلاً أن أول بورصة للسوق في اتنويرب بيلجيكا انشئت في العام 1460 وفي بريطانيا تأسست بورصة لندن في العام 1570 أما في الولايات المتحدة الأمريكية فقد أنشأت بورصة نيويورك في العام 1792 وبالتحديد يوم 17 من أيار في شارع وول ستريت الذي حل السوق هذا الاسم لحد الان والذي يعرف بسوق وول ستريت، وفي فرنسا كانت أول معاملات للبضائع العامة ترجع الى العام 1719 ثم قفلت هذه البورصة في العام 1793، لكنها فتحت مرة أخرى في عام 1796⁽¹⁾.

وأما في اليابان فيعتبر سوق طوكيو⁽²⁾ للأسهم الذي تأسس في 15 من أيار من العام 1878 في مدينة طوكيو اليابانية من أشهر اسواق المال في العالم، حيث بدأ العمل في هذا السوق منذ الاول من حزيران عام 1878، وفي العام 1943 تم اتحاد هذه السوق مع

(1) This information was taken from: <http://forum.fxopen.com/showthread.php?> On 4/01/2011 at 14:00.

(2) This information was taken from <http://ar.wikipedia.org/wiki/> , viewed on 4/01/2011 at 14:12.

عشرة أسواق يابانية أخرى عاملة في المدن اليابانية المختلفة لتأسيس سوق مالية واحدة تحت اسم سوق يابان للأسهم، لكن هذه السوق الموحدة أغلقت وتم إعادة صياغتها نتيجة لإلقاء قبلة على مدينة ناكاساكي اليابانية إبان الحرب العالمية الثانية. علماً بأن سوق طوكيو للأسهم قد تم إعادة افتتاحها تحت اسمها الحالي في 16 من أيار من العام 1949 أي بعد صدور قانون التعامل بالأسهم في اليابان. وهناك العديد من الأسواق الأخرى التي كانت موجودة قبل عشرات من السنين، أي قبل وجود مبادئ وتعليمات ومعايير الإفصاح المعروفة حالياً، إذن كيف يعقل تواجد هذه المجموعة من الأسواق وكيف كانت تتعامل في غياب الإفصاح المحاسبي والمالي؟ أم هل كانت هناك مبادئ قد تعتبر بديلة أو مشابهة لما نالقه في أيامنا هذه؟ للجابة عن هذه التساؤلات وغيرها نرى أن حجم التعامل في هذه الأسواق لم يكن بالحجم الكبير الذي عليه التعاملات المالية الكبيرة هذه الأيام، هذا من جانب، ومن جانب آخر فإن انقصار تلك المعاملات على ما يبدو على الأسهم والسندات المحلية كل ذلك كان من السهل تدبيره في تلك الأيام التي لم تكن التقنية متوفرة وعدم وجود وسائل النقل المتطورة التي تساعد على انتشار التجارة بشكلها الحالي، أي أن الحياة كانت بعيدة عن التعقيد وتسمم بالبساطة والسهولة ويصغر حجم التعامل، لهذا نستطيع أن نقول إن غياب الإفصاح لم يؤثر على فعالية السوق في ذلك الوقت، لكن إذا ما قارنا حجم التعامل الحالي لهذه الأسواق فإننا سنلاحظ ويشكل لا يقبل الشك الأهمية الموضوعية للإفصاح ومتطلباته باعتباره إحدى الدعائم الأساسية لنجاح أي سوق مالية، علماً بأن تواجد الشركات العالمية والعابرة للقارات يرجع تاريخها إلى حقب السيطرة الاستعمارية التي كانت تسود العالم منذ مئات السنين، فعلى سبيل المثال فإن المورخ البريطاني الشهير (نيل فيركسون)⁽¹⁾ يشير إلى أن أول شركة مساهمة عالمية كانت قد تأسست في العام 1602 أي في مطلع القرن السابع عشر وهي شركة الهند الشرقية الهولندية المتحدة، حيث حققت هذه الشركة تقدماً وازدهاراً وسعة نفوذ هولندا في ذلك الزمان، حيث أقامت على أثرها شبكة من القلاع والموانئ والاساطيل العاملة بين نيويورك وأنتونوسيا، ونتيجة لذلك فقد حققت أرباحاً هائلة. ومن الجدير بالذكر أن أصل كلمة بورصة يعود إلى اسم عائلة فان در بورغن البلجيكية التي كانت تعمل في

(1) Niall Ferguson, The Ascent of Money: A Financial History of the World, Penguin, London, 2009.

بجال البنوك، واتفق على أن يكون الفندق الذي تملكه هذه العائلة بمدينة بروج مكاناً لالتقاء التجار المحليين في فترة القرن الخامس عشر، فأصبح مرور الزمن رمزاً لسوق رؤوس الأموال ويورصة للسلع. وقد جاء أول مانشر لما يشبه قائمة بأسعار البورصة طيلة فترة التداول لأول مرة عام 1592 بمدينة انفرز⁽¹⁾.

تأسيساً على ما جاء أعلاه فإن وجود الإفصاح يكون حتميً (برأي الباحث) منذ تلك الحقب الزمنية المشار إليها، لكن مبادئه وتعليماته لم تكن من التعقيد الذي نلمسه هذه الأيام، وإذا ما قبلنا بهذا الافتراض، فإن وجود الإفصاح على ما يبدو لم يكن إجبارياً بموجب تعليمات ملزمة كما يألّفه المهنيون والباحثون والمهتمون بشكل عام هذه الأيام. حالياً نرى أن وضعية أسواق الأسهم والسندات العالمية قد اتسعت وتضخمت بشكل واسع جداً نتيجة للتعاملات الدولية الكبيرة وخلق فرص استثمارية هائلة لم تكن مألوفة في السابق وانتشار سبل الاتصالات والتكنولوجيا المتطورة وتقديم الوسائل الالكترونية الحديثة وغيرها من الأسباب التي ساعدت على رواج التجارة ومعاملات التبادل الدولية من خلال الشركات والمؤسسات الاقتصادية عابرة القارات والتي قد تعزى أيضاً إلى العولمة المالية والاقتصادية بشكل عام.

فمن حيث التعامل يعتبر سوق نيويورك في وول ستريت أكبر الاسواق المالية العالمية، فقد بلغ إجمالي التعامل برأسمال الشركات المسجلة في هذه السوق في نهاية حزيران 2010 ما مقداره 11,794 ترليون دولار أمريكي قياساً ب 9,864 ترليون دولار أمريكي لنفس الفترة من العام 2009، وتأتي سوق طوكيو للاوراق المالية بالمرتبة الثانية حيث بلغ حجم التعامل بها لنفس الفترة في حزيران 2010 ما مقداره 3,277 ترليون دولار مقارنة بمبلغ 3,204 ترليون دولار في حزيران 2009، وكانت المرتبة الثالثة من نصيب سوق ناسداك الامريكية فقد بلغ حجم التعامل بهذه السوق في نهاية حزيران 2010 ما مقداره 3,165 ترليون دولار أمريكي مقارنة بمقدار 2,590 في حزيران 2009، أما سوق لندن فقد جاءت بالمرتبة الرابعة بين أسواق العالم المالية وبالمرتبة الاولى بين مجموعة الدول الاوربية حيث بلغ إجمالي رأسمال الشركات المسجلة في هذه السوق في

(1) From: <http://ar.wikipedia.org/wiki/>, viewed on 18/11/2010 at 22:50.

حزيران 2010 ما مقداره 2,407 ترليون دولار مقارنة بمقدار 2,198 ترليون دولار في نهاية حزيران من عام 2009⁽¹⁾

ثانياً : مقومات الإفصاح

أخذ موضوع الإفصاح والحديث عنه وخاصة بعد بروز بوادر الازمة المالية العالمية الحالية بالاتساع وكثر الإهتمام بهذا الموضوع بشكل ملفت للنظر، على الرغم من وجود معايير محاسبية دولية تنظم عملية الإفصاح ومتطلباته، وبدأت الحكومات تتعامل مع هذا الموضوع بشكل ملفت للنظر وأكثر إيجابية من السابق، سواءً بشكل منفرد أو بشكل تجمعات دولية متعاونة مع بعضها البعض، معتبرة أن موضوع الإفصاح هو مفتاح الأمان لمعالجة أسباب أي أزمة مالية، خاصة بعدما اتضح أن العديد من حالات الإفلاس وانهار بعض المؤسسات والبنوك العالمية الكبيرة كانت نتيجة عدم مصداقية وشفافية المعلومات والبيانات التي تم الاعتماد عليها في اتخاذ قرارات استثمارية كبيرة أدت بالنتيجة الى نتائج وخيمة كما يعلم الجميع، هذا إضافة الى العوامل الأخرى التي لا تقل أهمية عن الإفصاح والتي لا نود الخوض في تفاصيلها كونها لا تدخل في صلب موضوع هذه الأطروحة، حيث إن ما يهمنا هنا هو الإفصاح المالي المتعلق بالجوانب المالية للوحدة الاقتصادية وشفافية هذه البيانات والمعلومات المقدمة. ومن ناحية أخرى فإن الإهتمام بتعديل أو تغيير المعايير والقوانين والتعليمات المتعلقة بالإفصاح وعملية كشف البيانات والمعلومات لم تكن قاصرة الى الحد الذي يمكن معه القول إنها كانت السبب الوحيد والرئيسي من وراء حدوث هذه الازمة العالمية⁽²⁾. أن التطبيق غير السليم لتلك المعايير والقوانين والتعليمات كان أحد الاسباب المهمة في حدوث ما نلسمه هذه الايام من أثار مالية وإقتصادية وإجتماعية وسياسية... وغيرها من الآثار التي أفرزتها هذه الازمة، حيث إن التعقيد الذي تنصف به بعض المعايير الدولية إضافة الى إختلاف تفسيرات البعض الآخر منها وصعوبة فهم المطبقين لهذه المعايير المحاسبية الدولية، كل ذلك أدى الى جعل تطبيق

(1) <http://www.world-exchanges.org/files>, the word Federation of Exchanges website, viewed on 16/11/2010, at 15:30 am Western Australian Time.

(2) أبو شعبان، عماد إبراهيم، الازمة المالية العالمية- مدخل في الاسباب، جامعة الأزهر، غزة، 19 تشرين الاول 2008.

العديد من هذه المعايير والقوانين والتعليمات أقل دقة وأقل مصداقية وأقل شفافية عما كان يجب أن تكون عليه، ومن ناحية أخرى فإن التطرق إلى جانب مفرد أو أحادي لأي معضلة بالنتيجة سوف لا يمكن معه الوصول إلى جميع مكامن تلك المشكلة، لذلك يجب أخذ كافة الجوانب التي قد تؤثر بشكل أو بآخر على المشكلة موضوع البحث، ومن المفيد جداً التعرف على مقومات الإفصاح التي يمكن الوصول إليها من خلال تحليل التعريفات السابقة للإفصاح نفسه، والتي أشار إليها العديد من الباحثين والمختصين في مجال المحاسبة من الذين تناولوا موضوع الإفصاح، حيث أشاروا إلى أن الإفصاح بشكل عام يرتكز على تحديد جميع أو أغلب المقومات الرئيسية⁽¹⁾ التالية:

1. الجهة المستخدمة للبيانات والمعلومات.

قد تختلف الجهات المستفيدة والمستخدم للبيانات والمعلومات المالية والمحاسبية بشكل عام التي تعرضها وتفصح عنها الوحدة الاقتصادية، لهذا يعتبر أن تحديد الجهة المستخدمة قد يأتي في مرحلة لاحقة لتحديد الغرض من البيانات والمعلومات، أي بمعنى آخر إذا كانت لدينا معلومات كافية عن الغرض الذي من أجله تطلب المعلومة نفسها فإن ذلك يحد ذاته يعتبر مؤشراً على ما يمكن تقديمه من معلومات ويسهل بذلك تهيئتها أو قد يتطلب الأمر إجراء تحويل بسيط على المتوفر من البيانات والمعلومات وعرضها على الجهة المستفيدة.

بطبيعة الحال فإن الجهات المستخدمة والمستفيدة من هذه البيانات والمعلومات لن تقتصر على جهة واحدة فهي قد تمثل كل من الملاك الحاليين والمحتملين والدائنين من البنوك والمؤسسات المالية الأخرى والمحللين الماليين والموظفين والجهات الحكومية (الضريبة والتخطيطية والإشرافية) والمؤسسات البحثية من جامعات ومعاهد علمية ومهنية متخصصة وكذلك المؤسسات الرقابية المتخصصة وغيرها من الجهات وحسب أهداف ودور كل منها.

إن ملائمة البيانات والمعلومات لاحتياجات شريحة معينة من المستفيدين ليست بالضرورة ملائمة لغيرها من المستخدمين، إضافة إلى أن الخبرة العملية والمهارة المهنية

(1) د. عبود سالم عمدة، الأزمة المالية العالمية بين مبدأ الإفصاح والشفافية، بحث مقدم إلى المؤتمر العلمي

الثالث في عمان، 2009.

والقابلية الفكرية والمستوى التعليمي للمستخدم تساعد إلى حد مؤثر في درجة الاستفادة من المعلومة المتوفرة، خصوصاً إذا ما كان المطلع يتقن موضوع التحليل المالي الذي يمكنه من إستخلاص بعض المعطيات والتائج المفيدة التي تعرضها تلك البيانات والمعلومات المقدمة من قبل الوحدة الاقتصادية. ويمكن تقسيم الجهات المستفيدة والمستخدمة للمعلومات والبيانات المفصّل عنها إلى جهات داخلية (ضمن الوحدة الاقتصادية)، أو جهات خارجية (تتضمن أغلب الجهات المتوّه عنها أعلاه).

2. الغرض من وراء استخدام البيانات والمعلومات.

الغرض من الإفصاح هو تقديم معلومات ملائمة لخدمة الاحتياجات المشتركة لمستخدمي القوائم المالية لاتخاذ قراراتهم تجاه تعاملهم مع المنشأة⁽¹⁾، لذا يجب أن تكون هناك علاقة وثيقة بين البيانات والمعلومات المفصّل عنها والغرض من إعدادها منذ البداية، أي لا يمكن الإفصاح عن البيانات والمعلومات التي لا يمكن الاستفادة منها مطلقاً، فقد تكون الاستفادة غير محددة، أي أن هذه البيانات والمعلومات هي عامة الأغراض ولكن في كثير من الحالات يطلب الإفصاح عن البيانات والمعلومات لأغراض محددة سلفاً، وبهذا تكون العلاقة هنا علاقة ذات معيار نوعي تتمتع بخاصية الملائمة نتيجة لربط الغرض بنوعية البيانات والمعلومات المفصّل عنها.

فعلى سبيل المثال فالمستفيد الذي يرغب في الاستثمار في سندات وأسهم وحدة اقتصادية معينة، فإنه ينظر إلى ناحية ربحية السهم ومقدار الربح الذي يحققه استثماره في مثل هذه السندات والأسهم، ومدى ملائمة هذا الربح إلى الهدف المرسوم والمخطط مقارنة بغيره من المجالات الاستثمارية المتاحة في نفس الوقت والظرف والمكان.

أما الغرض من استخدام البيانات والمعلومات المفصّل عنها للبنوك والمؤسسات المالية المقرضة، فإنها لا تقتصر على تحليل ربحية الوحدة الاقتصادية بل يتعداه إلى التعرف على مكامن الخطورة التي تتعرض لها الوحدة الاقتصادية، وكذلك التعرف على مئانة موجودات الوحدة الاقتصادية وتحليل المديونية الحالية لها، أي التعرف على صافي حقوق الملكية التي قد تؤثر بشكل كبير على الوضعية المالية العامة للوحدة الاقتصادية، بالإضافة

(1) accountants directory, from: http://www.jps-dir.org/Forum/forum_posts.asp?TID=1559, viewed on 15/01/2011 at 20:18

الى حاجة هذه البنوك والمؤسسات المالية الى التعرف على بعض المعلومات التي تخص الخطط المستقبلية والتخمينية للوحدة الاقتصادية ومدى ملائمتها للواقع البيئي والاجتماعي العام الذي تعمل من خلاله هذه الوحدة الاقتصادية، ويشكل مختصر فإن أغلب البنوك تحاول الوصول الى قناعة تامة بأن هذه الوحدة الاقتصادية - من خلال دراسة وتحليل البيانات والمعلومات المقدمة - تتمتع بمركز مالي وإداري صحيح، يمكنها من الإيفاء بالالتزامات ومواجهة متطلبات التوسع المستقبلي. بذلك يكون تحديد الغرض من استخدام البيانات والمعلومات المقصص عنها يعتمد على الجهة المستخدمة، والغرض الذي تصبر تحقيقه من وراء طلب تلك البيانات والمعلومات.

3. ماهية نوعية البيانات والمعلومات.

من خلال نظرة ثاقبة الى بعض التقارير السنوية لبعض كبريات الشركات أو البنوك العالمية يمكن التعرف على ماهية البيانات والمعلومات التي تحتويها مثل هذه التقارير والتي تصنف في أغلب الاحيان بالشمولية ولو أن بعضها قد يتصف بالعمومية أيضاً، إلا أنها وبشكل عام يعتمد عليها نظراً لعمق وتنوع البيانات والمعلومات والجداول والرسوم البيانية التوضيحية وكذلك لوجود الملاحظات التوضيحية للنشاطات والفعاليات التي تقوم بها تلك الشركة أو البنك، وعلى سبيل المثال وليس الحصر لو أخذنا التقرير السنوي لكونومونويلث بنك الاسترالي لعام 2010، والذي يتضمن جملة بيانات ومعلومات مهمة منها القوائم المالية التقليدية والتي تشمل⁽¹⁾:

قائمة المركز المالي وقائمة الدخل وقائمة الارباح المحتجزة ثم قائمة التغيرات في المركز المالي هذا اضافة الى معلومات اساسية اخرى تعتبر ضرورية بالاضافة الى الملاحظات المرفقة بالقوائم المالية والتي تعتبر جزءاً لا يتجزأ من تلك القوائم. علماً بأن أغلب القوائم المالية تكون وفق مجموعة من الافتراضات والاعراف والمبادئ متعارفاً عليها بين المختصين من المهنيين بالمبادئ او الاصول المحاسبية المعمول بموجبها، لذا يترتب على ذلك نشوء مجموعة من القيود والمحددات على كل نوع وكمية من البيانات والمعلومات التي تظهر في تلك القوائم والتي يجب أن تلتزم بتلك المحددات والمعايير المطلوبة.

(1) <http://www.commbank.com.au/about-us/shareholders/financial-information/annual-reports/default.aspx> , viewed on 15/01/2011 at 20:45

إن كمية المعلومات التي توفرها هذه التقارير السنوية ومن خلال الكم الهائل لعدد صفحات العديد منها والتي قد تتجاوز في بعض الأحيان المائتي صفحة تعد مرجعاً مهماً يستتبر به المستفيدون والمستخدمون لمثل هذه البيانات والمعلومات، علماً بأن نوعية المعلومات التي تتجاوز حدود العرض البسيط إلى التحليل العلمي والمالي الدقيق وبالأخص إذا ما أخذنا بالاعتبار قابلية المقارنة مع سنوات سابقة، سيسطي المستفيد منها الفكرة الواضحة عن مدى التقدم أو التأخر (نمو وتطور الوحدة الاقتصادية من عدمه) الحاصل في تلك المعلومة خلال الأعوام السابقة المشار إليها، هذا بالإضافة إلى أن الرسوم البيانية والأشكال التوضيحية الأخرى التي تساعد على إعطاء المطلع عليها ومستخدميها وخاصة ذوي الخبرة والكفاءة المهنية وذوي الاختصاص بشكل عام، الصورة الواضحة عن هذه الحالات دون الحاجة إلى الرجوع إلى الملاحظات التفسيرية. ويحدد بعض الكتاب ثلاثة طرق أساسية يمكن استخدامها في التعرف على احتياجات المستفيدين وهي⁽¹⁾:

أولاً: طريقة الاستفسار (سؤال المستفيدين).

ثانياً: طريقة تحليل المعلومات (إخبار المستفيدين).

ثالثاً: طريقة تحليل القرار (المعيشة لبيئة المستفيدين).

4. كيفية إيصال البيانات والمعلومات إلى المستفيدين.

تم الإشارة في مكان سابق من هذه الأطروحة إلى أن من صفات المعلومات المفصح عنها أن تكون غير معقدة الفهم، فلا بد أن تكون واضحة وسهلة الفهم، وهنا يرى الكاتب أن هذه المعلومات الواضحة قد لا تكون كذلك بالنسبة للشخص العادي الذي لا يملك أي معرفة بمبادئ المحاسبة أو المالية أو الاقتصاد بشكل عام، لأن هذه البيانات والمعلومات برأي الباحث، حتى وإن توفرت لمثل هذا الشخص فإنه سيلاقي حتماً صعوبة بالغة ومشكلة في ترجمة وتفسير المعلومة، وبالتالي لا يمكن الاعتماد على هذه المعلومات دون الاستئناس برأي متخصص أو شخص مهني محترف، وبخلافه فإن الفائدة منها قد تكون مكلفة لمثل هذه الشريحة من المستخدمين، ويرأي الكاتب فإن ذلك مثال إفتراضي بطبيعة الحال، لبعده عن الواقع، إذ لا يمكن وجود شخص مستفيد (مستثمر) ينوي استخدام مثل

(1) المني، قاسم إبراهيم، السقا، زياد يحيى، نظام المعلومات المحاسبية، كلية الحداثة الجامعة - الموصل -

هذه البيانات والمعلومات وليست لديه الخبرة أو المهارة لتفسير وتحليل تلك المعلومة وذلك لأنه حتماً سيعتمد على جهة مستقلة متخصصة في تقديم مثل هذه الخدمات للغير مقابل اجور متفق عليها مسبقاً⁽¹⁾، وهناك شركات متخصصة في مثل هذه الخدمات منتشرة في شتى بقاع العالم تستخدم موظفين من ذوي الخبرة والدرجة العلمية وقسم منهم يعملون بصفة استشاريين حسب الطلب، لتقديم المعونة المطلوبة عند وجودها وفي الاوقات المناسبة، ولعل من الجدير ذكره في هذا المجال أيضاً إن لتوافر سرعة الاتصالات وانتشار شبكة الانترنت جعلت استخدام بعض خدمات هؤلاء الاستشاريين أكثر سهولة وبالسعة الفعالة التي تتطلبها العمليات في مثل هذه الحالات، وحتى إمكانية استخدام خدمات خارجية في مثل هذه الحالات أصبحت من السهولة بمكان للاستعانة بها، وخاصة لتوفر إمكانية دفع مصاريف مثل هذه الخدمات عن طريق التحويل الالكتروني من الحسابات الشخصية المباشرة، والتي لا تستوجب أي عناء وتكلفتها تكون ضئيلة جداً قياساً بطرق الدفع المألوفة، إن انتشار استخدام أجهزة الحاسوب تساعد المستفيد في الحصول على مثل هذه الخدمات بأقل تكلفة ممكنة خصوصاً مع وجود العديد من مقدمي هذه الخدمات اللذين يعرضون خدماتهم للجمهور بأسعار منافسة.

إن تقديم البيانات والمعلومات المالية والمحاسبية الى المستفيدين والمستخدمين وكما هو مألوف، تحكمه قواعد ومبادئ وأعراف ومعايير محاسبية محلية ودولية (خاصة بالنسبة للوحدات الاقتصادية الكبيرة، والمسجلة في أسواق المال)، لذلك فإن تحديد أماليب وأدوات الانصاح تكون محكومة بتلك لقواعد والمبادئ والأعراف والمعايير، ولكن عندما نتكلم عن الوحدات الاقتصادية الصغيرة والتي لا تكون ملزمة بتطبيق المعايير المحاسبية فإن مهمة ومسؤولية تقديم البيانات والمعلومات للغير تقع على عاتق الادارة المسؤولة عن إعداد وعرض البيانات المالية للوحدة الاقتصادية، وفي كثير من الاحيان وكما أشير الى ذلك سابقاً، بأن أصحاب أو ملاك الوحدة الاقتصادية قد لا تكون لديهم الخبرة في الامور

الحساسية والمالية، لذا تكون في مثل هذه الحالة مسؤولية الإفصاح على عاتق المدير المالي⁽¹⁾ أو المحاسب المالي للوحدة الاقتصادية فهو الشخص المؤهل الذي يتمكن من إعداد وتقديم مثل هذه البيانات والمعلومات أو الإشراف على ذلك، ولعله من المفيد الإشارة إلى أن هذه العملية لا تجعل المالك أو ملاك الوحدة الاقتصادية في حل عن المسؤولية الكاملة عن البيانات والمعلومات المقصع عنها، ويتحملون وزر أي خطأ تتضمنه، لذلك يتوجب أن تتوفر أجهزة رقابية كفوءة وصارمة تتولى مهمة التدقيق الداخلي المستمر للعمليات الإنتاجية والعمليات الإدارية والمحاسبية، والاعتماد على جهات رقابية خارجية مستقلة، لاضفاء صفة الدقة والشفافية على مثل هذه البيانات والمعلومات المقصع عنها.

إن عملية إبطال هذه البيانات والمعلومات المالية والمحاسبية إما أن تكون بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، فإذا كان المستفيد يطلب بيانات ومعلومات محددة لا يمكنه الحصول عليها من النشرات الدورية والتقارير السنوية المنشورة عن طريق الوحدة الاقتصادية، فهذه الحالة تكون الطريقة مباشرة حيث لا يمكن لأي جهة أخرى التعرف على ماهية هذه البيانات، أما إذا كان المستخدم يستطيع الاستفادة من البيانات المنشورة للوحدة ضمن موقعها الإلكتروني أو الاستعانة بالتقارير والنشرات الدورية والسنوية ففي هذه الحالة تعتبر تلك طريقة غير مباشرة للحصول على المعلومات، علماً بأن في حالات معينة قد يتطلب الأمر الاستعانة بجهات أخرى للحصول على مثل هذه البيانات والمعلومات، وتكون تلك الجهات جهات حيادية مستقلة، مثال ذلك المعلومات التي توفرها بعض مراكز البحوث والدراسات وكذلك مراكز الإحصاء والمعلومات المتوافرة في كثير من الدول ومن جملتها إسرائيل، إلا أن المآخذ على مثل هذه البيانات تكون على الغالب بيانات تأرجحية قد لا يميل المستخدم إلى استخدامها (بشكل منفرد) وهو يتعطل إلى المعلومة الحديثة القريبة إلى الواقع.

5. التوقيت الزمني للإفصاح عن البيانات والمعلومات.

من البديهي أن توفر المعلومة في الوقت المناسب تكون ذات منفعة كبيرة للمستخدم والمستفيد منها، وبخلافه فإن تأخرها قد لا يعطي أي منفعة منها أو على أقل

(1) الطحطلة، حامد داوود، مقالة بعنوان المدير المالي، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية -

تقدير ستتناقص تلك المضعة، وعليه فإن التوقيت الزمني للإفصاح عنها يعتبر من الضرورات المهمة التي يجب الانتباه إليها، وهي تعتبر من المسلمات الاستثمارية، كذلك يجب الانتباه إلى أن توافر هذه البيانات لدى شريحة معينة من المستفيدين (المفاضلة) وبأي شكل من الأشكال دون غيرهم من المستخدمين يعتبر من المخالفات التي يعاقب عليها القانون في (إسرائيل)⁽¹⁾، وعلى ذلك أغلب الدول التي تنصف بصراحة إجراءات الحوكمة والتي تتميز بفعالية أجهزة الرقابة الموجودة، والتي تسعى من خلال التطبيق السليم لقوانين وإجراءات الحوكمة إلى تقليص مثل هذه المخالفات والحيلولة دون انتشار ممارستها وتضييق المجالات التي تعمل من خلالها وكشف المخالفين وتقديمهم للعدالة، ونشر ثقافة المساواة وتشجيع حرية المنافسة الشريفة بين شرائح المستثمرين والمستفيدين من البيانات والمعلومات المفصّح عنها.

6. دقة وشفافية البيانات والمعلومات المقدمة.

من المقومات الأساسية للإفصاح المالي بشكل خاص والحاسي بشكل عام، هو تمتع البيانات والمعلومات المفصّح عنها بشفافية تامة يمكن معها الاستفادة منها واستخدامها للأغراض المختلفة المتوخاه من تلك البيانات كل حسب احتياجاته، وخاصة الاستثمارية منها. إن غياب وضعف أجهزة الحوكمة والمراقبة وعدم وجود عقوبات رادعة، سيؤدي إلى ضعف الشفافية المطلوبة للإفصاح عن المعلومات⁽²⁾.

سيتم في مجال آخر من هذه الأطروحة إلى التطرق وبشكل مسهب إلى موضوع الشفافية التي تتطلبها المعلومة المفصّح عنها حتى يمكن اعتمادها فإذا كانت المعلومة غير

(1) على سبيل المثال، بالنسبة للإفصاح عن المعلومات الفصلية للوحدات الاقتصادية تحدد التعليمات المطبقة في إسرائيل تزويد هذه المعلومات إلى الجهات المعنية خلال مدة لا تتجاوز 28 يوماً من تأريخ إنتهاء آخر يوم من الفصل المعني، وفي حالات ضيقة قد تمتع مدد إضافية بموجب موافقات مسبقة مع الجهات المعنية وخاصة الضريبة منها. حيث تعرض غرامات مالية تصاعدية على الوحدات الاقتصادية التي لا تلتزم بتلك المواعيد المحددة لها مسبقاً وفق تعليمات وقوانين ملزمة التطبيق، وعند تكرار عدم الالتزام بالتوقيت المذكور تصاعد الغرامة المالية المفروضة عليها.

(2) التجار، محمد الشفافية والإفصاح في الأزمة المالية والاقتصادية العالمية وتأثيرها على مصر، 2009.

دقيقة وغير شفافة فلا يمكن الاعتماد عليها، وفي حالة اعتمادها فإن النتائج لن تكون دقيقة وشفافة تبعاً لذلك، لذا فإن تكلفة الاعتماد على بيانات ومعلومات غير دقيقة وغير شفافة تكون مكلفة وقد تؤدي إلى خسائر فادحة، وهذا بالطبع يأتي حسب المقولة (ما ينشأ على باطل فهو باطل).

7. الوسائل والملاحظات التوضيحية وكذلك النماذج المساعدة لفهم البيانات والمعلومات.

بشكل عام فإن القدرة على قراءة التقارير المالية وتفسير مضمونها يتطلب قدرأ كبيراً من المهارة والخبرة وهذا ما تم الإشارة إليه سابقاً، وعليه فيتوجب على معدي البيانات والمعلومات وخاصة ما يتعلق بالقوائم المالية عدم عرض المعلومات في أماكن لا يمكن الاهتمام إليها بسهولة وبالتالي قد يصعب فهمها من قبل المستخدم، إن ترتيب البيانات والمعلومات المفصّل عنها بشكل منطقي منظم، ابتداءً من الأهم ثم المهم، والتركيز على البيانات المالية المؤثرة على المركز المالي للوحدة الاقتصادية، وكذلك إبراز تفاصيل المبالغ الكبيرة وتحليلها بشكل يعطي المستفيد منها الصورة الناصعة عن وضعية الوحدة الاقتصادية وعلى الأخص عن الجانب المالي. وكذلك فإن اعتماد الملاحظات والإيضاحات التي تبيّن بشكل أكثر أسهاباً عن ماهية بعض الجوانب التي تتضمنها هذه البيانات والمعلومات سوف يعطي المستفيد الفرصة للوصول إلى القرار الرشيد بشأن هذه الوحدة خاصة إذا ما كان ينوي القيام بعملية استثمارية.

8. إمكانية المقارنة مع بيانات وأرقام سنوات سابقة.

إن إمكانية مقارنة البيانات والمعلومات المفصّل عنها مع مثيلاتها من الوحدات الاقتصادية وكذلك مع معلومات السنوات السابقة يعتبر من المقومات التي يجب أن تتوفر في البيانات والمعلومات التي تعرضها الوحدات الاقتصادية للمستفيدين بشكل عام، حيث يمكن من خلال ذلك التعرف على مراكز النمو أو الضعف التي تتميز بها هذه المعلومة، وبالتالي تكون عوناً لا يستهان به في إجراء المقارنة وبالتالي التفضيل بين هذه الوحدة الاقتصادية قياساً بمثيلاتها في نفس الحقل الاتجاري والاستثماري⁽¹⁾، وبخلافه حسب رأي

(1) Cascino, S. & Gassen, J. "Mandatory IFRS adoption and accounting comparability", SFB 649 Discussion Paper 2010-046, October 2010, from:

الكاتب فإن عدم توافر مثل هذه الامكانية في البيانات والمعلومات المفصّل عنها، فإن هذه المعلومات قد لا يمكن من الاعتماد عليها إلا إذا استطعنا استخدام مصادر أخرى مساعدة للاستعانة بها في الحصول على الحلقة المفقودة من المعلومات وبهذا الشكل قد تتطلب العملية وقتاً وجهداً وكلفة عالية مما قد يضطر معها إلى إلغاء الفكرة من أساسها، أو التفكير في مجال آخر من المجالات الاستثمارية.

9. الكلف المترتبة على عملية الإفصاح.

تأسيساً على ما جاء في الفقرات السابقة، يجب الانتباه إلى الكلف التي قد تتضمنه عملية الإفصاح عن البيانات والمعلومات المالية، وفي مجال سابق أيضاً تم الإشارة إلى إن الموازنة بين المردود الاقتصادي والكلف الناجمة عن الإفصاح يجب أن تكون مدروسة بحيث لا تكون هذه الكلف عالية وبالتالي تجعل عملية الاستفادة من البيانات والمعلومات المفصّل عنها غير مجدية اقتصادياً. قد تبدو هذه الصفة من الجانب النظري بأنها عقبة أمام التطبيق، لكن إذا ما أخذنا بنظر الاعتبار أن أغلب البيانات والمعلومات المالية، وبالأخص ما يتعلق منها بالقوائم المالية والتدفق النقدي والتغير في المراكز المالية وغيرها من البيانات والمعلومات الضرورية فإن مهمة عرضها وتقديمها إلى المستفيدين منها ملزمة بموجب التعليمات والقوانين والمعايير المحاسبية الملزمة التطبيق، لذلك فإن موضوع الكلفة هنا قد لا يبدو له أي تأثير يذكر، إلا إذا كانت هناك معلومات إضافية يتطلب توافرها بغية اتخاذ قرار معين بشأنها، وفي مثل هذه الحالة فإن الجهة المستفيدة قد تطلب البيانات أو المعلومات من الجهة المقصحة لها وتحمل كلفتها إذا ما ارتأت ذلك.

ثالثاً: أسباب الإفصاح

قد يتساءل البعض، لماذا كل هذا الاهتمام والتركيز على أهمية موضوع الإفصاح؟ هل هذا الموضوع من الأهمية بمكان ليعطى كل هذه المهالة والاهتمام بحيث تُكتب عنه بحوث متخصصة وأطروحات دراسية وهو الشغل الشاغل للمهتمين بمهنة المحاسبة والأكاديميين والباحثين والمعاهد المتخصصة؟ هل حقاً هناك أسباب موضوعية تدعونا إلى

الاهتمام بالإفصاح، الأمر الذي جعل مجلس معايير المحاسبة الدولية يفرز له أكثر من معيار خاص به؟

إن الإفصاح بمحد ذاته ليس غاية نهدف الوصول إليها لمجرد حصول عملية الإفصاح نفسها، بل هي وسيلة لنشر وعرض المعلومات والبيانات المتعلقة بنشاطات الوحدة الاقتصادية وإيصالها إلى الجهات المستفيدة المختلفة في الوقت المحدد، لذلك قد تختلف أسباب تقديم وعرض البيانات حسب حاجة الجهات المستفيدة منها⁽¹⁾. فقد تكون حاجة الجهات الحكومية من البيانات والمعلومات تختلف في جوهرها عن حاجة البنوك والمؤسسات المالية المتخصصة في عمليات التمويل الاستثماري أو التشغيلي للوحدات الاقتصادية، أما العاملون المتخصصون فإن حاجتهم إلى الإفصاح عن المعلومات الداخلية تساعدهم على القيام بواجباتهم على أفضل وجه عن طريق توظيف هذه المعلومات لرفع المستوى الاتجاري وبالتالي تسعى إلى تحقيق الربحية المخطط لها وفق البرامج المنهجية التي تسير عليها الوحدة الاقتصادية أو قد تساعدها على تعديل الخطط والبرامج وفق المعطيات الجديدة لعملية الإفصاح. أما المستثمر وصاحب الاسهم فإن ما يسر قريحته هو الانباء الجيدة عن المردود الاقتصادي أي الربح الموزع للسهم الواحد الذي يحصل عليه من استثماراته في الوحدة الاقتصادية المعنية، وبطبيعة الحال فإن المستثمر يهتم بأن هذا المشروع يسير وفق توقعاته الاستثمارية التي بنى على أساسها قرار الاستثمار فيه منذ البدء، وهكذا بقية المستفيدين من عملية الإفصاح عن المعلومات والبيانات المتعلقة بنشاطات الوحدة الاقتصادية.

يتفق العديد من الكتاب والمهتمين بالمحاسبة من أن الهدف الرئيسي للإفصاح هو حماية المستثمر⁽²⁾ بشكل خاص والمستفيدين منه بشكل عام، ويرأي الكاتب هناك هدف آخر مهم لا يقل أهمية عن الهدف الرئيسي وهو تطبيق قواعد وأصول الإفصاح المحاسبي والمالي المنصوص عليها في القواعد والتعليمات والمعايير المحاسبية والتدقيق الدولية السارية المفعول التي أصبح موضوع تطبيقها إلزاماً قانونياً، لذا نعتبر هذا الالتزام القانوني

(1) Zaleha et al, (2010) "Financial Analysts' Perception of the Importance of Accounting Information: Malaysian Evidence" from: <http://www.wbiconpro.com/104-Hamezah.pdf>, viewed on 01/02/2011 at 02:50.

(2) تشوي، فردريك، فروست، أن كارول، ميك، جاري، المحاسبة الدولية، مصدر سابق، ص 194.

هو هدف رئيسي آخر من أهداف الإفصاح. ويسبب ذلك أخذ هذا الموضوع حيزاً واسعاً في أغلب الدراسات والادبيات المتعلقة بالحاسبة الدولية بوجه الخصوص والتي تعتبر الإفصاح إحدى لبناتها الأساسية التي لا يمكن الاستغناء عنها في سبيل تحقيق الغايات المرجوة منها، فنرى وعلى سبيل المثال أنه وحتى على مستوى معايير الحاسبة الدولية تم تخصيص أكثر من معيار دولي واحد يتعلق بموضوع الإفصاح ومتطلباته، وهذا بطبيعة الحال إن دل على شيء فإنما يدل على أهمية موضوع الإفصاح ودوره الكبير والمؤثر في الحاسبة الدولية التي أخذت بالتوسع والانتشار والتأثير على التجارة الدولية التي بدأت بالتوسع بشكل مضطرد والتي جاءت بوجه الخصوص نتيجة العولمة والتقدم التقني والالكتروني التي ساعدت بشكل كبير على تسهيل عمليات التجارة الدولية وازدياد وانتشار عدد الشركات متعددة الجنسيات (العابرة القارات) التي بدأت بشكل جدي تبحث عن الفرص الاستثمارية المربحة لنشاطاتها خارج حدود بلدانها لسبب أو لآخر، وكذلك لغرض الحصول على رؤوس أموال إضافية من مستثمرين خارجيين، ويمكن إضافة إلى ما جاء أعلاه الإشارة إلى أن توفر الإفصاح الكامل والعاقل والشفاف، سيضمن بدون شك نجاح الوحدة الاقتصادية على الرغم من أن بعض الآراء قد لا تؤيد هذا الرأي وفي حالات معينة، إلا أن بعض الحالات العملية أثبتت أن عملية الإفصاح أو الانشاء عن بعض الحقائق التي تحققت والتي لم تحفها شركة صناعة أجهزة الحاسوب المعروفة (ديل) والتي أعلنتها في تقاريرها السنوية ولمصادقتها في كل ما أفصحت عنه الشركة عن تلك الواقعة، كل ذلك كان له في النهاية الأثر الكبير في توسع الاستثمار فيها لما وجده المستثمر من نزاهة ومهنية عالية في الإفصاح عن النشاطات والبيانات المتعلقة بالانتاج والارباح المتحققة. ويرأي الكاتب فإن هذه الحالة تعاكسها حالة عدم الإفصاح عن المشاكل التي كانت تواجه الوحدات الاقتصادية كما حدث في حالة شركة إنرون للطاقة الكهربائية، وشركة وولدكوم، وشركة آرثر أندريسون للتدقيق وغيرها من الشركات التي أخفت الحقائق عن أصحاب القرار أو عن المساهمين الذين هم أصحاب المصالح الرئيسيين، وقد تم كشف هذه الممارسات الخاطئة بعد فترات طويلة من الانخفاء والمماطلة في إظهار الحقائق. لذا فإن عدم الإفصاح بالحقائق وتبرير ساحة القائلين بتطبيق

الاجراءات حال وقوع الحدث لن يغفر لهم هذا الذنب الذي أوصل شركات عملاقة الى
هاوية السقوط والافلاس والمتابعة القانونية.

رابعاً : الإفصاح وسرية المعلومات

من حيث المبدأ فكلما زادت سرية المعلومات المقدمة للغير قل الإفصاح عنها⁽¹⁾.
وبما لا يخفى على أحد أن الأزمة المالية العالمية الراهنة (لازالت أثارها قائمة في الوقت
الراهن) بما أثر على العديد من المستفيدين ومستخدمي الإفصاح المحاسبي والمالي بشكل
أو بآخر، وكما أشار الكاتب سابقاً الى أن تلك الآثار قد تجاوزت المستفيدين المباشرين من
تلك البيانات الى الفرد العادي الذي تأثر بشكل غير مباشر أيضاً من خلال الخسائر
الجسيمة التي تكبدها نتيجة هذه الازمة المالية العالمية، سواء أكان نتيجة فقدان عمله
الناجم عن البطالة العامة أو تسريحه من العمل لتقليص عدد العاملين، الأمر الذي أثر
على المقدرة الشرائية للمواطن العادي وإلى غير ذلك من الآثار الاجتماعية المتعددة التي
حصفت بالعالم.

لقد أشارت العديد من الدراسات الحديثة⁽²⁾ التي تناولت جوانب الازمة المالية
العالمية الى أن من الاسباب الرئيسية لحدوث الازمة المذكورة قد يعزى الى التوسع غير
المدرّوس في العديد من الاستثمارات الجليدة أو القائمة التي تورطت بها إدارات بعض
الوحدات الاقتصادية من جهة، والمضاربة غير العقلانية بالاعتماد على البيانات
والمعلومات غير الدقيقة وغير الشفافة على الرغم من وجود أنظمة رقابة ساهمت بشكل
كبير والتي كان لها الدور الفعال في التستر المتعمد على معلومات سرية لم تعلنها على
المستفيدين بل تعمدت تضليلهم وعدم إنشاء عن هذه الاسرار الخاصة، وهذا يُعتبر مخالفة
قانونية ومهنية وأخلاقية في نفس الوقت...إن كل هذه الاسباب أدت بشكل مباشر الى
تضليل المستفيدين منها، لأن معرفتها في حينه كان ضرورياً جداً للعملية الاستثمارية

(1) Frechner, H.E. and A. Kilgore, 1994 "The Influence of Cultural Factors on counting on Accounting Practice". International Journal of Accounting 29: pp 265-277.

(2) <http://www.crikey.com.au/2011/01/28/financial-crisis-commission-fails-to-think-global/>
<http://www.worldbank.org/financialcrisis/bankinitiatives.htm>
<http://cpds.apana.org.au/Teams/Articles/Fortress.htm>,

The above websites and others, were viewed on 1/02/2011 between 02:50 and 03:45

وبالتالي أدى اعتمادهم على تلك المعلومات المضللة إلى خسائر مالية كبيرة أدت بالتبعية إلى الإفلاس والانهيار التام، حيث كانت الجهة التي تتولى مهمة الرقابة والتدقيق الخارجي للوحدة الاقتصادية المعنية مملوكة من قبل نفس الوحدة الاقتصادية، لكن هذه المعلومة لم تكن معروفة لأي طرف وأخفيت عن المستفيدين، وبطبيعة الحال فإن إخفاء معلومات ضرورية جداً كهذه عن المستفيدين وعدم الإفصاح عنها، وتصنيفها على أساس أنها معلومات سرية داخلية قد أثرت بشكل مباشر على مصداقية المعلومات المقصحة عنها، فقد كان لزاماً على الوحدة الاقتصادية الإعلان والإفصاح العلني والكامل عن العلاقة القائمة بينها وبين الجهة المسؤولة عن مهمة الرقابة الخارجية، هذا من جهة ومن جهة أخرى فقد كان على الجهة الرقابية الخارجية الامتناع عن مهمة القيام بعملية التدقيق الخارجي لهذه الوحدة الاقتصادية التي لديها مصالح مشتركة معها، ومن المفروض أن تعلن انسحابها من مهمة التدقيق الخارجي وفق كل المعايير المهنية والأخلاقية وحسب الاعراف الدولية المتفق عليها ضمن المعايير الدولية للتدقيق، لهذا فقد تم إكتشاف أمر هذه العملية غير المهنية والتي اعتبرت جريمة اقتصادية بمعنى الكلمة أدت إلى انهيار الوحدة الاقتصادية وإشهار إفلاسها بعد أن تسترت تلك الجهة الرقابية عن العليد من التجاوزات المتعلقة بنشاطات تلك الوحدة الاقتصادية.

إن الإفصاح عن بعض المعلومات الخاصة بالنشاطات المتعلقة بالوحدات الاقتصادية، قد لا يكون أمراً مستحباً وقد تقبله في كثير من الأحيان على مضض رغم أنوفنا، وفي أحيان عدة وبالرغم من وجود أحكام قانونية وتعليمات محددة مسبقاً ملزمة بالإفصاح عن مثل هذه البيانات والمعلومات، إلا أن واقع الحال يشير إلى اللجوء إلى التحفظ المتعمد والتستر في الإفشاء عن جميع أو بعض البيانات والمعلومات التي تتميز بطابع السرية أو الخاصة جداً، كما يؤدي إفشاؤها أو الإعلان عن بعض منها إلى إحداث أضرار بالوحدة الاقتصادية المعنية أكثر من الفائدة المتوخاة من إفصاحها، وبالتالي يؤثر ذلك على النشاطات المستقبلية لهذه الوحدة وعلى سمعتها في السوق. وهذا الشيء ينطبق على الأغلب على الوحدات الاقتصادية الصغيرة الحجم أو المملوكة من قبل شخص واحد أو عائلة واحدة، ويرأي الكاتب فانه من الصعوبة إقناع هذه الشريحة من الملاك إلى ضرورة تقديم كل المعلومات حتى السرية منها، وفي كثير من الحالات العملية لا يجبل الخوض في تفاصيل مثل هذه البيانات والمعلومات إلا عندما تصل الأمور إلى طريق مسدود عندها يحاول المالك معها التمسك بالقشة التي يتوقع أن تكون السبب في إنقاده

من محته أو أزمته، كذلك يرى الكاتب أن بعض المعلومات قد لا تصنف بالسرية بل هي معلومات تتعلق بالجانب العملي اليومي للوحدة الاقتصادية، إلا أن المالك لا يفضل تقديم الصورة الناصعة والشفافة عنها لأسباب خاصة به.

ومن الملاحظ أيضاً أن الفساد الإداري وعمليات الغش والتلاعب التي قد لا يمكن السيطرة عليها بشكل كامل، قد تكون من الأسباب الأخرى التي تدعو الأفراد والوحدات الاقتصادية إلى التستر وكتمان الإفصاح عن بعض النشاطات التي من المحتمل كشف أسرارها للغير، ومن ثم تحمل عواقب قانونية وخيمة نتيجة لذلك، وقد يحدث هذا الشيء على الأغلب في الوحدات الاقتصادية التي تتصف بصغر الحجم وعدم توفر نظم رقابة داخلية فعالة .

إن العلاقة بين الإفصاح والمعلومات السرية يمكن وصفها بالعلاقة الوثيقة، والمقصود بذلك أن انعدام الإفصاح السليم والدقيق والشفاف والمنظم، سوف يساعد على تواجد أرضية خصبة لوجود حالات من التعتيم على بعض النشاطات والعمليات المشبوهة والتي قد تتم بالتالي إلى وجود بعض حالات الغش والاحتيال والسرقة وغيرها من الحالات غير الطبيعية، وكذلك هناك موضوع التكلفة التي يتحملها المشروع أو الوحدة الاقتصادية نتيجة اعتماد سياسة إفصاح سليمة مقارنة بالمنفعة أو بالمرودود حالياً أو مستقبلاً، وعليه يجب أن يكون الإفصاح موضع دراسة دقيقة ويجب أن تكون العلاقة بين التكلفة والمرودود منها علاقة ترابطية متينة، أي لا يمكن تبرير الصرف بدون تحقيق المنفعة النسبية المعقولة من عملية الاتفاق على عملية الإفصاح، لذا فإن ترشيد تكلفة عملية الإفصاح⁽¹⁾ ستؤثر على كمية ونوعية المخرجات البيانية والمعلوماتية المطلوبة وبالتالي قد تؤثر على إفشاء بعض المعلومات التي تصنف ضمن شريحة البيانات السرية .

من ناحية أخرى فإن الحساسية من تقديم معلومات وبيانات مهمة من قبل الشركات والمؤسسات التجارية نشأت مع تشكيل الشركات المساهمة العامة التي ارتأت خروجاً عن نمط العائلية بمشاركة عامة الناس ومالكي الأسهم في رأسمال الشركة وخلق كيانات كبيرة تتمتع بمشاركة واسعة وقاعدة عريضة من المساهمين، حيث اصطدمت

(1) خشارمة، حسين علي ' مستوى الإفصاح في البيانات المالية للبنوك والشركات المالية المتشابهة المنمنجة في الاردن ، معيار المحاسبة الدولي رقم (30) - دراسة ميدانية نشرت في مجلة النجاح للابحاث ، (العلوم الانسانية) ، المجلد 17(1)، 2003.

السلطات الرقابية بعدم رغبة تلك الشركات في تقديم البيانات المالية ظناً منها بأنها بيانات سرية أو خاصة بالشركة، خصوصاً أنه في السابق لم تطلب تلك المعلومات، ولم تكن أيضاً مفروضة على الشركات العائلية، إلا أن رغبتها في الإدراج بمرور الوقت سهّل عملية تقديم البيانات والمعلومات المطلوبة التي كانت بعينة عن المعايير المحاسبية الدولية والقابلة للعب بالأرقام والبيانات وإظهار واقع مخالف للواقع⁽¹⁾.

(1) صلاح سالم الحليان، مقالة بعنوان لماذا نكره الإفصاح؟ نشرت في الموقع الإلكتروني الروية الاقتصادية في 28 شباط 2010.

المبحث الثالث

الجهات ذات العلاقة بالإفصاح

أولاً: من هم المعنيون بالإفصاح؟

يمكن أن يصف المعنيون بالإفصاح حسب موقعهم، فقد يكون المستفيد جهة داخلية، وقد يكون جهة أو عدد جهات خارجية، وذلك أن حاجة المستفيدين من البيانات والمعلومات المفصّح عنها ومقدرتهم على تفسير تلك البيانات والمعلومات بشكل سليم وكذلك ترجمتها بشكل يتقدم أهدافهم تعتمد بشكل جوهري على مستوى ثقافتهم وتعلمهم وخبرتهم العملية والمهنية في هذا المجال.

المستفيد الداخلي قد يكون أحد الأقسام المعنية أو أحد الشخصيات المهمة المعنية بأمور الوحدة الاقتصادية ونشاطاتها وعليه فإن مهمة الحصول على البيانات والمعلومات سيكون سهلاً جداً بالقياس إلى غيرهم من المستفيدين. إن تلك العملية قد لا تستوجب سوى مكالمات هاتفية واحدة أو اتصال مباشر عبر البريد الإلكتروني الشائع الاستعمال حالياً، لتوفير تلك المعلومة التي سيتخذ قراره الإداري أو الاستثماري استناداً إليها. ومن الجدير بالذكر أن أغلب الوحدات الاقتصادية الكبيرة عموماً، ومن خلال أقسام البحوث والدراسات التي تتواجد فيها، حيث تعتبر من الجهات الداخلية المهمة التي تستفاد من هذه البيانات والمعلومات المتعلقة بنشاطات الوحدة الاقتصادية والتي تشملها في مجوئها ونشراتها وتقاريرها الدورية التي تصدر في الغالب في أوقات محددة وترسل إلى عدة جهات مستفيدة، ويمكن اعتماد مثل هذه النشرات أيضاً كمصادر رئيسية في إعداد العديد من الدراسات والتقارير المتخصصة.

أما المستخدم أو المستفيد الخارجي فيتمثل بأطراف عديدة من خارج الوحدة الاقتصادية، ولها مصالح ومنافع متعددة بخصوص نشاطات وفعاليات الوحدة الاقتصادية، ومنهم البنوك والمستثمرون والمقرضون والمحللون الماليون والجهات الرقابية الحكومية إضافة إلى دوائر الضرائب وغيرهم من المستفيدين مثل الجامعات ومعاهد

البحوث والدراسات المعنية بمثل هذه الانشطة، وقد يتطلب إيصال البيانات والمعلومات إلى هذه الفئات إعداد القوائم المالية المتمثلة بقائمة الدخل وقائمة المركز المالي وقائمة التدفقات النقدية، وفي الغالب تكون هناك قواعد محددة ومعايير محاسبية تحكم إعداد وتقديم مثل هذه الإفصاحات المطلوبة.

ولعل السبب الرئيسي الذي يدعو إلى التمييز فيما بين الجهات المستفيدة، الداخلية والخارجية، هو عدم تجانس المنافع من هذه الإفصاحات والذي يأتي بسبب اختلاف الاهداف لكل طرف من الاطراف⁽¹⁾، فقد يستفيد طرف من البيانات المفصلة بينما طرف آخر لاتعنيه التفاصيل الكثيرة بل يكفي بالعموميات أو بالنتائج النهائية فقط.

فعلى سبيل المثال فإن حاجة البنوك المقرضة للبيانات والمعلومات تختلف جوهرياً عن حاجة الجامعات والمعاهد البحثية لها، وكذلك لا يمكن أن تقارن بحاجة طالب جامعة يبحث عن جانب معين ضمن التفاصيل المتاحة له في تلك البيانات والمعلومات ومن ناحية أخرى فإن هيئة الضرائب العامة تبغي من خلال تحليل البيانات المالية التعرف على صافي الربح المتحقق للوحدة الاقتصادية خلال فترة زمنية مالية محددة، وذلك لمعرفة مقدار الضريبة الواجب دفعه (وفق القوانين المعمول بها) من قبل الوحدة الاقتصادية، والمستثمر الخارجي يتوسم من خلال تلك المعلومات الوصول إلى قيمة السهم الواحد ومدى تغير هذه القيمة خلال فترة معينة وما مقدار الربح المتحقق للسهم الواحد، وهكذا.

أما بالنسبة لأنواع الإفصاح المحاسبي فإن التطور في الفكر المحاسبي يظهر اتجاهات متزايدة نحو التوسع في الإفصاح والتعدد في مجالاته إلى درجة أن المحاسبين أخذوا يطمحون إلى تسجيل أحداث غير مالية لا يمكن التعبير عنها بأرقام في سجلاتهم ويحاولون باستمرار تذليل العقبات التي تحول دون هذا الهدف⁽²⁾، ولكن يبدو أنه من الصعب وضع مفهوم موحد للإفصاح المحاسبي يرضي جميع المستخدمين بل من المستحيل أن يتفق

(1) زيود، لطيف، قيطيم، حسان، مكية، نعم أحمد فواد، دور الإفصاح المحاسبي في سوق الأوراق المالية في ترشيد قرار الاستثمار، مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية - سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد (29) العدد 1 عام 2007.

(2) زيود، لطيف، قيطيم، حسان، مكية، نعم أحمد فواد، مصدر سابق.

المحاسبون على إطار محدد للإفصاح، ومن هنا فلا بد من الأخذ بعين الاعتبار الهدف من إعداد البيانات المحاسبية والفئة المستفيدة منها .

ثانياً : الإفصاح والرقابة الداخلية والخارجية

كما هو معلوم فإن مهنة المحاسبة والمراجعة (التدقيق) تلعب دوراً كبيراً وهاماً في رفع كفاءة أسواق رأس المال⁽¹⁾، وكذلك تساهم في التأثير على قرارات هذه الأسواق وذلك من خلال القوائم المالية وغيرها من البيانات المالية التي تقوم بإعدادها ونشرها الوحدات الاقتصادية، سواء أكانت عند الإصدار الحديث للاوراق المالية المطروحة للبيع في الأسواق المالية، أو بعد ذلك، حين تداول تلك الاوراق في هذه الأسواق. إذن فالقوائم المالية التي تنشرها الوحدات الاقتصادية يتطلب أن تكون صحيحة وكافية (شاملة) وشفافة بحيث يتمكن المستثمر من الاعتماد عليها في اتخاذ قراره الاستثماري أي بعد استناده على أسس موضوعية مقنعة بعيداً عن كل عمليات المضاربة والشائعات الرنانة التي قد لا تكون مبنية على أسس موضوعية سليمة.

من الملاحظ أنه مع تزايد نمو اقتصاد السوق العالمي وكذلك زيادة حدة التنافس بين مصالح الأطراف المختلفة، قد أدى ذلك بشكل واضح الى تزايد الحاجة الملحة لمهمة الرقابة والتدقيق في نشاطات وإداء الوحدات الاقتصادية. لذلك يعتبر موضوع الشفافية الذي يجب أن تتميز به البيانات والمعلومات التي يتم الإفصاح عنها ضمن القوائم المالية المقدمة، أمراً ذا أهمية بالغة للمعنيين بالمحاسبة وأمور التحليل المالي لتلك الوحدات الاقتصادية وهذا ما يؤيده الكاتب أيضاً بإعتباره مصدراً رئيسياً يعتمد في اتخاذ العديد من القرارات التي تتعلق بها أنياً ومستقبلاً، حيث يتطلب الأمر الوصول الى قناعة تامة أو شبه تامة تؤيد قبول ما تنشره هذه الوحدات وبالتالي تعتمد كآساس يعبر عن الوضعية الفعلية للمركز المالي للوحدة الاقتصادية في السوق.

إن حدوث الازمات المالية على مستوى البلدان ومن ثم تأثيرها على الاقاليم المجاورة ومن بعد انتشار تأثيراتها الى جهات العالم الاخرى، قد أدى الى الاهتمام الكبير

(1) شحات، جمال، كيف تمنع التلاعب في القوائم المالية؟ مقالة نشرت في موقع دليل المحاسبين في

بموضوع شفافية الإفصاح، وهذا بدوره أدى بشكل واضح إلى تبني أساليب جديدة وحديثة للمساءلة، وهذا مما أدى إلى وضع أسس وقواعد لم تكن مألوفة بهذا الشكل منذ قبل.

ثم لا يخفى على أحد أن وجود أنظمة رقابة فعالة وصارمة (شريطة تمتع القائمين على تنفيذ هذه الأنظمة بالكفاءة والخبرة اللازمة والنزاهة والشفافية بعيداً عن استغلال الفرص السالحة للكسب غير المشروع) سوف تؤدي إلى إعاقة أي عملية إفصاح غير شفافة، وبالتالي يكون الاعتماد على البيانات والمعلومات التي أفصح عنها بهذا الأسلوب المثالي خير مصدر يعتمد عليه في اتخاذ القرار الاستثماري الرشيد.

إن الاهتمام الكبير في الآونة الأخيرة بموضوع الحوكمة يعتبر مؤشراً آخر على جدية الاهتمام بموضوع مصداقية الإفصاح، وضرورة تمتعه بصفة الشفافية المطلوبة من قبل كافة الأطراف ذات العلاقة، ويرأي الكاتب أن العمل المشترك بين أغلب الأطراف العاملة في هذه المجالات ومن خلال قوانين وتعليمات ونظم سليمة لأساليب حوكمة فعالة سوف يساعد حتماً على قطع الطريق أمام ضعفاء النفوس من أصحاب المصالح الشخصية من الاستفادة عن طريق استغلال نفوذ مواقعهم الوظيفية للوصول إلى مآربهم الذاتية الضيقة، وبالتالي فإن الهدف الرئيسي من تطبيق قوانين وتعليمات الحوكمة ستكون في صالح المستثمرين والمالكين وبالتالي لصالح الاقتصاد العام على حد سواء.

لذا يمكننا القول بأن النظم المالية السليمة والواضحة والمستقرة تكون بمثابة نظم محفزة للمستثمرين وتساعد على جذب المزيد من الأموال المستثمرة إلى مثل هذه الأسواق المالية، والعكس صحيح فإن عدم الإفصاح عن البيانات والمعلومات بطريقة شفافة وسليمة سيؤدي بالتبعية إلى وجود نظم مالية غير مستقرة، وهذا مما سيؤثر سلباً على أغلب النشاطات وضمنها النشاط الاقتصادي والمالي. وعليه فإن الوصول إلى الهدف المشار إليه لا يمكن أن يأتي من فراغ بل يجب أن تكون هناك أدوات وأجهزة ونظم رقابية داخلية وخارجية تشترك معاً في تحقيق الأهداف التي تصبو الوحدة الاقتصادية للوصول إليها، فمن خلال قوانين ونظم وتعليمات وأساليب الرقابة والتدقيق والتفتيش المستمر والدقيق لفعاليات ونشاطات الوحدة الاقتصادية، وأدوات الرقابة الوقائية التنظيمية يتم تقليل المخاطر المرتبطة باخلاقيات وأداب مهنة الرقابة والتدقيق، وهذا بدوره يعمل النتائج المتحققة أكثر مصداقية وأقرب إلى الواقع الفعلي الذي تعيشه الوحدة الاقتصادية،

ولابد من الإشارة في هذا المجال إلى إن الاهتمام الدولي بموضوع الرقابة والتدقيق قد عزز من دور المعايير الدولية للرقابة والتدقيق البالغ الأهمية في تحقيق نتائج ملموسة من خلال دفع نشاطات الوحدات الاقتصادية إلى الامام. لذا فإن علاقة الإفصاح بموضوع الرقابة الداخلية والخارجية هي علاقة وثيقة حيث لا يمكن لأي معنى بهذا الموضوع أن يتجاهل الدور الكبير الذي تلعبه الرقابة في إضفاء صفة الدقة والمصدقية والشفافية على البيانات والمعلومات التي تم تدقيقها وفق التعليمات والمعايير المحاسبية المتعارف عليها، وبذلك تكون مثل هذه المعلومات المدققة والتي تم مراجعتها والتأكد منها، مصدراً وثيقاً يمكن أن يعتمد عليه كل مستخدم أو مستفيد في الوصول إلى القرار أو الهدف الذي من أجله احتاج إلى مثل هذه البيانات والمعلومات.

ثالثاً: ماهية الأمور الواجب الإفصاح عنها؟

قد يبدو الأمر سهلاً من ناحية تحديد البيانات والمعلومات التي يمكن الإفصاح عنها من قبل أي وحدة اقتصادية، لكن واقع الأمر ليس بتلك السهولة التي يتصورها البعض، فلو تذكرنا موضوع الإفشاء عن البيانات والمعلومات وكذلك عندما أشرنا إلى رغبة أكثر أصحاب الأعمال إلى علم الكشف عن جميع نشاطات وفعاليات الوحدة الاقتصادية، كل هذا يعطينا مؤشراً لبني من خلاله تصورنا الافتراضي حول موضوع ما يمكن الإفصاح عنه، وقد يتسائل المرء أيضاً هل هناك حدود للإفصاح أم أن البيانات والمعلومات يجب أن توفر حال طلبها؟ كذلك هل كافة البيانات والمعلومات يمكن الإفصاح عنها حتى السرية منها؟ وهل هناك خطورة من الإفصاح عن مثل هذه البيانات والمعلومات؟ وهل هناك علاقة بين الإفصاح والمنافسة الشريفة بين الوحدات الاقتصادية؟ وإلى غير ذلك من الأسئلة المهمة المتعلقة بموضوع المواد التي يمكن الإفصاح عنها.

ماذا تفصح الشركات حول العالم في قوائمها المالية؟ تعكس ممارسات تقرير الإفصاح مدى نجاح المديرين مع حوافز إعطاء المعلومات لمستخدمي القوائم المالية ومع متطلبات تعليمات الإفصاح وتعني قواعد الإفصاح في العديد من أجزاء العالم القليل وتنفيذ نشرها غائبة بشكل كبير، فإذا لم تنفذ قواعد الإفصاح فإن الإفصاح المطلوب (من الناحية العملية) يكون اختيارياً طالما أن تطبيق قواعد الإفصاح تكون أكثر كلفة من عدم

تطبيقها، لذلك فإن التركيز على الإفصاح (اللازم) دون النظر الى أشكال الإفصاح الموجودة فعلاً يعتبر مضللاً⁽¹⁾.

ويشكل عام فلابد من التمييز بين الإفصاح الإلزامي والإفصاح الاختياري، إن الإفصاح الإلزامي ومن خلال اسمه يدل على أنه إجباري وملزم بموجب قوانين وتعليمات وأعراف محاسبية محددة سلفاً تلزم الوحدة الاقتصادية على المثول لها وتطبيق أحكامها وتنفيذ متطلباتها، في الاوقات المحددة، وبالطرق والاساليب المطلوبة بموجب تلك القوانين والتعليمات والاعراف المشار اليها، وفي الغالب تمثل هذه المجموعة من البيانات والمعلومات الجوانب المالية والمحاسبية المتعلقة بنشاطات الوحدة الاقتصادية وفعاليتها التي تعتبر عصب حياتها ومصدر وجودها واستمرار بقائها في السوق.

أما النوع الاخر من البيانات والمعلومات والتي لا تحكمها القوانين والتعليمات والاعراف المحاسبية، بل يترك تقدير أهميتها للإفصاح من عدمه الى الوحدة الاقتصادية وإدارتها، فتعتبر في غالب الاحيان اختيارية غير ملزمة ولهذا تتمتع الوحدة الاقتصادية بمطلق الحرية للإفصاح عنها أو عدم الإبلاغ عنها، وهذا الامر يتطلب خبرة ومهارة القادة الإداريين لان مثل هذه البيانات والمعلومات تعتبر سلاحاً ذا حدين، ولكون التقدير متروكاً للوحدة الاقتصادية وإدارتها فإن الإفصاح عن مثل هذه المجموعة من المعلومات قد يؤثر على نشاطات الوحدة الاقتصادية ومركزها التنافسي في السوق المحلية والدولية على حد سواء، وخاصة إذا ما أخذنا بعين الاعتبار أن أغلب الاخبار والشائعات يؤخذ بها، وخاصة تلك التي تصدر عن الوحدة الاقتصادية نفسها أو عن طريق أي شخص عامل فيها، لذلك يتطلب الامر المزيد من الحنكة والدراية والمعرفة والاختصاص في تكليف من له حق الإفصاح، وخاصة من خلال وسائل الاعلام المسموع والمرئي وحتى المكتوب، ويجب أن لا يسمح لأي شخص غير مخول من الإفصاح والاعلان عن أي معلومات تخص الوحدة الاقتصادية وعكس ذلك صحيح فكل تصريح غير دقيق أو غير صحيح سوف يؤثر سلباً على تلك الوحدة، وإن مهمة إصلاحه وتضاد نتائجها ستكون مكلفة وباهضة الثمن بالنسبة لها. وهذه المجموعة من البيانات والمعلومات على الغالب تتعلق بالنشاطات غير المالية للوحدة الاقتصادية وهي ما تخص بعض الامور المتعلقة

(1) المحاسبة الدولية، مصدر سابق، ص 197 .

بالخطط المستقبلية والتوسيعات التي من المؤمل حدوثها وكذلك قد تتضمن الإفصاح عن دخولها أسواقاً جديدة أو السعي إلى تكليف كفاءات معينة لتطوير قابلية العاملين وكذلك التطرق إلى بعض الجوانب التدريبية والدورات المهنية وغيرها من الجوانب غير المالية لفعاليات ونشاطات الوحدة الاقتصادية. وهذا ما يدعو إلى تبني أنظمة حوكمة دقيقة وفعالة يمكن من خلالها منع حدوث مثل هذه التجاوزات التي كما قد بين الكاتب إنها قد تقضي على مستقبل الوحدة الاقتصادية ومركزها التنافسي في السوق أو على أقل تقدير قد تحدث ضرراً بالغاً لا يمكن تفاديه بسهولة.

لابد من الإشارة إلى أن تركيز الكاتب في هذه الأطروحة هو على موضوع الإفصاح عن البيانات والمعلومات المالية فقط، والتي يجب الإفصاح عنها في البيانات المالية التي تحتويها القوائم المالية التقليدية لأي وحدة اقتصادية (مع التركيز على الأعمال التجارية العربية في أستراليا) والتي تمثل الآتي:

- قائمة المركز المالي
- وقائمة الدخل (التدفق النقدي)
- وقائمة الأرباح المحتجزة
- ثم قائمة التغيرات في المركز المالي

هذا إضافة إلى معلومات أساسية أخرى قد تعتبر ضرورية في بعض الحالات الخاصة والتي في الغالب تعتمد على طبيعة وحجم ونشاط الوحدة الاقتصادية، ونظراً لتعذر الإفصاح عن بعض البيانات والمعلومات المهمة في صلب القوائم المالية، لذا فإنه قد تعرض مثل هذه المجموعة ضمن الملاحظات المرفقة بالقوائم المالية والتي تعتبر جزءاً لا يتجزأ من تلك القوائم المالية. ونظراً لكون مثل هذه القوائم المالية وحسباً أشير إلى ذلك سابقاً تعد في واقع الأمر وفق مجموعة من الافتراضات وبموجب أعراف ومبادئ محاسبية محددة تدخل في نطاق المتعارف عليه بين المهنيين بالمبادئ أو الأصول المحاسبية المتعارف عليها والمعمول بها، لذا يترتب على ذلك نشوء محددات وضوابط وقيود بموجبها يمكن تحديد نوعية وكمية البيانات والمعلومات التي تظهر في تلك القوائم وملاحظتها التوضيحية.

رابعاً: الصفات التي تتمتع بها عملية الإفصاح المالي

تطرقنا أعلاه إلى بعض الجوانب العامة التي تتصف بها عملية الإفصاح، وجاء ذلك ضمن السياقات العامة عند الحديث عن بعض جوانب عملية الإفصاح وضمن الفقرات التي تم بحثها والاشارة إليها سلفاً، وقد أشرنا أيضاً إلى أن الإفصاح عن البيانات والمعلومات وخاصة المالية منها يجب أن تتمتع ببعض الخواص التي بدونها ستكون عملية الإفصاح برمتها غير مجدية على الإطلاق، ولكي تتمكن المعلومات المحاسبية المعروضة في القوائم المالية من تحقيق هدفها في الإفصاح لجميع مستخدمي وقراء القوائم يجب أن تتمتع بالصفات التالية⁽¹⁾:

1. الشمولية:

يجب أن تشمل القوائم المالية البيانات والمعلومات بشكل كامل، ومن خلال ذلك يمكن أن تستعمل مثل هذه البيانات والمعلومات الشاملة كأداة للإجابة عن كل استفسار أو سؤال يتعلق بنشاطات الوحدة الاقتصادية، لأن عدم تمتعها بالقدره على إعطاء الإجابة الصحيحة والسليمة لأي سؤال، فإن ذلك يدل حتماً على عدم شمولية هذه البيانات والمعلومات.

2. الدقة:

لا بد أن تتصف البيانات والمعلومات المالية المفصّل عنها بالدقة وهذه الخاصية من أهم خصائص المعلومة الجيدة، لأن إعطاء بيانات ومعلومات غير دقيقة ستؤدي إلى نتائج غير دقيقة لذا يجب العمل على التأكد من الدقة في وصف وتصوير المركز المالي للوحدة الاقتصادية موضوع الكتاب وتحديد مصادر التدفقات النقدية الداخلة وأوجه تصريف التدفقات النقدية الخارجة وإعطاء صورة ناصعة عن مركزها المالي لكي يمكن اعتمادها من قبل المستفيدين والمستخدمين لها حسب حاجة كل منهم.

3. الملاءمة:

هناك علاقة وثيقة بين البيانات والمعلومات المفصّل عنها وبين القرارات التي سيتم إتخاذها وهذه الخاصية تعتبر مهمة جداً لكونها الأساس الذي تعتمد عليه الجهة المستفيدة

(1) زيود، لطيف، قطيم، حسان، مكينة، نعم أحمد فؤاد، مصدر سابق.

والمستخدمة لمثل هذه البيانات والمعلومات لاتخاذ قرارها أو السعي لتحقيق هدفها من هذه المعلومات المتوفرة لها عن طريق الإفصاح. إن هذه الخاصية أيضاً تعطي الجهات المستفيدة والمستخدم لها فرصة اعتماد ما يناسبها من هذه المجموعة وهذا يعتمد أيضاً على قابليتها التحليلية وخبرتها ومكائنها التنافسية في السوق. وقد تآثر الملاءمة في كثير من الأحيان بطبيعة وأهمية وقدر المعلومة نفسها.

4. الشفافية

تعتبر هذه الصفة من أهم الصفات التي يجب على المعلومة أن تتصف بها إذ من خلالها يمكن اعتماد المخرجات المقدمة ضمن عملية الإفصاح كمصادر دقيقة في الوصول الى الهدف المنشود من وراء الإفصاح عن البيانات والمعلومات المالية، وبدون الشفافية التي دائماً يفترض أن تكون صفة ملازمة لعملية الإفصاح، لا يمكن الاعتماد على أي من البيانات والمعلومات التي تتضمنها القوائم المالية والملاحق الإضافية الأخرى، لهذا نلاحظ بأن أغلب الكتاب والباحثين والمهنيين يركزون على جانب شفافية البيانات والمعلومات المالية ويعتبرونها الركيزة الأساسية لعملية الإفصاح برمتها.

5. التوقيت الزمني:

لا بد أن تتميز عملية الإفصاح عن البيانات والمعلومات بتوقيت زمني محدد حتى يتمكن أصحاب القرار والمستفيدون الآخرون من الاستفادة القصوى من هذه البيانات والمعلومات، وبخلاف ذلك سوف تفقد هذه المعلومات قدرتها في التأثير على مثل هذه القرارات وتحقيق الأهداف المرجوة منها، لهذا نرى إن أغلب الأعراف والتعليمات المحددة لعملية الإفصاح تحدد التواريخ التي يتوجب وفقها الإفصاح عن البيانات والمعلومات المالية للوحدات الاقتصادية المعنية بالامر.

6. الوضوح وعدم الغموض:

لا يتوقع أن تكون البيانات والمعلومات التي يشملها الإفصاح عديمة الوضوح أو يشوبها أي غموض أو التباس، لأن مثل هذه الحالات غير الطبيعية تجعل الاستفادة من البيانات والمعلومات عديمة الفائدة لجميع مستخدميها على حد سواء. لذا يجب أن تتصف البيانات والمعلومات المعروضة في القوائم المالية بالوضوح التام بحيث يسهل على مستخدمي القوائم المالية فهمها بسهولة وسرعة لتكون أكثر فائدة.

7. الحيادية:

قد تندرج هذه الصفة ضمن بعض الصفات الوارد ذكرها أعلاه إلا أننا نفضل أن تكون معزلة عن غيرها من الصفات لما لها من مكانة مهمة في عملية اتخاذ القرار بالاعتماد على البيانات والمعلومات التي تتمتع بالحيادية وعم الحياز الى طرف دون الأطراف الأخرى، ولابد من الإشارة هنا الى أن هذه الخاصية قد تميل إلى صفة الشفافية التي طالما ركز عليها أغلب الباحثين والكتاب وخاصة عند الإشارة إلى موضوع الانصاف ومتطلباته، لذلك لا يمكن أن تنحاز المعلومات المعروضة للمستخدمين إلى فئة معينة من المستفيدين حتى لا تفقد صفة الحيادية.

8. المقارنة:

إن قابلية مقارنة المعلومة المعروضة للانصاف تمثل إحدى الصفات المهمة التي يجب أن تتميز بها البيانات والمعلومات المفصح عنها، حتى تزداد قابلية الاستفادة منها بشكل يخدم حاجات المستفيدين وبالتالي يسهل عملية متابعة التغييرات الحاصلة في فقرة أو جانب من جوانب القوائم المالية وتمكن المستفيدين منها أيضاً من المقارنة مع مثيلاتها من الوحدات الاقتصادية العاملة في نفس القطاع أو الحقل وهي بهذا فهي تساعد في عملية اتخاذ القرار المناسب.

الفصل الثاني

معايير المحاسبة الدولية

المبحث الاول

الإفصاح المالي ومعايير المحاسبة

أولاً: معايير المحاسبة الدولية والإفصاح المالي

من الملاحظ أن إجراءات ومؤسسات معايير المحاسبة الدولية والسعي الى الوصول الى التناغم والتناسق الدولي على نطاق واسع، ينبع من الاهتمام المباشر بتطبيق إجراءات محاسبية مهنية معينة وليس نابهاً من تحديث أو تغيير في نظريات المحاسبة نفسها⁽¹⁾، أي أن الظروف التي فرضتها استمرارية الازمات المالية وسعة الاسواق المالية وانتشار الشركات العابرة للقارات وكذلك التقدم الالكتروني والتكنولوجي الذي شهده ويشهده العالم اليوم وبالمخصوص بعد النهضة العلمية والثقافية والاجتماعية ونتيجة لظروف العولمة التي ساهمت بشكل كبير في دفع عجلة التقدم والنهوض في عمليات المبادلة وتسهيل إجراءاتها واستخدام أدواتها في سبيل الحصول على المزايا التي توفرها وجود أسواق مالية متشعبة في كل بلدان العالم المختلفة، كل ذلك كان سبباً دعى الى النظر مجدية في الوصول الى نقطة تلاقي للكثير من البلدان في مجال المحاسبة الدولية، ولعل نظرة سريعة الى الاسباب التي دعت الى خلق معايير محاسبية دولية تكون مقبولة لدى عدد من كبر من الدول، مما يؤدي الى تقليل الفجوة التي تخلفها تعدد القوانين والاجراءات ومن ثم تسهل عملية المقارنة بين الكشوفات المالية للوحدات الاقتصادية المختلفة لدول العالم، من نتائج ما نلاحظه الان وبعد مرور فترة ليست بطويلة نسبياً على تطبيق معايير محاسبية دولية، بان هناك 120 دولة قامت بتطبيق أو أبدت التزامها بتطبيق هذه المعايير وذلك رغبة منها في توحيد الاجراءات المحاسبية المطلوبة منها وخاصة بالنسبة للشركات المسجلة في أسواق الاوراق المالية، وذلك لأسباب عدة يأتي في مقدمتها سعي تلك الدول الى تقليل الكلف الناجمة عن مقارنة

(1) Craig Deegan, 2006, Australian Financial Accounting, Forth Edition, McGraw-Hill Irwin, NSW, pp5-24

التقارير والكشوفات المالية لشركات تتعامل مع معايير محاسبية مختلفة عن بعضها البعض، وكذلك توفير الوقت اللازم في إجراء المقارنات بين البيانات والمعلومات المقدمة.

إن أهم مؤسسة مهتمة بالمعايير الدولية للمحاسبة المالية هي مجلس معايير المحاسبة الدولية، وكذلك سلفها جمعية معايير المحاسبة الدولية، علماً بأن الأخيرة كانت قد تأسست في العام 1973، ومن أهدافها إعداد ونشر معايير محاسبة لمصلحة عامة الناس يمكن مراقبتها عند تقديم الكشوفات المالية ويتم قبولها ونشرها على المستوى الدولي، والسعي إلى العمل بشكل عام من أجل تطوير وتناسق التعليمات، ومعايير المحاسبة، وتطوير الإجراءات المتعلقة بكيفية عرض الكشوفات المالية⁽¹⁾.

أن مفهوم (المعايير) يمكن تعريفه بشكل مبسط: على أنها مقاييس يتم استخدامها لغرض الوصول إلى نتائج معينة قد تتعلق بالكيفية أو الكمية أو طريقة العمل.

كذلك تعرف على أنها أدوات مقبولة أو موثوقة يتم من خلالها المقارنة أو القياس.

وتعرف المعايير أيضاً على أنها مبادئ تتمتع بالملاءمة والصدق والنزاهة .

وأما فيما يخص مستوى المعيشة فإن المعايير تعرف على أنها مستوى من التمييز والنوعية.

ويمكن تعريف المعايير كذلك بأنها نماذج أو إرشادات عامة تؤدي إلى توجيه وترشيد الممارسات العملية في المحاسبة والتدقيق أو مراجعة الحسابات⁽²⁾.

لعل من أبسط الوسائل لتقرير ما إذا كانت هناك أي اختلافات محاسبية تؤثر بشكل مباشر على نتائج البيانات المالية المقدمة ضمن الإفصاح المحاسبي للبيانات المالية، هي مقارنة نتائج الإفصاح لمؤسسة اقتصادية معينة بين بلدها الأصلي مع عدد من الدول ذات نمط اقتصادي ونوعي متشابه مع البلد الأصلي لتلك المؤسسة، ففي مثال أورده كل من الاستاذين نوبيس وباركر عام 2004 في كتابهما الموسوم المحاسبة الدولية المقارنة⁽³⁾،

(1) IASC (1998), Shaping IASC for the future, London: International Accounting Standards Committee, P. 6.

(2) القاضي، حسين، حمدان، مأمون، المحاسبة الدولية ومعاييرها، منشورات جامعة دمشق، 2007-

2008 ص 123 .

(3) Nobes, C and Parker, R. (2004), Comparative International Accounting, Harlow: Pearson Education Limited. P.4

أشارا الى إجراء دراسة مقارنة لتتائج عدد صغير من المؤسسات الأوروبية المتعددة الجنسيات، التي كانت تعلن نتائج تقاريرها المالية وفقاً لكل النظامين المحاسبيين لبلدهم وللولايات المتحدة الأمريكية. فقد أشارا الى أن إحدى المؤسسات (الانكلو- سويدية) المتخصصة في صناعة المقايير الطبية (أسترا زينيكا)، كانت قد حققت أرباحاً عام 2000 تقدر بمحدود 9.521 مليون باوند أسترليني عند تقديم تقاريرها حسب النظم المحاسبية البريطانية السائدة، ولكن عند تطبيق نفس مجموعة المعاملات لنفس المؤسسة حسب النظم المحاسبية المطبقة في الولايات المتحدة الأمريكية فقد كانت النتائج تحقق أرباح بلغت قيمتها 29.707 مليون باوند أسترليني أي باختلاف مقداره 212٪ بالرغم من تطبيق مجموعة مماثلة من المعاملات والاحداث، وفي مجال آخر يشير الاستاذان نوبس و باركر في كتابهما المذكور أعلاه، أن نفس المؤسسة في المثال السابق ولكن خلال التقرير السنوي لعام 2003 كانت قد حققت أرباحاً إجمالية مقدارها 3.036 مليون باوند أسترليني عند تطبيق قواعد المحاسبة البريطانية، لكن عند تطبيق قواعد المحاسبة المتبعة في الولايات المتحدة الأمريكية على نفس المؤسسة الاقتصادية كانت الأرباح الإجمالية المتحققة فقط 2.268 مليون باوند أسترليني أي باختلاف مقداره 25٪ مقارنة بالنظام المطبق في بريطانيا. وحسب مصادر الكتاب المشار إليه أعلاه فإن حقوق ملكية حملة الاسهم كما في 31/12/2003 كانت تقدر 13.178 مليون دولار أمريكي بموجب القواعد المحاسبية البريطانية، لكن عند تطبيق القواعد المحاسبية للولايات المتحدة الأمريكية فإن هذا المبلغ وصل إلى محدود 33.654 مليون دولار أمريكي أي باختلاف بلغت نسبته 155٪، إذن وباختصار شديد يمكن القول بأن معالجة البيانات المالية لمؤسسة ما حسب نظامين إقتصاديين مختلفين سوف يؤدي الى نتائج تختلف اختلافاً جوهرياً من دولة الاصل مقارنة بالدولة الاخرى، وبالنتيجة لا يمكن الاعتماد على تلك النتائج خاصة اذا ما كانت تلك النتائج تتعلق باتخاذ قرار إداري أو استثماري مهم من قبل أحد المستثمرين أو المستخدمين لتلك البيانات. وفي مثال آخر يتعلق بإحدى الشركات الألمانية الغربية (ديلمر بينس) وخاصة عندما أعلنت كأول شركة ألمانية تعلن أسهمها للبيع في بورصة نيويورك للأسهم وذلك في تشرين الاول من عام 1993 فقد تم معادلة حسابات هذه المؤسسة لكي تتلائم مع تطبيق نظام ممارسة المحاسبة ذات القبول العام السائد في الولايات المتحدة الأمريكية فقد

كانت النتائج مروعة خاصة إذا ما علمنا بأن مبلغ الأرباح البالغ 168 مليون مارك ألماني (خلال النصف الأول من العام) تحول إلى خسارة مقدارها 949 مليون مارك ألماني.

حالة أخرى مماثلة لشركة ألمانية غريبة (جيرمن كونكولوميرست هويجست) عندما تبنت تطبيق معايير المحاسبة الدولية إثر إعلان أسهمها في بورصة نيويورك عام 1994 ومن خلال معادلة حساباتها وفق نظام ممارسة المحاسبة ذات القبول العام الأمريكي فإن الأرباح التي تحققت والبالغة 1.7 بليون مارك ألماني تحولت إلى خسائر بلغت قيمتها 57 مليون مارك ألماني⁽¹⁾.

إن الأمثلة أعلاه تعطينا دروساً واضحة ودلائل دامغة عن الاختلافات المصاحبة لعملية معالجة نفس البيانات المحاسبية وفق أنظمة محاسبية مختلفة، لهذا فإن هذا الموقف جعل مهمة تبني فكرة إيجاد أسس ومعايير محاسبية دولية موحدة أمراً لا مناص منه. لقد أكدت الأزمة المالية الراهنة (منذ العام 2007 وما تلاه من أعوام) على أهمية الالتزام بتوجيهات مجلس معايير المحاسبة الدولية من خلال التطبيق السليم لمجموعة المعايير المحاسبية النافذة المعمول، وكذلك التأكيد على ضرورة تعديل قسم منها، وتبسيط إجراءات القسم الآخر لتتماشى مع متطلبات الوضع الراهن، وهذا ما أكله قادة مجموعة جي عشرين الاقتصادية، في مدينة لندن البريطانية في أواخر عام 2009 وما أعقبها من اجتماعات خلال اليومين 26 و 27 حزيران من سنة 2010 في مدينة تورينكو الكندية لمناقشة النظام المالي الدولي بالإضافة إلى الاقتصاد العالمي، والاجتماع التحضيري لوزراء مالية المجموعة الذي عقد في باريس في شباط من عام 2011 والذي تم خلاله مناقشة مقاييس جديدة يمكن من خلالها تحقيق المزيد من التوازن الاقتصادي العالمي، وقد حضر الرئيس الفرنسي اجتماعات الوزراء والبنوك المركزية التي عقدت خلال يومين في مدينة باريس، ومن أوليات أجنحة اجتماع رؤساء مجموعة جي 20 في النصف الأول من شهر تشرين الثاني من عام 2011 سيكون موضوع ارتفاع معدلات التضخم بالإضافة إلى

(1) The Australian Financial Review, 25 November 1998

جريدة يومية استرالية تعنى بالقضايا الاقتصادية والمالية المحلية والعالمية وتصدر في أغلبية الولايات الفدرالية الاسترالية، وتعتبر من المصادر الرئيسية للعديد من الدراسات الأكاديمية والبحوث، وذلك نظراً لاعتمادها على معلومات دقيقة وتحليلات لكبار المراسلين الماليين والاقتصاديين.

ارتفاع أسعار الخدمات والمواد الغذائية (كتابة هذا الجزء من الأطروحة قد تم قبل حلول عام 2011). وفعلاً قام المجلس بإجراء تعديلات على بعض المعايير النافذة المفعول⁽¹⁾. برأي الكاتب فإن الازمة المالية العالمية قد أكدت أيضاً على الدور الفعال لمعايير المحاسبة الدولية أكثر من أي وقت مضى، وهناك حاجة ماسة وملحة لتطبيق مجموعة موحدة من المعايير المحاسبية في جميع أنحاء العالم والتشديد على الالتزام التام بمتطلباتها، وكذلك يؤكد الكاتب على أنه وبالرغم من وجود مجموعة معايير محاسبية دولية إلا أنها لم تمنع من حدوث الازمة المالية العالمية التي عصفت باقتصاديات العديد من الدول واحدة تلو الأخرى، والتي أثبتت النتائج إلى أن عدم الالتزام الدقيق بمعايير المحاسبة والتدقيق الدوليين كان أحد الأسباب الرئيسية لحدوث الازمة، هذا إضافة إلى مقالات البنوك والمؤسسات المالية في منح القروض بدون ضمانات حقيقية كما حصل في الولايات المتحدة الأمريكية وغيرها من البلدان الأوروبية.

إن الدول الأوروبية سبق وأن اعترفت في وقت سابق قبل غيرها من البلدان بالأهمية التي توفرها وجود معايير محاسبية دولية موحدة. فمن الواضح أن دور دول الاتحاد الأوروبي كان عاملاً أساسياً ورائداً في هذا المجال، خاصة عند اعتمادها أو تبنيها للمعايير الدولية للتقارير المالية في العام 2005 .

حالياً وكما سبق الإشارة إليه سابقاً إلى أن أكثر من 120 بلداً تحول لاستخدام معايير الاقرار المالي الدولية أو قد بدأ بالفعل في تطبيق ذلك، علماً بأن اقتصاديات رئيسية في اسيا ومنها اليابان، وفي شمال أمريكا (كندا) والمكسيك، وفي جنوب أمريكا (الأرجنتين والبرازيل وشيلي) قد حددت جدولاً زمنياً نحو اعتماد كامل للمعايير الدولية للاقرار المالي هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى خلق هذا الجانب حافزاً للولايات المتحدة لاستخدام هذه المعايير وذلك عندما قامت بإزالة التسوية المطلوبة سابقاً والخاصة بمبادئ المحاسبة التي تلقى قبولاً عاماً والمطبقة في الولايات المتحدة. أي بشكل واضح يتبين بأن الولايات المتحدة تسير على الطريق المؤدي إلى اعتماد المعايير الدولية للاقرار المالي، ولكن السؤال المهم الذي يطرح نفسه هنا، متى سيتم ذلك؟

(1) www.g20.org this website was reviewed many times, last time was on Monday the 28th Feb.2011 at 22.00 pm West Australia time.

إن مجلس معايير المحاسبة الدولية يواصل التعامل مع مجلس معايير المحاسبة المالية، حيث تم في آذار عام 2009 عقد اجتماع مشترك في لندن قد تم بموجبه تشديد مجلس معايير المحاسبة الدولية على تمسكه بالالتزامات الواردة بموجب مذكرة التفاهم الموقعة بينهما⁽¹⁾، حيث من المؤمل بعد الانتهاء من العمل المشترك مع مجلس معايير المحاسبة المالية سوف يؤدي الى تقارب كبير مع معايير المحاسبة في الولايات المتحدة وهذا ما سيقبل من تكلفة الانتقال بين الاسلوبين، لكن هناك تساؤلاً لايزال مطروحاً، وهو هل سيكون هذا الاجراء كافياً لتحفيز الولايات المتحدة لقبول تبني معايير المحاسبة الدولية السارية المقبول؟.

الاعتقاد السائد هو أنه من مصلحة الولايات المتحدة اعتماد معايير الاقرار المالي الدولية في السنوات الخمسة المقبلة، لأنه وكما جاء سابقاً بأن كلاً من البرازيل وكندا والصين والهند واليابان وكوريا قد اعتمدت المعايير اعلاء بالاضافة الى دول الاتحاد الاوربي التي هي حالياً تطبق هذه المعايير، لذا فإن كلفة عدم التزام الولايات المتحدة بتطبيق هذه المعايير ستكون باهضة الثمن عليها. ففي حالة عدم اعتمادها للمعايير الدولية، ستعتبر حالة شاذة قياساً بالاجتمع الدولي، وأن هذه الدول والقطار العديدة التي اعتمدت المعايير الدولية لن تقبل موقف الرفض المستمر الذي تبنته وتعتمد الولايات المتحدة الى أجل غير مسمى! وعليه فيجب أن تتم مناقشة الامر بنوع من الجدية والموضوعية.

إضافة الى ما جاء أعلاه يرى الكاتب أن التجربة المبررة التي مرت بالاقتصاد الأمريكي إبان الازمة المالية الحالية، أعطت درساً قاسياً للولايات المتحدة الأمريكية بإعتبارها أكبر إقتصاد دولي غير ملتزم بمعايير المحاسبة الدولية حتى ساعة كتابة هذا البحث، ولهذا يرى الكاتب أن الوقت قد حان لأن تعترف الولايات المتحدة الأمريكية أسوة بالمجموعة الدولية التي تبنت هذه المعايير والتي تجاوز عددها 120 دولة، لأن اتفاق هذا العدد الكبير من الدول على تبني مجموعة موحدة من المعايير قد جاء حتماً نتيجة القناعة التامة من أن هذا الاتفاق الدولي سوف يؤدي الى منافع وفوائد للوحدات

(1) [http://www.iasb.org/NR/rdonlyres/5C8968C8-BFB8-4552-BED7-](http://www.iasb.org/NR/rdonlyres/5C8968C8-BFB8-4552-BED7-3A1EF38F7E7D/0/GeritZalm_G20followup.pdf)

3A1EF38F7E7D/0/GeritZalm_G20followup.pdf was viewed on Monday the 28th February 2011, at 22:10pm West Australia time.

الاقتصادية وكذلك لاقتصاديات هذه الدول بشكل عام، مع العلم بأن وجود جهة محايدة يشترك فيها أعضاء من عدة دول مختلفة تتولى أعداد ونشر وتعليل ومراقبة المعايير الصادرة عنها سوف يساعد على الحيادية ومشاركة الخبرات والتجارب، وبالتالي سهولة الوصول الى حلول ناجحة لأي اختناقات تواجه هذه المعايير، لهذا يتوجب على الولايات المتحدة الأمريكية أن تكون الآن أقرب من أي وقت مضى ومستعدة للمساهمة الجدية والفعالية في هذه المعايير وتطبيقها والالتزام بها.

لا ينكر ان لمعايير المحاسبة الدولية الدور الفعال والهام في توفير الارضية المهنية للتطبيق، وأيضاً لا ينكر أن الازمة المالية الحالية قد أعطت دروساً عديدة يمكن أن يستخلص منها فرضيات وبالتالي قواعد ثابتة للتطبيق العملي (على الأقل لفترة زمنية قادمة أو لحين ظهور مستجدات تستدعي إعادة النظر فيها مرة أخرى)، ومن الملاحظ أيضاً أنه قد تم اتخاذ عدد غير مسبوق من الخطوات الفعالة من قبل مجلس معايير المحاسبة الدولية، ومن الجدير بالاشارة هنا الى أن المجلس يعي بوضوح مهمة وجود الحاجة الماسة الى تحسين وتحديث العديد من معايير السارية المفعول، بالفعل فقد بدأ المجلس باتخاذ إجراءات لازمة لتحقيق ذلك⁽¹⁾. إن نهج مجلس معايير المحاسبة الدولية في معالجة الاختناقات كان سريعاً وقياسياً حيث استهدف القضايا الحقيقية التي أثارها الازمة، وإن التقرير المالي لا يزال ينعت بصفة عدم اليقين بمحتوياته وخاصة بشأن المخاطر المحدقة بالمؤسسات ومركزها المالي، ففي بداية ظهور الازمة المالية الراهنة كانت هناك اصوات تنادي بالمطالبة بالمزيد من الشفافية، خاصة فيما يتعلق بمخاطر فقرات ميزان المراجعة، وموضوع مقاييس القيمة العادلة واستخداماتها، هذه الدعوات وفي وقت لاحق قد تلتها مخاوف بشأن الاستقرار المالي ودعوات لمزيد من المقارنة والكثافة وتقليل التعقيد في أدوات المحاسبة المالية. فعلى سبيل المثال فإن التقارير المالية حسب النظام المحاسبي البريطاني تشمل كلاً من: تقرير مجلس الادارة، حساب الارياح والخسائر، الميزانية العمومية، قائمة التدفق النقدي، قائمة اجمالي المكاسب والخسائر المعترف بها، قائمة السياسات المحاسبية، الملاحظات المتعلقة بالقوائم المالية وأخيراً تقرير المراجع (للدقق)، هذا

(1) www.e20.org this website was reviewed many times, last time was on Monday the 28th Feb.2011 at 22.00 pm West Australia time.

التصنيف بطبيعة الحال يختلف من بلد إلى آخر وحسب النظم المحاسبية المتبعة فيها!! ولعل من أبرز ما يلاحظ على هذه المعايير الدولية هو أنها تركز على موضوع الإفصاح المحاسبي بشكل عام والإفصاح المالي بشكل خاص، ولعل المطلع على تفاصيل المعايير المحاسبية الدولية يمكنه أن يلمس الاهتمام الذي أولته هذه المجموعة من المعايير بجانب الإفصاح الذي اعتبرته من أبرز السمات التي يجب على الوحدات الاقتصادية الالتزام بها لتحقيق الغايات الأساسية التي من أجلها انبثقت هذه المعايير أساساً، إلى جانب ذلك وبالحصول بعد أن اتضح أن عدم شفافية المعلومات التي تم الإفصاح عنها في العديد من الحالات التي تم كشفها لاحقاً، والتي أكدت هذه الناحية العملية، كلها كانت أسباباً مقنعة جعلت المؤسسات الدولية المعنية، وحتى على مستوى رؤساء الدول وقادتها تؤكد على أهمية شفافية المعلومات التي تقدم ضمن الكشوفات المالية للوحدات الاقتصادية والتي تعرض على شريحة من المستفيدين والمستخدمين، وما تقدم فلا يمكن تجاهل الدور الكبير الذي تضطلع به عملية الإفصاح وعلاقتها المباشرة بمعايير المحاسبة الدولية التي خصصت عدة معايير مستقلة تبحث جميعاً في أحد البنود الخاصة بعملية الإفصاح، لذا فإن وجود معايير محاسبية كاملة ودقيقة لكنها تغتر إلى تطبيق سليم وشفاف لبنودها وفقراتها، بعيداً عن المبادئ التي من أجلها تم إعدادها والالتزام بها من قبل العديد من الدول، سوف يجعلها مجرد تعليمات عقيمة لا يمكن الاستفادة منها ولا حتى تطبيقها، وبخلاف ذلك يرى الكاتب أن الفائدة المرجوة منها ستكون عكسية وسلبية وقد تترك الأعمال وتقلدها أكثر مما هي عليه.

ثانياً: معايير المحاسبة الأسترالية والإفصاح المالي

لعدة سنوات كانت الحكومة الأسترالية مهتمة بموضوع الاختلاف الحاصل بين المعايير الأسترالية المعمول بها قياساً بالدول الأخرى. ونتيجة لهذا الاهتمام الذي كانت تعتبره من الأمور التي تخلق لأستراليا بعض المشاكل المحاسبية مع الدول التي تتعامل معها على أثر ذلك قامت أستراليا في العام 1995 بمجهود من خلالها تمكنت من المساهمة مع دول أخرى للسعي إلى التقارب والتناسق فيما بين معايير المحاسبة الأسترالية مع ما صدر عن لجنة معايير المحاسبة الدولية.

إن عملية التقارب والتناسق المشار إليها تطلبت من إستراليا أن تجعل معاييرها المحاسبية مطابقة قدر الامكان مع تلك المعايير المحاسبية التي تصدرها لجنة معايير المحاسبة الدولية، مع إمكانية احتفاظ إستراليا ببعض المعايير المحاسبية المختلفة عن المعايير الدولية وخاصة في الحالات التي يكون معها تفسير المعايير المحاسبية الأسترالية أكثر ملاءمة من غيرها.

في العام 1997 تم إصدار ورقة عمل كجزء من برنامج الإصلاح الاقتصادي وفقاً لقانون الشركات الأسترالية الساري المفعول في حينه، التي حملت عنوان (المعايير المحاسبية: بناء فرص دولية للأعمال الأسترالية) التي تمت من خلالها مناقشة منطقية الجهود التقارب والتناسق الدولي في مجال استخدام معايير محاسبة دولية موحدة. وقد جاء ضمن فقرات هذه الوثيقة المهمة مايلي⁽¹⁾:

ليس هناك فائدة من أن يكون لإستراليا معايير محاسبية محلية فريدة (لن تكون واضحة أو مفهومة لدى دول العالم بسبب عدم اللام بها) حتى وإن كانت هذه المعايير قد اعتمدت أفضل إجراءات الممارسة المحاسبية المتبعة، فإن إستراليا لن تفلح في جذب رؤوس الاموال الأجنبية، نظراً لعدم استطاعة الشركات الأجنبية والمستثمرين من إجراء تقييمات معقولة وخاصة فيما يتعلق بمبادئ وأسس قيام الشركات الأسترالية.

إن الحاجة الى لغة محاسبية مشتركة سوف تساعد المستثمر على تقييم الشركات المحلية والأجنبية وكذلك تساعد على تفادي الكلف المحتملة للاختلافات المحاسبية للشركات الأجنبية المسجلة في الأسواق العالمية، وهذه اللغة تعطي حججاً قوية لمواجهة نظم الاقرار المالي المحلية البحتة التي تقتصر الى هذه الميزة.

جاءت عملية اعتماد إستراليا لمعايير المحاسبة الدولية عندما أرسلت رسالة مشتركة في العشرين من تشرين الاول عام 2003 من قبل كل من السيد جيفري لوسي وكيل رئيس هيئة الأوراق المالية والاستثمارات الأسترالية والسيد جارلس ماكايك رئيس لجنة الاقرار المالي الأسترالية الى مسؤول مجالس كافة الشركات المسجلة وكذلك وجهت نفس الرسالة الى 200 شركة خاصة كبيرة، كان فحوى الرسالة الدعوة الى اتخاذ مايلزم للاعتماد المبكر في إستراليا لطبقي المعايير المحاسبية الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية حيث

(1) Accounting Standards, Building international opportunities for Australian Business, 1997, (www.treasury.gov.au).

جاء فيها: كما أنكم تعلمون بأن مجلس معايير المحاسبة الاسترالي ينقل سياسة الاعتماد على تبني المعايير الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية هنا في استراليا، وهذا التغيير جاء نتيجة لتوجيه من مجلس الاقرار للمالي الذي يمثل هيئة الرقابة المستقلة لوضعي المعايير الى مجلس معايير المحاسبة الاسترالي في تموز عام 2002 جاء فيه:

سوف تصبح معايير المحاسبة الاسترالية التي تعتبر ملزمة قانوناً بموجب قانون الشركات موافقة لمعايير الاقرار للمالي الدولية. كما اقترح، على كافة الشركات التي يتطلب منها الاقرار وفق قانون الشركات أعلاه، والتي يتطلب منها اعداد تقاريرها المالية وفق تعليمات مجلس معايير المحاسبة الاسترالي يتوجب عليها اعتماد معايير المحاسبة الدولية الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية بالنسبة للتقارير المالية للفترة من الاول من شهر كانون الاول عام 2005. وإن هيئة الاوراق المالية والاستثمارات الاسترالية سوف تكون الجهة المسؤولة عن تنفيذ الالتزام بالمعايير الجديدة.

ولبغية الحفاظ على نوعية عالية من الاقرار للمالي من قبل الشركات الاسترالية خلال فترة الانتقال وكذلك لتقديم حماية للمستثمر وثقة للسوق فقد دعا كل من مجلس الاقرار للمالي وهيئة الاوراق المالية والاستثمارات الاسترالية مجالس إدارات الشركات وإداراتها التنفيذية الى الاعداد المبكر للتغيير، وذلك لأن اعتماد المعايير الدولية هي مسألة إدارة استراتيجية وليست مجرد مسألة تقنية محاسبية.

في العديد من الحالات ستحتاج الشركات الى تغيير لاستراتيجيات التي تتضمن موائمة نظم الاقرار الداخلي مع البيئة الجديدة للاقرار الخارجي، وتطوير استراتيجيات لإعداد تحاليل للمستفيدين عن التغيرات المهمة المحتملة لنتائج للتقارير المالية.

هذا وقد كانت هذه التوجيهات التي حملتها الرسالة أعلاه بمثابة الضوء الأخضر للاستعداد لتبني معايير المحاسبة الدولية للشركات الاسترالية المعنية بالامر، وقد حذرت الرسالة في إحدى فقراتها الشركات مذكراً لها الى أن المعايير بمثابة قانون وأن أي فشل في عدم التخطيط لعملية الانتقال ضمن استراتيجية إدارية فعالة لمواجهة المتطلبات التي حددت تاريخ الالتزام في الاول من كانون الثاني عام 2005 سيضع الشركة في موضع خطر ناجم عن عدم تنفيذ متطلبات الاقرار للمالي الواردة بالقانون.

بعد التاريخ أعلاه بدأت إستراليا بالاعتماد وتبني المعايير الدولية، ولذلك فقد قامت بإصدار تعديلات على معاييرها حال صدور أي تعديل على المعايير الدولية وتحمل نفس التسلسل للمعايير الدولية، وبذلك أخذت إستراليا تحل محل الدول الأخرى في تطبيق معايير المحاسبة الدولية وأخذت الشركات المعنية بالامر بالالتزام بهذه المعايير منذ عام 2005، و بمعنى آخر فإن التزام الشركات والوحدات الاقتصادية الأخرى مبدأ الإفصاح المطلوب بموجب معايير المحاسبة الأسترالية التي تعتبر نسخة طبق الأصل من المعايير الدولية، يأتي من خلال فرض القانون وحسبما أشرنا إليه أعلاه، وفي رأي الكاتب أن عدم الالتزام بفقرات قانون الشركات⁽¹⁾ وقانون هيئة الأوراق المالية والاستثمارات الأسترالية⁽²⁾ سيعرض الشركة والوحدة الاقتصادية الى مخاطر هي في غنى عنها، قد تصل بالإضافة الى الغرامات المالية، الى الحرمان من عرض أسهمها في الأسواق المالية، وهذا مجد ذاته يعتبر عملية انتحار لتلك الشركة أو الوحدة الاقتصادية، وعليه إن العملية هنا هي عبارة عن مسألة تنفيذ إجراءات محددة سلفاً، وفي حالة وجود أي لبس أو عدم فهم لفحوى هذه التعليمات فمن الممكن الاستفسار من الجهات المختصة التي تقدم خدمات الاستشارة والتفسير وخاصة فيما إذا كانت هناك تعديلات جارية على بعض

(1) Corporation Act No.50 of 2001, Australian Corporations Legislation, 2007 LexisNexis, NSW.

(2) Australain Securities and Investments Commission Act 2001, Australian Corporation Legislation, 2007 LexisNexis, NSW

القسم 12 من قانون الأوراق المالية والاستثمارات الأسترالية أعلاه، يتعلق بالنظام الأسترالي للأوراق المالي، والفقرة (2) من المادة رقم 226 من هذا القانون تحمض طبيعة مجلس معايير المحاسبة الأسترالية، الذي سبق وإن تأسس بموجب الفقرة (2) من المادة 226 من قانون الأوراق المالية والاستثمارات الأسترالية السابق الصادر في العام 1989 والذي يعتبر ساري المفعول حسب منطوق المادة 261 من القانون الحالي لسنة 2001.

وللمزيد من المعلومات فإن المادة رقم 227 من القانون الحالي تتضمن كل ما يتعلق بفعاليات ومهام والواجبات الملقاة على عاتق مجلس معايير المحاسبة الأسترالية.

أما الفقرة (1) من المادة 227 أي من قانون الأوراق المالية والاستثمارات الأسترالية لعام 2001 فإنها تنظم مهام ودور مجلس معايير المراجعة والتدقيق، والمادة 227 بي من القانون نظمت فعاليات ومهام وواجبات هذا المجلس.

المعايير القائمة التي قد تصنف بنوع من عدم الوضوح التام والذي اعتبر من المآخذ على معايير المحاسبة الدولية بشكل عام، وخصوصاً بعد ظهور آثار الازمة المالية الراهنة.

ثالثاً: الإفصاح ودور الإدارة العليا للوحدة الاقتصادية

من البديهي أن نتوقع بأن تكون إدارة أي وحدة اقتصادية هي الجهة الأكثر مسؤولية من غيرها فيما يخص الإفصاح عن كل ما يتعلق بنشاطات وفعاليات الوحدة الاقتصادية. نعم إن الموظفين المختصين ضمن أقسام ودوائر الوحدة هم من يقوم بجمع وتحليل البيانات والمعلومات وإعداد أشكال التقارير المطلوبة وكذلك قد يتولون مهمة إرسال هذه البيانات والمعلومات عن نشاطات وفعاليات الوحدة الاقتصادية الى الجهات ذات العلاقة (المستفيدين الخارجيين)، إلا أن هذا لا يجعل الإدارة العليا للوحدة الاقتصادية في منأى عن أي مسألة بخصوص دقة وشفافية ومصداقية هذه المعلومات. إذن لا يمكن قبول فكرة عدم مسؤولية الإدارة العليا للوحدة الاقتصادية عن الإفصاح الخاص وبالخاص الجانب المالي منه.

بالإضافة الى كل ما تقدم فإن جميع الوحدات الاقتصادية (بما فيها غير الربحية منها) ملزمة بموجب قانون ضريبة الدخل الاسترالي لتقديم بياناتهم المالية على مراحل شهرية أو فصلية ونصف سنوية ومن ثم يجري تسوية الأمور في نهاية السنة المالية التي على الغالب تبدأ من الأول من شهر تموز لغاية نهاية شهر حزيران من العام الذي يليه (هناك حالات يمكن فيها أن تختلف تواريخ السنة المالية لأغراض الضريبة، بعد أخذ موافقة هيئة الضرائب الاسترالية المسبقة وعلى أن تكون الأسباب مبررة ومقنعة).

بناء على ما تقدم يمكن الاجابة عن الاسئلة التي ورد ذكرها أعلاه، حيث لا يمكن بشكل عام أن يتمتع فيها مسؤولو الإدارة العليا للوحدة الاقتصادية عن الإفصاح (الكشف) عن بيانات ومعلومات قد تؤدي الى التأثير على القرارات المتخذة من قبل الجهات المستفيدة، مع الأخذ بطبيعة الحال عدم إنشاء أي معلومات سرية تخص الوحدة الاقتصادية والتي من المحتمل قد يؤدي إفشاؤها الى الأضرار بمصالح حملة الاسهم والإدارة العليا في أن واحد.

ولإجابة عن السؤال الآخر، فنعم إن أصحاب القرار في الوحدة الاقتصادية ملزمون قانوناً بالإفصاح عن البيانات والمعلومات التي تتعلق بوحدتهم الاقتصادية وكما رأينا من خلال ما جاء ببعض فقرات قانون الشركات الأسترالية للمرقم 50 لسنة 2001، وقانون هيئة الأوراق المالية والاستثمارات الأسترالية المرقم 51 لسنة 2001، وكذلك وفقاً لقانون ضريبة تقدير الدخل الأسترالي⁽¹⁾ للمرقم 38 لسنة 1997 والقانون السابق الرقم 27 لسنة 1936.

أما الإجابة عن التساؤل الآخر، فنقول نعم إن هناك عدة جهات قانونية تنظم وتفرض قواعد محاسبية ضمن إستراتيجيا، تتعلق بتنظيم القوانين الخاصة بمصادر الاقرار المالي الخارجية، و بمعنى أدق فهناك عدة جهات في إستراتيجيا تنظم عمليات الإفصاح عن المعلومات والبيانات التي تتعلق بنشاطات وفعاليات الوحدات الاقتصادية العاملة في السوق الأسترالية والتي يستفيد منها المستخدمون الخارجيون بشكل خاص، وهذه الجهات تتمثل بالآتي:⁽²⁾

1. هيئة الأوراق المالية والاستثمارات الأسترالية.

2. مجلس معايير المحاسبة الأسترالية.

3. مجموعة القضايا العاجلة.

4. مجلس التقارير المالية.

5. البورصة الأسترالية.

6. مؤسسة البحوث المحاسبية الأسترالية.

(1) <http://www.comlaw.gov.au/Series/C2004A05138> ComLaw has the most complete and up-to-date collection of the Australian Commonwealth legislation available

حيث يشير هذا الموقع الحكومي المهم الى أن هناك تعديلات وتوضيحات أجريت على مواد وفقرات القانون رقم 38 لسنة 1997 الساري المفعول، وقد بلغ عدد هذه التعديلات والإيضاحات (96) تعديلاً لغاية نهاية العام 2010، هذا مع العلم بأن العديد من مواد قانون تقدير ضريبة الدخل السابق لعام 1936 لازالت سارية المفعول وفق ما جاء في القانون 38 لسنة 1997، وخاصة بالنسبة للمواضيع التي لم يتطرق القانون الأخير إليها، ومن الناحية العملية يعتبر كلا القانونين ساري المفعول.

(2) Craig Deegan, 2006, Australian Financial Accounting, Forth Edition, McGraw-Hill Irwin, NSW, pp5-24

المبحث الثاني

علاقات الإفصاح

أولاً: الإفصاح وعلاقته بعمليات التمويل

هل هناك فعلاً علاقة تربط ما بين الإفصاح المحاسبي (المالي بشكل خاص) وبين عمليات التمويل التي تتطلبها الوحدات الاقتصادية؟ وإن وجدت تلك العلاقة فما هو نوعها، وهل تؤثر على عملية نمو ونجاح الوحدات الاقتصادية؟ قبل الإجابة على مثل التساؤلات والذي يعتبره الكاتب من وجهة نظره، من متطلبات استمرار ودهومة ونجاح أي وحدة اقتصادية تعمل في ظل ظروف اقتصادية طبيعية وصحية، فلا بد أولاً من الإشارة الى وجود علاقة بين كل من الإفصاح المالي وموضوع الحصول على التمويل المطلوب لإدامة استمرارية الوحدة الاقتصادية، أو على الأقل لمواجهة متطلبات كلف التشغيل والالتزامات السائلة (قصيرة الامد) المترتبة على الوحدة الاقتصادية، وهذا ما سنحاول إثباته والإشارة اليه ضمن هذا الجزء.

عند توافر مزايا ومكونات الإفصاح المالي الكامل والشامل والشفاف، فستوفر ولا شك سيوفر الأرضية الخصبة التي تساهم مع غيرها من العوامل على تسهيل إجراءات الحصول على التمويل اللازم سواءً من خلال المساهمين الداخليين أو من مصادر التمويل الخارجية لتمشية أمور الوحدة الاقتصادية وبالأخص التشغيلية منها، ولكن كيف يتم ذلك؟.

إن تطور شركات الاعمال وتزايد أشكال تنظيمها وخروجها للعمل والانتاج خارج الحدود الوطنية قد زاد من حدة احتياجاتها للتمويل الذي عادة ما كان يرتبط بالمصارف والقروض المصرفية، لكن الرساميل الخاصة (الاسهم) قد تحققت عن الشركات عناء التفكير في مخاطر القروض وطرق تسديدها لذلك وجدت هذه الشركات في الاسواق المالية ضالتها فأصبحت سوق المال المصدر الاساسي للتمويل عن طريق تجميع

المدرجات الوطنية وإعادة توظيفها في العديد من القطاعات الانتاجية أو الخدمية أو بشكل خاص في القطاعات ذات الاحتياج⁽¹⁾.

لو افترضنا على سبيل المثال إن إحدى الوحدات الاقتصادية كانت في أمس الحاجة الى تمويل إحدى خططها الانتاجية عن طريق الاقتراض من أحد البنوك أو المؤسسات المالية الاخرى. ومن البديهي أنه عند مفاتحة البنك بذلك يجب أن تفكر مثل هذه الجهة في تهيئة المعلومات والبيانات التي ستكون الادلة والقرائن لإقناع المؤسسة المقرضة بمصادقية الاسباب الموجبة لطلب القرض وبالتالي تقديم الادلة للمؤسسة التي تظهر قابلية ومقدرة الوحدة الاقتصادية على الايفاء بالالتزامات التي ستتسبب من جراء إبرام عقد التمويل. تقوم الوحدة الاقتصادية بالاضافة الى خطة التطوير الانتاجية المشار اليها، تقديم معلومات وبيانات مالية تبين وضعية الوحدة الاقتصادية من الناحية المالية، وعادة البنوك في إستراتيجيا كما في غيرها من البلدان أن تطلب تقرير الكشف الضريبي المقدم الى دائرة الضرائب لستين سابقتين على الأقل، بالاضافة الى تقرير مدقق الحسابات الخارجي الذي يؤيد ويصادق على البيانات المالية المقدمة عن نشاطات الوحدة الاقتصادية، وأي معلومات مالية أو غير مالية أخرى يراها البنك ضرورية له لغرض تقييم طلب الاقتراض أو اتخاذ القرار بشأن التمويل من عدمه، كما انه في المعتاد لا يقوم البنك بإقراض كامل المبلغ، بل نسبة معينة من المبلغ الاجمالي الذي يحتاجه الوحدة الاقتصادية وهذه النسبة تختلف أيضاً باختلاف الغرض من التمويل والمدة التي سيتم استرداده خلالها وكذلك يختلف من بنك الى آخر ومن دولة الى أخرى.

وعلى سبيل الفترض أيضاً فإن هذه الوحدة الاقتصادية هي في أمس الحاجة الى التمويل أعلاه، لكنها في الوقت نفسه لا يمكنها توفير المعلومات والبيانات المالية المطلوبة من قبل الجهة الممولة أو المقرضة، أي بمعنى أدق لا تتمكن من الإفصاح عن نشاطاتها المالية (وغير المالية في حالات أخرى) لأي سبب كان (عدم توفرها أصلاً، أو عدم دقتها)!! إذن كيف سيكون موقف تلك الجهة المقرضة؟ (البنك في مثالنا هذا).

لا اعتقد بأن الوحدة الاقتصادية سيكون لها أي أمل في إقناع مسؤولي البنك لتزويدها بأي تمويل من دون تقديم أدلة وبراهين تؤيد متانة المركز المالي للوحدة

(1) كتمان، علي . 2009 ، الاسواق المالية ، جامعة دمشق، مطبعة الروضة، ص 107.

الاقتصادية حالياً، والذي من خلاله يؤيد إمكانية ومقدرة الوحدة الاقتصادية على إعادة تسديد القرض أو أقساطه وفوائده وأية تكاليف أخرى تتطلبها عملية الاقتراض.

إذن إيجابتنا ستكون نعم!! هناك علاقة متينة وترابطية فيما بين الإفصاح المالي والإفصاح المحاسبي بشكل عام وبين عملية التمويل التي تتطلبها الوحدات الاقتصادية في عملية إدارة شؤونها الداخلية سواءً على المستوى التشغيلي أو التنموي (التطويري).

وأما بالنسبة للإجابة عن الجزء الآخر من السؤال فنقول أيضاً نعم إن الإفصاح المالي الدقيق والكامل والشفاف يساعد الوحدة الاقتصادية على الحصول على التمويل اللازم وبالتالي يساعد على ديمومتها التي هي مفتاح نجاحها والعكس صحيح، فإذا لم تستطع هذه الوحدة الاقتصادية من الحصول على التمويل اللازم وفي الوقت اللازم والمناسب، فإن آثار ذلك ستكون وخيمة على مصير ومستقبل هذه الوحدة، أو على الأقل على سمعتها في السوق وكلنا يعلم وخاصة في أيامنا هذه الدور الكبير الذي تلعبه الدعاية والإعلان بشتى أشكالها وألوانها في نقل الأخبار والشائعات بسرعة البرق الى جميع الأماكن، وخصوصاً مع الثورة التكنولوجية التي يشهدها عالمنا حالياً مما يؤدي الى الضرر الفادح بمستقبل أي وحدة اقتصادية متعثرة مالياً أو اقتصادياً بشكل عام.

أما إذا ارتأت الوحدة الاقتصادية تمويل عملياتها عبر إصدار أسهم جديدة للبيع في الأسواق المالية المحلية أو العالمية (هذا فيما يتعلق بالشركات المسجلة في البورصات بوجه الخصوص)، فهنا الأمر واضح وجلي في الحاجة الى متطلبات الإفصاح وفق المعايير المحاسبية (المحلية منها والدولية) والتعليمات السارية التي تفرض على الوحدات الاقتصادية من قبل تلك الأسواق المالية والتي تركز في عتواها على ضرورة الإفصاح الكامل والدقيق والشامل للبيانات والمعلومات وضرورة كون هذه البيانات تصنف بالشفافية التي تتطلبها السوق لكي تساعد المستثمر على اتخاذ قراره الاستثماري الرشيد (كما أشرنا الى ذلك ضمن الفصل الأول من هذه الأطروحة)، وإن عدم توفر البيانات والمعلومات المالية الدقيقة والشفافة عن المركز المالي للوحدة الاقتصادية بشكل عام، سوف يجرمها من إمكانية عرض أسهمها في السوق المالية، وهذا بالتالي سيحرمها من إمكانية الحصول على التمويل اللازم لتمشيتها وتصريف أعمالها بنجاح تام، وذلك هدف من

الأهداف الرئيسية التي تدعو الوحدات الاقتصادية إلى عرض أسهمها في مثل هذه الأسواق لغرض الحصول على التمويل اللازم.

ولعله من المفيد الإشارة إلى أن أحد الأسباب الرئيسية التي دعت الحكومة الأسترالية إلى تبني مجموعة واحدة من معايير دولية عالية الجودة ذات قبول عام من قبل أغلب أسواق المال العالمية⁽¹⁾، فإن الحكومة الأسترالية قد ارتأت حيثث إلى أن هذا التغيير سيساهم في تسهيل عملية مقارنة البيانات من قبل المستثمرين من مختلف البلدان، وبالتالي فإن هذه العملية ستساعد على تخفيض كلف رأس المال وتساعد الشركات المحلية على الحصول على التمويل اللازم أو القيام بتسجيل الشركات في البورصات الخارجية.

إذن فيمكن القول بأن العلاقة التي يراها الكاتب في هذا المجال هي علاقة ترابطية، متينة حيث لا يمكن توقع الحصول على التمويل اللازم من دون وجود الانصاف الكامل والشفاف لبيانات ومعلومات تتعلق بنشاطات وفعاليات الوحدة الاقتصادية، وهذا مبني على استنتاجات منطقية وفق منطوق المعايير المحاسبية السارية المفعول في أستراليا وغيرها من البلدان الأوربية وكذلك وفق قوانين وتعليمات المؤسسات المالية العاملة بما فيها البنوك، واستناداً إلى متطلبات أجهزة الرقابة وحوكمة الشركات التي تفرض شروط الالتزام بكافة متطلبات الانصاف، وهذا أيضاً باعتقاد الكاتب يعتبر العقبة الرئيسية التي يواجهها أغلب أصحاب الأعمال التجارية وخاصة الصغار منهم، الذين لا يلتزمون بالقوانين والتعليمات بشكل دقيق أو على الأقل بشكل صحيح، ويرى الكاتب أيضاً أن العديد من الوحدات الاقتصادية الصغيرة تفضل فرض الغرامات القانونية من قبل الجهات الرسمية (مثل دوائر الضريبة) في حالات معينة، على أن لا تقدم البيانات الدقيقة والشفافة عن فعاليتها التجارية (على الأقل علم تقديمها في الاوقات المطلوبة قانوناً)، وهذا بطبيعة الحال يعتبر عائقاً في وجه مثل هذه الوحدة الاقتصادية وأصحابها (سلاك وإداريين) كاشخاص من الحصول على أي تمويل (لحين إثبات مايزود بتقديمها رسمياً إلى الجهات الحكومية المختصة)، لهذا نرى العديد منهم قد يلجأ إلى الغش والتزوير وتقليل معلومات وبيانات بعيدة عن الواقع وقد يساهم بعض موظفي المؤسسات المالية أو بعض

(1) <http://www.in-consult.com.au/images/ias.pdf>, was viewed on Sunday the 6th of February 2011 at 18:25 West Australia time.

وكلاء البنوك (مع الأسف الشديد) في تسهيل هذه المهمة لقاء بعض الرشاوي التي قد تؤدي إلى نتائج وخيمة على الفرد وعلى الاقتصاد المحلي، وخاصة بالنسبة إلى القروض التي لا تتطلب الكثير من المستندات الثبوتية والتي عادة تشكل العائق الكبير أمام السلطات المالية والضريبية، لكونها قروضاً غير مضمونة بشكل كامل (أي ذات مخاطر عالية). وتأكيذاً على مجاء أعلاه فقد سبق للبنك الدولي أن أصدر بحثاً مشتركاً مع بعض مراكز البحوث الجامعية، حيث جاء في إحدى فقراته أدناه، ما يؤيد الطرح أعلاه⁽¹⁾.

"Regulations that force accurate information disclosure lower obstacles to firm financing and lower the impression that corruption of bank officials is important for raising external finance

Furthermore, moral hazard – as measured by the generosity of the deposit insurance system – is also important. Greater moral hazard tends to raise the corporate financing obstacles faced by firms. The data are consistent with the view that governments that force accurate information disclosure to the private sector and do not distort the incentives of banks through excessively generous insurance of bank liabilities will tend to lower financing obstacles"

حيث تشير الدراسة ضمن المقطع الأول من الفقرة أعلاه صراحة إلى أن التعليمات التي تلزم الإفصاح الدقيق للمعلومات ستؤدي إلى تذليل العقبات أمام الوحدة الاقتصادية للحصول على التمويل اللازم، وهذا في نفس الوقت سيؤدي إلى تقليل الاعتقاد السائد من أن فساد بعض موظفي البنوك هو مهم للحصول على التمويل الخارجي.

وعلى سبيل المثال أيضاً وليس الحصر أشارت إحدى نشرات مؤسسة التمويل الدولية بشأن الإفصاح عن المعلومات التي صدرت بتاريخ 30 نيسان 2006 حيث جاء في الفقرة (D) من القسم الثاني منها⁽¹⁾:

(1) Beck, T. Kunt, A. & Levine, R., "Bank Supervision and Corporate Finance", May 2003, World Bank Policy Research Working Paper No. 3042

تعتمد مؤسسة التمويل الدولية الى جمع الاموال اللازمة لتوفير القروض للمقرضين منها عن طريق إصدار أوراق مالية باسمها في الاسواق الدولية. وبناءً على ذلك تفصح مؤسسة التمويل الدولية عن معلومات خاصة بوضعها المالي وعملياتها لمشتري الاوراق المالية التي تصدرها للاسواق المالية الدولية بوجه عام.

تؤيد الفقرة أعلاه بوضوح تام أيضاً التزام هذه المؤسسة الدولية بموضوع الإفصاح عن المعلومات وبالمخصوص المتعلق منها بالوضع المالي بالإضافة الى العمليات الاخرى غير المالية، والتي تقدمها الى مشتري الاوراق المالية أي جمهور المستثمرين في تلك الاسواق، وهذا ما يراه الكاتب من أنه اعتراف جلي بأهمية موضوع الإفصاح المحاسبي بشكل عام والمالي بوجه الخصوص وعلاقته بالتمويل الخارجي من خلال تقديم المعلومات الضرورية للمستثمر والتي من خلالها يمكنه اتخاذ قراره الرشيد بشأن الاستثمار في تلك الاوراق المالية من عدمه، وهذا ما يؤكد على الاقل من وجهة نظر الكاتب من وجود العلاقة التي افترضناها بين الإفصاح وعملية تمويل الوحدات الاقتصادية المختلفة.

لقد تغيرت سياسات البنوك الأجنبية ومن ضمنها الاسترالية فيما يخص منح القروض غير المضمونة، أو التي لا تتطلب الكثير من الادلة الثبوتية للبيانات المالية عن الوضع المالي والاقتصادي للوحدة الاقتصادية بشكل عام، هذه الوضعية الجديدة جاءت بعد الازمة المالية العالمية التي عصفت بإقتصاديات أغلب دول العالم، وقد كان وقع هذا أشد على أصحاب الأعمال التجارية لاسيما الصغار منهم، نظراً لكون هذه الشريحة ليس لديها خيارات عديدة حيث يمثل الاقتراض من البنوك المصدر الأكبر أو ربما الوحيد ضمن المتوفر لهم من مصادر التمويل، لذا يرى الكاتب أن هذه الحالة أدت الى خلق أبواب العديد من المشاريع التجارية الصغيرة نتيجة لعدم تمكنها من الحصول على

(1) [http://www.ifc.org/ifcext/enviro.nsf/AttachmentsByTitle/pol_Disclosure2006_Arabic/\\$FILE/Disclosure2006_Arabic.pdf](http://www.ifc.org/ifcext/enviro.nsf/AttachmentsByTitle/pol_Disclosure2006_Arabic/$FILE/Disclosure2006_Arabic.pdf) , this website was viewed at 23:00 Wednesday 2010, Wes Australia time.

تعتبر مؤسسة التمويل الدولية إحدى مؤسسات البنك الدولي، التي تشمل أيضاً البنك الدولي للإنشاء والتعمير والمؤسسة الدولية للتنمية ووكالة ضمان الاستثمار متعدد الاطراف والمركز الدولي لتسوية المنازعات المتعلقة بالاستثمار.

التمويل اللازم في الوقت المناسب لمواجهة متطلبات الإيفاء بالالتزامات السائلة أو القصيرة الأمد.

ثانياً: الإفصاح وعلاقته بالازمة المالية الدولية

تناول الفصل الاول من الاطروحة بعض جوانب الازمة المالية الدولية، وأشير بشكل سريع الى أن من أسبابها كان عدم الالتزام بمبادئ الإفصاح الدقيق والكامل والشفاف ولهذا انعكست آثار الازمة الاقتصادية العالمية الراهنة بشكل عام على العديد من البلدان المتقدمة صناعياً وكذلك امتدت تلك الآثار واضحة على البلدان النامية والدول الأخرى في النمو على حد سواء، وبالرغم من أن النتائج المترتبة عليها تختلف وقعا من دولة الى أخرى (بحسب حجم الاستثمارات الخارجية في بعض الاسهم الدولية والمشاريع الأجنبية، بالإضافة الى العلاقة الاقتصادية التي تربط البلدان فيما بينها، الى جانب العلاقات السياسية والاستراتيجية فيما بينها)، إلا أن من النتائج الملموسة لهذه الازمة والاكثر وضوحاً على مستوى الافراد هو ارتفاع معدلات البطالة في هذه الدول، مما يتطلب معه المعالجة الفورية والجادة ليس على مستوى الدول منفردة وعلى مستوى المنظمات الدولية المتخصصة حيث يمكن عن طريق دراسة هذه الظاهرة التي أخذت نتائجها تؤثر على كثير من مجالات الحياة البشرية، الأمر الذي لا يحتاج الى أقوال واجتماعات فارغة لا تجددي نفعاً، بل الأمر يتطلب وقفة جدية ملزمة تسولي فيها المنظمات الدولية زمام الأمور لاقتناغ الدول المتقدمة صناعياً بما فيها الدول الأوروبية والولايات المتحدة الأمريكية بالالتزام بمساعدة الدول الفقيرة والنامية وبالمخصوص تلك التي تأثرت بشكل كبير جراء هذه الازمة المالية والاقتصادية العالمية، ومن خلال ذلك يمكن محاولة تقليل الآثار الكبيرة التي خلفتها الازمة.

في تقرير⁽¹⁾ نشر في آب 2009 ذكر فيه أن تداعيات الازمة المالية العالمية على الفقراء في البلدان النامية كان قاسياً ومن المرجح أن يزداد تفاقمها، وأن استجابة الحكومات والجهات المانحة لهذه المشكلة تعتبر هامشية. ويقدر البنك الدولي أن الازمة

(1) The global financial crisis: Poverty and social protection, Evidence from 10 country case studies. Briefing Paper 51, August 2009, Issued by the Overseas Development Institute.

الثلاثية التي تشمل (الانهيار المالي بجانب أزمة الغذاء وأسعار الوقود) سوف تساهم في زيادة أعداد الفقراء في العالم ما بين 53 إلى 64 مليون شخص في العام 2009 الذين يتقاضون ما بين 2 إلى 1.25 دولار أمريكي على التوالي (مستندة على تخمينات تشين ورافاليون عام 2009). وفي هذا المجال تشير تقديرات قسم التنمية الدولية في المملكة المتحدة إلى أن هناك عدداً إضافياً يقدر بـ 90 مليون شخص سوف يعيشون على أقل من 1.25 دولار أمريكي في اليوم بحلول نهاية 2010. هذا وكان التقرير قد تناول دراسة تطبيقية على عشرة بلدان فقيرة تتوزع في آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية وتناول العديد من الجوانب الاقتصادية والحياتية التي أثبتت هذه العلاقة الترابطية بين الأزمة المالية الدولية وزيادة حدة الفقر واتساعه.

عما لاشك فيه أن حالات الفقر والعوز والحرمان التي برزت بشكل واضح في العديد من الدول الفقيرة بشكل خاص، ساعدت على زيادة خطورة الموقف العالمي تجاه الكوارث البشرية والصحية والأخلاقية والبيئية التي قد تسببها والتي ليست مجال بحثنا ضمن هذه الأطروحة، لكن رأى الكاتب المروء على إحدى هذه المشاكل الناجمة عن البطالة والعوز والفقر والجهل الذي سيؤدي إلى احتمال زيادة فعاليات بعض المنظمات الأرحامية التي ستتمكن بسهولة من إغراء الشباب المحتاج إلى المادة بشكل خاص أو حتى الذي يتأهب شعور داخلي للانتقام من الآخر بحجة عدم عدالة توزيع الثروات أو الفرص الاجتماعية، فقد ينصاع إليها وبذلك يتم تجهيلهم لتحقيق الأهداف المريضة لتلك المنظمات الانسانية، إذن فالمسألة ليست مجرد مسألة اقتصادية بحجة متعزلة عن الجوانب الاجتماعية والسياسية والايديولوجية الأخرى، فهناك آثار جانبية للأزمة المالية العالمية التي قد لا يفكر فيها الفرد البسيط، مما يضاعف مسؤولية المنظمات الدولية من أجل الانتباه إلى كل ما يمكن حدوثه أو حتى احتمال حدوثه نتيجة لمثل هذه الأزمة، وعليها الاسراع وقبل فوات الأوان إلى المعالجة الجذرية المبنية على الحقائق لا على العواطف.

ومن هنا يمكننا التعرف على العلاقة الوثيقة التي تربط الإفصاح بحدوث الأزمات المالية العالمية وكما نذكر ما للإفصاح الدقيق والشامل والشفاف من أهمية في عملية التنمية السليمة بعيداً عن الغش والاحتيال الذي بالنتيجة تنصب نتائجه الوخيمة على

الاجتماع الدولي متمثلاً بمؤسساته الاقتصادية والاجتماعية وحتى السياسية وتختبر في جسده وتفككه.

ومن المفيد الإشارة إلى أن بعض الكتاب والباحثين⁽¹⁾ يعززون أسباب تداعيات الازمة المالية العالمية الراهنة إلى ثلاث عاور رئيسية تتركز في:

1. تدعيم فكرة تملك المنازل بين المواطنين.
 2. عدم التدخل الحكومي لتنظيم الأمور المالية.
 3. الايمان المطلق بالاسواق وقدرتها على إدارة الحياة الاقتصادية.
- يرى الكاتب بأن الاسباب الحقيقية التي كانت وراء نشوء الازمة المالية العالمية الراهنة، وهذا ما يؤيده الكثير من الكتاب الاجانب الذين تناولوا الموضوع في العديد من المناسبات ترجع إلى نقاط يمكن اختصارها فيما يلي⁽²⁾:
1. ضعف الإفصاح المحاسبي والمالي عن البيانات والمعلومات الضرورية المقدمة للجهات المستفيدة، وفي حالة وجودها فهي غير شفافة بشكل يمكن اعتمادها بشكل مطلق.
 2. ضعف الاجراءات الرقابية الداخلية الفعالة التي من خلالها يمكن متابعة النشاطات وبالتالي الكشف عن أي تجاوزات وحتى عمليات الغش والتزوير الاحتيال التي قد تتضمنها البيانات والمعلومات المفصّل عنها، والتي قد تكون أحد المصادر الأساسية المعتمدة في اتخاذ القرارات الاستثمارية من قبل المستفيدين.
 3. ضعف قوانين وإجراءات الحوكمة وعدم فعالية دور المساءلة الادارية والقانونية، التي تساهم بشكل فعال في التماهي في الاخطاء وإعادة تكرار المحاولات السابقة للتزوير والغش والخداع بعيداً عن المساءلة الادارية والقانونية التي لن

(1) <http://saaid.net/Doat/hasn/163.htm>

يوسف، محمد حسين، مقالة بعنوان الازمة المالية العالمية، من ضمن المقالات التي نشرت في الموقع اعلاه والتي تم الاطلاع عليها يوم 23\01\2011 الساعة العاشرة والنصف ليلاً حسب التوقيت الصيفي لولاية غرب إسرائيل.

(2) National Accountant, the official journal of the National Institute of Accountants/ Australia, various articles through the 2008-2010 issues

تكون الرادع لئلا هذه المحاولات بل على العكس من ذلك فهي تسهم في استمرارها وتشجيعها على الممارسات الخاطئة.

4. هذا وبطبيعة الحال إضافة إلى تشي ظاهرة الفساد المالي والإداري الذي يرافق عدم وجود أجهزة رقابة حاكمة لكافة النشاطات وبالاخص المالية منها. هذه الظاهرة التي تلعب الدور المهم في بعض الأحيان في إيصال المؤسسات والوحدات الاقتصادية إلى الهاوية والسقوط في متاهات المديونية التي من المحتمل أن تؤدي بها إلى الإفلاس التام، كما حدث في العديد من حالات إفلاس الشركات الكبيرة الوارد ذكرها سابقاً.

كما لا بد من التذكير أيضاً وخلال فقرات الفصل الأول من الأطروحة عندما أشار الكاتب إلى أن طبيعة الغريزة البشرية في بعض الأحيان قد تقود الأفراد إلى الانزلاق في شهوات ذاتية، فردية أو قومية غير مبررة، قد تؤدي بهم إلى نكران أو بالآخرى إلى قتل صمام الأمان الذي يتحكم بمثل هذه المواقف، فيبطلقون العنان لرغباتهم الشخصية والذاتية التي تقود بالنتيجة إلى خلق مشاكل لا حد لتداعياتها سواء على مستوى الفرد أو المؤسسة أو حتى على مستوى الاقتصاد المحلي والعالمي في بعض الأحيان وكما حدث إبان الأزمة المالية الراهنة، وما نشاهده هذه الأيام في بعض البلدان الأفريقية والعربية ومن خلال أجهزة التلفاز خير دليل على ذلك، حيث إن هذا الوضع السيئ قد أدى إلى خنق مشاعر الناس وحلول الصعاب والفقر والبطالة الأمر الذي أدى ببعضهم إلى حد تفضيل الموت على الحياة في ظل هذه الظروف الصعبة ولذلك بدأ التدمير وتولد عنه الانفجار الذي أسقط حكومات ورواسيها ومسؤوليها الكبار وغير أنظمة سياسية كانت معشعة لعشرات السنين، لذا فإن موضوع الإفصاح ليس مجرد موضوع عادي خالٍ من أية تأثيرات على مجالات الحياة المختلفة.

ثالثاً: الإفصاح والفساد المالي والإداري

بعد أن تم التطرق بشكل واضح إلى العلاقة بين الإفصاح والازمة المالية العالمية، والعلاقة الوثيقة بين الإفصاح المالي (والمحاسبي بشكل عام) وعملية التمويل، يمكننا

استنتاج جانب آخر من العلاقة التي تنشأ من الإفصاح المالي وعلاقته بالفساد المالي والإداري.

قبل كل شيء لابد لنا من وقفة جلية للتمعن بما يمتاز به موضوع الإفصاح من أهمية بالغة خاصة للمؤسسة نفسها قبل غيرها من الجهات من خارج المؤسسة، إلا أنه ومع الأسف الشديد فإن الغريزة البشرية قد تدفع البعض إلى محاولة خيانة الأمانة المهنية والأخلاقية للمركز الوظيفي الذي يشغله، وإن تعددت الأسباب التي تدعو إلى ذلك، إلا أن التفكير السليم المبني على أخلاقية مهنية عالية شفافة، بعيدة عن النظرة الضيقة والمنفعة الشخصية البحتة والنظر إلى المصلحة الجماعية العامة الواسعة، وكذلك الابتعاد عن التحالفات المشبوهة بشئ أنواعها داخل المؤسسة المعنية والمؤسسات المنافسة، كلها عوامل تساعد على مواجهة الفساد المالي والإداري التي قد تؤدي نتائجها إلى كوارث مالية واقتصادية قد تصيب الوحدة الاقتصادية، وقد لا يفوتنا أن نذكر أيضاً بأن الإفصاح عن بعض البيانات والمعلومات الخاصة (التي قد توصف بالسرية أيضاً) بنشاطات الوحدة الاقتصادية قد يقود إلى نتائج وخيمة توقع الوحدة الاقتصادية في أضرارها وبالتالي قد يؤدي إلى الأضرار بمصالحها وفي موقعها المالي والاقتصادي عالياً ودولياً.

من خلال دراسة بحثية لواقع الحال في سوق المال السعودية، أجرى طالب ماجستير رسالته التي كانت تتعلق بموضوع:

تسرب المعلومات الداخلية في أسواق الأسهم يناقض مفاهيم العدالة والشفافية⁽¹⁾، حيث تم رصد ودراسة بعض الأحداث المهمة لبعض الشركات، ودراسة تأثيرها على تذبذب أسعار أسهمها خلال فترة الإعلان عنها لمعرفة هل تتغير الأسعار بعد النشر أو قبله، استناداً إلى المعلومات الداخلية. وقد أشارت الدراسة إلى أهمية توحيد نشر النتائج المالية من خلال القوائم المالية العامة، وتقرير مراجع الحسابات، وما يعول عليه أن محتوياته من معلومات مهمة عن وضع المنشأة، وبالتالي تعد هذه التقارير السنوية الوعاء الأوسع والأنسب لإعطاء صورة واضحة وصادقة عن وضع المنشأة لكونها تحكمها معايير مهنية

(1) لاهد، سعود بن عبد العزيز، تسرب المعلومات الداخلية في أسواق الأسهم يناقض مفاهيم العدالة والشفافية رسالة ماجستير، عرضها علي الزيد في الصفحة الاقتصادية لجريدة الشرق الأوسط في العدد 9366 الصادر في 20 يوليو 2004.

متعارف عليها. واستخدم الكاتب صافي الربح باعتباره أهم محرك لسعر السهم بالسوق، مفترضاً أنه عندما تنشر القوائم المالية متضمنة تزايداً في الأرباح الصافية، فمعنى ذلك أن سعر السهم سيرتفع بالسوق (والعكس بالعكس صحيح). ودرس الكاتب علاقة الربح بتغير سعر السهم في السوق للشركات السعودية، وهو ما يسمى بمعامل الارتباط بين تغير الربح وتغير سعر السهم في السوق وذلك من دون الأخذ بالاعتبار التغير الطبيعي بالأسعار الناتج عن التضخم والمؤثرات الأخرى.

وقد أثبتت الدراسة ضعف معامل الارتباط بين الربح المعلن عنه بالقوائم المالية وبين سعر السهم بالسوق. وخلص الكتاب إلى أن المستثمرين لا يعولون الكثير على القوائم المالية المنشورة لأن هؤلاء المستخدمين لديهم مصادر أخرى للمعلومات أهمها المعلومات الداخلية! ولكون القوائم المالية لا تعتبر المؤشر الوحيد والقاطع على وجود تسرب للمعلومات الداخلية، خصوصاً مع محدودية مصادرها وعدم القطع بأن عملية النشر قد تمت بنفس يوم إعداد تلك القوائم، فقد قام الكاتب بإجراء فحص لأهم الأحداث الاقتصادية المتعلقة بالشركات المساهمة وقياس درجة تفاعل أسعار السوق معها منذ التاريخ الذي نشرت به. ولكون الدراسة اعتمدت على قياس احتمالية تسرب المعلومات الداخلية فإن الطالب الكاتب احتاج إلى متابعة الأسعار للفترة السابقة لنشر الأخبار المهمة لإطلاع الجميع، وهو ما يستلزم الكتاب في الصحف التي تنشر الأخبار المهمة عن الشركات المساهمة المحلية، ومتابعة أسعار أسهم تلك الشركات بالأسواق المحلية للفترة السابقة للإعلان ومتابعة تغير السعر... وهو ما قام به الكاتب للوصول إلى هذه الحقيقة. وبهذا الشأن ولاعتبارات الأهمية النسبية فإن من المهم الأخذ بنظر الاعتبار حجم التداول، ولخصر فجوة التغير فقد تم الأخذ بالاعتبار عند تتبع الأسعار الحد الأعلى والأدنى للأسعار ومقارنة ذلك بعدد الصفقات وبحجم التداول ومتى تم الارتفاع أو الانخفاض في حجم التداول⁽¹⁾.

وتمخض الكتاب أعلاه من أن تسرب المعلومات الداخلية يجعل بعض المتعاملين ينجون أرباحاً طائلة على حساب المستثمرين العاديين الذين ليست لديهم المقدرة على التمتع بنفس المزايا أعلاه، وقد انتقد الكاتب السعودي هذه الظاهرة والتي نعتها بالعمل

(1) الاحمد، سعود بن عبد العزيز، المصدر السابق.

المقوت وجرمية بحق المجتمع بأكمله، إضافة إلى انتقاده لمهنة المحاسبة التي توفر المعلومات من خلال القوائم المالية التي تبين مقدار صافي ربح الوحدة الاقتصادية التي يحصل البعض عليها قبل الصدور الرسمي للقوائم المالية.

تعتبر بورصة الأوراق المالية من أهم أقسام السوق المالي لأنها رسمية ومحكومة بآلية عمل محددة وفيها من القواعد والاحكام والاجراءات ما يجعلها سوقاً مقيدة ومراقبة تتبع المعلومات للجميع بحيث لا يستطيع أي مضارب أو مستثمر مهما كان حجم علاقاته الحصول على المعلومات قبل غيره ليحقق الأرباح غير النظامية⁽¹⁾.

إن توفر مبادئ عمل تسيّر عليها الوحدات الاقتصادية والتي تمثل الاجراءات السليمة والسلوكيات الواجب اتباعها والتي تحدد طريقة عملها للوصول إلى الأهداف التي من أجلها أنشئت هذه الوحدات يعتبر حجر الزاوية في رأي الباحث، وعليه يجب تشجيع العاملين على مختلف مستوياتهم ودرجاتهم الوظيفية على التعبير عن مخاوفهم فوراً إذا ما شعروا بأن هناك ما يدعوهم إلى عدم الرضا الكامل عن التطبيق المخالف للأعراف المعتادة في الوحدة الاقتصادية أو على الأقل قد كان هناك ما يدعوهم إلى الشك في وجود خروق أو انتهاكات للإجراءات المشار إليها أعلاه، أو إذا ما كان هناك توقعات تشير إلى احتمال وجود أي شكل آخر من أشكال سوء التصرف ولهذا يفضل في مثل هذه الحالات تشجيع كل من لديه هذه المخاوف عن التعبير عن مخاوفه ورأيه إما بشكل مباشر إلى المسؤول الأعلى في الوحدة الاقتصادية أو إلى أحد المسؤولين القياديين فيها، أو بشكل سري وذلك من خلال إرسال خطاب خاص إلى الجهة المعنية بالأمر أو عن طريق صناديق الشكاوي والاقتراحات التي تعتبر وسيلة مهمة في أي وحدة إقتصادية تترجى الشفافية في العمل وتطبيق الاجراءات السليمة بعيداً عن الاساءة إلى المبادئ والسلوكيات المفروضة، وفي اعتقاد الكاتب أن أفضل الوسائل التي من خلالها يستطيع أفراد الوحدة الاقتصادية إيصال شكاواهم وموهمهم التي تتعلق بسوء تصرفات بعض المسؤولين الكبار في نفس الوحدة الاقتصادية، هي عن طريق ابلاغ وسائل الاعلام المحلية (المقروءة منها أو المسموعة) بمثل هذه التصرفات المشبوهة ويلجأ عادة إلى استخدام هذه الوسيلة كورقة أخيرة في سلسلة الاجراءات المتخذة في مثل هذه الحالات، وكذلك يمكن استخدام

(1) كنعان، علي . 2009 ، الاسواق المالية ، جامعة دمشق، مطبعة الروضة، ص 63.

الرسائل الالكترونية السريعة والتي تعتبر من الطرق الشائعة حالياً لما تتميز به من مزايا وخصائص منها السرعة وقابلية إرسالها الى أكثر من جهة واحدة، مع إمكانية تأكيد وصول هذه الرسائل واستلامها من قبل الجهة المرسل اليها، وكذلك هي من السهولة بمكان من حيث متابعة اتخاذ إجراءات التحقق المطلوبة من قبل الجهات ذات العلاقة، وكذلك سهولة التأكيد على مثل هذه الوسيلة وخاصة إذا ما شعر المبلغ بأن البلاغ لم يتحقق الهدف المنشود منه.

في إسرائيل تتواجد في أغلب ولاياتها الفدرالية جهات حكومية متخصصة تتولى مسؤولية متابعة أي تجاوزات غير قانونية أو أي تصرفات غير مقبولة من قبل أفراد الوحدات الاقتصادية الرسمية على الاخص، وهناك جهات مماثلة تتولى مهمة الاشراف على تجاوزات أفراد الوحدات غير الحكومية.

فمثلاً، هناك هيئة الفساد والجريمة التابعة لحكومة ولاية غرب إسرائيل والتي تعمل على تقليل سوء السلوك أو التصرف، وتحسين سلامة القطاع العام في الولاية. والهيئة تعمل بالتعاون مع الوكالات الحكومية الاخرى في سبيل تحقيق هذه الاهداف، وهي تعتمد أيضاً على مساعدة المجتمع عموماً⁽¹⁾.

أما عن الاجراءات المتبعة في معالجة هذه السلوكيات أو التصرفات، فإن الهيئة تأخذ كل تقرير مقدم لها بشكل جدي وشفاف، حيث يتم اتباع الخطوات التالية في معالجة القضايا المرفوعة الى الهيئة، وهو ما يبلغ به الشخص مقدم البلاغ ويعلم بكافة تفاصيل عملية التقييم والتحري التي تجريها الهيئة حسب المراحل التي يمر بها البلاغ التي هي:

1. استلام تقرير البلاغ (الشكوى).

2. تقييم البلاغ.

3. التقييم الوارد في الفقرة السابقة يتضمن مايلي:

- أن البلاغ لا يعتبر سوء تصرف.

- أن البلاغ يعتبر سوء تصرف.

- لا إجراء سيتخذ بخصوص البلاغ (لكون البلاغ غير صحيح).

(1) <http://www.ccc.wa.gov.au/Pages/InformationForEveryone.aspx>, this website was reviewed on Sunday the 6th of March 2011 at 23:45 West Australia time.

4. إجراءات التحقيق.

- يتم البدء بعملية التحقيق بشأن الشكوى من قبل الهيئة نفسها.
- يتم رفع الموضوع الى جهة تحقيقية متخصصة.
- يتم التحقيق في الموضوع بشكل مشترك بين الجهتين أعلاه.
ومن الجدير بالذكر أن إجراءات الإبلاغ عن سوء تصرفات المسؤولين في القطاع العام بشكل خاص، حسب ما أوردته إجراءات الهيئة المذكورة يتم عن طريق:
البريد الإلكتروني، الرسائل البريدية، الفاكس، الهاتف، أو إملاء إستماره خاصة يتضمنها الموقع الإلكتروني للهيئة، أو عن طريق الإبلاغ الشخصي.
وفي جميع الحالات المذكورة أعلاه يتم إبلاغ الشخص مقدم البلاغ بواسطة كتاب رسمي يعلمه فيه بأن رئيس هيئة الفساد والجريمة قد استلم شخصياً البلاغ المرفوع من قبله، وسوف يبلغ بالنتيجة عند الوصول إليها⁽¹⁾.
ومن الملاحظ أن أغلب البلاغات التي تصل الى هيئة الفساد والجريمة في ولاية غرب إستراليا تحول الى الجهات التي تتعلق بها (أي الرفوعة الشكوى عليها)، هذا بالرغم من وجود صلاحيات واسعة لرئيس الهيئة أعلاه، لكنه يميل أغلب تلك القضايا الى الدوائر التي تخصها تلك الشكاوى والبلاغات، بغية التعرف على كيفية قيام تلك الجهات المعنية بالتحقيق فيها ومن ثم الاجابة والردعليها، لان هذه الجهات هي المسؤول الاول عن هذه السلوكيات والتصرفات المرفوضة، ومن هنا يكون دور رئيس الهيئة الاشراف وتفحص الاجراءات التي تتخذها هذه الجهات المعنية في التعامل مع هذه الدعاوى وكيفية التعامل بشكل عام مع قضايا سوء التصرف. كما يلاحظ أيضاً أن رئيس هيئة الفساد والجريمة في الولاية يركز على مساعدة هذه الجهات المعنية في التطوير المستمر لطرق معالجة سوء التصرف. ففي هذه الحالة يتوجب على الجهات المعنية التي تم رفع شكاوي بخصوص سوء تصرفها، من رفع تقرير مفصل بنتائج تحقيقها بشأن كل شكوى على افراد يقدم مباشرة الى رئيس هيئة الفساد والجريمة، والذي بدوره يقوم بالرد النهائي على الجهة التي رفعت الشكوى أو البلاغ المتعلق بسوء التصرف أو حدوث الجريمة⁽²⁾ (الاقتصادية أو الادارية).

(1) Same previous source.

(2) Same previous source

في جميع الولايات الأسترالية الأخرى توجد مثل هذه الهيئة المسؤولة عن قضايا سوء التصرف التي قد تأخذ اسماً مغايراً لما جاء أعلاه فعلى سبيل المثال في ولاية نيوساوث ويلز تسمى (اللجنة المستقلة لمعالجة الفساد) وفي ولاية فكتوريا تدعى هذه الجهة (أمانة المظالم) أما في عموم أستراليا فهناك هيئة إدارية تسمى (الهيئة الأسترالية للجريمة)، وهي أهم جهة تتعامل مع الجرائم على مستوى القارة الأسترالية وضمن تقريرها السنوي الأخير لعام 2009\2010 تشير الهيئة الأسترالية للجريمة بأن تقديرات تكاليف الجريمة المنظمة في المجتمع الأسترالي تقلد بما مجموعه 15 بليون دولار أسترالي مع العلم بأن جزءاً كبيراً من هذا المبلغ يذهب للخارج⁽¹⁾.

إذن خلاصة ماجاء أعلاه نستطيع أن نقول بأن الإفصاح يعتبر الوسيلة الفضلى والمثلّي في القضاء على وسائل الفساد والغش والجريمة الاقتصادية بشكل عام، ومن دون الإبلاغ أو الكشف عن تلك الممارسات والإفصاح عن عتوها وفحواها ستبقى مثل هذه الظواهر السلبية تتحرر في الحياة العامة وفي الاقتصاد بشكل خاص وبالتالي تعمل على انحلال القيم والمبادئ وتؤدي إلى عواقب وخيمة على المجتمع والاقتصاد الوطني على السواء.

لقد ظهر مفهوم الشفافية الإدارية كأحد المفاهيم المعاصرة الذي أخذ يستعمل بشكل واسع على كثير من الأصعدة والذي يقصد منه بشكل عام وضوح التعليمات والاجراءات والقوانين والتشريعات التي تعتمدها الوحدة الاقتصادية في القيام بمهامها، هذا إلى جانب الاهتمام بموضوع الإفصاح عن المعلومات التي تخص المنظمة والتي لها علاقة بالمستفيدين وكذلك الابتعاد عن اتخاذ قرارات غير مدروسة أو معتمدة على معلومات غير دقيقة وغير شفافة، لكون اعتمادها سيؤدي إلى اتخاذ قرارات غير دقيقة وغير موضوعية. هذا وفي تقرير تناول واقع المجتمع العراقي كتب أحد الباحثين يقول إن: غياب الإفصاح والشفافية بشكل واضح بالإضافة إلى عدة أسباب أخرى أدت إلى تراجع

(1) This website was viewed on Monday the 7th of March 2011 at 6:00 am West Australia time
http://www.crimecommission.gov.au/publications/annual_report/_files/0910/ACC_AR_2009-10.pdf

وأصبح في الحفاظ على المال العام وإن ظاهرة الفساد المالي والإداري قد انتشرت وأصبحت حالة عامة مشخصة في المجتمع العراقي⁽¹⁾

في مجال آخر يشير نفس الكاتب وفي حالة تطبيقية على الاقتصاد العراقي حالياً، بأنه من الملاحظ أن نرى "الفساد الإداري قد استشرى بشكل كبير وادى الى فساد مالي كبير ما شكل عائقاً كبيراً أمام عملية التنمية الاقتصادية وإعادة البنية التحتية والاعمار في العراق على الرغم من تخصيص وانفاق المليارات من الدولارات. وقد يعزى السبب في ذلك من بين عدة أسباب أخرى الى عدم قيام المنظمات العراقية بترسيخ أسس الشفافية الإدارية اعلاه في مجال عملها. لذلك من الأولى على المنظمات العراقية إذا ما ارادت الحد من الفساد الإداري العمل على إرساء أسس الشفافية الإدارية اعلاه وتوعية كوادرها العاملة بأهميتها فضلاً عن توضيح المتطلبات وآلية العمل المطلوبة واعتبارها منهاج عمل في المجاز انشغلها وتحسين أدائها في محاربة الفساد الإداري وتقيد نفوذها إذ أنه يشوه ويهدم التنمية ويسلب المواطنين المنافع التي يجب ان تصل اليهم".⁽²⁾

ويرى الكاتب هنا أنه من المفيد الإشارة بشكل مختصر الى مفهوم الفساد الإداري الذي يمكن تعريفه بشكل عام بأنه مجموعة من الإجراءات التي تؤدي الى سوء استغلال السلطة أو الصلاحيات الممنوحة للشخص أو الجهة لغرض تحقيق مأرب ومكاسب شخصية وذاتية ضيقة أو لمنفعة أطراف مقربة وتفضيلها بشكل غير كفوء على عامة الناس الأكثر استحقاقاً، أي بشكل أدق تفضيل الذات على الغير دون استحقاق، وهذا متأثر من عدة أسباب أولها انعدام الشفافية الكاملة والدقيقة للممارسات الإدارية والمالية، التي تنبثق من انعدام المساءلة وضعف إجراءات الرقابة والحوكمة المطلوبة في كافة مناحي الحياة، وبالأخص ما يتعلق منها بالممارسات ذات المساس بالصالح العام، وكذلك سوء استخدام السلطة الممنوحة لبعض الأشخاص، وهذا ما يقودنا الى التذكير بموضوع

(1) محمود، بكر إبراهيم، الفساد والاجهزة الرقابية، عنوان مقالة نشرت في عدة مواقع منها:

www.wasatonline.com/, this website was viewed on Monday the 7th of March 2011 at 6:45 am West Australia time

(2) محمود بكر إبراهيم. مقالة بعنوان الشفافية الإدارية ودورها في مكافحة الفساد الإداري.

المصدر السابق.

مهم وحساس جداً يساعد تطبيقه بشكل شفاف الى القضاء على الظاهرة السلبية للفساد الإداري ويعمل على تضييق حالات الغش والخداع التي من المحتمل أن تعشش في البيئة التي لا تتواجد فيها إجراءات الحوكمة وبالأخص حوكمة الشركات، فعلى سبيل المثال في إستراليا يعتبر هذا الموضوع إحدى اللبئات الأساسية لنظام الرقابة الفاعلة لأجهزة متخصصة ساعدت على نشر ثقافة الإفصاح المحاسبي بشكل عام والمالي بشكل خاص وعمدت على إبراز الوجه المشرق لعملية الرقابة على الإجراءات بتفاصيلها الدقيقة بعيداً عن التلاعب وإخفاء الحقائق التي لاتخدم مصلحة الوحدة الاقتصادية وغيرها.

الكاتب يرى من ناحية كون الأطروحة تركز على الواقع الاسترالي، فمن الأفضل الإشارة الى بعض جوانب الحوكمة ومبادئها وأهميتها وأعضاء الهيئة التي يمثلها مجلس الحوكمة المؤسس في آب 2002، وطبيعة المساهمات التي يقوم بها هذا الجهاز بالإضافة الى بعض النقاط الأساسية الأخرى حول موضوع حوكمة الشركات في إستراليا، والكاتب فضل إدراج هذه المعلومات كما ورد نصها الأصلي الصادر عن بورصة استراليا في العام 2007 من دون أي ترجمة أو تعليق، لكونها كتبت بلغة سلسلة وسهلة الفهم، إن مجلس الحوكمة المذكور وبأعضائه المتخصصين والذين يمثلون أغلب الجمعيات المحاسبية والتدقيقية العاملة في إستراليا والعديد من الجهات القانونية والرقابية الأخرى والجهات المالية المتخصصة وغيرها من الجهات ذات العلاقة، كل هذا العدد من الاختصاصيين يساهمون بشكل تعاوني مشترك على تطبيق إجراءات حوكمة ساهمت وتساهم في السيطرة على أي إختناقات وهي تراقب التطورات العالمية وتسعى الى جعل هذه المفاهيم والمبادئ متماشية مع متطلبات ومتغيرات الأسواق العالمية

هنا يود الكاتب أن يذكر من ان ممارسة الحوكمة يأتي على ضوء المستجدات التي تحدث على الشركة (الوحدة الاقتصادية) وعليها تطبيق هذه الممارسات، ويجب أن تتطور ممارسات حوكمة الشركات في سياق التطورات في إستراليا والخارج.

لا يوجد نموذج واحد من الحوكمة الجيدة للشركات، لهذا نرى أن الوثيقة المشار اليها أعلاه توضح ثمانية مبادئ أساسية أقرها المجلس أحلاه، كل مبدأ موضح بشكل مفصل، لكنه يشكل توصيات معروضة للتطبيق وهي ليست تعليمات ملزمة (إجبارية) على الشركات تنفيذها.

إن توصيات مجلس بورصة إستراليا بشأن حوكمة الشركات ليست إلزامية كما قلنا، ولا يمكن لهذه التوصيات في حد ذاتها من منع فشل الشركات أو منع إتخاذ قرارات واهنة من قبل مسؤولي الشركات. إن هذه المبادئ تهدف الى توفير نقاط مرجعية حول حوكمة الشركات من الناحية الهيكلية والممارسة، تعتمدها إدارات الشركات الاسترالية وفق منهجها الإداري وعلى ضوء الاهداف المرجو تحقيقها ووفق الخطط المرسومة مسبقاً والتي من الممكن أن تعدل وفق المعطيات المستجدة في السوق ووفق التغيرات التي تفرها مجالس إدارتها.

إن هذه المبادئ التي صاغ قوالها مجموعة متخصصة من أصحاب الكفاءات والمهارات المتكاملة جعلتها من أفضل ما تتضمنه أي مجموعة إجراءات حوكمة يمكن مقارنتها بها، نعم قد يعارض البعض هذا الرأي إلا أن الكاتب يرى ان مجاء بفحواها يعتبر دليل عمل يركز على الهيكل الاساسي لحوكمة الشركات الذي من خلاله يمكن تحديد دور كل من مجلس الادارة بالاضافة الى كبار الموظفين التنفيذيين، حيث يشير المبدأ الاول الى أن الموازنة بين الخبرة والمهارة واستقلالية المجلس يكون وفق طبيعة وحجم الشركة. بينما المبدأ الثاني يركز على أداء من لهم تأثير على استراتيجيات الشركة وأدائها المالي، وكذلك بجانب مسؤوليتهم الادارية والاخلاقية في صنع القرارات التي لاتأخذ بنظر الاعتبار الالتزامات القانونية فقط بل يجب أن تتمدى ذلك الى مصالح المستفيدين أيضاً. وهكذا حيث يؤكد المبدأ الاخير منها الى أن جميع هذه المبادئ هي متساوية من حيث الاهمية، أي لايمكن تفضيل مبدأ على آخر من حيث الاهمية .

المبحث الثالث

الإفصاح المالي في أستراليا

أولاً: الجهات المسؤولة عن الإفصاح المحاسبي والمالي في أستراليا

تطرقنا الى موضوع الإفصاح المحاسبي ولاسيما الجانب المالي منه، باعتبار مفهوم الإفصاح المحاسبي هو مفهوم عام يشمل على كافة جوانب الإفصاح المطلوبة إما بشكل إلزامي أو بشكل إختياري أو أدبي إن صح التعبير. وفي هذا المجال فلا بد لنا من الإشارة الى أن وجود ضوابط الإفصاح من دون وجود جهات رقابية تتولى مهمة الاشراف الدقيق على الالتزام بتعليماته وتعليقاته قد لا يعني شيئاً، كان نقول على سبيل المثال وجود نظم محاسبية متطورة بدون رقابة داخلية أو خارجية تتأكد من صحة التطبيق السليم لتلك النظم والقواعد المحاسبية، لذا فإن الكاتب يرى أن المسؤولية الرئيسية لتطبيق الإفصاح المالي تأتي من الجهة المنشئة لقانون الشركات الأسترالي⁽¹⁾ المرقم (50) لسنة 2001 الساري المفعول المشار اليه في المبحث السابق.

من الناحية العملية خول هذا القانون مهمة تطبيق إجراءات الإفصاح الى هيئة الأوراق المالية والاستثمارات الأسترالية التي تأسست بموجب القانون المرقم (51) الصادر في العام 2001 أيضاً، حيث جاء في مقدمة هذا القانون من أن الهدف من تشريع هذا القانون هو تنظيم أعمال الشركات وسوق الخدمات المالية في أستراليا.

هذا وقد منح ذلك القانون هيئة الأوراق المالية والاستثمارات الأسترالية مهمة التحقيق، وسماع الدعاوى، وإعطاء المشورة للشركات، كما أنه أفسح المجال لإنشاء هيئات ملحقة (جهات متخصصة) مثل فرق الاستيلاء (كانت تدعى سابقاً فرق الشركات والأوراق المالية)، ومجلس مدقي حسابات الشركات وهيئات التصفية، ومجلس معايير المحاسبة الأسترالية، واللجنة البرلمانية المشتركة على الشركات والخدمات المالية،

(1) Corporation Act No. 50 of 2001, it was enacted by the Commonwealth Parliament on 18 June 2001 and assented to on 28 June 2001. It commenced on 15 July 2001.

هذا بالإضافة الى أن القانون تضمن مواد تتعلق باختصاصات المحاكم لاتخاذ إجراءات قانونية وفق تشريع الشركات⁽¹⁾.

وقد حُدِدت الأهداف المتوخاة من إصدار هذا القانون ضمن المادة الاولى لقانون الهيئة لعام 2001 والتي تتضمن:

إدارة القوانين الفدرالية وقوانين الولايات والاقاليم الاخرى كلما دعت الحاجة .
تعتبر هذه الهيئة من الاهمية في الحياة الاقتصادية الاسترالية والتي من خلالها تُراقب ما يتطلبه القانون من الشركات (الوحدات الاقتصادية) بشكل عام، وتشير الفقرة الاولى التي أوردها المادة (8) من قانون الهيئة بأن هذه الهيئة كانت قد تأسست بموجب قانون صدر في العام 1999 الذي لازال ساري المفعول وفق القسم 261 من القانون الحالي لسنة 2001، وتشير الفقرة الثانية من المادة أصلاه الى أن هذه الهيئة تخضع لقانون الشركات والسلطات الفدرالية لعام 1997، القانون الذي يتعامل مع القضايا المتعلقة بالسلطات الفدرالية بضمنها الاقرار والمسؤولية المحاسبية، البنوك والاستثمارات وسلوك المسؤولين⁽²⁾.

أشير في الفقرات السابقة أن مجلس معايير المحاسبة الاسترالية يتولى مسؤولية تطوير الإطار النظري للمحاسبة، الذي بدوره يُعرف طبيعة وموضوع وهدف محتوى المعلومات المتعلقة بالاقرار المالي للاغراض العامة. وكتيجة للقرار الصادر عن مجلس الاقرار المالي في 2002 القاضي بقيام أستراليا بتبني المعايير المحاسبية الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية، فإن ثمة متطلبات أخرى متصلة بذلك على أستراليا تبنيها، وهي ما يتعلق بالإطار النظري الذي طُوِّره مجلس معايير المحاسبة الدولية (أو بشكل أدق من قبل سلفه لجنة معايير المحاسبة الدولية).

هذه الخطوة اعتبرت خطوة الى الورا (خطوة تراجع) إلا أنها كانت بمثابة اعتراف ضمني بأن الإطار النظري الاسترالي يعتبر أكثر متانة من الإطار النظري لمجلس معايير المحاسبة الدولية⁽³⁾. مع ذلك وبما أن معايير الاقرار المالي الدولية كانت قد طُورت بالاستناد الى أطر مجلس معايير المحاسبة الدولية، وبما أن أستراليا تُتبني معايير الاقرار

(1) Australian corporations legislation, 2007, LexisNexis butterworths, NSW, p. 2165

(2) Ibid p.2188

(3) Deegan, Craig. Australian Financial Accounting, 2006, 4 Ed. McGraw-Hill Irwin P.39

المالي الدولية، فإن عليها أيضاً أن تُبنى أطر مجلس معايير المحاسبة الدولية. هذا وبالإضافة إلى أستراليا (ومجلس معايير المحاسبة الدولية)، فإن الأطر النظرية طُورت أيضاً في العديد من الدول كالولايات المتحدة وكندا والمملكة المتحدة ونيوزيلاند⁽¹⁾.

وعلى أية حال فإن مسؤولية الإفصاح المالي في أستراليا لا يمكن أن تقع على جهة محددة واحدة، وخاصة إذا ما علمنا بأن هناك ست جهات تتولى مهمة إصدار تعليمات الأقرار المالي الخارجية للوحدات الاقتصادية في أستراليا، وهي :

1. هيئة الأوراق المالية والاستثمارات الأسترالية.

2. مجلس معايير المحاسبة الأسترالية.

3. مجموعة القضايا المستعجلة.

4. مجلس الأقرار المالي.

5. سوق المال الأسترالية (البورصة).

6. مؤسسة البحوث المحاسبية الأسترالية.

في العام 2000 تم تطوير عدد كبير من التغييرات بخصوص التنظيمات المحاسبية ومتطلباتها (مثل المعايير المحاسبية) في أستراليا.

وقد كان دور مؤسسة البحوث المحاسبية الأسترالية (الجهة التي مولت بطريقة مشتركة بين جمعية المحاسبين القانونيين في أستراليا وجمعية ممارسي المحاسبة الأسترالية أحد تعقيدات تلك التغييرات، لهذا اعتُبرت هذه المؤسسة تحت سيطرة الجهات المحاسبية المتخصصة) في تطوير التنظيمات المحاسبية قد خُفِضَتْ بشكل كبير جداً.

هذه التغييرات أعطت صلاحية إجراء التعديلات والتصحيحات الضرورية للمعايير المحاسبية إلى الجهات الحكومية بدلاً من تولي الجهات (المؤسسات) المحاسبية المتخصصة (قطاع خاص) مسؤوليتها.

عملياً هذا التغيير خَفِضَ من قابلية الجهات المحاسبية المتخصصة على إدارة شؤونها (المحاسبية منها على الأقل) بنفسها⁽²⁾.

(1) Ibid, same page.

(2) Ibid, pp 23-36.

بالإضافة إلى ما تقدم فإن ترتيبات وضع معايير محاسبية جديدة كان قد وافق عليها البرلمان في تشرين الأول من العام 1999، وقد جرى العمل بها اعتباراً من الأول من شهر كانون الثاني 2000.

هذه التعديلات كانت متناصفة مع مقترح الإصلاحات التي تضمنتها برنامج الإصلاح الاقتصادي لقانون الشركات (قانون عام 1999 الفدرالي).

هذه الاجراءات قد زادت من فعاليات مجلس معايير المحاسبة الاسترالية، والذي يعتبر جهة حكومية متخصصة. من ضمن هذه الترتيبات الجديدة يقوم المجلس بتعيين كوادره (قسم منهم تم تحويلهم من مؤسسة البحوث المحاسبية الاسترالية) وعيّن مكتب أمانة مكرسة لـ بدلاً من الاعتماد على مصادر من قبل مؤسسة البحوث المحاسبية الاسترالية (التي كانت تعتمد على المؤسسات المحاسبية المتخصصة سابقاً).

إن مؤسسة البحوث الاسترالية وكما أشرنا أعلاه كانت تحت سيطرة الجمعيات المحاسبية الاسترالية المتخصصة (أي بمعنى آخر إن هذه المؤسسة كانت تحت سيطرة القطاع الخاص وليس القطاع الحكومي)، وهي المسؤولة عن مجلس معايير المحاسبة للقطاع العام. هذا المجلس كان الجهة المهتمة بإعداد المعايير المحاسبية التي لا تخضع لأي أثر قانوني بموجب قانون الشركات (لكنها في نفس الوقت كانت تعتمد من قبل بعض الجهات الرسمية بما فيها الحكومية منها)، في ذات الوقت ساعد مجلس معايير المحاسبة الاسترالية (جهة حكومية) على تطوير المعايير المحاسبية التي سيتم تطبيقها من قبل الشركات والمؤسسات الأخرى التي تخضع لفعاليتها إلى قانون الشركات، علماً بأن هذا المجلس كان قد الغي في بداية العام 2000 وأُتيحت كافة مهام تطوير معايير المحاسبة بمجلس معايير المحاسبة الاسترالية⁽¹⁾.

بهذا الصدد يرى الكاتب أن التغيرات الحاصلة على النظام المحاسبي الاسترالي وخاصة منذ العام 2000، ونتيجة لصدور قانون الشركات الجديد (قانون رقم 50 لسنة 2001)، وقانون هيئة الأوراق المالية والاستثمارات الاسترالية (قانون رقم 51 لسنة 2001)، حيث تم تحويل الهيئة تطبيق فقرات قانون الشركات على الوحدات الاقتصادية المشمولة بهذا القانون،

(1) Ibid, p 5.

كما أعطيت صلاحيات كاملة لمراقبة البورصات المحلية وبالاخص بورصة إستراليا⁽¹⁾. وعليه تعتبر هذه الهيئة بمثابة الجهة الرئيسية في أستراليا التي تتولى مهمة الرقابة على أساليب الإفصاح المحاسبي عامة والإفصاح المالي بوجه الخصوص.

من الناحية العملية تقوم هيئة الأوراق المالية والاستثمارات الأسترالية بمساعدة صغار المستثمرين ومستخدمي التمويل من خلال توضيح الخيارات المتاحة لهم، وفي نفس الوقت فإن الهيئة لاتألو جهداً في ردع أي سلوك غير قانوني يتخذ من قبل هذه الشريحة. ولدى الهيئة صلاحيات لحماية المستهلكين من سلوك مضللة أو خادعة وغير مقبولة تؤثر على جميع المنتجات والخدمات المالية بما فيها عمليات الائتمان.

بالرغم من إستقرار الأسواق المالية الأسترالية خلال 2009 - 2010، إلا أن العديد من المستثمرين والمستهلكين لازالوا يعانون من آثار الأزمة المالية العالمية، كما أن سلوك عددي الضمير من بعض رجال الأعمال والاستثمار الذي جاء ليضيف ثقلأ أخر على هذه الخلفية، لذا فقد ركزت الهيئة على النقاط التالية⁽²⁾:

- 1 . استرداد الاموال المرتبطة باستثمارات فاشلة، واتخاذ إجراءات قانونية بحق المخالفين.
- 2 . دعم برنامج الثقافة المالية للمجتمع.
- 3 . تطوير برامج الإفصاح عن المشتجات (خصوصاً المالية منها) والحصول على المشورة.

إن المهام الكبيرة الملقاة على عاتق هذه الهيئة التي تمارس دور الرقيب على الوحدات الاقتصادية ومن خلال توليها مهمة تطبيق قانون الشركات لعام 2001 الوارد ذكره سابقاً والذي يتطلب من الوحدات الاقتصادية الالتزام بالمعايير المحاسبية (كما جاء

(1) بورصة إستراليا كانت قد أنشأت في العام 1987 بموجب تشريع وافق عليه البرلمان الأسترالي مكن من إدماج ستة بورصات عليا مستقلة كانت تعمل في عواصم الولايات الأسترالية المختلفة، وهي : ملبورن 1861 ، سنغني 1871، هوبرت 1882، بيرسين 1884، أدلايت 1887، وأخيراً مدينة بيرث 1889.

(2) Recourse: <http://www.asic.gov.au/> the official page of the Australian Security and Investment Commission, viewed on 12/03/2011 at 1:00 am West Australia time.

في منطوق الفقرة 296 من قانون الشركات)، إلا أن هذه الهيئة في الواقع العملي لم تعمل على تطوير المعايير المحاسبية، كون هذه المهمة قد أنيطت بجهة أخرى وهي مجلس معايير المحاسبة الاسترالية الذي بدأ عمله الفعلي في الأول من شهر كانون الأول عام 1991، الذي خلف مجلس إعادة النظر في المعايير المحاسبية، إلا أن هذا المجلس تم تغيير وظائفه وعضوريته وهيكله العام في العام 2000 كنتيجة للتعديلات التي تضمنها برنامج الإصلاح الاقتصادي لقانون الشركات (قانون عام 1999 الفدرالي)، وكما أشير إليه سابقاً. هذا وكانت المادة 227 من قانون هيئة الأوراق المالية والاستثمارات الأسترالية قد حددت وظائف مجلس معايير المحاسبة الأسترالية بالاتي⁽¹⁾:

1. تطوير الاطار النظري، الذي لا يحمل صفة معايير محاسبة، بل تقدم تقييم المعايير المحاسبية والمعايير الدولية
2. جعل تطبيق معايير المحاسبة وفق الفقرة 334 من قانون الشركات، تخدم أهداف قوانين الخطط الوطنية.
3. إعداد معايير محاسبية للأغراض الأخرى و..
4. المساهمة والمشاركة في تطوير مجموعة موحدة من معايير محاسبية للاستخدام على النطاق العالمي.

أما لو نظرنا الى جانب الإفصاح العام الذي لايتم الى الإفصاح المحاسبي أو المالي والذي أخذ يعتبر إحدى المستلزمات الضرورية لحياتنا اليومية وكذلك اعتباره مطلباً أساسياً تعتمد كافة القطاعات والنشاطات والفعاليات التي تمارسها أي وحدة اقتصادية أو خدمة عاملة في إستراليا، فيستطيع المرء وبسهولة واضحة التعرف على نشرات الإفصاح التي تعلنها مثل هذه الجهات للزبائن والمتعاملين معها بشكل عام، لغرض توضيح المسائل قبل وقوعها، وكذلك بغية إفصاح المجال أمام الملائمعرفة ما يجب توقعه في حالة عدم الالتزام بضوابط هذه الإفصاحات العامة التي أخذت تنتشر في كافة مرافق الحياة العامة، ويمكننا القول أيضاً وبدون تحفظ من أنه لا تخلو أي معاملة أو استثمار يتطلب إملاؤها أو أي إجراء آخر، على صيغة معينة أو أكثر من صيغ الإفصاح، التي

(1) Deegan, Craig. 2006 Australian Financial Accounting, 4th Ed. McGraw-Hill Irwin, P 11

تعلن وتوضح المطلوب من المقابل وحسب الانظمة والتعليمات التي تتعلق بكل حالة أو بكل تعامل.

وعلى سبيل المثال وطبقاً للقواعد والتعليمات السارية المفعول يجب عدم إخفاء أي معلومات قد يكون لها الاثر البالغ على قرار أي زبون سواء أكان زبوناً حالياً أو محتملاً، وكذلك يجب الاعلان الواضح والصريح عن أي تعديلات جارية على التعليمات السارية حال حدوثها، ولا يمكن محاسبة أي شخص إذا لم يكن قد اطلع على تفاصيل مواضيع الإفصاح والتي يجب أن تكون واضحة ويمكن قراءتها بسهولة، ولا يمكن محاسبته أيضاً على أي تعديلات جارية على الإفصاح ما لم يتم إبلاغه بها بالطرق المعهودة للوائح الإفصاح العام.

مثال ذلك، لو تم مخالفة سائق مركبة لقيادته بسرعة تتجاوز السرعة المحددة للشارع من دون وجود علامة واضحة تفصح عن السرعة المحددة في ذلك الشارع، ففي مثل هذه الحالة فإن الحاكم سيرد الدعوى ويرفع المخالفة المفروضة لعدم وجود علامة واضحة تبين السرعة المحددة في تلك المنطقة (إلا إذا كانت المنطقة مَعْرُفَةً سابقاً بأنها سكنية مثلاً، أو منطقة قريبة من المدارس وبالأخص في أوقات محددة سلفاً، صباحاً وبعد الظهر).

مثال آخر على الإفصاح العام المطلوب توافره بموجب القوانين الاسترالية. ضرورة وجود تفاصيل كافية على علب الاغذية المعلبة تفصح عن مكونات وتفاصيل محتويات العلب بشكل يُقْنِع الجهات المعنية بأن الجهة المنتجة (أو المستوردة) قد أَفْصَحَتْ عن كافة المعلومات الضرورية التي يُتَطَلَّبُ الزبون معرفتها، ووفق المعايير الاسترالية لتلك البضائع، لما لها من تأثير على صحة وذوق المستخدمين لمثل هذه المتوجات المعلبة، وإذا ما حدث وأن خالفت هذه المكونات التفاصيل المعلنة على العلب (وكذلك عند عدم مطابقتها للمعايير الاسترالية المطلوبة)، فإن الجهة المنتجة أو المستوردة لهذه البضاعة ستعرض الى المسائلة القانونية الصارمة. وأمثلة أخرى عديدة من واقعنا اليومي التي نواجهها فعلى سبيل المثال، عند القدوم الى إستراليا عن طريق الجو أو البحر وقبل الدخول الى إستراليا، علينا الإفصاح عن الكثير من الأشياء منها على سبيل المثال وليس الحصر: المبلغ الذي بحوزتنا وبأي عملة، نوعية وكمية الغذاء الذي نحمله، هل معنا كميات كبيرة من بضاعة معينة، هل هناك ممنوعات ضمن حقائبنا أو نحملها معنا بأي طريقة أخرى (بضمنها داخل

الجسم)، وغيرها من المعلومات العامة التي يجب أن نصح عنها إما شفاهية أو عن طريق الاقارار الرسمي المكتوب والموقع بتاريخ معين، منعاً لأي لبس أو للإثبات عند الضرورة، وفي الغالب يكون بحضور موظف جمارك أو موظف هجرة مختص.

مثال آخر، إذا أردنا تأمين مركبة أو عقار أو ماشابه ذلك لدى أي شركة تأمين في إستراليا، يتطلب علينا الإفصاح الكامل والشفاف عن كثير من القضايا التي تؤثر على قيمة بوليصة التأمين وأقساطها وكذلك عن مبلغ التعويض المقرر وفق تلك البوليصة، فمن جملة المعلومات الواجب الإفصاح عنها عند شراء بوليصة تأمين مركبة هي: هل قمت بأي مخالفة مرورية خلال خمس سنوات ماضية، هل تم رفضك من قبل أي شركة تأمين في السابق، هل قمت بطلب تعويض وفق بوليصة تأمين في السابق، هل هذه هي أول بوليصة تأمين تتقدم للحصول عليها... وغيرها من المعلومات الواجب الإفصاح عنها.

من هنا يمكن تكهن أهمية موضوع الإفصاح في الحياة اليومية لكافة الاطراف، وأثره في تسهيل مهمة الجهات ذات العلاقة، ففي إستراليا وعلى سبيل المثال تم تغيير اسسم قانون التعاملات التجارية لعام 1974 إلى قانون المستهلك والمنافسة⁽¹⁾ لعام 2010، وتم ذلك في الاول من شهر كانون الثاني عام 2011. هذا القانون يتطرق الى العديد من القضايا التي تخص المستهلك وعلاقته بالجهات التي يتعامل معها، وإلى المتطلبات الضرورية التي يجب على الجميع الالتزام بها وفقاً للقانون والتعليمات الصادرة بموجبه، ومن جملتها موضوع الإفصاح العام. أي بشكل عام يعتبر دليل عمل على الجهات المعنية تطبيقها والالتزام بتفاصيلها منعاً لأي تعارض أو سوء فهم بما يجب أن يقوم به في حالات التعامل المتكررة للحياة اليومية.

وعليه فيرى الكاتب أن موضوع الإفصاح أصبح من الصفات الملزمة للمجتمعات الاقتصادية والاجتماعية الحديثة والمعاصرة، ويمكننا أيضاً أن نعزو تطور

(1). <http://www.accc.gov.au/content/index.phtml/itemId/142>

The ACCC promotes competition and fair trade in the market place to benefit consumers, businesses and the community. It also regulates national infrastructure services. Its primary responsibility is to ensure that individuals and businesses comply with the Commonwealth competition, fair trading and consumer protection laws.

مراحل ومكونات الإفصاح بشكل عام إلى الازمات المالية والاقتصادية المتكررة التي عصفت بالكثير من البلدان، بالإضافة إلى ظاهرة العولمة الحديثة التي سادت العالم الحديث في العقدين الأخيرين. وبشكل عام يمكن قبول فكرة وجود نظام إفصاح متطور وشامل (أو على الأقل يتمتع بالفعالية) عند توفر حياة اقتصادية مستقرة ضمن نظام سياسي وإجتماعي ديمقراطي، إضافة إلى وجود الوعي الثقافي العام لدى المواطنين.

وعلى العكس من ذلك نرى إن أغلب البلدان النامية والفقيرة اقتصادياً (إن صح التعبير)، وخاصة تلك التي تنصف أنظمتها السياسية بعدم احترام الديمقراطية وتطبيقاتها، تفتقر إلى وجود نظام إفصاح واضح ومتطور يعالج العديد من مناحي الحياة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية وغيرها من المجالات المهمة، وإن وجد الإفصاح فيها فليس بالشكل الأمثل المطلوب وتشويه العديد من المعوقات، ويأتي في مقدمتها عدم الشفافية وانتشار الغش والفساد الإداري اللذان يعتبران برأي الكاتب الآفة الكبرى التي تدمر المجتمعات النامية.

ثانياً: أحكام الإفصاح المطبقة في إسرائيل

أشرنا إلى أن إسرائيل تطبق معايير المحاسبة الدولية التي يصدرها مجلس معايير المحاسبة الدولية، بعد إجراء بعض التغييرات الطفيفة لتتماشى مع الواقع الإسرائيلي، وتعتبر التعليمات الصادرة عن المجلس أعلاه بمثابة مناهج عمل للوحدات الاقتصادية، مع العلم بأن أغلب هذه الوحدات تأخذ شكل شركات صغيرة أو متوسطة الحجم، هذا وكان المجلس قد نشر في التاسع من تموز عام 2009 مجموعة معايير الاقرار المالي الدولية مخصصة للتطبيق من قبل الوحدات الاقتصادية صغيرة ومتوسطة الحجم، حيث أشارت تعليمات هذه المعايير إلى أن نسبة هذه الوحدات (صغيرة ومتوسطة الحجم) تشكل ما يقارب (95) بالمائة من المجموع الكلي للوحدات الاقتصادية⁽¹⁾، أي بمعنى آخر أن (5) بالمائة فقط من مجموع الوحدات الاقتصادية تعتبر كبيرة الحجم، هذا وقد كانت هذه

(1) <http://www.ifrs.org/> viewed on 12th March 2011 at 1:40 pm West Australia time

يعتبر هذا الموقع الإلكتروني، الموقع الرسمي لمجلس معايير المحاسبة الدولية الذي يوفر آخر التعديلات الجارية على التعليمات الحالية وكذلك أية تعليمات أخرى مماثلة

المعايير تحتاج عملية تطوير استمرت خمسة أعوام بعد مشاورات مركزة مع هذه الوحدات الاقتصادية الصغيرة والمتوسطة الحجم من جميع أنحاء العالم:

'On 9 July 2009 the IASB published an International Financial Reporting Standard (IFRS) designed for use by small and medium-sized entities (SMEs). SMEs are estimated to represent more than 95 per cent of all companies. The standard is a result of a five-year development process with extensive consultation of SMEs worldwide'

إن النظام الاسترالي للإفصاح المستمر، والذي اعتمد من قبل المستثمرين الدوليين عوضاً عن نظام الاقرار الفصلي الأمريكي، يلزم الشركات المسجلة (في الأسواق) بضرورة الإفصاح الفوري عن أي معلومات مادية لم يتم إبلاغ المستفيدين عنها.⁽¹⁾ إن بورصة أستراليا وضمن مذكرة توضيحية تتعلق بالمادة رقم 3.1 الخاصة بالشركات المسجلة نصت على أن التغيرات التي من المحتمل أن تجري على تقارير الإيرادات بزيادة مقدارها بين 10 بالمائة الى 15 بالمائة في كلا الجانبين (بالزيادة أو بالنقصان) من توقعات المحللين للسوق، حيث يعتبر ذلك تغييراً مادياً ويجب الإبلاغ عنه حالما تصبح الشركة على علم بهذا الاختلاف.⁽¹⁾

من هنا يتضح الدور الرقابي المفروض على الشركات المسجلة في سوق الأوراق المالية الأسترالية (ASX) وحسب تعليماتها المشار إليها فهي ترسل مذكرات الى هذه الشركات كما حدث ذلك في الاول من آذار عام 2010 حيث استلمت شركة (Toll Holdings) بعد فترة وجيزة من إعلانها عن انخفاض صافي أرباحها بنسبة 32 بالمائة خلال فترة ستة أشهر لغاية نهاية كانون الاول 2010، حيث بلغ صافي الأرباح 107 مليون دولار وقد عزت الإدارة العليا هذه التغيرات الى الازمة المالية الدولية التي عصفت بالعالم والتي كان لها الاثر البالغ على التعامل التجاري لهذه الوحدة الاقتصادية، حيث خفضت أسعار أسهمها بنسبة 18 بالمائة.

(1) <http://www.theaustralian.com.au/business/disclosure-regulations-are-being-ignored-australian-regulations/story-c6frg8zx-1225837519620>

مثال آخر على الجهة الرقابية المفروضة على الشركات المسجلة في بورصة إستراليا، شركة (South Australian pioneer Clean Seas Tuna) التي استلمت مذكرة في الثالث من آذار 2010 بعد أن حققت خسارة بلغت مقدارها 14 مليون دولار، كان قد وصفها المدير التنفيذي للشركة بأنها أسوأ مما كان يتوقعه، وكانت نتيجة ذلك التفكير في بيع جزء من الاسهم الى بعض الشركات العالمية المتخصصة في هذا المجال وكانت هناك محاولات من قبل إحدى الشركات اليابانية (Sumitomo Chemical) لحقن رأسمال ياباني في الشركة، وبين منافستها الصينية (Chinese group Sinochem)، إلا أن إرسال مذكرة تأكيدية ثانية من قبل بورصة إستراليا، بعد التصريح بأنه من المحتمل الاعلان عن خسارة لاول مرة خلال النصف الاول من السنة المالية 2010، ساهم في إسراع تصويت حملة الاسهم للموافقة على بيع الشركة اليابانية ما مقداره 20 بالمائة من أسهم الشركة.

فحسب التوقعات إن من ضمن الـ 40 مليون دولار التي تمثل خسائر الشركة أعلاه، كان منها 33 مليون دولار خسائر الاتجار بالمتوج الاول للشركة الخاص بمبيعات الاعشاب الذي يتاجر به على المستوى الدولي والذي خفضت أسعاره عالمياً بشكل حاد قُبيل بداية العام 2010.

إن تحذيرات الارياح كانت جزءاً من المواضيع التي تطرق اليها المدير التنفيذي للشركة أعلاه في الخامس من آذار 2010 والتي حث من خلالها المستثمرون المصوتون على قبول العرض المقدم من قبل الشركة اليابانية (Sumitomo Chemical) والبالغ 14 دولار للسهم الواحد (لبيع 20 بالمائة من مجموع أسهم الشركة)، وهو العرض الذي يفوق العرض الصيني بمقدار 2 دولار للسهم الواحد، وكتيجة نهائية كانت الموافقة على المقترح الياباني بنسبة 99 بالمائة من أصوات المستثمرين الناخبين⁽¹⁾.

من جانب آخر وحسب تصريح للسيد (Matthew Gibbs) الناطق الرسمي لبورصة إستراليا وبشكل واضح بين أن دور البورصة ليس دور الشرطي الرقيب في هذا المجال، وأوضح، أن من يقوم بدور الشرطي الرقيب على الشركات الاسترالية هي جهة ثانية وهي: هيئة الأوراق المالية والاستثمارات الاسترالية⁽²⁾.

(1) Ibid, previous source.

(2) Ibid, previous source.

حيث أشار الناطق الرسمي صراحة الى أن البورصة الاسترالية لا تقوم بإجراء تحقيقات (تحريات) بشأن المخالفات التي تحدث على الإفصاح المستمر من قبل الشركات حيث قال :

"ASX does not investigate if a continuous disclosure breach has occurred," he said. "ASX has no power to impose financial sanctions on companies for listing rule breaches."

من جانب آخر أشار الى:

But he said that if the ASX "suspects a breach of continuous disclosure may have occurred, we are obliged to refer the matter to ASIC, the regulator". ASIC can prosecute if it believes the Corporations Act, which has similar wording to the Listing Rules, has been broken.

هذا ما يؤكد أن مهمة البورصة الاسترالية ليس محاسبة الشركات غير الملتزمة بتعليمات الإفصاح المستمر الوارد ذكره أعلاه، وإنما تنحصر مهمتها بإعلام الجهة الرقابية المسؤولة عن تنفيذ تعليمات الإفصاح المستمر، إلا أن هذا الأمر لا يجعل البورصة متصلة من التزامها الادبي في إبلاغ هيئة الأوراق المالية والاستثمارات الاسترالية بأي مخالفة قد ترد لها بشأن هذا الموضوع، لهذا تقوم البورصة بإحالة كافة القضايا التي ترد لها بخصوص الإفصاح المستمر الى الهيئة أعلاه والتي بدورها وحسب صلاحيتها قد تفرض عقوبات وغرامات مالية إذا ما اقتنعت بأن هناك تجاوزات على قانون الشركات الاسترالي الوارد ذكره سابقاً وكذلك التعليمات الصادرة بموجبه.

من الملاحظ أن هناك بعض الأمور التي أخذت تقلق واضعي التعليمات ومشرعي القواعد المتعلقة بالجوانب المالية في إستراليا بوجه خاص، حيث أخذ عدد الحالات التي أحيلت الى هيئة الأوراق المالية والاستثمارات الاسترالية بالتناقص الملحوظ من سنة الى أخرى، فقد كانت هناك عشرون حالة في العام 2008/2009، بينما بلغ هذا العدد فقط ست حالات خلال النصف الاول من العام 2009/2010، علماً بأن تلك الشركات هي الجهات المستهدفة هنا وليس الافراد⁽¹⁾.

(1) Andrew Main, March 06, 2010, The Australian paper, Disclosure regulations are being ignored: Australian regulations,

يرى الكاتب أن هذه الظاهرة تعتبر صحيحة وليست مصدر قلق كما أشار إليها الكاتب المشار إليه في الهامش رقم 15 أعلاه، والسبب في ذلك يُعزى إلى جردى الاجراءات المتخذة من قبل أجهزة الرقابة والمتابعة من قبل الجهات المختصة وبالأخص من قبل بورصة إستراليا وهيئة الأوراق المالية والاستثمارات الأسترالية، ودليل ذلك هو الانخفاض الملحوظ في عدد حالات (المخالفات) المحالة إلى الهيئة المختصة بمتابعة موضوع الإفصاح المستمر في إستراليا.

ولو أخذنا مثلاً على ذلك أن من جملة من تم مخالفتهم مؤخراً كان (Commonwealth Bank) المصرف الأسترالي الشهير، تم ذلك على خلفية فشله لجمع رأسمال بمبلغ 2 بليون دولار أسترالي في كانون الأول من العام 2008، عندما أعلن المصرف المذكور بعد عملية جمع رأس المال بأن مصاريف انخفاض القروض كنسبة مئوية من إجمالي الدخل كان محدود ستين نقطة أساس، بدلاً من 40 إلى 50 نقطة كما كان قد أعلن عنها سابقاً في شهر سابق.

وعليه فقد قام مصرف كومونويلث بنك الأسترالي في تشرين الأول من العام 2010 بدفع غرامة مقدارها مائة ألف دولار أسترالي، وهي تمثل الحد الأعلى المسموح به كغرامة مفروضة على مثل هذه التجاوزات، وقد تم ذلك بغية تسوية الأمر مع هيئة الأوراق المالية والاستثمارات الأسترالية.

بهذا الشأن يرى الكاتب أيضاً أن الحد الأعلى للغرامة المفروضة في مثل هذه الحالات والبالغة مائة ألف دولار، لا تمثل في الواقع رادعاً حقيقياً لمخالفات كبيرة كالتى أشرنا إليها أعلاه، خاصة إذا ما أخذنا بنظر الاعتبار مكانة وحجم الأرباح المحققة من قبل مصرف كومونويلث بنك الأسترالي، لاسيما إذا علمنا أن هذا البنك كان قد حقق في العام 2010 أرباحاً نقدية قدرت بـ (6.1) بليون دولار أسترالي⁽¹⁾، أي ما يعادل (6.5) بليون دولار أمريكي بأسعار شهر نيسان 2011.

وإذا ما أخذنا هذا العامل بنظر الاعتبار، فإننا نرى أن هذا المصرف وأمثاله من كبار الوحدات الاقتصادية المؤثرة في الاقتصاد الأسترالي قد لا تهتم بفرض مثل هذه

(1) <http://www.smartcompany.com.au/finance/20100811-commonwealth-bank-attacked-after-posting-6-1-billion-profit-economy-roundup.html>, reviewed on Friday the 15th April 2011 at 10:30 West Australia time

المخالفات التي لا تؤثر بأي حال من الأحوال على مكانة المصرف المالية، باستثناء بعض الجوانب المعنوية المتعلقة بعلم الرضوخ للتعليمات والقواعد الصادرة من الجهات الرقابية المختصة، وما يتعلق بسمعة في السوق، وبهذا الصدد يرى الكاتب أيضاً أنه فرض مثل هذه المبالغ (كمخالفات) لا جدوى منها ولا تأثير لها على الوحدات الاقتصادية الكبيرة، بل هي تؤثر فقط على الوحدات الاقتصادية الصغيرة الحجم فقط، فعلى سبيل المثال أيضاً لو فرض هذا المبلغ كمخالفة لعدم التزام وحدة إقتصادية حققت أرباحاً لا تتجاوز مبلغ مائة ألف دولار أو حتى مائتي ألف دولار سنوياً، ففي هذه الحالة تكون الغرامة رادعة لا وبيل مؤثرة جداً على مستقبل ووضع الوحدة الاقتصادية المخالفة للانصاح المستمر المطلوب بموجب التعليمات السارية، وبالتالي يرى الكاتب أن يعاد النظر بمثل هذه المخالفات لتتناسب مع حجم الأرباح المحققة أو على الأقل تفرض تلك المخالفة كنسبة إلى حجم رأسمال الوحدة الاقتصادية، أو كنسبة إلى حجم الأرباح الصافية للعام الماضي، وبذلك تكون أكثر فعالية وتأثيراً عما عليه الآن، وبخلافه فالذي يظهر أن هذه التعليمات الحالية كأنما وضعت لمعاقبة الوحدات الاقتصادية الصغيرة الحجم دون الكبيرة!!

ثالثاً: حوكمة الشركات في إسرائيل

أن إحدى الميبيات الرئيسية لظهور الازمات المالية العالمية المتعاقبة وبالاخص الازمة المالية الحالية التي لازالت تعصف آثارها بالعالم أجمع، يعود إلى عدم الالتزام الدقيق للعديد من الوحدات الاقتصادية بالانصاح المحاسبي والمالي بشكل خاص، وهذا ما أشرنا إليه خلال الفصل الأول من هذه الأطروحة.

فمن خلال تقديم معلومات مالية وتقارير محاسبية مُضللة وغير شفافة لمستخدمي هذه المعلومات والتقارير، وخاصة للجهات التي تعتمد عليها في اتخاذ القرارات الاستثمارية بناءً على معطياتها، فعند اعتمادها تكون النتائج بطبيعة الحال غير صحيحة وغير مطابقة للواقع الفعلي للوحدة الاقتصادية المعنية، وبالتالي يكون تأثيرها السلبي واسعاً وشاملاً ولا يقتصر على تلك الوحدة أو على فئة أو بلد أو منطقة جغرافية محددة، بل قد تمتد نتائجها لتعم العالم بأسره، وذلك نتيجة لارتباط وتشابك العلاقات وخاصة التجارية منها

للعديد من الوحدات الاقتصادية بعد أن أصبحت التجارة الدولية سمة أغلب الوحدات ويعد أن تجاوز تعاملها حدود البلد الواحد، ولهذا جاءت فكرة إيجاد وسائل رقابية رادعة تفرض على الوحدات الاقتصادية مع وجود أجهزة رقابية حكومية فعالة تساعد على تطبيق تعليمات وإجراءات متفق عليها تمنع حدوث مثل هذه الحالات التي تقود إلى الالتزامات الاقتصادية (أو على الأقل تحد من وقعها وتأثيرها)، ولهذا جاء موضوع حوكمة الشركات كنظام يهدف إلى توجيه فعاليات الوحدات الاقتصادية و مراقبة أدائها وبالأخص المستويات الإدارية العليا فيها لأجل التأكد من تحقيق الاهداف المرسومة وفق خطط الوحدة الاقتصادية، بالإضافة إلى الالتزام الدقيق بالاسس والمعايير والقواعد اللازمة للمسؤولية والتزاه والشفافية والمصدقية والسلوك الاخلاقي والمهني العالي بما يضمن مصالح كافة الاطراف ذات العلاقة بالوحدة الاقتصادية، وليس فقط مصالح حملة الاسهم والملأ.

إذن ماذا يقصد بمفهوم حوكمة الشركات الذي أخذ ينظر إليه باعتباره المفتاح السحري (إن صح التعبير) الذي يتوقع منه أن يمنع حدوث خروقات للمسؤولين وتجاوزاتهم الوظيفية والتي قد تقود الوحدة الاقتصادية في النهاية إلى هاربة الانفلاس والدمار وكما حدث للعديد من الشركات العالمية الكبيرة أمثال ليمان بروذرز، إنروم، وتيلي كوم، وأج أي أج، وجنرال موتورز وغيرها، فحسب التعريف الذي أوردته منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) لحوكمة الشركات والذي جاء فيه:

إن حوكمة الشركات تتضمن مجموعة من العلاقات بين إدارة الشركة ومجلس إدارتها ومساهميها وذوي المصلحة الآخرين، وتقدم حوكمة الشركات أيضاً الهيكل الذي من خلاله توضع أهداف الشركة وتحدد وسائل إنجاز تلك الاهداف والرقابة على الاداء⁽¹⁾.

أما مؤسسة التمويل الدولية (IFC) فقد عرفت حوكمة الشركات على أنها: نظام يتم من خلاله إدارة الشركات والتحكم في أعمالها⁽²⁾.

(1) OECD Principles and Annotations on Corporate Governance, <http://www.oecd.org/dataoecd/13/63/35032070.pdf>

(2) Teresa Barger , Corporate Governance – A Working Definition, IFC/ World Bank Corporate Governance Department, International Corporate Governance Meeting, Hanoi, Vietnam, Dec, 6th 2004, p.2

مما لا شك فيه أن حوكمة الشركات الجيدة في أي كيان اقتصادي بغض النظر عن طبيعة النشاط الذي يمارس، سوف يعزز الكفاءة التشغيلية، والادارة المهنية، وتوسع خطوط واضحة للسلطة التي تساعد على إدارة المخاطر بشكل جيد، وهذه جميعها تهدف الى لنجاح الأعمال التجارية وتحسين مستويات الربحية للوحدة الاقتصادية. إن الوحدات الاقتصادية التي تتجه الى التمويل الخارجي لرأس المال عليها أن تثبت إمكانيتها في الحكم السليم حتى تتمكن من إقناع كل من المستثمرين والمقرضين، فعلى سبيل المثال فإن المستثمرين الخارجيين ومنهم مؤسسة التمويل الدولية، تنظر الى موضوع الادارة الجيدة للوحدة الاقتصادية مع نجاح العمليات التشغيلية فيها وكذلك انخفاض مخاطر الاستثمار، ومن الملاحظ أن مؤسسة التمويل الدولية تتعامل بشكل ملحوظ مع الشركات التي لديها باع طويل في هذا المجال من الادارة الجيدة للأعمال الاستثمارية.

إن الحكومات والافراد الذين يخدمونها يمكنهم الاستفادة من حوكمة الشركات في الوحدات الاقتصادية من خلال زيادة الشفافية، وبالتالي تؤدي الى إيجاد نظام عادل لتحصيل العوائد الضريبية، وتطوير فرص متكافئة للمنافسة العادلة والتي تقود في نهاية المطاف الى نمو اقتصادي أسرع للأفراد والشركات التي ترى أن إستثماراتها عمية بشكل جيد من خلال تطبيق قواعد حوكمة شركات جيدة، مما يسمح لهم بالاستثمار في زيادة القدرة الانتاجية، والاستثمار في الانتاج يؤدي الى أفضل التكنولوجيات وأفضل المتوجات، وهذا بدوره يساعد على زيادة العمالة ونمو الاقتصاد وبالتالي الى زيادة القدرة على دعم تحسين البنية التحتية الاجتماعية، وهكذا فإن حوكمة الشركات والاستثمارات هما جزء من حلقة مترابطة⁽¹⁾.

أما تقرير (Cadbury)⁽²⁾ الشهير الصادر في العام 1992 فقد وصف حوكمة الشركات من خلال إحدى فقراته التي جاء فيها "يعتمد اقتصاد دولة ما على زيادة وكفاءة

(1) Ibid, pp 2-4.

(2) "In fact, a much-quoted definition of corporate governance comes from Sir Adrian Cadbury, father of the core of the UK Combined Code on corporate governance which regulates corporate governance in UK companies. Teresa Barger", Director, IFC/ World Bank Corporate Governance Department, 2004

الشركات وهكذا فإن الفاعلية التي تؤدي بها مجالس الإدارة لمسئولياتها تحدد الوضع التنافسي للدولة وهذا هو جوهر أي نظام لحوكمة الشركات⁽¹⁾.

تعتبر منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية المرجع المهم والاساسي للعديد من الممارسات المتعلقة بموضوع حوكمة الشركات، ومع كل ذلك لا يوجد حتى الآن نموذج موحد للحوكمة يصلح تطبيقه وإعتماده من قبل كافة الوحدات الاقتصادية العالمية الذي قد يؤدي الى تحقيق النتائج المرجوة ذاتها.

وبما أننا بصدد الإشارة الى نظام حوكمة شركات فعال يؤدي الى تحقيق أهداف ذات نفع عام لكافة الاطراف، لذا فإن مؤسسة التمويل الدولية أوردت خمسة عناصر رئيسية اعتبرتها مفتاح لنجاح أي نظام حوكمة شركات وهذه العناصر هي⁽²⁾:

1. وجود مجلس إدارة جيد من حيث التكوين والميكل.
2. بيئة ملائمة لرقابة العمليات.
3. نظام قوي للانصاف والشفافية.
4. حماية حقوق المساهمين (وخاصة الاقلية منهم).
5. الالتزام القوي بإصلاحات حوكمة الشركات.

(1) Adrian Cadbury, (Sir George Adrian Hayhurst Cadbury)

Cadbury was born in 1929; He was educated at Eton and King's College, Cambridge. He joined the Cadbury business in 1952 and became Chairman of Cadbury Ltd in 1965. He retired as Chairman of Cadbury Schweppes in 1989.

He was a Director of the Bank of England from 1970-1994 and of IBM from 1975-1994. He was Chairman of the UK Committee on the Financial Aspects of Corporate Governance which published its Report and Code of Best Practice ("Cadbury Report and Code") in December 1992. He was member of the OECD Business Sector Advisory Group on Corporate Governance. His publications include: Ethical Managers Make Their Own Rules; The Company Chairman; Corporate Governance and Chairmanship: A Personal View.

Cadbury is a Steward of Henley Royal Regatta. He was also Chancellor of Aston University until 2004. He is also the current patron of Aston Raise and Give society, which is the fundraising body of Aston University.

http://en.wikipedia.org/wiki/Adrian_Cadbury, veiwed on 22/04/2011 at 11.30 pm West Australia time.

(2) Darrin Hartzler, Facing the Financial Crisis: Corporate Governance in IFC's Investments, Rio de Janeiro, Nov 11, 2009. http://gc.caf.com/upload/pdfs/2_Derrin.pdf reviewed on 23/04/2011

إن المتتبع للأحداث التي عصفت بالنظام المحاسبي الاسترالي منذ العام 2000، كنتيجة للتعدّلات التي تضمّنها برنامج الإصلاح الاقتصادي لقانون الشركات (قانون عام 1999 الفدرالي) المشار إليه سابقاً.

أي بعد أخذ زمام الأمور من سيطرة الجمعيات المحاسبية المتخصصة في إستراليا (جمعية المدققين القانونيين وجمعية المحاسبين الممارسين) ونقلها إلى جهة حكومية غير مرتبطة بأي جمعية عاسبية (قطاع خاص)، هذه الخطوة أرادت بها الحكومة الفدرالية الاسترالية السيطرة التامة على تنظيم إصدار معايير عاسبية وفق رؤيتها وضمن الخطط والبرامج الحكومية، وعدم إخضاع هذه المهمة إلى سيطرة جهات تقوم بمهمة إصدار معايير محاسبية من جهة ومتابعة إجراءات تنفيذها من جهة أخرى.

لذا يرى الكاتب أن هذا الاجراء أبعد أي ازدواجية في مهمة إصدار المعايير من جهة، وتنفيذها من جهة ثانية، وكذلك قطع الطريق أمام احتمال وصف تلك الجهات بالتلاعب أو المستغلة لموقعها (في مراحل لاحقة) من جهة أخرى.

في شهر آب من العام 2002 تم تأسيس مجلس حوكمة الشركات التابع لبورصة إستراليا، والذي أخذ يُدار من قبل البورصة (بورصة إستراليا) ذاتها منذ التشكيل.

يتكون المجلس من أعضاء يبلغ عددهم 21 يمثلون مجموعات من رجال الأعمال والاستثمار وحلة الاسهم. ومهمة المجلس المذكور هي استمرارية التأكد من أن إطار المبادئ المعتمدة من قبل إدارات الشركات المسجلة في السوق هي لازالت دليلاً عملياً للتطبيق لما فيه مصلحة الشركات ومستثمريها بالإضافة إلى كافة المجتمع الاسترالي.

إن إحدى المميزات التي يتصف بها مجلس حوكمة الشركات لبورصة إستراليا هي كونه يمثل عدة وجهات نظر مجتمعة والتي تعتبر مصدر قوة له في السعي إلى توافق الآراء بما يتناسب مع الحفاظ على التوازن في التعليمات الصادرة وفي شؤون الاقرار المطلوب وفق القوانين والتعليمات السارية.

إن المبادئ التي تقوم عليها حوكمة الشركات في إستراليا منذ إصدارها في آذار من العام 2003 تؤيد مرونة هذه المبادئ، حيث يلاحظ أن بعض الاحكام الاخرى الرئيسية لأطر الحوكمة كانت قد ألغيت من قبل تلك البلدان نظراً لعدم ملائمتها للتطبيق العملي،

بينما استطاعت إستراليا استحداث مبادئ جديدة مبتكرة بدلاً من الاعتماد على إعادة صياغة ما متوفر من أحكام سابقة لدى الآخرين.

يتجلى واضحاً الدعم الكبير لنهج إستراليا في موضوع حوكمة الشركات من خلال الاستمرار في المستوى الرفيع للاقرار المبني على مبادئ وتوصيات المجلس من قبل أكثر من 2000 شركة مسجلة في سوق بورصة إستراليا.

بشكل عام فإن مستويات الاقرار أو الابلاغ لممارسات حوكمة الشركات، ونتيجة لاعتماد ممارسات وتوصيات التي تفر مبدأ إذا لم يكن كذلك، فلماذا لا؟، التي اعتمدها المجلس قد ارتفع في كل سنة من السنوات الثلاثة التي كانت هذه المبادئ والتوصيات قيد التطبيق، أي قبيل إعادة النظر فيها، هذا يحد ذاته يعتبر خبر جيد للمستثمرين. حيث إنه كلما زادت شفافية الشركات المسجلة في سوق الاوراق المالية بخصوص ممارساتها لمبادئ حوكمة الشركات، كان ذلك جيداً للمستثمرين الذين بالتالي سيتمكنون من اتخاذ قرارات استثمارية حكيمة⁽¹⁾.

لعل إعطاء فكرة ولو مختصرة عن النقاط الرئيسية التي تضمنتها مبادئ حوكمة الشركات (المعدلة) والتوصيات الصادرة في العام 2010 عن بورصة الاوراق المالية الاسترالية المعروفة اختصاراً (ASX)، سيؤدي الى توضيح مدى أهميتها في تعزيز دور هذه المبادئ في الحياة الاقتصادية بشكل عام:

المبدأ الأول: وضع أسس متينة للإدارة والرقابة

يجب على الشركات وضع تعليمات، والافصاح عن دور ومسؤولية مجلس الإدارة والمدراء:

توصية 1.1: يجب على الشركات تحديد وظائف ومهام مجلس الإدارة وكبار المسؤولين التنفيذيين والافصاح عن تلك المهام.

(1) ASX Corporate Governance Council, Corporate Governance Principles and Recommendations with 2010 Amendments, 2nd Edition, http://www.asx.com.au/documents/professionals/cg_principles_recommendations_with_2010_amendments.pdf

وهناك فقرة مضافة إلى هذه التوصية تشير إلى ضرورة الإفصاح عن محتوى رسائل تعيين أعضاء مجلس الإدارة.

توصية 1،2: يجب على الشركات الإفصاح عن عملية تقييم أداء كبار المديرين التنفيذيين.

توصية 3،1: يجب على الشركات أن تقدم المعلومات الوارد ذكرها في هذا الدليل الخاص بالاقرار عن المبدأ الأول.

المبدأ الثاني: هيكلية مجلس الإدارة بشكل يؤدي إلى إضافة قيمة له.

يجب على الشركات أن تكون مجالس إدارتها فعالة من حيث التكوين والشكل والالتزام لممكنها من النهوض السليم بمسؤولياتها وواجباتها، بحيث:

توصية 1،2: يجب أن يكون أغلبية أعضاء مجلس الإدارة أعضاء مستقلين.

وهناك ملاحظة تخص العلاقات التي تؤثر على وضع العضو المستقل.

توصية 2،2: يجب أن يكون رئيس المجلس عضواً مستقلاً

توصية 3،2: لا ينبغي أن يقوم شخص ما بدور رئيس مجلس الإدارة والمدير التنفيذي للشركة في نفس الوقت.

توصية 4،2: يجب على المجلس أن ينشئ لجنة ترشيحات.

توصية 5،2: على الشركات أن تفصح عن إجراءات تقييم أداء مجلس الإدارة ولجانته وأعضائه بشكل انفرادي.

توصية 6،2: يجب على الشركات أن تقدم المعلومات الوارد ذكرها في هذا الدليل الخاص بالاقرار عن المبدأ الثاني.

المبدأ الثالث: تشجيع أخلاقية ومسؤولية صنع القرار.

يجب على الشركات العمل بنشاط على تعزيز المسؤولية الأخلاقية لصنع القرار.

توصية 1،3: يجب على الشركات وضع مدونة لقواعد السلوك والإفصاح عن رمز أو موجز الرموز فيما يتعلق بالجوانب التالية:

- الممارسات اللازمة للحفاظ على الثقة في نزاهة الشركة.

- الممارسات اللازمة لمراعاة التزاماتها القانونية والتوقعات المعقولة لأصحاب المصلحة.

- مسؤولية مساءلة الأفراد عن الإبلاغ والتحقيق في التقارير الخاصة بالممارسات غير الاخلاقية.

وهناك ملاحظة تتعلق بالاقتراحات التي تتضمنها مدونة قواعد السلوك.

توصية 3،2: يجب على الشركات وضع سياسة بشأن التنوع والافصاح عنها أو من ملخص تلك السياسة. وينبغي أن تشمل متطلبات سياسة المجلس وضع أهداف قابلة للقياس لتحقيق التنوع بين الجنسين وعلى المجلس تقديم كشف سنوي بجميع الاهداف و نسبة التقدم المنجز في تحقيق ذلك ملاحظة: كما يجب تقديم اقتراحات بخصوص مضمون أنواع سياسات الشركة.

توصية 3،3: على الشركات الافصاح عن الاهداف المحققة في التوصية السابقة وفق التنوع الذي حدده المجلس وتضمن ذلك في التقارير السنوية للشركة.

توصية 3،4: يجب على الشركات الافصاح في تقاريرها السنوية عن نسبة النساء العاملات في المنظمة بأكملها، وعن عدد النساء في المناصب التنفيذية العليا وفي مجلس الادارة.

توصية 3،5: يجب على الشركات أن تقدم المعلومات الوارد ذكرها في هذا الدليل الخاص بالاقرار عن المبدأ الثالث.

المبدأ الرابع: ضمان النزاهة في تقديم التقارير المالية :

ينبغي على الشركات التأكد من أن محتوى و مستوى نظام المكافآت معقول وكاف، وعلاقته بالاداء واضحة المعالم.

توصية 1.8: ينبغي على المجلس أن ينشئ لجنة الاجور.

توصية 2.8: ينبغي تنظيم لجنة الاجور بحيث:

- يتكون أغلبية أعضائها من الاعضاء المستقلين.

- تكون برئاسة عضو مستقل.

- على أن لا يقل عدد أعضائها عن ثلاثة أعضاء بالإضافة الى الرئيس.

توصية 3.8: الشركات يجب أن تميز بوضوح بين هيكل مكافآت أعضاء المجلس غير التنفيذيين وبين أعضاء المجلس في السلطة التنفيذية وكبار المدراء التنفيذيين.

ملاحظة (1)، تحديد جداول بلوائح أجور المدراء التنفيذيين.

ملاحظة (2)، تحديد جداول بلوائح أجور المدراء غير التنفيذيين.

توصية 4.8: يجب على الشركات أن تقدم للمعلومات الوارد ذكرها في هذا الدليل الخاص بالآثار عن من المبدأ الثامن.

لا بد من الإشارة إلى أن هذا الملخص للتوصيات الصادرة عن بورصة الأوراق المالية الأسترالية هي الطبعة الثانية المنقحة التي صدرت في العام 2010، علماً بأن هذه التوصيات سبق وأن صدرت بموجب الطبعة الأولى منها في العام 2007، وبعد إجراء بعض التعديلات والتغيرات والإضافات الجديدة على النسخة الأولى منها، جاءت هذه المجموعة من المبادئ والتوصيات في كراس يحتوي على 54 صفحة، يمثل دليل عمل ومنهجا يلتزم به الشركات الأسترالية المسجلة في سوق الأوراق المالية الأسترالية (أسكس)، إلا أن هذه الوثيقة لا يمكن أن تكون الكلمة الأخيرة في هذا المجال. إنها مقدمة كدليل وسيتم إعادة النظر بها مرة أخرى عند حدوث أي مستجدات، لذا فإنها ليست العبارات الوحيدة التي يجب التمسك بها. إن ممارسة حوكمة شركات جيدة ليست ملزمة لاعتماد توصيات المجلس. لذا فإن ترتيبات العديد من الوحدات الاقتصادية تختلف عن التوصيات أعلاه، لكنها حتماً تسعى إلى تحقيق نفس الهدف الذي تسعى إليه أي ممارسة حوكمة جيدة. المهم في الأمر هو الإفصاح عن تلك الترتيبات وشرح ممارسات الحوكمة التي تعتبر ممارسات ملائمة لظروف الشركات الفردية .

كما تقدم يمكن القول إن مفهوم حوكمة الشركات يتركز على قيم أساسية مترابطة بعضها ببعض، أهمها الشفافية والمساءلة والمسؤولية والإنصاف والعدل. وتعمل حوكمة الشركات عادة على تلافي المشاكل الناجمة عن الفصل بين الملكية والسيطرة الإدارية، كما إن وجود منهاج لضبط (ورقابة) وتوزيع الحقوق والمسؤوليات والواجبات التي تتعلق بكل طرفي العملية (الملاك والإدارة) سيساعد بالتأكيد على ضمان حقوق كافة الأطراف المعنية بالعملية الإنتاجية للوحدة الاقتصادية.

الفصل الثالث

المبحث الأول

الأعمال التجارية العربية في أستراليا

المبحث الأول

الأعمال التجارية العربية في أستراليا

أولاً: لمحة مختصرة عن أستراليا وموقع الجالية العربية منها

أستراليا بلد مستقل بذاته ويأخذ شكل جزيرة كبيرة محاطة من جميع جوانبها بمياه المحيطات وتعتبر إحدى قارات العالم الستة. لهذا يمكن القول بأن أستراليا تمتاز بثلاث خصائص قد لا تتوفر لدى أي بلد آخر في العالم، فاستراليا بلد وجزيرة وقارة مأهولة. تقع أستراليا بين المحيط الهندي الذي يحدها من جهة الغرب والمحيط الهادي من جهة الشرق، وتعتبر أستراليا سادس أكبر بلد في العالم من حيث المساحة، حيث تبلغ مساحتها (7686850) كيلو متر مربع أي ما يعادل (2967909) ميل مربع، وبذلك فهي تعادل 31.5 مرة مساحة إنكلترا.

يبلغ طول الساحل المحيط بقارة أستراليا (35876) كيلو متر مربع أي ما يعادل (22292) ميل مربع هذا إضافة إلى (23859) كيلو متر مربع أي ما يعادل (14825) ميل مربع طول سواحل الجزر الساحلية التابعة لأستراليا⁽¹⁾. في أستراليا 758 مصباً نهرياً يتوزع على كافة المناطق وخصوصاً في المناطق الامتوائية وشبه الامتوائية⁽²⁾. تعتبر أستراليا أكبر بلد في العالم من حيث طول السواحل المحيطة بها، علماً بأن أستراليا ليس لديها حدود أرضية مجاورة لأي بلد. حيث يوجد قبالة الساحل الشرقي لأستراليا أكبر تجمع في العالم للشعب المُرَجَانِيَّة.

تمتاز أرض أستراليا بأنها منخفضة ومستوية (مسطحة)، وهي من أقدم الأراضي اليابسة على الأرض، لها تاريخ جيولوجي مُستقر نسبياً على الرغم من وقوع أستراليا في منتصف منطقة الصفائح التكتونية ومناطق البراكين القريبة، إلا أنه لا يوجد لديها حالياً

(1) Wendy Lewis, Simon Balderstone and John Bowan; (2006), Events That Shaped Australia; New Holland; p. 19

(2) Ibid, p. 25

أي نشاطات بركانية، علماً بأن الزلازل الصغيرة الناجمة عن هيجان البراكين المجاورة لمناطق أستراليا، تحدث بانتظام إلا أنها غير مؤثرة بشكل عام، لكن حسب توقعات علماء طبقات الأرض فإن أستراليا من المحتمل أن تتعرض إلى زلازل كبيرة قد تتجاوز قوتها 6 درجات على مقياس ريختر كل خمس سنوات⁽¹⁾. تضاريس أستراليا في الغالب منخفضة في الهضبة الصحراوية، أما للراعي والأراضي الخصبة فهي مناطق تقع في جنوب شرق البلاد. من الناحية الإدارية والتقسيم المحلي للسلطات الأسترالية، تقسم البلاد إلى ست ولايات، وإقليمين رئيسيين، الولايات الأسترالية هي:

1. New South Wales
2. Queensland
3. South Australia
4. Tasmania
5. Victoria
6. West Australia

أما الإقليمان الرئيسيان فهما:

1. Northern Territory
2. Australian Capital Territory

لأستراليا أقاليم صغيرة أخرى تقوم الحكومة الفدرالية بإدارة هذه المناطق، فعلى سبيل المثال في ولاية نيوساوث ويلز (NSW) يوجد إقليم جيرفيس الذي يستخدم كقاعدة بحرية وميناء بحري مخصص للعاصمة الأسترالية (كاميرا)، هذا بالإضافة إلى وجود مناطق وأقاليم خارجية أخرى منها: جزيرة نورفولك، جزيرة كرسمن، جزيرة كوكس، إضافة إلى الأقاليم الخارجية غير المأهولة تقريباً جزر أشمور، جزر بحر المرجان، جزيرة هيرد، جزر مكلونالد والأراضي القطبية الجنوبية لإستراليا⁽²⁾.

(1) Peter Hiscock (2008). Archaeology of Ancient Australia; Routledge: London

(2) الجدول رقم (1) المرفق في نهاية هذا البحث يبين الجزر الأسترالية الكبرى من حيث المساحة

تتمتاز أستراليا بمحسوبة أراضيها الزراعية وكثرة مراعيها وانتشار غابات الاشجار العملاقة فيها التي تستخدم في صناعة الاخشاب، وتمتاز بوفرة الثروة الحيوانية التي تعتبر إحدى أهم مصادر التصدير الى الخارج، علماً بأن الثروة المعدنية المتمثلة بالحامات العديدة منها الذهب والصلب والنفط والعديد من الحامات الاخرى متشرة في العديد من الولايات والاقاليم الاسترالية.

الواقع أن التاريخ الثقافي المتصل لسكان أستراليا الأصليين يرجع إلى فترة تزيد كثيراً عما سواه من تاريخ ثقافي لأية دولة أخرى في العالم إذ أنه يعود إلى العصر الجليدي. وبالرغم من الغموض والأسرار التي كانت تغلف الكثير من جوانب الحياة في أستراليا في فترة ما قبل التاريخ، وحسب ما يعتقد بأن السكان الاصليين الاستراليين (أبوريغينال) كانوا أول من وطأت أقدامهم أرض أستراليا قادمين عن طريق القوارب من الارخبيل الاندونيسي قبل سبعين ألف سنة مضت، وقد أسست هذه المجموعة البشرية أقدم تقاليد فنية وموسيقية وروحية معروفة على قيد الحياة حتى وقتنا الحالي⁽¹⁾.

قبل وصول المستوطنين الاوربيين الى أستراليا، كان السكان الاصليون وسكان جزر مضيق توريس يقطنون معظم مناطق قارة أستراليا، وكانوا يتحدثون بالعديد من اللغات واللهجات المختلفة التي كانت سائدة في حينه والتي يعتقد بأنها تقدر بالمئات، وكانت أنماط حياتهم وتقاليدهم تختلف من إقليم الى آخر، أما نظمها الاجتماعية المعقدة والتقاليد المتقدمة جداً فكانت تعكس مدى عمق ارتباطهم بالأرض.

وكان الاسيويون وبحارة المحيطات والتجار على اتصال مستمر مع سكان أستراليا الاصليين ولقروا عديدة قبل عصر التوسع الاوربي، وقد تشكلت بعض العلاقات الواسعة مع مجتمعات محلية في شمال أستراليا.

الاستيطان الاوربي:

كان أول اتصال أوربي مع أستراليا قد سجل في العام 1606 عندما قام المكتشف الهولندي وليم جانسون (1571-1638) يرسم الساحل الغربي لشبه جزيرة كيب يورك

(1) <http://studyinaustralia.gov.au/Sia/ar/LivingInAustralia/History.htm>

في ولاية كوينزلاند الأسترالية. في وقت لاحق من ذلك العام أبحر المستكشف الإسباني لويس فاز دي توريس من خلال مضيق يفصل بين أستراليا ونيابوا غينيا الجديدة. وعلى مدى القرنين التاليين، واصل المستكشفون الأوروبيون والتجار لرسم الخط الساحلي لأستراليا والتي سميت في حينه بهولندا الجديدة. في العام 1688 أصبح وليم دامبير أول مستكشف بريطاني لأراضي الساحل الشمالي الغربي لأستراليا. وحتى العام 1770 قام رجل إنكليزي يدعى الكابتن جيمس كوك على متن السفينة إندوفور برحلة علمية امتدت إلى جنوب المحيط الهادي من أجل تخطيط الساحل الجنوبي لأستراليا وضمه إلى التاج البريطاني (الحكم البريطاني)⁽¹⁾.

قررت بريطانيا استخدام الموقع المكتشف حديثاً واعتبارها مستعمرة عقوبات، بعد أن قام في عام 1779 جوزيف بانكس (وهو عالم في التاريخ الطبيعي صاحب كوك في رحلته) بتقديم اقتراح ارتأى فيه أنه بمقدور بريطانيا إيجاد حل لمشكلات تزايد تكديس السجناء في السجون البريطانية بترحيلهم إلى نيو ساوث ويلز (أستراليا). وفي عام 1787، أبحر أول أسطول بريطاني متجهاً إلى خليج بوتاني، وكان يتألف من 11 سفينة على متنها 750 من السجناء والسجنات. ووصل الأسطول في 26 يناير 1788 إلى الوجهة التي كان يقصدها، لكنه سرعان ما تحول شمالاً إلى منطقة سيدني كوف حيث كانت طبيعة الأرض والمياه أفضل. فقد كانت نيو ساوث ويلز، بالنسبة للوافدين الجدد، منطقة حارة تسودها ظروف قاسية يصعب عليهم الحياة فيها، وظل خطر التعرض لحادث مجاعة يهدد تلك المستعمرة لسنوات عديدة. على أنه في سبيل مواصلة صراعهم مع الطبيعة القاسية ومع الحكومة التي كانت تتسم بالاستبداد والتسلط، لجأ الأستراليون الجدد إلى استنباط ثقافة أصبحت فيما بعد هي الأساس الذي قامت عليه أسطورة المناضل الأسترالي⁽²⁾.

بحدود 160000 من الرجال والنساء المدانين تم نقلهم إلى أستراليا من العام 1788 ولحين انتهاء حملة نقل المعاقين في العام 1868، هذا وقد انظم المدانون إلى مجموعة من المهاجرين الجدد الذين قدموا إلى أستراليا منذ أوائل العقد 1790، وقد اعتُبر إزدهار

(1) Australian Government, Department of Foreign Affairs and Trade, <http://www.dfat.gov.au/aib/history.html> ; Viewed at 2.45 am on the 12/03/2011 West Australia time

(2) <http://studyinaustralia.gov.au/Sia/ar/LivingInAustralia/History.htm>, viewed 3.00am on 12/03/2011.

صناعة الصوف واكتشاف الذهب في العام 1850 من الاسباب الموجبة التي أدت الى ازدياد أعداد المهاجرين الجدد الوافدين الى البلد⁽¹⁾. اعتبرت أستراليا بلد إتاحة الفرص بالنظر الى ندرة اليد العاملة فيها واتساع الاراضي، والثروة الجديدة المبنية على أساس التعدين والزراعة والتجارة. لكن خلال تلك الفترات كان السكان الاصليون لأستراليا يعانون الموت والمرض والتشريد والطرود ورفض أنماطهم الحياتية وممارساتهم التقليدية.

أدى اكتشاف الذهب في القارة الأسترالية الى تزايد قدوم الناس اليها من الدول الأوروبية للفترة بين 1851 والعام 1861، هذا وقد تم تشكيل كومونويلث أستراليا في العام 1901 من خلال اتحاد ست ولايات في ظل دستور واحد. حيث أقر البرلمان قانوناً يهدف الى حماية مبدأ أستراليا البيضاء وهو قانون الهجرة الذي حظر الهجرة الآسيوية وذلك في العام 1901، لقد كان عدد السكان غير الاصليين في وقت الاتحاد 8.3 مليون نسمة، في حين كان يقدر عدد السكان الاصليين بحدود 93000 وكان نصف عدد السكان يعيش في المدن، هذا وقد كان ثلاثة أرباع السكان من مواليد أستراليا، وكان أغلبية السكان من أصل إنكليزي أو إسكتلندي أو أيرلندي، هذا وقد شاركت القوات الأسترالية في الحرب العالمية الاولى الى جانب بريطانيا في الفترة من عام 1914 وحتى العام 1918، وعقب الحرب العالمية الاولى اجتاحت البلاد وباء الانفلونزا الذي أودى بحياة الآلاف. تأثر الاقتصاد الأسترالي كما في العديد من بلدان العالم بالازمة الاقتصادية التي اجتاحت العالم في سنة 1929، وفي العام 1931 صدر تشريع من البرلمان البريطاني يؤكد استقلال أستراليا، هذا وكانت أستراليا قد شاركت الى جانب قوات الحلفاء في الحرب العالمية الثانية للفترة ما بين (1939 - 1945)، كما شاركت أيضاً مع قوات الامم المتحدة لمساندة كوريا الجنوبية في حربها ضد كوريا الشمالية للفترة من عام 1950 حتى 1953، وبشكل عام كانت فترة الخمسينات والستينات من القرن العشرين فترة رخاء واستقرار سياسي واجتماعي، وفي العام 1965 ولغاية العام 1972 شاركت القوات الأسترالية في حرب فيتنام، وفي العام 1990 شاركت مع قوات التحالف في إخراج القوات العراقية من الكويت، وكذلك شاركت بعد العام 2003 مع قوات التحالف في إدارة الشؤون العسكرية في العراق لحين انسحابها منه في العام 2008، وكذلك شاركت القوات

(1) Ibid, previous resource.

الاسترالية في أفغانستان مع القوات الأمريكية وغيرها من الدول بعد أعقاب أحداث 11 أيلول من العام 2001 ولا زالت وحدات من هذه القوات تساهم بشكل فعال في العمليات العسكرية في مناطق عديدة من أفغانستان الى وقت كتابة هذه الاسطر في أيار من العام 2011⁽¹⁾.

لقد كان مؤسسو الدولة الجديدة قلقين من أن يتزلقوا في مازق العالم القديم الذي قدموا منه، وأرادوا أن تكون إستراتيجية متناغمة (متناسقة)، متحدة، تتمتع بالمساواة، وبالأفكار التقدمية حول حقوق الإنسان، والتفكير بالاجراءات الديمقراطية وقيم الاقتراع السري (الانتخابات). لقد كانت أول مهمة لبرلمان الكومونويلث الجديد هي تمرير قانون تقيد الهجرة لعام 1901، والذي حَذَّ أَقْصَارَ المَهِجْرَةِ على الناس من أصل أوروبي في المقام الأول. هذا وقد تم إلغاء هذه الفقرة تدريجياً بعد الحرب العالمية الثانية. اليوم لدى إستراتيجية سياسة عدم تمييز عالمية وهي الآن موطنٌ لأشخاص يعود أصلهم الى مايقارب من أكثر من 200 بلد.

منذ العام 1900 ولغاية 1914 حصل تقدم كبير في تطوير قدرات إستراتيجية الزراعية والصناعية، وإنشاء مؤسسات للخدمات الحكومية والاجتماعية.

كانت فترة الستينات من القرن الماضي فترة التغييرات في إستراتيجية، فقد كان التنوع العرقي (العرقى) للمهاجرين بعد الحرب العالمية الثانية، وازدياد تركيز المملكة المتحدة على أوروبا، والحرب الفيتنامية (التي أرسلت إستراتيجية قواتها للمساهمة فيها)، كل ذلك أسهم في جو من التغيير السياسي والاقتصادي والاجتماعي.

في العام 1967 صوّت الشعب الاسترالي بأغلبية ساحقة في استفتاء وطني لإعطاء الحكومة الاتحادية السلطة لتمرير تشريع نيابة عن الاستراليين الاصليين يضمن شمول الاستراليين الاصليين في التعدادات السكانية في المستقبل. وكانت نتيجة الاستفتاء العام تنويعاً لحملة قوية من جانب كل من الاستراليين الاصليين وغير الاصليين، واعتبر هذا الاستفتاء على انه الرغبة الصادقة والقوية للشعب الاسترالي بأكمله في رؤية حكومته وهي تتخذ الخطوات الحثيثة في سبيل تحسين الظروف المعيشية للسكان الاصليين وسكان جزر مضيق توريس⁽²⁾.

(1) <http://www.dfat.gov.au/aib/overview.html>, viewed at 3.00am on 12/03/2011.

(2) Ibid, previous resource.

إن الهيمنة في مرحلة ما بعد الحرب الطويلة في السيادة الوطنية من قبل ائتلاف من الاحزاب الليبرالية والدولة (الوطنية الآن) انتهت في العام 1972، عندما تم انتخاب حزب العمال الاسترالى لقيادة الدولة، وقد شهدت السنوات الثلاث التالية تغيرات كبيرة في جدول أستراليا فيما يخص السياسات الاجتماعية والاقتصادية وإصلاحات واسعة النطاق في مجال الصحة والتعليم والشؤون الخارجية والضمان الاجتماعى والعلاقات الصناعية.

في العام 1975 رفض الحاكم العام الاسترالى مقررات حكومة العمال السابقة، مما أدى الى خلق أزمة دستورية، على أثرها عقدت إنتخابات عامة جديدة عانى حزب العمال فيها هزيمة كبيرة، فاز بها ائتلاف ليبرالى وطنى حكم أستراليا حتى العام 1983. بعد ذلك عاد حزب العمال الى السلطة من العام 1983 ولغاية 1996 حيث قامت حكوماته (هوك و كيتنغ)⁽¹⁾ بإدخال عدداً من الإصلاحات الاقتصادية، مثل تحرير النظام المصرفى وتعويم الدولار الأسترالى. في العام 1996 قاد الحزب الليبرالى ائتلاًفاً فاز على أثره في الانتخابات العامة وأعيد انتخابه في الاعوام 1998 و 2001 و 2004، هذا وقد سنت الحكومة الائتلافية خلال السنوات الماضية العديد من الإصلاحات، بما في ذلك التغيرات التي طرأت على الضرائب والخدمات الصناعية وأنظمة العلاقات.

في العام 2007 قاد كيفن ريوود (وزير خارجية أستراليا الحالى) حزب العمال الى الفوز بالسلطة بعد أن قدم سياسات ترمى الى بناء أستراليا الحديثة المجهزة لمواجهة تحديات المستقبل بما في ذلك التصدي لتغير المناخ، وإصلاح النظام الصحى ونظام المستشفيات في أستراليا، والاستثمار في التعليم والتدريب على المهارات، وإصلاح قوانين أماكن العمل وغيرها من المجالات⁽²⁾.

بعد هذه المعلومات المختصرة عن أستراليا والتي شملت العديد من الجوانب الجغرافية والتاريخية والسياسية بشكل عام، نحاول إعطاء نبذة مختصرة أيضاً عن موقع الجالية العربية في هذا البلد الذي فتح ذراعيه لاستقبال الآلاف من أبناء الجالية العربية

(1) بوب هوك، ويول كيتنك كانا رئيسا حكومة (رئيسا وزراء) أستراليا للفترة بين الاعوام 1983 ولغاية 1996.

(2) . Ibid, previous resource

القادمين إلى أستراليا سواء القادمين منهم بشكل قانوني (مهاجرين ولاجئين) أو القادمين بشكل غير قانوني (عبر قنوات مختلفة غير رسمية)، لذا يمكن من حيث المبدأ تقسيم وجود العرب في أستراليا إلى ثلاثة مراحل، الأولى تبدأ منذ وصول أول مجموعة بشرية من البلاد العربية قادمة إلى أستراليا ولغاية انتهاء الحرب العالمية الثانية أي محدود العام 1947، أما المرحلة الثانية فتبدأ من انتهاء الحرب العالمية الثانية ولغاية العام 1975 أي مع اندلاع الحرب الأهلية في لبنان وما أعقبها من حرب الخليج الأولى (1980 - 1988)، والثانية في (1990 - 1991)، والهجوم على العراق في 2003 وما أعقبها من موجات اللجوء والهجرة المكثفة من العراق حتى وقتنا الحاضر.

حسب الإحصائيات المتوفرة والتي تم اعتمادها من قبل بعض الأكاديميين الاستراليين في مختلف الجامعات الاسترالية⁽¹⁾، تشير إلى أن سجلات التجنس في أستراليا وخصوصاً في ولاية كوينزلاند الواقعة على الساحل الشرقي لأستراليا تشير إلى وجود حاليين في العام 1887 تحصى معاملتي تجنس لأفراد سوريين أو لبنانيين، إلا أنه وبالرغم من عدم اكتمال أرشيف هذه المعلومات حسب المصدر المتوفر (الدكتور غسان حاج)، إلا أن هذه المعلومات تؤكد لنا أنه على الأقل كان هناك ما يقارب من 110 سوري / لبناني كانوا قد حصلوا على الجنسية الأسترالية في ولاية كوينزلاند للفترة من العام 1887 ولغاية كانون الثاني 1904، ويشير نفس المصدر أيضاً إلى أن ثلث الطلبات المقدمة من قبل أبناء الجالية العربية للتجنس في أستراليا خلال هذه الفترة كانت غير موفقة (مرفوضة)، وخلال الأعوام 1898 و1903 ارتفع هذا العدد إلى حدود نصف الطلبات المقدمة، وحسب نفس المصدر الذي يعزى ذلك إلى السياسات التي كانت تتبناها الحكومات الأسترالية آنذاك.

في العام 1898 يتضح أن الحكومة في أستراليا كانت تعتمد إبعاد تجنس الأجانب من أصل آسيوي حتى لو كانوا مؤهلين للتجنس بموجب قانون الأجانب الذي كان ساري المفعول في حينه، وكان ذلك يتم بطريقة تعتمد على تأخير النظر في الطلبات المقدمة. هذا وقد أورد المصدر المشار إليه سابقاً حالة توضح تعمد السلطات الأسترالية

(1) Ghassan Hage, 2002, Arab - Australians Today - Citizenship and Belonging, Melbourne University press-Australia, First published in 2002

تأخير النظر في طلب أحد الأشخاص وإسمه (ميخائيل م)⁽¹⁾ كان قد تقدم بطلب لتجنس في أيلول عام 1898، وكان هذا الشخص يتعامل في تجارة (الجوخ) في منطقة لونك بيج منذ العام 1891 أي كان مقيماً في أستراليا لمدة سبعة أعوام قبيل تقديمه طلب التجنس، وكان متزوجاً ويتصف بكافة الموصفات التي أشار إليها قانون الاجانب في حينه من حيث السمعة الحسنة وتطبيقه للقوانين السارية، وبذلك يكون هذا الشخص مؤهلاً بموجب القانون للحصول على التجنس أو الجنسية الاسترالية، إلا أن طلبه تأخر النظر فيه أو تعمد تأجيل النظر فيه الى فترة لاحقة، وحسب ما تطرق اليه المصدر الى أنه كانت هناك ملاحظة مكتوبة على قصاصة ورقية مرفقة بجانب إحدى طرفي الطلب المقدم مغفولة في سجل الشخص أعلاه تشير الى أنه كان ضحية هذه السياسة التي وصفت بالمعوقة (للمحكومة الاسترالية).

هجرة العرب الى أستراليا بعد قيام الدولة الاسترالية في العام 1901.

إن هجرة واستقرار العرب في أستراليا قبل تأريخ تأسيس الدولة الاسترالية في العام 1901 ويعدها (أي ما يدعى بفكرة التجنس الاسترالي) وإلى هذا اليوم لم تتوقف، فمن الملفت للنظر وحسب الدراسات التي تناولت موضوع الهجرة والاستقرار في أستراليا، يلاحظ أنها تركز على الجالية اللبنانية باعتبارها أكبر الجاليات العربية عدداً في أستراليا ومن أقدمها سكناً وإقامة فيها بالقياس إلى بقية المجموعات العربية القادمة من الاقطار العربية وبالأخص منطقة الشرق الاوسط. هذه الدراسات تضمنت الهجرة العامة وتقارير الاستقرار، وتاريخ العوائل، ودراسات التسميات الخاصة بالاحتياجات مثل الاستخدام والرعاية الاجتماعية أو خدمات الشؤون الاجتماعية التي تتوفر في أستراليا بشكل يميزها عن بقية بلدان العالم.

لا بد من الاعتراف بأن عدد الدراسات التي تناولت موضوع الهجرة والاستقرار في أستراليا لأفراد من أمم وبلدان شرق أوسطية قليل جداً، هذا بالإضافة الى أن هناك عدة محاولات تناولت موضوع استقرار العرب الاستراليين والمتعلقة بجوانب التجنس

(1) لم يعطي المصدر الاسم الكامل للشخص، بل إكفى بحرف (م) الذي توقعه بأنه الحرف الاول من

إسم عائلة مقدم الطلب، التي لا يود مؤلف الكتاب ذكرها في مؤلفه لاسباب غير معروفة.

والاحوال الشخصية، ولا بد من الاشارة الى أن عدداً من العوامل مجتمعة جعلت موضوع التجنس والشخصية الوطنية من المواضيع الاسترالية ذات الاهتمام والكتاب المستمر الى وقتنا الحاضر. من جملة هذه العوامل والتي توصف بالعالية أيضاً التغير في الحواجز الوطنية، التصاعد في التناقضات والصراعات المبنية على الجوانب الاثنية والولاءات الدينية، التطور في قابليات تحرك قوى العمل الدولية، وكذلك التصاعد في رغبة العديد من الناس في الحصول على أكثر من جنسية بلد واحد، هذا بالإضافة الى الارتفاع المفاجئ في أعداد طالبي اللجوء والهجرة الى أستراليا نتيجة للحروب بين الدول والصراعات والتناقضات الداخلية لبعض البلدان الشرق الاوسطية، إضافة الى عوامل من داخل أستراليا شجعت على قدوم أفواج وموجات كبيرة من أعداد طالبي اللجوء والهجرة وخاصة من بلدان عربية مختلفة، يأتي في مقدمتها سياسة البلد التي لازالت تفكر في أن قدرات وقابليات البلد بحاجة بل وتستوعب أعداداً كبيرة من المهاجرين الجدد، وأيضاً فإن الحياة الاجتماعية في أستراليا تستقطب العديد من طالبي اللجوء والهجرة نظراً لما تتوفر من مصادر العيش الرغيد بالإضافة الى الامن والاستقرار الذي تتمتع به أستراليا قياًماً بالبلدان التي يتزحون منها⁽¹⁾، يضاف الى كل ذلك زيادة نشاطات بعض تجار تهريب الاشخاص عبر بعض البلدان القريبة الى السواحل الاسترالية وخاصة الغربية منها والتي شهدت في الاعوام القليلة الماضية لغاية 2003 (وحتى الآن) وصول آلاف الافراد والعوائل بقوارب قادمة من أندونيسيا وماليزيا وغيرها، قدموا أصلاً من بلدان عديدة وبالاخص من العراق وإيران وأفغانستان بالإضافة الى قادمين من فيتنام وبعض البلدان الاسيوية الاخرى. ومن الملاحظ أن أعداد العراقيين القادمين الى أستراليا في السنوات منذ بداية تسعينات القرن الماضي وحتى الان يعتبر من أكبر المجموعات العربية القادمة الى أستراليا حديثاً بالإضافة الى زيادة قدوم أعداد كبيرة من طالبي اللجوء الانساني من كل من السودان وأريتريا والصومال وأثيوبيا وغيرها من البلدان نتيجة للاوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية المتردية في تلك البلدان.

تمثل الهجرة من الدول العربية الى أستراليا وحسب المصادر المتوفرة⁽²⁾ نسبة 8٪ من مجموع الهجرة الى أستراليا ولحد ستينات القرن الماضي، إن موضوع هجرة العرب الى

(1) Ibid, previous resource.

(2) Ibid, pp38 - 72.

أستراليا كانت محدودة بهجرة اللبنانيين فقط، وعلى الرغم من التغيرات التي تطرأ على أصل البلد القادم منه المهاجر بتقدم الزمن (أي إن الشخص القادم إلى أستراليا قد يعتمد عند الإفصاح عن معلوماته الشخصية إلى إخفاء أصل البلد القادم منه لأي سبب كان)، إلا أنه من حيث المبدأ لازالت تعتبر الجالية اللبنانية أكبر الجاليات العربية القادمة إلى أستراليا وتليها الجالية المصرية، أما الجالية العراقية فقد تزايد عددها وكما أشرنا أعلاه وخاصة في السنوات الأخيرة، ففي إحصاء عام 1996 بلغ عدد اللبنانيين المولودين في أستراليا بمحدود 70325 شخص، وهو يمثل ضعف عدد المصريين المولودين في أستراليا والبالغ 34268. أما بقدر أعداد المهاجرين العراقيين وخاصة طالي اللجوء فقد بلغ عدد العراقيين المولودين في أستراليا ما يقارب 13992 حسب الإحصاء ذاته (1996)، علماً بأن هذا الإحصاء كشف أيضاً عن وجود 5895 عراقي كانوا أصلاً مولودين في سوريا و2818 عراقي كانوا قد ولدوا في الأردن قبل نزوح أهاليهم واستقرارهم في أستراليا.

من الجدير بالإشارة إلى أن إحصاء عام 1996 ذكر أن نسبة 52.5٪ من أعداد اللبنانيين المشار إليه أعلاه كان من الذكور، ونسبة 47.5٪ من الإناث، علماً بأن مؤلف الكتاب يشير إلى أن عدد اللبنانيين المقيمين في أستراليا بلغ في العام 2002 بضمنهم مواليد لبنان بمحدود 200000 شخص⁽¹⁾.

يلفح عدد سكان أستراليا الآن 22596102 نسمة (وذلك كما في تمام الساعة التاسعة وخمسون دقيقة من مساء يوم السبت الموافق 30 نيسان عام 2011 بتوقيت العاصمة الأسترالية كامبيرا)، وذلك حسب المعلومات التي يصدرها مركز الإحصاء الأسترالي للعدد التخميني لسكان أستراليا وحسب المعلومات والاسس التالية⁽²⁾:

This projection is based on the estimated resident population at 30 September 2010 and assumes growth since then of:

- one birth every 1 minute and 45 seconds,
- one death every 3 minutes and 43 seconds ,

(1) . Ibid, p 61

(2) <http://www.abs.gov.au/ausstats/abs>, viewed on Saturday the 30/04/2011 at 7:50 PM West Australia time.

- a net gain of one international migration every 3 minutes and 11 seconds , leading to
- an overall total population increase of one person every 1 minute and 37 seconds.

These assumptions are consistent with figures released in Australian Demographic Statistics, September Quarter 2010

ثانياً : البدايات الاولى للنشاطات التجارية العربية في أستراليا

بدأت النشاطات التجارية العربية في أستراليا مع وصول المجموعات العربية الاولى الى أستراليا منذ القرن الثامن عشر كما تم الإشارة الى ذلك خلال الفقرة السابقة من هذا البحث.

العديد من العوائل اللبنانية والسورية الأصل قدمت الى أستراليا للاستقرار والعيش، قسم منهم أخذ يمارس نفس المهنة التي كانوا يمارسونها في بلدهم قبل القدوم الى هذا البلد، منهم من كان بائعاً متجولاً ومنهم من مارس مهنة الحياطة وبيع الملابس، وآخرون مارسوا الزراعة في حقول بعض الملاك الاستراليين والاوربيين القادمين الى أستراليا، وآخرون انخرطوا في مهنة عدينة طلباً للرزق والعيش في ظروف غير مألوفة سابقاً دون أن تمتد يد العون والمساعدة لهم، وبعضهم مارس عملية بيع الخمور من خلال عملهم في مزارع العنب، والقسم الآخر اشتغل كأمن مخزن أغذية وغيرها من المهنة والأعمال.

إن ممارسة الأعمال المذكورة من قبل القادمين العرب وعلى بساطتها في تلك الايام، لم تكن سهلة المثال كما قد يظن البعض، فقد كانت أغلب المهنة منذ ذلك الوقت تتطلب رخصاً معينة من جهات حكومية أو على الأقل من دوائر ومراكز البوليس الاسترالية. لقد كانت عملية الحصول على الرخص المذكورة مقتصرة على المواطنين الاستراليين، ولكون القادمين العرب يصعب عليهم الحصول على شهادة المواطنة (التجنس) لذلك كانت طلباتهم للحصول على الرخص تصطدم بالرفض وعدم الموافقة، لهذا يرى أن أغلب الأشخاص الذين كانت طلبات تجنسهم ترفض، كانوا يقدمون طلباً

ثانياً وثالثاً ورابعاً وحسب البيانات والوثائق المتوفرة تشير الى أنه في أحيان معينة يتم الاستمرار في تقديم الطلبات بدون يأس لمدة قد تزيد على عشرين عاماً⁽¹⁾، ومن هنا يرى الكاتب أن إصرار العرب الوافدين الى أستراليا للحصول على شهادة المواطنة الاسترالية، لم يكن يتعلق فقط بالجانب الأمني أو الاستقرار الشخصي، لأن الوافد العربي يعلم حق المعرفة بأنه حتى لو لم يُمنح شهادة المواطنة في حينه، فإنه لن يُطرَد من البلاد والدليل أن العديد من الأشخاص بقوا في أستراليا لفترات طويلة الى أن حصلوا على شهادة المواطنة، لذا فإن الكاتب يرى أيضاً أن الواعز الاساس لدى هؤلاء الوافدين كان الحصول على رخص العمل التي تؤهلهم من ممارسة العديد من الاعمال والمهّن على الرغم من بساطتها إلا أنها كانت لا يُسمح بممارستها دون الحصول على إجازات ورخص معينة، ومن الشواهد على ذلك أن شخصاً تقدّم بطلب الحصول على رخصة بيع نبيذ رُفِضَ طلبه لكونه لم يكن حاصلاً على شهادة المواطنة الأسترالية في حينها.

منطقيّاً يمكن القول إن ما عاناه الاوائل من المهاجرين العرب في أستراليا يعتبر تحدياً كبيراً لهم لاختلاف البيئة الجديدة عن بيئتهم العربية التي جاؤا منها، إلا أن المجموعات الجديدة القادمة الى أستراليا والتي أعقبت المجموعات الاولى كانت أوفر حظاً من سابقتها لكثير من الاسباب، منها على الاقل اعتمادهم على الوافدين الأوائل في الحصول على المعلومات التي تفيدهم وتُرشدتهم الى شتى مناحي الحياة المختلفة في هذا البلد الجديد وبعد أن أصبح الوافد الاول مطلعاً على أغلب الاماكن التي من المحتمل قد يسهل حصول عمل فيها وكذلك معرفته بالمهّن التي من الممكن الاعتماد عليها في كسب مصدر الرزق والعيش، بالإضافة الى أن قسماً منهم تمكن من تكوين نفسه بشكل أصبح يعتبر صاحب عمل متمكن وأخذ في نفس الوقت من تشغيل أيادي عاملة وافدة جديدة في تلك المهّن والاعمال والاماكن التي لا يمكنها الاستغناء عن الأيدي العاملة وخاصة الرخيصة منها، يضاف الى ذلك رغبة الوافد الجديد من العمل في بيئة مقاربة له وهو يعاني من قلة المعرفة باللغة الجديدة وقوانين البلد التي قد توقعه في مأزق كبير إذا ما خالف أيّاً منها بغير قصد أو تعمّد.

(1) Ghassan Hage, previous recourse

حسب ما توفر من مصادر للباحث في هذا المجال، ولا يمكن نكران ندرتها لكثير من الاسباب التي يرى الكاتب هنا أنها فرصة جيدة للإشارة إليها لكونها تدل على عدم الاهتمام الجدي من قبل الجهات الرسمية الأسترالية وكذلك مؤسسات الكتاب العلمي والاكاديمي في البلد للاهتمام بمثل هذه الدراسات والبحوث التي ستكون تاريخياً لمجموعة بشرية قديمة إلى إسرائيل وقدّمت العديد من المزايا والحسّنات التي لا يمكن نكرانها، فبالإضافة إلى استخدام العديد من العادات والتقاليد والقيم التي تعزز بها أستراليا كبلد متعدد الثقافات، هذه المجموعات قديمة بمحض إرادتها حيث جاءت لتعمل وتعيش وثقني وتُستقر، لهذا يرى الكاتب أن هذه الصفات والمزايا لم تكن متوفرة للقادمين الأوائل من الأوربيين الذين كان أغلبهم من المحكوم عليهم بالتوقيف والسجن، وكان يوصف قسم منهم بالمجرمين والقتلة، وقد اعتبرت أرض أستراليا لهذه المجموعة كمنطقة نفسي عام لهم، لكونها تبعد عن كل بقاع العالم المتحضر في ذلك الوقت، لهذا كان يجيء هذه المجموعات قسراً غير اختياري كما في وضعية القادم العربي الأول الذي قدم إلى أستراليا بمحض إرادته واختياره وبالتأكيد على نفقته الخاصة، إنه مع كل هذه المزايا التي كان يتمتع بها المهاجر العربي فقد كان من المجموعات غير المرغوب فيها للحصول على المواطنة والتجنس في أستراليا، وتشير الإحصائيات والتي تعتبر معلومات حكومية دقيقة ولا يمكن التشكيك في مصداقيتها، بأن الماطلة الحكومية في قبول العرب الذين وصلوا إلى أستراليا (بغض النظر عن طريقة وصولهم) كان متعمداً لكون القانون الخاص بالمواطنة الساري المفعول قبل تأسيس الدولة الأسترالية في العام 1901 يحّد من قبول غير الأوربيين كلاجئين في إسرائيل، وعلى سبيل المثال، تشير إحصائية بأن عدد الأشخاص السوريين / اللبنانيين الذين قدموا طلبات التجنس أو المواطنة في ولاية كوينزلند الأسترالية للفترة من 1880 ولغاية 1920 كان 178 طلب، علماً بأن عدد الطلبات التي قبلت من هذا العدد كان فقط 100 طلب أي إن نسبة 44٪ من الطلبات المقدمة كانت مرفوضة (بالرغم من توفر شروط القبول العامة فيها)⁽¹⁾.

(1) Naturalisation Records: Queensland State Archive, 1894 – 1903 and Australian Archives 1904 – 1940s.

كانت البدايات التجارية لنشاطات الجالية العربية بدائية وبسيطة وأغلبها كانت تمتاز بالفردية، أي نشاطات يقوم بها شخص واحد أو في كثير من الأحيان يتعاون الزوجان في إدارة العمل وتمشية متطلباته الانتاجية والخدمية.

من خلال الدراسة التي قدمت الى أحد التجمعات العربية التي عقدت في مدينة سدني حول الجالية العربية في أستراليا في نهاية الالفية الثانية⁽¹⁾ كان الجهد الاكاديمي الذي قام به الاستاذ غسان حاج استاذ علم الانسان في جامعة ملبورن - فكتوريا والذي يعتبر من أهم المصادر التي اعتمدها الكاتب للوصول الى بعض الحقائق التي تضمنها هذا الكتاب والذي ساهم في كتابة قسم من أجزائه بعض الاساتذة الاستراليين من واقع الوثائق والسجلات الحكومية الاسترالية التي تثبت العديد من الوقائع والاحداث التي صاحبت اللجوء العربي الاول الى أستراليا وما صاحبه من ممارسات غير مستحبة (إن صح التعبير) من الجانب الاسترالي (الاجني) في ذلك الوقت، كما أن هذا المصدر المهم يشير الى أن البدايات الاولى لممارسة الاعمال كانت بسيطة كما أشرنا إليها سابقاً.

قدم العرب الى أستراليا في أواخر القرن التاسع عشر، وفي الوقت الحالي هناك ما يقارب من نصف مليون عربي يعيش في أستراليا في مختلف ولايات البلد، يمثلون مجموعات مختلفة اجتماعياً واقتصادياً وثقافياً، ففى ولاية نيو ساوث ويلز وعلى سبيل المثال تم تعيين أول حاكم أستراليا من أصل لبناني وهي السيدة ماري رسلان بشير⁽²⁾،

(1) إن فكرة الكتاب أصلاً جاءت بعد عقد ندوة وطنية لمدة يوم واحد في رحاب جامعة سدني الاسترالية خلال المهرجان العربي الذي عقد في العام 1999، وقد تم ذلك بمعاونة من لدن قسم علوم الانسان في جامعة سدني بالإضافة الى مجلس الجاليات العربية الاسترالية.

(2) السيدة ماري بشير من مواليد الاول من كانون الاول من العام 1930 في منطقة نارانديرا في ولاية نيو ساوث ويلز الاسترالية، تخرجت من جامعة سدني في العام 1956 كطبيبة وشغلت عدة مناصب طبية متخصصة بالطب النفسي، في العام 1993 تم تعيينها مشرفاً أخصائياً على خدمات الصحة العقلية للمنطقة الوسطى من مدينة سدني، لغاية تعيينها بمنصب حاكم الولاية في آذار من العام 2001، علماً إن هذا التعيين تم بموافقة الملكة إليزابيث ملكة بريطانيا (وبذلك تكون أول امرأة في تاريخ أستراليا تتبوأ مثل هذا المنصب المهم والرفيع)، وفي حزيران من العام 2007 تم تعيينها إضافة

بينما تتواجد في نفس الوقت مجاميع من الشباب اللبناني المحرومين اقتصادياً حيث يقومون بدور عصابات لبنانية منظمة تمارس شتى أنواع الأعمال والنشاطات الاجرامية التي تخالف كل الاعراف والانظمة والقوانين السائدة، هذا ما يوضح التفاوت الكبير بين مستويات المجموعات البشرية التي قلمت الى إستراليا عبر الحقبة الزمنية الماضية. وكمثال آخر كان ستيف براكس رئيساً لوزراء ولاية فكتوريا الاسترالية لغاية العام 2007 وهو من أصل لبناني أيضاً⁽¹⁾، حيث إن هذا التفاوت بين شرائح المجموعات البشرية العربية أو من أصل عربي لم يؤثر على الاعتماد على العناصر الكفوءة والمميزة من العرب حتى في أرقى المناصب الحكومية والسياسية والعلمية منها.

تعتبر مدينة ملبورن ذات أهمية كبيرة لكونها تمثل مركزاً رئيسياً للأعمال العربية في أستراليا، إلا أنه بجانب كل هذا فإن نسبة البطالة بين المهاجرين العرب (وخاصة في السنوات الاخيرة) الذين وصلوا حديثاً الى أستراليا تعتبر إحدى أعلى معدلات البطالة في البلاد قياساً للجياليات الاخرى.

بدأ الأسترالي من أصل عربي اليوم يثير تساؤلات هامة حول الهجرة والتسوية والتمهيش والمشاركة في المجتمعات الغريبة، وكذلك أخذ يناقش طريقة معاملة المهاجرين العرب في الاوقات المبكرة لقدمها الى أستراليا، هذا بالإضافة الى مناقشة قضايا معاصرة تتعلق بالمشاركة في العملية السياسية الأسترالية على المستويات المختلفة الفدرالية والمحلية، ومن ملاحظات الكاتب خلال الانتخابات الفدرالية والمحلية التي جرت في السنوات

الى وظيفتها كحاكم لولاية نيو ساوث ويلز، بوظيفة رئيس جامعة سدني، وذلك تكون هذه السيدة اللبنانية الاصل الرئيس السابع عشر لجامعة سدني، والحاكم رقم 37 لولاية نيو ساوث ويلز، علماً بأنها تحمل درجة الاستاذية العلمية (بروفيسور) منذ العام 1993، وهي أول امرأة تتبوء هذا المنصب في أستراليا

(1) رئيس وزراء ولاية فكتوريا كان قد قدم استقالته من منصبه في يوم 27/07/2007 على خلفية قضية غالفة مروية قام بها ابنه البالغ من العمر 17 عاماً، هذا وكان ستيف براكس الذي يتحدر من أصل لبناني قد تبو هذا المنصب منذ العام 1999. (يومها كان الباحث يقيم في مدينة ملبورن عاصمة ولاية فكتوريا الأسترالية).

القليلة الماضية (للفترة من 1994 وإلى وقت كتابة هذه الأسطر في أيار 2011) بأن هناك أسماء عربية (من أصول عربية مختلفة) عديدة كانت من بين قوائم المرشحين للفوز بأحد مقاعد المجالس البلدية المحلية أو حتى رئاستها وكذلك مرشحون للفوز بأحد مقاعد البرلمانات على مستوى الولاية أو على المستوى الفدرالية الأسترالية، وفعلاً هناك من فاز منهم بمنصب رئيس بلدية أو أحد أعضائها، أو عضو برلمان ولاية أو حتى عضو البرلمان الفدرالي الأسترالي، وتعتبر حرية إبداء الرأي وحرية المشاركة في التنظيمات السياسية القائمة من الأمور التي تجلب اهتمام الكثيرين من المهاجرين والوافدين العرب وغيرهم من الاثنيات الذين يشكلون فسيفاً أستراليا ذات الثقافات المتعددة.

بطبيعة الحال لا يمكن لنا أن نتوقع وجود أنظمة محاسبية متطورة في الحقبة الزمنية الأولى من الوجود العربي في أستراليا، حيث لم يعثر الكاتب على ما يدل إلى وجود دراسات وبحوث تناولت موضوع القيود المحاسبية المتعارف عليها، ولا إلى ما يشير إلى تعليمات تنظم الأعمال المشار إليها، وبالأخص ما يتعلق بمجانب الإفصاح المالي منها، ويرأي الكاتب فإن بساطة الأعمال والمهن التي كانت تمارس في تلك الحقبة الزمنية لم تكن من الحجم الذي يستدعي معها إصدار تعليمات خاصة بها، حتماً كانت هناك ممارسات بدائية بسيطة موروثه عن النظام الإنكليزي الذي ساد البلاد نتيجة لاكتشاف القارة من قبل الإنكليز وكما أشرنا إلى ذلك سابقاً، إلا أن المحاسبة بشكلها المألوف بدأت مع تنامي العمليات التجارية التي أخذت تتطلب وجود قواعد متعارف عليها للقيود والتسجيل بحيث يمكن معها الوصول إلى نتائج للوقوف على قابلية وإمكانية العمل أو الوحدة الاقتصادية وهذا لم يتلور إلا بعد تأسيس جمعيات المحاسبة في أعقاب الحرب العالمية الثانية وبداية الخمسينات.

يشير المصدر الرئيسي الذي تم الاعتماد عليه في معلومات بدايات تواجد العرب في أستراليا إلى أن الجالية اللبنانية في أستراليا تعتبر أكبر جالية عربية من حيث العدد وكما أشرنا سابقاً إلى أن الموجة الأولى من الوافدين اللبنانيين العرب إلى أستراليا كانت بحدود العام 1880، ومن خلال ذلك أيضاً توصلنا بأن هذه المجموعة والمجموعات التي أعقبتها جاءت بمحض إرادتها وعلى نفقتها الخاصة، فقد كان العديد من الوافدين الجدد أصحاب رؤوس أموال (لا يذكر المصدر أي رقم لقياسه)، مما سهل للكثيرين منهم

ليصبحوا أصحاب أعمال صغاراً، وقسماً منهم قاموا بفتح محال يبيع بالجملة، وباعة متجولون، وقسم منهم أنشأ صالونات حلاقة (لم يشر المصدر إلى طبيعتها، أي هي رجالية أو نسائية)، إضافة إلى قيام البعض الآخر بفتح محلات يبيع الفواكه والخضر والجبوب وغيرها من متطلبات المطبخ اليومي، هذا وقد امتد النزوح اللبناني بموجته الأولى لغاية نهاية الحرب العالمية الثانية تقريباً أي إلى العام 1947، ومن هذا التاريخ ولغاية العام 1975 يعتبر فترة الموجة الثانية من نزوح أو توافد العرب اللبنانيين إلى إستراليا، حيث قدر عدد الوافدين خلال هذه الفترة بحود 43000 لبناني، ومن الملفت للنظر أن المصدر يعتبر هذه المجموعة بكاملها كانت متعلمة على الأقل لغاية مرحلة الدراسة الابتدائية، والقسم الكبير من البالغين وكبار السن منهم كانوا يتكلمون اللغة الفرنسية بجانب العربية، لهذا كان موضوع تعلم اللغة الانكليزية سهلاً جداً على هذه المجموعة (على الأقل بالقياس إلى الوجهة الأولى أي السابقة)، لهذا كانت أعداد كبيرة منهم تراهم بعد فترة قصيرة نسبياً (لم يحدد مدتها المصدر المذكور) يحدون أعمالاً في المعامل أو مع أحد أبناء الجالية اللبنانية من أصحاب الأعمال اللذين أخذوا بالانتشار في المدن الاسترالية في ذلك الوقت.

بعض القادمين الجدد بدأوا بإنشاء وامتلاك أعمال صغيرة لهم أي دون الاعتماد على الغير، من هذه الأعمال أيضاً فتح مصانع للالبسة أو معامل لللائث، فتح محلات أغذية صغيرة بين المنازل والمناطق السكنية، ومنهم من فتح ورش تصليح المركبات، أو بدأوا بقيادة سيارات الاجرة، كمالك أو تم تأجيرها من أصحابها أو من شركات متخصصة بهذا الشأن. لقد عملت هذه الجماعيم بمجد ومثابرة واستطاعوا من تحسين مستوياتهم المعيشية بشتى مجالاتها.

الموجة البشرية الثالثة القادمة إلى أستراليا من أبناء الجالية اللبنانية يمكن تحديد تاريخ قدومها مع اندلاع الحرب الاهلية اللبنانية في العام 1975، على أثرها قدم ما يزيد على 16000 لبناني أغلبهم من المناطق الريفية اللبنانية، ذوي مهارات محدودة يمكن تطبيقها للعمل في إستراليا. العديد منهم خبر الحرب والخسارة، ولديهم القليل من الموجودات (رأس المال). هذه المجموعة لم تصنف على أنها مجموعة لاجئين، وعليه كانت مجبرة على الاعتماد على ما تملكه من أموال (على الرغم من قلّتها) لتمشية أمورهم المعيشية في إستراليا والاندماج في مجتمعاته المختلفة.

بطبيعة الحال فإن أبناء الجالية اللبنانية في أستراليا في الوقت الحاضر يمثلون مجموعات عديدة من الناحيتين الاجتماعية والاقتصادية والثقافية، حيث ترى العديد من أبناء الجالية اللبنانية الأستراليين قد وصلوا إلى أرقم المستويات الإدارية العليا في الدولة فعلى سبيل المثال وكما أشرنا أعلاه في ولاية نيو ساوث ويلز تم تعيين أول لبنانية بمنصب حاكم الولاية، وتم انتخاب رئيس وزراء ولاية فكتوريا الأسترالية السيد ستيف براكن الذي قدم من أصل لبناني ليتبوء أعلى مركز وظيفي في الولاية للفترة من 1999 ولغاية 2007، هذا بالإضافة إلى العديد من أبناء الجالية العربية الذين مارسوا العديد من الوظائف في الدولة ووظائفها أو في الشركات والمؤسسات الأهلية الكبيرة.

إن التعرف على العربي الأسترالي سهل للغاية وذلك من خلال علامته التجارية أو من خلال منتجاته العربية الشهيرة، فعلى سبيل المثال وبعد أعقاب زيادة عدد القادمين العرب إلى أستراليا سواءً عن طريق الهجرة أو اللجوء أو اللين ولدوا من أصل عربي في أستراليا، انتشرت محلات بيع البضاعة والسمانة العربية في العديد من المدن الأسترالية الرئيسية وكذلك محلات المعجنات والحلويات ومحال القصافة والاثاث وبيع الملابس العربية وانتشار محلات الصاغة العرب أصبح واضحاً جداً في السنوات الأخيرة، ولعل ازدياد أعداد العرب في المدن الأسترالية شجع الكثير على التفكير بفتح مطاعم تخصص بالأغذية العربية الشهيرة التي تجذب الاجنبي إليها لما تمتاز به من رائحة وطعم لا يمكن لأي زائر تجنبها من دون تجربتها والاستمتاع بلذتها، كذلك انتشرت ورش ومعامل لتصليح وسمكرة وصيغ المركبات ومحلات تصليح وتبديل الاطارات والدواليب وما تحتاجه المركبات من ورش تكميلية لبيع الادوات الاحتياطية لهذه المركبات، وفي الاونة الأخيرة انتشرت ساحات كبيرة لبيع أدوات احتياطية مستخدمة للمركبات عن طريق قيام بعض الاشخاص (بالانحياز بالمركبات القديمة وأدواتها الاحتياطية).

بالإضافة إلى كل هذه الاعمال التي تمارسها الجالية العربية التي بطبيعة الحال لا تقتصر على اللبنانيين فقط⁽¹⁾، نرى العديد من العرب يمارسون مهناً متخصصة فمنهم الطبيب والمحامي والمحاسب ومدير بنك والمعلم والأستاذ جامعي والمهندس والاعلامي

(1) خاصة بعد وصول الاف العرب من بلدان عربية مختلفة منهم قدموا من العراق وسوريا والاردن وفلسطين ومصر والسودان والصومال من بلدان الخليج العربي وبلدان المغرب العربي أيضاً.

والاذاعي والصحفي وقسم منهم يعمل وكيلاً معتمداً لجهات حكومية أو مؤسسات أهلية مثلاً، كوكيل لمصلحة الضرائب الاسترالية أو وكيل عن هيئة الاستثمارات والأوراق المالية الاسترالية أو وكلاء عن المصارف والبنوك والمؤسسات المالية الأخرى بما فيها شركات التأمين وشركات الاقتراض، واليوم تجد العديد من الأستراليين من أصل عربي قد اغتبطوا في سلك البوليس الأسترالي وكذلك في قواته العسكرية (الذين لا يمكنك مشاهدتهم بيزتهم الرسمية، كما هو متعارف عليه في بلداننا العربية)، ولا يمكننا تجاهل مهنة ممارستها العديد من أبناء العرب الأستراليين وتجهدها في أغلب المدن الأسترالية وهي مهنة قيادة مركبات الاجرة، سواء المملوكة من قبلهم أو التي يستأجرها السائق العربي من لدى الشركات أو الأفراد الذين يمارسون هذه المهنة بشكل محترف (هناك من يملك عدداً كبيراً من المركبات يقوم بتأجيرها لغيره من السواق)، كذلك انتشار مهن معينة تختص بالبناء والإنشاءات وما يتعلق بها من مهن أخرى متكاملة معها، فترى مقاول البناء والبنائين والمجاري البناء والكهربائي وسمكري الانابيب والحداد ومصفف البلاط والصباغ وغيرها من الأعمال التكميلية للبناء. وهناك من امتنعت عملاً آخر مثل غسل المركبات أو القيام بأعمال التنظيف بنوعيه السكني والتجاري، إضافة إلى اختصاص بعض العرب في التعامل بالبيع بالجملة لمتوجات معينة، ترى قسماً منهم يقوم بتجارة البلاط، أو تجارة الاغذية والمواد المعبأة، تجارة الحبوب، استيراد الاثاث وبيعه بالمفرد (أحياناً بالتفصيل المريح)، كذلك هناك من يمتنعت حرفة الخط والرسم والطباعة التجارية بالإضافة إلى الدعاية والإعلان، وهناك العديد من متعهدي الحفلات والمناسبات الكبيرة الذين يقدمون كل ما تحتاج إليه هذه الحفلات من غذاء ومشروبات ومقبلات وغيرها، وفي الحقيقة فإن الكاتب يحاول حصر أكبر عدد من المهن والحرف التي يمارسها أبناء جاليتنا العربية في استراليا وخاصة بعد هذه السنين الطويلة من التواجد على الأرض الأسترالية.

قد لم يذكر الكاتب كل المهن والوظائف التي يمارسها العرب في استراليا، إلا أنه يود الإشارة إلى أن تواجد العرب في استراليا منذ العام 1880 أي منذ أكثر من مائة وثلاثين عاماً، مما يجعل العديد منهم أصبح من الجيل الثالث في هذا البلد، حيث يلاحظ أن الجامعات الأسترالية كل عام تخرج آلاف الطلبة الخريجين العرب وفي شتى الاختصاصات والمجالات، لهذا نرى العديد من العرب الأستراليين (هذه حقيقة ملموسة

ولايتمكن لأحد تجاهلها)، أو من الجيل الاسترالى (إن صح التعبير) لايعرف اللغة العربية على الإطلاق، حيث نرى قسماً كبيراً منهم قد يفهم الحديث لكنه لا يستطيع الرد أو الكلام بلغة آبائه وأجداده، وهذه الظاهرة أخذت تبرز للعلن بين أبناء الجالية العراقية الاسترالية (على حدائنه وجودها في أستراليا)، فترى الكثير من مواليد 1992 وما بعد لايتكلم العربية إطلاقاً، وإن تكلمها فهو لايعرف القراءة والكتابة باللغة العربية، ومنهم من يفهما فقط.

في المدن الاسترالية الكبيرة مثل سدنبي وملبورن ونظراً لوجود أعداد كبيرة من العرب المقيمين فيها، يلاحظ وجود العلامات التجارية أو الخدمية متشرة باللغة العربية على واجهات البنايات والمحلات، أخذت تتشر بشكل ملفت للنظر، لتعلن للزبون أو المراجع (وخاصة العربي) بأن صاحب المحل أو المهنة هو عربي أو من أصل عربي (وفي أحيان عديدة يعلن على الواجهة علانية بأنه يتكلم العربية)، وهذه الظاهرة لا توجد في المدن الاسترالية الأصغر حجماً مثل بيرث عاصمة ولاية غرب أستراليا وأدلايد عاصمة جنوب أستراليا (على الرغم من كونها عواصم لولايات أستراليا) وذلك بسبب عدم تواجد أعداد كبيرة من العرب فيها، وفي حالة تواجدهم فهم موزعون على مناطق سكنية وأماكن تجارية متباعدة عن بعضها.

ثالثاً: الواقع الاقتصادي للأعمال التجارية العربية في أستراليا

لاحظنا من خلال المعلومات الواردة في الفقرتين السابقتين أن الوجود العربي في أستراليا بدأ بمحدود العام 1880، وكذلك تبين لنا أن المجموعة الأولى من المهاجرين العرب القادمين إلى أستراليا لم يسمح لهم بممارسة العديد من الأعمال والمهن التي كانت تتطلب الحصول على الرخص التي تؤهلهم للعمل، وبما أن موضوع الحصول على شهادة المواطنة كانت من الأمور العسيرة في تلك الاوقات نظراً لعدم شمول العرب بقانون المواطنة الساري المفعول، وعليه فقد كانت أغلب الأعمال التي يمارس من قبل العرب في هذه الفترة، أعمالاً بسيطة وقد يمكن وصفها أيضاً بغير الفنية والتي لا تحتاج إلى مهارات وخبرات معينة، منها الباعة المتجولون والمزارعون وبعض أعمال الحياطة البسيطة.

بعد تأسيس الدولة الاسترالية في العام 1901، وبعد وصول العديد من الموجات الجديدة من الوافدين العرب، أصبحت طبيعة الأعمال التي تمارس تختلف جذرياً عما كانت عليه خلال العشرين سنة الماضية، ومنطقياً أصبح هناك جيل شاب أسترالي من أصل عربي (لبناني)، قسم منه متعلم في أستراليا ولهذا كانت اللغة أقل وطئة من السابق وكذلك أصبح العربي أكثر خبرة ومعرفة بالواقع الاقتصادي وبالأعمال التي يمكن أن تحقق له المورد الجيد لهذا بدأ العربي الأسترالي في هذه المرحلة يمارس أعمالاً لم تكن متوفرة له في السابق أو كان لا يسمح له بممارستها، منها أمانة المخازن وفتح محال خاصة بتجارة المواد الغذائية ومعامل الاثاث ومعامل لحياطة الملابس والتجار بها، كذلك أخذ العديد منهم بفتح مطاعم صغيرة لبيع بعض الأكلات الخفيفة والمعمجات والحلويات اللبنانية الشهيرة، وخاصة إذا ما علمنا بأن قسماً من الوافدين الجدد كانوا يملكون رؤوس أموال (على بساطتها في ذلك الوقت) عند قدومهم إلى أستراليا، ألا أنها وكما أوضحنا في الفقرات السابقة كانت خير معين في إنشاء وتأسيس (مع احتمال شراء) بعض الأعمال والنشاطات التجارية التي مر ذكرها أعلاه. مع كل هذا لم يتمكن الكاتب من العثور على مصادر تبين أو تشير إلى أن أحداً من الرواد العرب في أستراليا كان قد تبوء مركزاً وظيفياً رفيعاً معتمداً على شهادة دراسية (جامعية أو غيرها) أو كفاءة أو مهارة فنية معينة.

ألا أن المنطق يدل على حتمية وجود جيل كبير من المتعلمين والمتقنين الاستراليين من أصل عربي نظراً لمرور فترة ليست بالقصيرة على التواجد العربي في أستراليا ومن هنا يرى الكاتب أن اللوم والتقصير يقع على تلك المجاميع التي قُلبَت والتي لم تُع مسؤولياتها الاجتماعية والتاريخية تجاه الاجيال القادمة من العرب الاستراليين في تثبيت الحقائق التاريخية التي تعتبر من مسؤوليات المجتمعات المتحضرة، هذا إضافة إلى الجهات الاسترالية الرسمية التي تقع عليها المسؤولية الأولى في عدم توثيق هذه الاحداث والأفعال عند حدوثها أولاً بأول.

أما المرحلة الثانية للموجود العربي في أستراليا وكما ذكرنا أعلاه فتبدأ بعد إنتهاء الحرب العالمية الثانية ولغاية بداية الحرب الاهلية اللبنانية في العام 1975، خلال هذه الفترة وفدت أعداد كبيرة من العرب اللبنانيين التي وصفت كما أشرنا إلى أنها كانت مجموعة متعلمة إلى حد المرحلة الابتدائية على أقل تقدير واستطاعت بسهولة أكبر من

المجموعة الأولى من إيجاد فرص العمل والحصول على مصدر رزق للعيش في هذا البلد الذي وفر لهم الكثير من الامكانيات والسبل وساعدهم على الاستقرار والبناء والعطاء وفق المعطيات الجديدة للنظام الاسترالي.

المرحلة الثالثة للتواجد العربي في أستراليا والتي تبدأ منذ بداية الحرب الاهلية اللبنانية في العام 1975 (وما تلاها من أحداث امتدت الى سنة 1991)⁽¹⁾، حيث شهدت هذه الفترة وصول أعداد كبيرة من المهاجرين العرب، وفي نهاية العام 1991 وبداية العام 1992 بدأت مجاميع من المهاجرين العرب من العراق يتوافدون على أستراليا وكان أغلبهم من اللاجئين، وأخذت هذه الجماع بالاستقرار في أستراليا وكان لها الاثر الكبير في وصول أعداد أخرى من اللاجئين والمهاجرين العراقيين الجدد ولحد الان.

تعتبر المرحلة الثالثة للوجود العربي في أستراليا برأي الباحث، هي المرحلة التي تبلورت فيها الاعمال العربية في أستراليا بشكل واضح جداً وبدأت معالم الوحدات الاقتصادية العربية بالظهور والانتشار وأخذت تنافس مثيلاتها من الشركات والمؤسسات الاسترالية وقد تفوق عليها في أحيان عديدة، كما ظهرت الى العلن بعض التجمعات المهنية والتنظيمات المتخصصة التي تعمل على المساعدة في التواصل مع بلدان المشرق العربي لتسويق وتصريف العديد من البضائع والخدمات المنتجة في أستراليا وكذلك تعمل على الاستفادة بالمقابل في استيراد ما تحتاجه من مواد أولية أو مصنعة من البلاد العربية، أو ساعدت على نشر الوعي الثقافي الاجتماعي التجاري على المستوى الرسمي في أستراليا، ونظراً لتنظيم هذه الفعاليات بشكل قانوني وعلمي مدروس، أخذت تعقد العديد من المؤتمرات والاجتماعات الثنائية بين مثلي رجال الأعمال الاستراليين العرب ونظرائهم من الاستراليين لدراسة المجالات التي تؤثر على حجم ونوعية التعامل فيما بينهم في العديد من المجالات التجارية بوجه الخصوص، وهذا بطبيعة الحال لم يحصل في بداية هذه الفترة التي حددناها منذ بداية الحرب الاهلية اللبنانية في العام 1975، ولكنها بدأت بعد فترة زمنية مهدت الوقت لهذه التشكيلات من التفكير الجدي للوصول الى

(1) كريم يقرادوي، السلام المفقود - عهد الرئيس الياس سركيس، عبر الشرق للمنشورات، 1986، المعلومات مسقة من الموقع:

قناعة تامة بأن تشكيل مؤسسات كهذه حتماً ستساعد على تنمية القدرات وبالتالي تحقيق المصالح المشتركة لجميع الأطراف، فعلى سبيل المثال نرى أن غرفة التجارة والصناعة الأسترالية- العربية كان قد أعلن عن نظامها الداخلي في 18 تشرين الثاني من العام 2009⁽¹⁾، بينما المجلس العربي الأسترالي كان قد تأسس منذ شهر تموز من العام 1992⁽²⁾، أما المجلس التجاري العربي الأسترالي فقد تأسس منذ العام 2008. وكما أشرنا في الفقرات السابقة يعتبر القادمون العرب خلال الفترة مابعد الحرب العالمية الثانية ولغاية كتابة هذه الأسطر من أكثر الفترات التي شهدت لجوئاً وهجرة عربية مكثفة إلى إستراليا، ويرأى الكاتب أن هذا الحدث ما يبرره من الأسباب الملموسة والظاهرة منها:

1. إلغاء قانون التجنس السابق الذي كان يمنع منح شهادة المواطنة لغير الأوربيين (يشكل عام)، وإصدار قانون جديد أخف وطأة.
2. كثرة الحروب الدولية والاهلية في البلدان العربية التي شجعت العديد من العرب على التزوج من المنطقة باتجاه قارة أستراليا طلباً للامن والاستقرار، ومثال على ذلك الحروب بين إسرائيل وبعض الدول العربية على مر العديد من السنوات من بداية الاستيطان لغاية عام 2006 أثناء الحرب مع لبنان، وكذلك حرب الخليج الأولى التي استمرت لثمان أعوام تلتها حرب الخليج الثانية وبعدها أحداث عام 2003 في العراق التي شهدت أكبر سلسلة من الهجرة وإلى العديد من الدول الأوربية وكان نصيب أستراليا من هذه الأعداد عشرات الآلاف من اللاجئين والمهاجرين.
3. السبب الثالث المقنع كان تشجيع أستراليا لقبول الكثير من القادمين اللاجئين وخاصة ذوي الاختصاص والكفاءات والخبرات والمهارات الفنية التي تستفيد منهم في تنمية قابلياتها وإمكانياتها في شتى المجالات الصناعية والتجارية والزراعية والخدمية.
4. سبب آخر أدى وشجع العديد من اللاجئين لاختيار القدوم إلى أستراليا وتفضيلها على غيرها من البلدان المستقبلية للمهاجرين، وهو المزايا المالية التي

(1) <http://www.austarab.com.au/whats-new>.

(2) <http://www.aac.org.au/aboutus.html>.

تمنح للقادم الجديد بالإضافة إلى الخدمات والتسهيلات التي تقدم له من قبل الدولة الاسترالية.

5. تواجد منظمات المجتمع المدني المختلفة، بالإضافة إلى كثرة تواجد أبناء الجاليات العربية المستقرة منذ سنوات في أستراليا، ساعدت بشكل كبير على تشجيع استقبال العديد من العوائل الوافدة بحيث أخذت تعلن استعدادها على ضمان تقديم التسهيلات للقادم الجديد وتوفير السكن الوقفي له لحين تمكنه من ترتيب أموره الخاصة بمساعدتهم وكذلك تعهدهم بالمساعدة في إكمال العديد من المعاملات والمراجعات التي يتطلبها القادم الجديد للبلاد.

الواقع الاقتصادي للأعمال التجارية العربية في أستراليا في هذه المرحلة التاريخية من الوجود العربي في أستراليا، أخذ بعداً تنظيمياً مبنياً على أسس علمية وحضارية متطورة تحقق من خلاله منافع متبادلة لكافة أطراف العملية التجارية (الإنتاجية)، مما فيها الأطراف غير المباشرين لتلك العملية. فقد تم إنشاء تجمعات وهيئات وتنظيمات تسعى في مجملها إلى تنظيم العلاقة الانتاجية والتجارية، وخاصة ما يتعلق بعملية الاستيراد والتصدير للسلع والخدمات وتشجيع أصحاب الأعمال والمشاريع التجارية العرب في أستراليا من التواصل مع البلدان العربية التي لها الامكانيات التجارية لبناء جسور التعاون مع أستراليا في شتى المجالات، إضافة إلى بعض التشكيلات التي تهتم ببعض الجوانب الاجتماعية والسياسية والتي في النهاية تؤثر على الجوانب الاقتصادية للعرب في أستراليا بشكل من الأشكال، من هذه التجمعات على سبيل المثال وليس الحصر:

- غرفة التجارة والصناعة الاسترالية العربية.

- المجلس العربي الاسترالي.

- المجلس التجاري العربي الاسترالي.

وهناك مقترح طرح مؤخراً في ندوة عقدت في مدينة ملبورن الاسترالية (خلال يومي الخميس والجمعة الموافقين الخامس والسادس من أيار 2011)، يدعو إلى إنشاء شركة لتنمية الاستثمارات الاسترالية العربية، وكان مبعوث مجلة الحياة السعودية قد كتب من ملبورن خبراً يوم الجمعة الموافق السادس من أيار 2011، فيما يلي بعض الفقرات التي أوردها المقال (بتصرف):

افتتح وزير الخارجية الأسترالي كيفين رود، يوم الخميس الموافق الخامس من أيار 2011، في مدينة ملبورن الأسترالية مؤتمر تنمية العلاقات التجارية والاستثمارات بين أستراليا والعالم العربي، الذي تنظمه غرفة التجارة والصناعة الأسترالية العربية، بحضور وفود تمثل أكثر من 250 هيئة رسمية واقتصادية وديبلوماسية وأكاديمية من أستراليا والدول الخليجية والعربية.

مكلّ وفد المملكة العربية السعودية في المؤتمر عضو مجلس الشورى الدكتور أسامة الكردي، ونائب السفير السعودي لدى ملبورن رضا بن عبدالحسن التزهة، ونائب الملحق الثقافي السعودي بأستراليا وعدد من الطلبة السعوديين والعرب الدارسين في ملبورن والمدن الأسترالية الأخرى.

وأكد الوزير الأسترالي في كلمته التي افتتح بها المؤتمر، أهمية المؤتمر والعلاقات التجارية بين أستراليا والعالم العربي، منوهاً بالعلاقات الاستراتيجية والتبادل التجاري والاستثمارات التي تطورت بين أستراليا ودول الخليج في أكثر من مجال في المجالات التجارية والتعليمية والتي قارب حجمها 30 بليون دولار سنوياً.

وأشار الكردي إلى العلاقات المتطورة القائمة بين الهيئات الاقتصادية والغرف التجارية بين الجانبين، وطرح فكرة إنشاء شركة لتنمية المشاريع الاستثمارية بين أستراليا والعالم العربي، برأس مال عربي أسترالي مشترك مهمتها وضع الدراسات الأولية حول الاستثمارات لدى الجانبين.

من جانبه، أكد نائب السفير السعودي أهمية المؤتمر في توفير الفرصة لتعزيز العلاقات بين أستراليا ودول الخليج والعالم العربي، مشيراً إلى تطور هذه العلاقات على كل المستويات خلال الأعوام الأخيرة، حيث بلغ عدد الدارسين في أستراليا ما يقارب الـ 9 آلاف مبتعث يتلقون تعليمهم في هذا البلد.

بدوره شدد المفوض الأعلى لمقوضية التجارة الأسترالية في دول الخليج وشمال أفريقيا كيم هيويت على أهمية موقع المملكة العربية السعودية في مجال توفير الفرص التجارية والاستثمارية التي تسعى لها أستراليا في المنطقة، وفي مداخلة خلال المؤتمر أشير إلى نتائج دراسات تقييمية جرت في وقت سابق والتي أظهرت أن اقتصاد المملكة يعتبر

الأكثر استقراراً في منطقة الخليج والعالم العربي ويحتل أيضاً موقعاً متقدماً على الصعيد العالمي⁽¹⁾.

يرى الكاتب من وجهة نظره الى أن أهمية عقد مؤتمر بهذا المستوى من الحضور وعلى مدى يومين متتاليين في المدينة التي تعتبر المركز التجاري العربي الاستراتيجي (ملبورن)، له دلالات ومؤشرات وخاصة إذا ما أخذنا بنظر الاعتبار الوقت الذي عقد فيه المؤتمر والظروف السائدة في العديد من الدول العربية التي تشهد الكثير من الاضطرابات والتغيرات السياسية والاجتماعية والاقتصادية، ولكون هذه الدول لها علاقات تجارية وصناعية وثقافية مع أستراليا، لذلك جاء عقد هذا المؤتمر الذي يهدف حسب رأي الكاتب الى إبقاء سمة التعاون القائمة بين أستراليا وتلك الدول والقيادات الجديدة للدول العربية بعد التغييرات الأخيرة في المنطقة والعمل على إثبات أهمية الاعتماد على الحوار البناء وخاصة في المجالات التجارية والصناعية والثقافية، لما فيه مصلحة جميع الأطراف وفي بناء المجتمعات الحديثة التي تعتمد على الخبرات والتقنيات المتطورة المبني على دراسات وبحوث ناجحة، يضاف الى كل ذلك أن إرتفاع أسعار النفط العالمية الناجمة عن الاحداث الساخنة في منطقة الشرق الاوسط وبلدان شمال أفريقيا والتي أثرت على أسعار العملات الأجنبية وكذلك على أسعار الأوراق المالية الدولية، وبالتالي فإن هذه النتائج قد أدت الى قلق عالمي عام.

وبناءً على ماتقدم يمكننا طرح التساؤل الآتي: هل هناك أي تأثير على الواقع الأسترالي ناجم عن التغيرات والاحداث المشار إليها أعلاه؟ وفي حالة وجود مثل هذا التأثير فيا ترى ماهي الاسباب الموجبة له؟

نعم هناك العديد من المؤشرات التي تدعو أستراليا الى القلق الفعلي من جراء الآثار الناجمة عن هذه الاحداث والتغيرات الجارية في تلك المنطقة الساخنة والمحتمل حدوثها في المستقبل، ومنها⁽²⁾:

1. تقوم أستراليا بتصدير ما قيمته 10 بليون دولار أسترالي من البضائع والمنتجات الأسترالية الى تلك الدول، وفي نفس الوقت تستورد منها ما قيمته 4 بليون دولار أسترالي من البضائع العربية.

(1) <http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/263488>.

(2) <http://www.vecci.org.au/news>, review on Saturday the 14th May 2011, 10.45 pm.

2. تمثل أستراليا موطن لأكثر من 20000 شخص من تلك المنطقة، الذين يمثلون طلبة المعاهد والجامعات الوافدين للدراسة في أستراليا.
3. هناك ما يزيد على 300 شركة ومؤسسة أسترالية لها مكاتب في بلدان الشرق الاوسط وشمال أفريقيا (100 مكتب منها متخصص بالبناء والانشاءات)، بالإضافة الى مئات من الشركات تتعامل مع المنطقة وتعتبر كمكاتب لشركات أسترالية.
4. إن المؤشرات المتوفرة تبين إن مستوى التعامل مع هذه البلدان في اضطراب مستمر، وهو بذلك يعتبر من الاسواق الواعدة للبضائع والخدمات الأسترالية.
5. برأي الكاتب قبل الامكان إضافة سبب آخر الى الاسباب الموضوعية أعلاه وهو أن الوجود العربي في أستراليا عمثلاً بالعرب الاستراليين المقيمين منذ سنين عديدة يعتبرون من المصادر القوية التي تدعو الى التواصل مع بلدانهم والتفاعل مع الاحداث والتغيرات الطارئة على تلك البلدان، وبالتالي وجودهم الدائم والمؤثر وخاصة على القرارات السياسية الأسترالية والاقتصادية، وخصوصاً بعد أن تم وصول العديد من العرب الاستراليين الى أعلى المناصب الادارية والسياسية في أستراليا.
- أيضاً يمكن إضافة جوانب أخرى تبرز أهمية بلدان الشرق الاوسط وشمال أفريقيا من جميع النواحي بالنسبة الى أستراليا وكذلك للعالم أجمع، ومنها⁽¹⁾:
1. إن إنتاج هذه الدول (العربية) تمثل مايقارب 60% من المخزون النفطي العالمي (وحسب التوقعات التي تقدر احتياطات النفط فيها في العام 2020 بحود 83%).
2. إن الدول الغنية بالنفط تعاني من التخممة الفائضة في الإيرادات الناجمة عن ارتفاع أسعار النفط الحالية.
3. إن أغلب هذه البلدان تعتمد على الاستيرادات الأجنبية لتغطية احتياجاتها.
- تعتبر غرفة التجارة والصناعة الأسترالية العربية، أعلى هيئة تمثل المؤسسات الخاصة الأسترالية التي لها مصالح تجارية في أسواق دول الجامعة العربية بشكل عام، وعلى هذا

(1) Ibid, previous source.

النحو فإن هذه الغرفة تتمتع بدعم كامل من الحكومة الأسترالية، وإن انعقاد هذا التجمع خلال اليومين الخامس والسادس من أيار عام 2011 في قاعة الاجتماعات في فندق سوفيتيل الواقع في شارع كوينز في وسط المنطقة التجارية لمدينة ملبورن عاصمة ولاية فكتوريا الأسترالية (التي يقطنها أكثر من 4 ملايين شخص)، بعد أن تم حشد مجموعة عالمية من المتحدثين الذين قاموا ليس فقط بعرض ما يجري من أحداث ساخنة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا العربية، لكنهم بينوا القطاعات الرئيسية التي تتمتع بمستقبل نمو عالي وخاصة فيما يتعلق بالمهارات الأسترالية، والمنتجات الأسترالية، والخبرات المتعلقة بالأعمال التجارية، إن هذا التجمع يجد ذاته يعتبر كما أشرنا حدثاً تاريخياً وينعكس ذلك من خلال الدعم الكبير من لدن الشركات التي تفهم وتقدر أهمية وجدوى هذا الحدث على التجارة الثنائية بين أستراليا والبلدان العربية، وبالتالي يعطي زخماً كبيراً وموثراً للقدرات والطاقات العربية وخاصة من خلال الدور الكبير الذي يمكن أن تلعبه الوحدات الاقتصادية العربية في أستراليا في هذا المجال الحيوي، والذي برأينا يمكن أن تكون من الفرص النادرة التي تتاح لمثل هذه الوحدات لأبراز دورها في العملية التجارية الدولية وليس فقط على النطاق التجاري المحلي.

إن هذا التجمع التاريخي يهدف إلى تشجيع وتيسير التجارة البينية والاستثمار بين أستراليا والدول العربية بشكل عام، وسينصب التركيز على الفرص التجارية في مرحلة ما بعد الأزمة المالية العالمية الحالية⁽¹⁾.

يعتقد الكاتب أن عقد مثل هذه الندوات العالمية والتجمعات المتخصصة التي تجمع بين العديد من الشركات والمؤسسات المحلية والعالمية، وإن كانت قد لا تعطي نفعاً كبيراً على مستوى الأعمال العربية الأسترالية الصغيرة الحجم (على الأقل في الوقت الحالي)، إلا أن الكاتب يرى أيضاً أنه على المدى البعيد ستكون هناك مزايا عديدة سيستفيد منها كل صاحب عمل عربي يعمل في أستراليا.

الجميع يعلم بأن تواجد مؤسسات تهدف إلى إيجاد الفرص المتنامية للقاء الثنائي أو الجماعي لبلدان ذات مصالح مشتركة، ستكون أسهل من قيام شركة بمفردها من الكتاب

(1) www.austrade.gov.au, review on Saturday the 14th May 2011, 11.15pm west Australia time.

أو إيجاد الجهة المناسبة في البلد الآخر التي تنوي عقد صفقة أو تعاون تجاري معها، لهذا فإن التاجر العربي الأسترالي الصغير الحجم اليوم سيكبر في المستقبل وسيحتاج إلى تلك المصادر للتعامل معها على مستويات أكبر حجماً وبالتالي قد تكون عوناً له في عديد من المجالات التي تساعد في النهاية إلى تنمية عمله وتجارته بشكل يحقق له المردود الذي يريجه من عمله.

إن تواجد جهات حكومية وأخرى أهلية تهدف إلى تقديم الخبرات والاستشارات بخصوص العديد من المجالات التي تتعلق بالتعامل التجاري وغيره من المجالات التي تهتم التاجر العربي الأسترالي، تعتبر من المزايا التي قد لا يكون المواطن العربي في أستراليا قد ألفها في بلداننا العربية.

إذن فالواقع الاقتصادي للأعمال التجارية العربية في أستراليا قد تغير بكافة المقاييس نحو الأفضل بعد أن بدأت هذه الأعمال التجارية بدايات بسيطة وصغيرة جداً، لكنها في العام 2011 أخذت منحى جليداً معتمدة على كافة الوسائل والسبل العلمية والتقنيات الحديثة مستغلة وجودها في بلد متقدم ومتطور بكافة المجالات مثل أستراليا للاستفادة منها في تطوير قدراتها وإمكانياتها من جانب وللوفاء بالتزاماتها القانونية وفق التعليمات والمعايير المعمول بها، مبتعدة عن التكهّنات واستخدام أسلوب التجربة والخطأ، الذي قد يكلف صاحب العمل التجاري الكثير للوصول إلى ما يصبو إلى تحقيقه من نتائج، أو في أحيان أخرى قد يؤدي به إلى خسائر فادحة ومن ثم إلى الإفلاس وترك العمل في هذا النشاط التجاري، لذا يمكن القول بأن أصحاب الأعمال العرب في أستراليا بشكل عام يَفْهَمُونَ حقيقة كون العمل التجاري في هذا البلد مبنياً على أسس وقواعد لا تسمح بالاجتهادات المبنية على المقامرة والمغامرة بأموال الغير (إلا في حالة كون العمل فردياً ويعتمد على ماله الخاص)، حيث إن هناك تعليمات تحدد كيفية المباشرة بإقامة الأعمال التجارية ومتطلباتها ابتداءً من الاسم التجاري والرقم التجاري الأسترالي الذي يُعرف كل عمل ويعتبر من أهم ما يجب أن يحصل عليه صاحب العمل والذي تعتمد عليه العديد من المعاملات اللاحقة لبداية أي مشروع تجاري حتى الصغير منها، وبعد ذلك يتطلب تقديم طلب إلى هيئة الضرائب الأسترالية للحصول على رقم إضبارة الضريبة التي تميزه عن باقي الأعمال الأخرى لأغراض الضريبة حصراً.

يرى الكاتب أنه بالرغم من كل هذه التعليمات والتوجيهات التي في كثير من الأحيان يتم توفيرها بعدة لغات للمواطنين بضمنهم اللغة العربية، إلا أننا لازلنا نلاحظ هناك من يياشر عملاً تجارياً (وخاصة الفردية منها) من دون الالتزام الكامل بالتعليمات والمتطلبات الوارد ذكرها، إما عن جهل أو إهمال وقد تكون عواقب ذلك وخيمة على العمل نفسه ومن ثم على صاحبه منها، على سبيل المثال تحمل تكاليف وغرامات وضياح وقت وجهد كان من الممكن تلافيها بمجرد السؤال من استشاري متخصص كأي محاسب عام أو استشاري قانوني أو الاتصال بإحدى دوائر الدولة المختصة أو من شخص ذي خبرة وممارسة سابقة في هذا المجال.

إن هذه الحالات بدأت تنقص كثيراً في الآونة الأخيرة وخاصة مع نمو الوعي الثقافي والاجتماعي للمواطن بشكل عام، مما خلق جواً من المعرفة العامة بمجريات الأمور وفي زيادة الإدراك لدى المواطنين الناجم عن الاحتكاك المباشر بالعديد من دوائر الدولة ومؤسساتها التي أخذ كل شخص يتعامل معها منذ وصوله للبلد، حتى وإن كان عاطلاً عن العمل، مثل التعامل مع دوائر الخدمات الاجتماعية، ودوائر الضمان الاجتماعي، وضرورة فتح حسابات مع البنوك العاملة لاستلام رواتب الضمان الاجتماعي وغيرها من الطرق الحديثة للتعامل، كلها أدت بالنتيجة إلى التثقيف الذاتي للمواطن والتي يرى الكاتب أنها عوامل مباشرة وغير مباشرة في هذه التوعية والمعرفة بالعديد من الأمور التي تتعلق بكيفية تسيير الأعمال ومهامية متطلباتها بشكل عام، لذا بدأت الأعمال التجارية العربية في أستراليا بشكل عام تأخذ منحى منظماً مبنياً على أسس أكثر دقة مما كانت عليه في بداياتها الأولى، كذلك فإن انتشار البرامج الحاسوبية البسيطة المخصصة لتمشية الأمور اليومية لمثل هذه الوحدات الاقتصادية قد ساعد بشكل كبير على تفهم العديد من أصحاب هذه الأعمال إلى أن تسجيل المعلومات التجارية وبشكل دوري له الأثر الكبير في نجاح ومراقبة النشاطات بشكل أكثر دقة من الأسلوب اليدوي القديم، كما لا يغوتنا الإشارة إلى أن انتشار استخدام الحاسوب (وخاصة النقال)، وانتشار وسائل الاتصال السريع والمختلفة، قد كان لها الأثر البالغ والكبير في هذه التقلية النوعية في تمشية الأعمال التجارية العربية في أستراليا، هذا إضافة إلى وعي هذه الطبقة من رجال الأعمال بأهمية ودور الحاسب العام الخارجي (خاصة للوحدات

المملوكة من قبل صاحب العمل نفسه) في تنظيم وتسهيل تمشية أمور الأعمال وفق السياقات والتعليمات المطلوبة بموجب القوانين السارية المفعول ودوره في توجيه رجال الأعمال الى العمل بشكل يؤدي الى تحقيق الكفاءة الانتاجية المرجوة من قيام مثل هذه الأعمال وتعديل أي مسارات غير ملائمة للواقع المطلوب.

جدول (1)

جدول يبين مساحات الجزر الاسترالية الكبرى حسب التسلسل ابتداءً من الكبرى

•Largest Islands of Australia

Island	State	Area Sq km	Area Sq mile
1. Tasmania	Tasmania	60,637	23,412
2. Melville Island	Northern Territory	5,786	2,234
3. Kangaroo	South Australia	4,416	1,705
4. Groote Eylandt	Northern Territory	2,285	882
5. Bathurst Island	Northern Territory	1,693	654
6. Fraser Island	Queensland	1,653	638
7. Flinders Island	Tasmania	1,359	525
8. King Island	Tasmania	1,091	421
9. Mornington Island	Queensland	1,002	387

مصدر معلومات الجدول مأخوذة من الصفحة الالكترونية أدناه:

*<http://www.worldislandinfo.com/Australia.htm>; viewed on Friday 06/05/2011 at 11.50pm,

West Australian

المبحث الثاني

نشاطات الاعمال التجارية العربية في أستراليا

والوعي المحاسبي والمالي

أولاً: النشاطات التجارية التي يمارسها أصحاب الاعمال العرب في أستراليا

تمتد جذور الاعمال التجارية العربية في أستراليا وكما بينا في المبحث السابق الى مايزيد عن 130 سنة مضت (على أقل تقدير)، خاصة إذا ما علمنا بأن بعض أبناء الجالية العربية الذين قدموا الى أستراليا (خاصة من الجالية اللبنانية والسورية) كانوا قد تقدموا بطلبات التجنس بعد أن قضوا فترات في أستراليا قبل تقديم هذه الطلبات وكان القسم الذي عثر على سجلاتهم قد تقدموا بهذه الطلبات منذ العام 1880، وبما أننا الآن في العام 2011 فإن عراقة الاعمال التجارية العربية في أستراليا بالرغم من بداياتها البسيطة تمتد الى مراحل لم تكن فيها وسائل العملية الانتاجية المستخدمة متقدمة أو متطورة كما هي عليه الآن، كما أن الخدمات التي كانت تقدم في تلك الفترات كانت حتماً بسيطة أيضاً ولا تتوفر الكثير من الخدمات التي نألّفها في زماننا الحاضر، لكن يمكن القول إن هذه الاعمال البسيطة كانت النواة التي بدأت بتلك النشاطات ومن ثم تطورت مع تطور الظروف الاجتماعية والثقافية والاقتصادية للبلد، وخاصة بعد وصول أعداد من المهاجرين واللّاجئين الذين ساهموا بشكل ملموس في نقل ثقافات وتجارب كثير من الشعوب المختلفة بالإضافة الى جلب بعض الاموال التي ساهمت أيضاً بشكل كبير في توفير رؤوس الاموال اللازمة والتي تعتبر الارضية التي يعتمد عليها أي عمل تجاري مهما كان حجمه ونشاطه.

استطاع الكاتب ومن خلال استمارة استبيان (مرفقة في نهاية هذه الاطروحة) صممت خصيصاً للحصول على بعض المعلومات الضرورية التي اعتمدها البحث، والتي تم توزيعها على العديد من الاعمال التجارية العربية في أستراليا وكذلك على بعض

رجال الأعمال الذين يمارسون النشاطات التجارية بشكل فردي، كما استطاع الكاتب أيضاً ومن خلال اللقاءات الشخصية مع العديد من أصحاب هذه الأعمال الذين قابلهم شخصياً للوقوف على دقة وشفافية المعلومات ومن ثم محاولة تجاوز أي غموض أو عدم فهم لأي من الفقرات التي تضمنتها الاستثمار المذكورة، أو تفسير المقصود من بعض الاسئلة التي وردت بالاستبيان.

في الواقع حاول الكاتب في بداية الامر الاعتماد على أسلوب إرسال إستمارة الاستبيان عن طريق البريد المعتاد الى عناوين بعض الشركات والمشاركات والاشخاص ممن يمارسون الأعمال التجارية في ثلاث ولايات أسترالية بعد أن تمكنا من الحصول على عناوينهم من عدة مصادر، منها الطرق الشخصية البحتة والاخر عن طريق العناوين الالكترونية والمواقع والصفحات الالكترونية، أو من بعض الصحف والمجلات العربية الصادرة في إستراليا، إلا أنه ومع الاسف الشديد لايقنا العديد من المصاعب في الحصول على المعلومات التي كنا نروم الحصول عليها ولأسباب عدة منها:

1. تم الاجابة عن عدد قليل من الاسئلة المطروحة في الاستمارة.
2. لم يتم إعادة إرسال الاستمارة (أي تم إهمالها).
3. لم نحصل على ردود مشجعة من بعض الاطراف.
4. أغلب الاجابات جاءت ناقصة وغير صحيحة.
5. تخوف العديد أصحاب الأعمال من الافشاء بمثل هذه المعلومات، وترددوا في الاجابة لأسباب عديدة (قد يشير الكاتب اليها في مجال اخر ضمن مباحث الفصل الاخير من هذه الاطروحة).

تمتاز النشاطات التجارية العربية في أستراليا بالتنوع التام، وبهذا المجال يرى الكاتب أن تقسيم هذه الأعمال الى التصنيف التالي سيساعد على سهولة متابعة وتثبيت أنواع الأعمال التجارية التي يمارسها العرب في أستراليا والتي هي:

1. الأعمال التجارية البحتة (التقليدية) المعتمدة على شراء المواد لأجل إعادة بيعها لتحقيق الربح الناجم عن الفرق بين سعري الشراء والبيع، وتشمل هذه المجموعة مخازن ومحال البقالة التي قد يمكن مشاهدتها متشرة في كافة الاماكن السكنية والتي لايمكن لأي فرد الاستغناء عن خدماتها، أما المخازن الكبيرة

منها فغالباً ما تتواجد ضمن مجموعات تجارية أخرى مخصصة لتقديم مثل هذه الخدمات. ويمكن إضافة خدمات محلات بيع البترول ومشتقاته الى هذه المجموعة وذلك لكونها أصبحت أسواقاً صغيرة لبيع العديد من المواد الغذائية والقرطاسية والمشروبات الغازية، مع توفير وجبات أكل سريع ومواد كهربائية وبعض المستلزمات الخاصة بالركبات على اختلاف أنواعها وغيرها من المواد المعروضة للبيع في هذه المحلات، وقد انتشرت هذه الظاهرة في السنوات الأخيرة بشكل ملفت في كل من سلني وملبورن بشكل خاص، وتستقطب العديد من أبناء الجالية العراقية على وجه الخصوص.

2. الأعمال التجارية التي تعتمد على شراء مواد لأجل استخدامها في تصنيع مواد كاملة التصنيع تعرض للبيع من قبل نفس العمل التجاري أو قد يتم بيعها بالجملة الى تجار المفرد الذين يملكونهم يقومون ببيعها بالمفرد الى المستهلكين. منها الافران والمخابز والمطاعم ومحلات بيع اللحوم على اختلاف أنواعها.

3. أعمال تجارية تقوم باستخدام بعض المواد (التي تشتري بالجملة على الغالب) في نشاطاتها وخدماتها الى زبائن العمل الذين يحتاجون في الغالب مثل هذه المواد لغرض إكمال الخدمة التي جاءوا من أجلها. من هذه الأعمال التجارية محلات ومعامل النجارة، ورشات الحدادة، محلات تصليح المركبات والمعدات ومعامل الطباعة وغيرها.

4. أعمال تجارية تعتمد حصرياً على تقديم خدمات متخصصة في واحد أو أكثر من المجالات التي يحتاجها العديد من طالبي الخدمة، وغالباً ما تكون مهنية وذات كفاءات متخصصة معينة. من هذه الأعمال التجارية التي تمارس من قبل أشخاص غالباً ما يكونون من خريجي الجامعات والمعاهد المتخصصة وكذلك قد يكونون أعضاء في نقابات وجمعيات مهنية متخصصة، وعادةً ما يخضعون الى برامج تعليمية وتدريبية مستمرة للحفاظ على استثمارية مستوى معين من المهارة والخبرة وكذلك لتأمين استمرارهم ورخص ممارسة مثل هذه المهن والاختصاصات (الأعمال التجارية)، من هذه المجموعة الاطباء

والحامون والمهندسون والمحاسبون والمدققون وغيرهم من الاستشاريين وأصحاب المهن المتخصصة.

5. أعمال تجارية تخصص في تقديم خدمات الى مجاميع كبيرة من المستفيدين في آن واحد، وكذلك تقدم خدماتها الى مجاميع صغيرة وحتى في حالات معينة يمكنها من خدمة الافراد في أوقات معينة. منها على سبيل المثال الصالات والقاعات التجارية المتخصصة في تقديم خدمات الحفلات والمناسبات الاجتماعية التي أخذت تنتشر في العديد من المدن الاسترالية وخاصة الكبيرة منها مثل سيدني وملبورن، وكذلك تقوم هذه الاعمال بتجهيزات تجهيز خدمات المأكول والمشرب الى الجهات الطالبة لها وفق عقود متفق عليها بين الطرفين، وقد تطورت هذه الاعمال بحيث أخذت تعد نماذج معينة وبأسعار محدودة سلفاً، يمكن لأي جهة الاتفاق على النموذج المطلوب وفق الشروط أعلاه.

6. مكاتب تجارية تقدم خدماتها للزبائن معتمدة على أعداد من الموظفين الذين تخصصوا في عمليات بيع وشراء العقارات السكنية والتجارية والزراعية والصناعية وبيع الاعمال التجارية وغيرها، أو مكاتب تقديم خدمات التمويل والتأمين والشحن والصرافة ومكاتب السفر والترجمة وغيرها من الخدمات العديدة، التي قد لا تتطلب مستويات دراسية عالية ومهارات متخصصة كما جاء في الفقرة الرابعة أعلاه (بالرغم من وجوب الالتزام ببرامج تعليمية مستمرة كل حسب اختصاصه أسوة بأعضاء الفقرة رابعاً الوارد ذكرها).

جميع الاعمال الواردة أعلاه تأخذ أشكالاً متباينة وبالحصوص من حيث الحجم، فنرى المحال التجارية صغيرة الحجم سواء من ناحية رأس المال المستخدم، أو من ناحية عدد العاملين فيها، أو من حيث الحيز الذي يشغله المحل التجاري نفسه، وعادة ما تنتشر المحال التجارية صغيرة الحجم بين المناطق السكنية والأهلة بالسكان ويلاحظ انتشارها أيضاً بين المجمعات السكنية القريبة من سكن أبناء الجالية العربية بشكل خاص، وعادة ما تعرض المواد التي يحتاجها المنزل بشكل يومي، مثل الحبوب والمعلبات والحليب ومشقاته وفي بعض الاحيان بعض الحضر والفواكه بالإضافة الى توفير المعجنات اليومية الطازجة، أما المحال التجارية الأكبر حجماً من ناحية رأس المال المستخدم، وذات المساحات الملائمة

لعرض أنواع عديدة من المواد المختلفة، فعادة ما يكون فيها عدد من العاملين والاداريين وقد يكون فيها في بعض الاحيان أيضاً فنيون يتولون بعض المهام التي تحتاجها مثل هذه الاعمال وخاصة ما يتعلق منها بأعمال الصيانة الكهربائية وأجهزة التبريد والمكائن الأخرى وغيرها. أما ما يتعلق بال بضائع والمواد التي تحتويها مثل هذه المحال التجارية فتشمل أنواعاً مختلفة ومتنوعة من البضائع وقد تكون داخل هذه المحال أقسام معينة تعرض للبيع مواد معددة فعلى سبيل المثال، هناك قسم المعجنات الذي يعمل فيه كادر متخصص في صنع الخبز اليومي المتنوع الشكل والحجم بالإضافة الى الحلويات المختلفة، وقسم اللحوم وملحقاته من المواد المصنعة من اللحوم، وأيضاً قد توجد أقسام مختلفة عديدة تعتمد على كبر حجم المحل التجاري من ناحيتي المساحة ورأس المال المستخلم، وهناك محال تتضمن أقسام خاصة للملابس وهذه بدورها قد تنقسم الى قسم الملابس الرجالية وقسم الملابس النسائية وقسم ملابس الاطفال وفي أحيان قد يفرز قسم خاص بالاطفال الرضع، وقد يكون هناك تقسيم فرعي أدق مثل قسم الملابس الداخلية للرجال وقسم الملابس الداخلية للنساء ومثلها للاطفال، ونفس التصنيف يمكن أن تحويه أقسام الاحذية، وغيرها من الاقسام. ومن الاقسام الأخرى التي قد تحتويها هذه المحال التجارية هي قسم العطور وقسم مساحيق ومواد التنظيف المختلفة، وقسم الزراعة والبستنة وقسم العدد والمواد المختلفة، وكذلك قسم المواد القرطاسية وقسم الاغذية المجمدة وقسم الحليب ومشقاته من الالبان والاجبان والزبدة والقشدة وغيرها.

لابد من الإشارة هنا الى حقيقة واضحة وهي أن هذه المحال التجارية والتي انتشرت بشكل ملحوظ خلال السنوات العشرة الماضية بين أبناء الجالية العربية بالإضافة الى الأعمال التجارية الأخرى لم تكن مألوفة بين أبناء الجالية العربية الاسترالية قبل هذه الفترة، والسبب الرئيسي في ذلك يعود الى عدة أسباب قد يكون في مقدمتها محدودية رأس المال العربي المستثمر، بجانب قلة الخبرة والمران الذي توفرت لأبناء الجالية العربية بعد هذه الفترة من العمل في مثل هذه الجوانب والحقول التجارية لدى بعض أصحاب الأعمال الاستراليين، وبعد اكتساب الخبرة والاطلاع على مكامن التجارة وفنونها، وبعد أن استطاعوا توفير رأس المال العامل بشتى الطرق والاماليب الممكنة، استطاعت نخبة من التجار الصغار التوسع في نشاطات أعمالهم وقرروا بعد أن راقت لهم فكرة التوسع

في العمل التجاري، الدخول في مشاريع تكلف الملايين من الدولارات بعد كانت استثماراتهم السابقة لا تتجاوز بعض الآلاف أو مئات الآلاف من الدولارات الأسترالية. يرى الكاتب أيضاً أن أبناء الجالية العربية من أصل عراقي على وجه الخصوص دخلوا إلى هذا المترك التجاري بشكل واضح بُعيدَ العام 2003 أي بعد دخول قوات الاحتلال إلى العراق وإسقاط حكومته السابقة، وكان ذلك جلياً بشكل كبير من خلال انتشار الأعمال التجارية الفردية منها والجماعية أو عن طريق المشاركات بين اثنين أو أكثر من رجال الأعمال، وهذا برأي الكاتب قد يعزى إلى توفر رؤوس الأموال الواردة من العراق للاستثمار في أستراليا بعد أن أصبح باستطاعة المواطن السفر بحرية تامة إلى العراق لتصفية ممتلكاته التي تركها قبل اللجوء والهجرة من العراق منذ بداية تسعينات القرن الماضي، أو من استطاع الحصول على أموال من العراق بطرق وأساليب أخرى (لسنا بصدها في هذا المجال) كأن تكون أموال أشخاص غير مقيمين (في أستراليا)، موجودين في العراق أو خارجه ولديهم معارف أو أقارب في أستراليا، تمكنوا من توفير هذه الأموال للمواطن العراقي الأسترالي لاستثمارها في هذه المشاريع في داخل أستراليا، بموجب اتفاقات شخصية بمحة في الغالب.

يؤكد الكاتب هنا على أهمية إبراز العمل التجاري العربي والذي أصبح يعتمد على كثير من التقنيات والأساليب والأنظمة الحديثة التي تطبق في أغلب بلدان العالم المتطور، بعد أن أصبحت هذه التقنيات والأساليب والأنظمة متوفرة لكل من يدفع لاقتنائها للاستخدام التجاري وفي شتى المجالات التي قد تتضمن مشاريع تجارية أو صناعية أو خدمية مختلفة، وهذا ما يمكن ملاحظته على الأعمال الكبيرة الحجم نسبياً، أما الأعمال التجارية الصغيرة والبسيطة فقسم منها لا زال بعيداً عن مثل هذه التقنيات والأساليب الحديثة.

ونتيجة لهذه النقلة النوعية في ممارسة الأعمال التجارية بين العرب الأستراليين فقد أدى ذلك إلى خلق العديد من فرص العمل لأبناء الجالية نفسها، كما أنها في الوقت ذاته فتحت أذهان العديد منهم إلى التفكير الجدي في استنساخ الفكرة من جديد، أي فتح مشروع مماثل في مناطق أخرى تحتاج إلى مثل هذه الخدمات. وهكذا الحال مع العديد من النشاطات الأخرى، ترى العامل العربي الأسترالي يحاول في أحيان عديدة تثقيف نفسه

بشتى الطرق المتاحة للحصول على الخبرة والمعرفة والدراية اللازمة التي تؤهله في الدخول الى مثل هذه النشاطات التجارية والتي أغلبها يندرج تحت تعريف الاعمال الصغيرة، فقد يمكنه الحصول عليها إما عن طريق ممارسة العمل تحت إشراف الغير أو عن طريق الدراسة إضافة الى الخبرة، أو عن طريق معادلة خبراته السابقة التي حصل عليها من موطنه الاصيل قبل القدوم الى أستراليا مع ما يعادلها من الخبرات في أستراليا، وهناك فئة أخرى لديها المقدرة المالية لشراء عمل جاهز من الغير دون سابق خبرة أو معرفة جيلة بالمهنة أو العمل، لكنها اعتمدت على الكادر الموجود في العمل لتسيير الامور اليومية فيه.

تعتبر الاعمال التجارية التي تمارس من قبل العرب الاستراليين في الغالب أعمالاً حديثة النشأة أخذت بالظهور والانتشار خلال العشرين سنة الماضية، لكن هذا لا يعني عدم وجود مثل هذه الاعمال قبل تلك المدة الزمنية، فكما اتضح لنا وبالحصول من خلال للبحث الاول من هذا الفصل الى أن الاعمال التجارية للعرب الاستراليين مورست منذ مايزيد عن 130 عاماً في العديد من الولايات الاسترالية، إلا أنها لم تكن بهذا الشكل الذي يمكن أن يوصف بالمنتظم والمبني على أسس وقواعد حضارية معتمدة على كل مايمكن أن يحقق الغاية التي أنشئ من أجلها أنشأ.

يرى الكاتب أن وصف الاعمال التجارية للعرب الاستراليين بكونها حديثة العهد متأثراً من قناعاته بأن عدم اعتماد الاعمال التجارية في السابق على استخدام أساليب ونظم محاسبية حديثة ومتطورة وكذلك عدم وجود قواعد للإفصاح والأبلاغ عن العديد من المعلومات والبيانات الخاصة بنشاطات هذه الاعمال، جعلها مجرد نشاطات تجارية بسيطة من دون بيانات تاريخية مدونة أو موثقة من قبل دراسات أكاديمية وعلمية معتمدة، ولايمكن للباحث تجاهل ظاهرة عدم توفر المعلومات والبيانات لهذه النشاطات بسهولة، إلا أن المعلومات المستقاة من استمارة الاستبيان الواردة ذكرها أعلاه، جاءت لتضيف معلومات على بساطتها، كان لها العون الكبير في الوصول الى نتائج هذا البحث، وبالتالي تعتبر مصدراً قد يتمكن الكاتب أو غيره من استخدامها في دراسات لاحقة تبحث في موضوع اقتصادي أو اجتماعي يدور حول دور الجالية العربية في تطوير حركة النشاط التجاري الاسترالي عموماً.

يعتبر الوعي المحاسبي والمالي بشكل أدق من الأمور التي تواجه الأعمال التجارية العربية في أستراليا، على الرغم من وجود بعض الضبابية بخصوص المفهوم العام لهذا الوعي لدى بعض التجار وخاصة الصغار منهم، إلا أنه ويشكل عام لازال صاحب العمل التجاري العربي يحتاج إلى الكثير من المعلومات التي يحاول الحصول عليها من مصادر مختلفة لتمشية أموره المتعلقة بتلك الجوانب، يود الكاتب الإشارة إلى أنه صادف ومن خلال لقاء بعض أصحاب الأعمال التجارية العربية، أن قسماً منهم استطاع العودة إلى مقاعد الدراسة خصيصاً للتعرف على المبادئ الأساسية لتعلم مهنة ممارسة الأعمال التجارية وبالأخص التعرف على المتطلبات القانونية والمحاسبية والمالية والإدارية التي يجب توفرها قبل الشروع في إقامة أي مشروع والبدء بنشاطاته، وهذا كان من المشاريع الناجحة التي بدأ العمل فيها منذ أكثر من عشر سنوات استطاع خلالها من تطوير إمكاناته الانتاجية، والتمكن من توسيع الخدمات بحيث أصبح بإمكانه بعد فترة سبعة سنوات فتح مشروع ثانٍ في موقع جديد أكبر حجماً وأوسع نشاطاً.

بخلاف ذلك نلاحظ أن هناك شريحة أخرى من أصحاب الأعمال التجارية، على النقيض من صاحب العمل المشار إليه أعلاه، قاموا بالمباشرة بأعمالهم التجارية (وخاصة الفردية منها) من دون معرفة تامة بكافة المتطلبات القانونية والمحاسبية والمالية التي تستوجب وجودها وتوفرها عند ممارسة مثل هذه الأعمال، وبالتالي كانت إحدى المشاكل التي أدت بالنتيجة إلى عرقلة الأمور بعد فترة وجيزة، لذا نرى قسماً منهم من استطاع تلفيها من خلال الاعتماد على جهات متخصصة لجأ إليها طلباً للمساعدة والعون والاستشارة، ومنهم من أصر على الاعتماد على النفس والخبرة البسيطة التي معه وبالتالي ألت الأمور إلى فقدان المقدرة على قيادة دفة العمل بشكل مريح مما أدى إلى إقبال العمل وبالتالي تكبده خسائر مالية كبيرة، ومن المؤسف إن الأمر لم يتوقف عند هذا الحد بل قد يتعداه إلى خلق مشاكل اجتماعية أكبر قد تؤدي إلى تدمير أسر بكاملها وذلك من خلال كثرة حالات الطلاق التي تقود إلى انفصال الزوجين نتيجة فشل مثل هذه المشاريع التجارية التي غالباً ما تكون مشاركة بينهما.

من الأعمال التجارية التي أخذت تنتشر بين العرب الأستراليين بشكل واضح خلال الفترات المشار إليها والتي حددناها بعشرين سنة ماضية وبالتحديد بعد العام

1992، هي الاعمال الفردية التي تعتمد على المهارات الفنية المتخصصة المكتسبة في العديد من المجالات، منها الميكانيكية والكهربائية والبناء والسمكرة والتجارة وغيرها من الحقول التجارية التي تعتمد على الخبرات الاستراتيجية المكتسبة من الممارسة الفعلية ولسنوات طويلة أو بعد معادلة الخبرات العربية بما يقابلها من مثيلاتها الاستراتيجية، ولا بد من الاشارة هنا الى أن العديد من الشباب العرب في أستراليا استفادوا من برامج التعليم المتوفرة لهم للحصول على الخبرة والمهارة عن طريق الدراسة المهنية مع التطبيق العملي تحت إشراف وتوجيه من أشخاص وشركات مؤهلة تمنح المشارك بعد مدة زمنية غالباً ما تكون محدود أربع سنوات، بعدها يكون المشارك مؤهلاً للقيام بالعمل الذي تدرب عليه من دون أي مشرف أو موجه، وبهذا نرى أن هذه الشريحة من أصحاب الاعمال التجارية العرب في أستراليا لم تكن متواجدة في السابق، أما الان فانها بعد انتهاء مدة الدراسة والتطبيق العملي يمكن للمتخرج أن يتقدم بطلب منحه إجازة أو رخصة ممارسة المهنة التي درسها ومارسها عملياً للمدة المقررة وفق المنهاج التعليمي الاسترالي المعتاد.

من الاعمال التجارية الاخرى التي بدأت بالانتشار حديثاً ما يتعلق بالتقنيات الالكترونية وملحقاتها وتركيبها وصيانتها والتي تتميز بكونها كثيرة التغير والتطوير نتيجة تحديث هذه التقنيات بشكل مستمر على مدار الايام بل الساعات في أحيان عديدة، وخاصة لما شهدته هذه التقنيات من ثورة معلوماتية كبيرة غزت جميع مناحي العالم الصغيرة منها والكبيرة والتي لا يمكن استثناء أي قطاع من استخدام مثل هذه التقنيات الالكترونية التي انتشرت بشكل واضح في كافة مجالات حياتنا اليومية والتي تعتبر إحدى المزايا الايجابية للعولمة، والكاتب هنا يود إعطاء مثال بسيط لمثل هذه الاعمال التي تعتمد على مثل هذه التقنيات الالكترونية التي لم تكن نالفاً الى وقت قريب جداً، إن أغلب المركبات الحديثة التي نقتنيها الان تعمل بعقل الكتروني ينظم كافة الفعاليات بأوامر من هذا الجهاز العجيب، وفي حالة وجود خلل في المركبة وخصوصاً ما يتعلق بالانشطة الكهربائية والميكانيكية المخفية أي التي لا يمكن اكتشافها بالعين المجردة، فهناك جهاز الكتروني صغير أصبحت أغلب حال التصليح الميكانيكية تملكه بحيث يتم إصصاله عن طريق جامع الكتروني مثبت في المركبة ومن خلال قيام الميكانيكي المتخصص بالكتاب عن مكنم الخلل بواسطة هذا الجهاز الالكتروني الكاشف بعد تغذيته بالمعلومات الخاصة

بالمركبة من حيث الموديل والحجم وقوة المحرك وغيرها من المعلومات، يمكنه من معرفة الجزء العاطل الذي أدى إلى الخلل الحاصل في المركبة خلال فترة قد لا تتجاوز دقائق معدودة، وبهذه الطريقة الحضارية ابتعدنا عن أسلوب التكهّن بمكامن العطب الذي يعتمد على مبدأ التجربة والخطأ، وبالتيجة تمّ التقليل من التكاليف المالية والوقت المطلوب للصيانة.

انتشرت ظاهرة الاعمال التجارية المبنية على تقديم الاستشارات والخدمات المتخصصة في العديد من المجالات التي لا يمكن لأي فرد الاستغناء عنها، مثل مكاتب المحامين والمهندسين والمحاسبين والمدققين والأطباء وغيرهم من الاختصاصات التي تعتمد على الكفاءات المهنية في المجالات المذكورة والتي بدأت تأخذ منحىً تجارياً بحثاً يعتمد على تحقيق أقصى الأرباح الممكنة من خلال تقديم الاستشارات والخدمات كل حسب اختصاصه ومجال عمله، كما إنتشرت كذلك مكاتب التعامل بتجارة العقارات ومكاتب التمويل المصرفي ووكلاء التأمين بأنواعه ووكلاء العمل والاستخدام ووكلاء بيع المركبات وغيرهم من الوكلاء الذين يعملون إما بشكل فردي أو جماعي ويتخويل من الشركة المجهزة أو من ينوب عنها في المدينة الأسترالية، وتعتمد هذه الشريحة بشكل خاص على أحدث وسائل الحاسبة المطبقة في أستراليا وعادة ما تستخدم خدمات المكاتب المحاسبية والتدقيقية المختصة في هذه المجالات لتمشية أمورها المحاسبية والتدقيقية وفق متطلبات القوانين والتعليمات السارية المفعول.

من الأمور التي انتشرت بشكل واضح أيضاً في هذه الأيام وخصوصاً مع انتشار استخدام الحاسوب والانترنت، دخلت في حياتنا تجارة من نوع جديد تعرف بمفهوم التجارة الالكترونية التي أخذت تتيح العديد من المزايا لمستخدميها، سواء بالنسبة لرجال الأعمال (مقدم البضاعة أو الخدمة) أو المستهلكين (مشتري البضاعة أو الخدمة). وقد انتشرت عمليات التجارة الالكترونية (حسب دراسة سابقة أجريت ونشر خبر عنها في 19 كانون الاول من العام 2007 تشير إلى أن نسبة الناس الذين يفضلون الشراء عن طريق صفحات الانترنت بدلاً عن التسوق العادي قد بلغت 89٪)⁽¹⁾ التي تشير في

(1) http://www.bizreport.com/2007/12/survey_89_of_consumers_prefer_online_shopping.html, viewed on 31st May 2011 at 11.30 pm West Australia time

الغالب إلى إتمام عمليات البيع و الشراء للبضائع والخدمات عبر الوسائل الالكترونية المألوفة وعن طريق الاتصالات المعتمدة على شبكات وخدمات الانترنت التي أصبحت في متناول الكبير والصغير على حد سواء، بعد أن كانت قبل أقل من عشرين عاماً ضرباً من الخيال الذي قد لا يتخيله الكثير منا في ذلك الوقت.

تتمتع التجارة الالكترونية المذكورة بعدة فوائد، فهي تتيح الفرصة للعديد من البضائع أن تباع بأسعار زهيدة قياساً بالأسعار السائدة في المجال التجارية، كما أنها تسمح للفرد من الحصول على بضائع و منتجات أوخدمات قد لا تكون متوفرة في أستراليا نفسها. أصبحت هذه التجارة سمة العصر الحديث في أستراليا كما في غيرها من بلدان العالم المختلفة، وانتشرت بحيث شاع استخدامها حتى على نطاق شراء وجبات الطعام السريع، فعلى سبيل المثال لغرض شراء بيتزا من محلات معينة يمكننا اليوم وعبر استخدام الانترنت من إصدار أمر الشراء بعد تحديد نوعية البيتزا ومحتوياتها وحجمها وحتى ما يتعلق بشحن المعجينة نفسها، وكذلك تحديد كيفية الحصول عليها عن طريق إرسالها بواسطة أحد العاملين في المحل أو عن طريق الاستلام الشخصي بمراجعة أقرب محل للبيتزا إلى موقع السكن، إن هذه الخدمات لم تكن مألوفة لنا قبل استخدام الحاسوب وبالأذات قبل استخدام الانترنت.

لابد من الإشارة إلى أنه لا زال الكثيرون يواجهون مخاوف متزايدة من فكرة الدفع الالكتروني الناجم عن عقد الصفقات التجارية عبر الانترنت، الأمر الذي دفع العديد من الناس إلى التفكير الطويل قبل الدخول في مثل هذه الصفقات. إلا أن الخبرة التي قد تأتي مع الأسف الشديد بعد الوقوع في حبال بعض المواقع التي تعتمد على النصب والاحتيال والتي قد تجعل المتعاملين يبدون كثيراً من الحرص قبل الدخول إلى المواقع الغريبة بوجه الخصوص، لذا فإن اختيار المواقع الآمنة والمعروفة لدى بعض الناس من خبراتهم السابقة تجعل التعامل معها أكثر أماناً وسلاسه ونفعاً، ولهذا يجب على من يفضل التعامل مع الغير باستخدام أسلوب التجارة الالكترونية أن يتذكر بأن هناك الكثير من المساوئ التي تكتنف هذه النشاطات والتي يمكن تلخيصها بالاتي⁽¹⁾:

(1) Sherry Y. Chen and Robert D. Macredie, "The assessment of usability of electronic shopping: A heuristic evaluation", International Journal of Information Management 25 (2005), 516-532

1. عدم معرفة الجهة المجهزة للبضاعة أو الخدمة.
 2. في كثير من الحالات قد لا تنطبق البضاعة أو الخدمة للتفاصيل المطلوبة.
 3. صعوبة حل المشاكل الناجمة عن إبرام مثل هذه الصفقات التجارية عبر الانترنت.
 4. خطورة إعطاء معلومات شخصية ومالية معينة الى جهات خارجية غير متأكد من مصداقها وتابعيتها، وهذا ما يشكل إحدى المشاكل التي قد لا تظهر عواقبها على المدى القصير.
 5. افتقاد هذه الطريقة الى ما نألفه في التعامل التجاري المألوف، حيث لا يمكن رؤية البضاعة ولمسها وتجربتها واختيار اللون المناسب وغيرها من الأمور الضرورية
 6. قد لا تصلح هذه الطريقة للتعامل التجاري للعديد من الخدمات مقارنة بالطرق المألوفة.
- باعتقاد الكاتب أن التبضع الإلكتروني قد أصبح حلاً مناسباً وميسوراً للجميع و أن الإقبال عليه أصبح كبيراً جداً وخاصة للذين لا تسمح ظروفهم الوظيفية والعائلية من الاعتماد على الأسلوب المعتاد، على الرغم من العيوب التي أشرنا إليها أصلاً، وذلك نظراً لما تحققه طريقة التجارة الالكترونية من تلبية حاجات ورغبات المستهلكين (المتبضعين) والتي أخذت توفر الوقت الثمين الذي يمكن استغلاله في مجالات أكثر نفعاً من الذهاب الى السوق للتبضع، كما أن عدم وجود أوقات محددة لإصدار أوامر الشراء والدفع من حسابات المستهلكين، جعلت هذه الطريقة من المرونة التي شجعت على انتشارها بين الشريحة المثقفة من الناس ممن فيهم كبار الموظفين وأصحاب المهن المتخصصة الذين لا أوقات لديهم يمكن هدرها في الأسواق والمراكز التجارية، يضاف الى ذلك كله إمكانية التبضع في أي وقت نظراً لكون السوق الالكترونية متوفرة 24 ساعة 7 أيام في الاسبوع.
- من الامثلة الشائعة التي اعتمدتها إحدى المؤسسات وهي شركة دل⁽¹⁾ لصناعة أجهزة الحاسوب، هو البيع عن طريق التجارة الالكترونية التي تعتمد على تصميم نوع

(1) . <http://www.dell.com>

الحاسوب المطلوب وحجمه وقدراته التشغيلية وغيرها من المواصفات التي يحتاجها المستخدم للجهاز، وقد اشتهرت شركة دل للصناعات الالكترونية في مجال البيع عن طريق توفير منتج مثالي بأسعار مناسبة، هذا بالإضافة الى خدمات الصيانة لما بعد البيع، الأمر الذي دعم انتشار التعامل الالكتروني عبر بلدان العالم أجمع.

وكدليل على انتشار أسلوب التجارة الالكترونية لا ويل تفضيلها على الأسلوب المعتاد وخاصة في مجال خدمات التأمين، أعلنت عطة تلفزيون (SBS) الاسترالية⁽¹⁾ في نشرتها الاخبارية اليومية مساء يوم الجمعة الثالث من شهر حزيران عام 2011 وفي تمام الساعة التاسعة والنصف مساءً بتوقيت مدينة بيرث عاصمة ولاية غرب أستراليا، خبراً مفاده أن شركة التأمين المعروفة باسم (AAMI) قررت إغلاق كافة مكاتبها العاملة في مختلف الولايات الاسترالية وبالغلة محدود 32 مكتباً تجارياً وذلك لعدم جدواها الاقتصادية في مجال تقديم الخدمات المباشرة للزبائن اللين يفضلون التجارة الالكترونية بدلاً من مراجعة هذه المكاتب، لذا قررت إدارة شركة التأمين المذكورة غلق هذه المكاتب خلال فترة قصيرة جداً لامتجاوز الشهرين. من هذا الخبر يمكن لنا أن نلاحظ أن رواج التجارة الالكترونية قد أدت الى الاستغناء عن خدمات العديد من الايدي العاملة التي كانت تدير مثل هذه المكاتب وعليه ستؤدي الى بطالة عدد من العاملين نتيجة لهذه الممارسات التي نجمت عن التجارة الالكترونية، في نفس الوقت مستحق هذه الخطوة أرباحاً كبيرة لشركة (AAMI) للتأمين نتيجة الاستغناء عن دفع رواتب عدد من العاملين بالإضافة الى عدم الحاجة الى إيجار عدد كبير من المكاتب التجارية للممارسة النشاطات الاعتيادية، أما إذا كانت الشركة تمتلك تلك المكاتب التجارية أصلاً، ففي هذه الحالة ستقوم بعرضها للايجار وتحقيق موارد مالية إضافية ناجمة عن ذلك.

لقد ساعد استخدام أسلوب التجارة الالكترونية الى قيام العديد من الناس الى الدخول في هذا المجال عن طريق شراء وبيع البضائع المختلفة بما فيها البضائع المستخدمة وقد راجت هذه التجارة وأصبحت تعيل العديد من العوائل وأخذت تحتل موقعاً كبيراً في التعاملات التجارية اليومية، وقد ساعدت على ابتكار طرق لترويج البضائع

(1) <http://www.sbs.com.au/news/>

المستخدمة في شتى المجالات وعرضها في العديد من المواقع الالكترونية التي تتعامل بمثل هذه البضائع وأصبح لها عشاقها ومحبوها ومن مختلف الاعمار والفئات.

لقد أصبح أصحاب الاعمال العرب في أستراليا يمارسون جميع المهن والاعمال التجارية التي يمارسها أقرانهم الاستراليون ولم تعد حكرأ على أحد، ومن الطريف أن يشير الكاتب الى أن العديد من الاعمال التي يملكها العرب الاستراليون في المدن الكبيرة مثل سيدني وملبورن، أخذت تستخدم أشخاصاً استراليين يعملون تحت إمرة التاجر أو صاحب العمل العربي الذي تمكن بعد هذه السنين من بناء عمله التجاري أو مكتبه المهني المتخصص وأخذ يُوظف الغير لديه لتمشية أعماله وفق رؤية حضارية مبنية على عدم التفرق والعدالة الاجتماعية التي يمتاز بها المجتمع الاسترالي.

ثانياً: الاعمال التجارية العربية في أستراليا والوعي المحاسبي بشكل عام

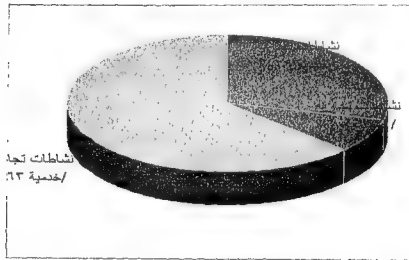
تعرفنا على طبيعة الاعمال والنشاطات الاقتصادية التي مارسها العرب الاستراليون خلال فترة وجودهم في هذا البلد وبعد سنين طويلة من الإقامة والعمل والاندماج في مجتمع جديد يختلف كلياً عما ألفه المواطن العربي، استطاع بعد فترة ليست طويلة العمل الى جنب الاجانب والاستراليين في العديد من النشاطات الاقتصادية التي كانت تمارس وحسب الحقبة الزمنية التي عاصرها العربي الاسترالي، وبغية الوصول الى جوانب أكثر شمولية في الواقع العملي لنشاطات هذه المجموعة التي نحن بصدد تحليل أعمالها ومدى التزامها وأصحاب هذه الاعمال بالقواعد والاصول المحاسبية التي تضمن تقديم المعلومات والبيانات وفق القوانين والتعليمات والانظمة المعمول بها في أستراليا.

نفرض الوصول الى المعنى الدقيق لمفهوم الوعي المحاسبي المقصود هنا، يرى الكاتب أن الإشارة الى المعنى البسيط للوعي المحاسبي قد يفيلنا في تحديد النقاط المهمة التي نسعى الى تحليلها بالنتيجة من البيانات والمعلومات المستقاة بالطرق التي ستكلم عنها بالتفصيل في الصفحات القادمة من هذا البحث.

برأي الكاتب أن المقصود بالوعي المحاسبي في هذا المجال بالذات، هو مدى معرفة وإدراك الفرد بالامور المحاسبية ومعرفة قنونها واستخداماتها وفوائدها، وعليه قد تكون هذه المعرفة جزئية غير دقيقة المعالم، لكنها كافية للوصول الى نتائج الحد الأدنى التي تكون

مقبولة لدى الجهات المعنية، هذا ما يتعلق بالفرد الذي يمارس عملاً بسيطاً، أما على المستوى التجاري الكبير فإن الوعي المحاسبي والمالي بشكل خاص يعتبر من الضرورات المهمة لنجاح المشروع وديمومته وخاصة من الناحية التجارية الصرفة المبنية على تحقيق الأرباح.

الشكل التوضيحي رقم (1) أدناه يبين لنا توزيع النشاطات التجارية العربية في أستراليا مستخلصة من استمارة الاستبيان المشار إليها سابقاً، وحسب النسب المئوية لكل نشاط تجاري.



مصدر المعلومات هو نتائج استمارة الاستبيان المعدة لهذا الغرض خصيصاً

شكل رقم (1)

النشاطات التجارية العربية في أستراليا

من خلال نتائج استمارة الاستبيان المشار إليها سابقاً يتضح أن المجالات التي يعمل من خلالها أصحاب الأعمال العرب في أستراليا تشمل كلاً من:

1. نشاطات تجارية / خدمية تعتمد على تقديم نوع معين من خدمة أو أكثر من المهن والاختصاصات لقاء أجر متفق عليه أو عقود عمل تحدد نوع المهمة ومدتها وكذلك كلفتها، وقد كانت نسبة هذه المجموعة 63% من المجموع العام للعينات التي شملتها استمارة الاستبيان والبالغ عددها 252 وحدة اقتصادية، حيث كان مجموع هذه النشاطات الخدمية 158 وحدة اقتصادية.

2. نشاطات تجارية تقليدية بحتة تعتمد في الغالب على عمليات الشراء والبيع للسلع والخدمات، وقد كانت هذه المجموعة تشكل نسبة 29٪ من المجموع العام للجنة موضوع البحث، وكان عددها 73 وحدة اقتصادية.

3. نشاطات تجارية / صناعية تعتمد على تصنيع بعض المواد الأولية لأجل البيع كمنتوج مصنع، بلغت نسبها 8٪ من المجموع الكلي للجنة المختارة، حيث كان عددها 21 وحدة اقتصادية.

من ضمن المجموعة الأولى، النشاطات التجارية / التي تعتمد في الغالب على تقديم الخدمات المتنوعة الأشكال، والتي تمثل الشريحة الكبيرة من الأعمال التجارية التي يمارسها أبناء الجالية العربية في أستراليا حالياً، والتي بلغت كما قلنا بمحدود 63٪ من المجموع الكلي للجنة، حيث يمكننا تقسيمها إلى:

أ. خدمات تقدم من قبل أفراد يمثلون غالباً شريحة واسعة من هذه المجموعة، منهم من يمارس نشاطه بمفرده، ومنهم من تساعد زوجته أو أحد أفراد أسرته، وغيرهم يستعملون بعض العمال للقيام ببعض المهام وغالباً ما تكون على شكل أعمال وقتية بدوام جزئي أحياناً، تشمل هذه الأعمال مجموعة واسعة من الخدمات منها أعمال التنظيف، أعمال البناء، الصباغة، ميكانيك المركبات وخاصة الجوال منهم، الكهربائي العام، مصلحو ومركبو بعض الأدوات المنزلية وبالأخص الكهربائية منها، وغيرها من الخدمات، وتشكل هذه المجموعة مانسته 47٪ من مجموع نشاطات الخدمات التجارية، أي ما مجموعه 74 وحدة اقتصادية.

ب. خدمات تقدم من قبل مكاتب وأشخاص تعتمد في الغالب على مهارات فردية في مجالات مختلفة منها خدمات بيع وشراء العقارات بأنواعها وخدمات التأمين والتمويل والنقل والشحن وغيرها من الخدمات، وتشكل نسبة 34٪ من مجموع الخدمات أي ما مجموعه 54 وحدة اقتصادية.

ج. خدمات تعتمد على كفاءات وأختصاصات عالية تمارس من قبل بعض المتخصصين في إحدى الحقول أو المجالات التي تشمل كلاً من الأطباء والمحامين والمهندسين والمحاسبين والمدققين والاستشاريين في مجالات أخرى،

وتمثل مانسته 19٪ من المجموع الكلي للخدمات التي يقدمها أبناء الجالية العربية في أستراليا، حيث كان عددها 30 وحدة اقتصادية.

المجموعة (1) أعلاه كانت ضعيفة الوعي المحاسبي بشكل عام والوعي المالي بشكل خاص، وهذا برأي الكاتب مصلوه متأز أولاً من كون هذه الفئة تعتمد في الغالب على نفسها في تمشية أغلب أمورها الادارية والمحاسبية والمالية، عدا مايتعلق ببعض الجوانب الفنية التي تتطلبها عملية تزويد الجهات المعنية (هيئة الضرائب الاسترالية وهيئة الاستثمارات والضمانات الاسترالية وغيرها من الجهات المعنية) بالمعلومات والبيانات الضرورية عن نشاطاتها، خصوصاً إذا كان العمل التجاري يأخذ شكل شركة تجارية⁽¹⁾. وثانياً أن تكاليف استخدام برامج وتقنيات حديثة لمعالجة بياناته المحاسبية والمالية قد تضيف عبئاً مالياً ثقيلاً عليه، خاصة إذا ماكان قد اعتمد على قرض مالي لتمويل مشروعه الصغير، إلا أن الدور الكبير الذي يلعبه المحاسبون والقانونيون والعموميون وخاصة عند الاقرار عن المعلومات والبيانات المالية لهذه الاعمال والنشاطات التجارية في نهاية السنة المالية الاسترالية التي تنتهي عادة في الثلاثين من شهر حزيران من كل عام (مع وجود بعض الاستثناءات التي لسنا بصدها هنا)، أو عند الاقرار الفصلي عن ضريبة السلع والخدمات المفروضة على البضائع والخدمات والتي تم تحديدها منذ العام 2000 ولحد الان والتي تبلغ نسبة 10٪ من قيمة السلعة أو الخدمة المقدمة، ففي هاتين الحالتين يقوم المحاسبون بإسداء النصيح والارشاد والتوجيه الصحيح والسليم الى مثل هذه الفئة لتوعيتهم بواجباتهم الوظيفية والاخلاقية وخاصة من الناحية المالية وحثهم على الالتزام الكامل بشفافية المعلومات والبيانات المقدمة بالاضافة الى ضرورة وجود مستندات ثبوتية لكافة المعاملات المالية التي تترتب عنها حقوق أو ذمم لهذا العمل التجاري أو ذاك، وفي

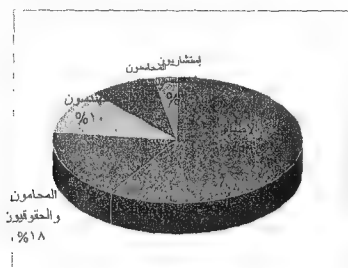
(1) في بعض الاحيان يفضل صاحب العمل التجاري حتى وإن كان شخصاً واحداً، أن يأخذ عمله شكل شركة تجارية (في الغالب قد يعتمد على استشارة محاسب عام)، وقد يقتنع بأن الزايا التي تتوفر له من هذا الشكل القانوني تبرر له الكلف الاضافية التي قد يتحملها نتيجة لاختيار هذا الاسلوب عن غيره.

رأي الكاتب أن هذه الفئة من المختصين يقدمون خدمة كبيرة لكلا الطرفين، للزبون نفسه من جهة وللدولة وهيئاتها المختلفة من جهة أخرى.

المجموعة (ب) كان الوعي المحاسبي والمالي لديها متوسطاً مقارنة بالمجموعة الأولى، وكان أغلبها يعتمد على خدمات مكاتب محاسبية في أغلب الأحيان، أما الفئة (ج) بشكل عام فيمكننا القول إن هذه الفئة من الأعمال التجارية التي شملتها عملية الاستبيان، تتمايز بوعي محاسبي ومالي جيد، خصوصاً ما يتعلق بالنسبة للمتطلبات القانونية للافصاح المالي، بإستثناء شريحة الأطباء منهم حيث يعتمدون في الغالب على خدمات محاسبية خارجية لتمشية أمورهم.

على سبيل المثال لو أخذنا مجموعة (ج) أعلاه والتي تشكل نسبة 19٪ من مجموع عينة الخدمات التجارية (30 وحدة اقتصادية) نلاحظ أن هذه المجموعة تتوزع على شريحة واسعة من الخدمات والاختصاصات المهنية، الشكل التالي رقم (2) يعطي فكرة واضحة عن نسب هذه الخدمات التي تقدمها نخبة من ذوي المهن والاختصاصات التي تشمل :

1. الأطباء بكافة اختصاصاتهم (غير الموظفين) بنسبة 59٪.
- حيث كان عدد هذه المجموعة 18 وحدة اقتصادية.
2. المحامين والحقوقيين بكافة تخصصاتهم (غير الموظفين) بنسبة 18٪.
- حيث كان عدد هذه المجموعة 5 وحدات اقتصادية.
3. المهندسين بكافة تخصصاتهم (غير الموظفين) بنسبة 10٪.
- حيث كان عدد هذه المجموعة 3 وحدات اقتصادية.
4. المحاسبين والمدققين (غير الموظفين) بنسبة 10٪.
- حيث كان عدد هذه المجموعة 3 وحدات اقتصادية.
5. استشاريين متخصصين في أحد أو أكثر من اختصاص (غير الموظفين) بنسبة 3٪.
- حيث كان عدد هذه الشريحة التي شملها الاستبيان وحدة اقتصادية واحدة فقط.



مصدر المعلومات هو نتائج استمارة الاستبيان المعدة لهذا الغرض خصيصاً

شكل رقم (2)

النشاطات التجارية / الخدمية

النشاطات التجارية / الخدمية الوارد ذكرها أعلاه قد تكون أعمالاً ونشاطات تمارس من قبل شخص واحد أو عدة أشخاص لهذا نلاحظ أنها تقسم أيضاً إلى نشاطات فردية صغيرة، أو نشاطات تمارس من قبل مجموعة مشتركة من الأفراد ذوي اختصاصات متشابهة (في الغالب) يكوّنون من خلالها نشاطاً تجارياً واحداً وغالباً ما يأخذ شكل شركات ذات مسؤولية محدودة، تعتبر معظم هذه النشاطات أعمالاً تجارية صغيرة الحجم أيضاً.

من الأمور التي يود الكاتب الإشارة إليها في هذا المجال هو أن هناك بعض النشاطات التجارية الخدمية والتي تأخذ عادة شكل شركة ذات مسؤولية محدودة تتضمن مشاركة متخصصين من أبناء الجالية العربية مع بعض أقرانهم من أبناء الجاليات الأخرى بضمنهم أبناء البلد الاستراليون، وهذا ما يلاحظه المرء بشكل خاص في مجالات الطب والمحاماة والهندسة والمكاتب الاستشارية، أما فيما يخص مهنة المحاسبة والتدقيق فأغلب هذه النشاطات الخدمية تمارس من قبل أشخاص بمفردهم (أو قد تكون شركة يملكها المحاسب نفسه) وقد يستعينون بخدمات بعض الأفراد الذين يحملون تخصصات في المحاسبة

لكنهم غير مؤهلين للعمل بمفردهم أو قد تنقصهم الخبرة والممارسة التي قد يمكنهم الحصول عليها بعد قضاء فترة معينة كممارس مع أحد المحاسبين المحازين، وهناك من يشرك أقرباءه أو حتى زوجته للقيام ببعض الأعمال التي تتطلبها مثل هذه المكاتب.

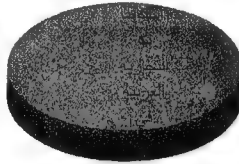
الكاتب يود أن يؤكد على حقيقة وظاهرة ملموسة وهي أن مكونات هذه الفئة من النشاطات التجارية (الخدمية) تمتاز بوعي محاسبي متطور تفقر إليه النشاطات التجارية الأخرى الوارد ذكرها سابقاً، وهذا متأت من كون هذه الشريحة بالذات تمثل متعلمي ومثقي أبناء الجالية العربية في أستراليا التي درست وتخرجت من جامعات أستراليا أو قدمت إلى أستراليا وهي تحمل مؤهلاً علمياً تمت معادلته مع ما يقابله في أستراليا، وهناك فئة كبيرة منهم استطاع الحصول على مؤهل دراسي عالي في أستراليا ليضيفه إلى ما كان يحوزه من مؤهل سبق أن حصل عليه قبل قدومه إلى أستراليا. بالرغم من تميز هذه الشريحة بوعي محاسبي متطور إلا أنه يتفاوت من حيث النوعية بين مكونات هذه المجموعة من النشاطات التجارية، فبطبيعة الحال يكون المحاسبون والمدققون على رأس هذه المجموعة ويليهام المحامون والاستشاريون وحسب تخصصهم ويأتي المهندسون بعدهم أما الأطباء فيأتون في أسفل القائمة من حيث الوعي المحاسبي، لذا ترى معظم المهندسين والأطباء يعتمدون على خدمات مكاتب محاسبية متخصصة لتمشية نشاطاتهم التجارية.

من خلال تحليل العينات المستقاة من الاستثمارات يتضح لنا أن الشريحة الثانية من حيث الحجم والبالغة 29٪ من الأعمال التي شملها الاستبيان والبالغ عددها 73 وحدة اقتصادية، كانت تختص بالنشاطات التجارية البحتة التي كما أشرنا في الفقرة (1) أعلاه تعتمد على عمليات البيع والشراء البحتة للعديد من السلع والبضائع وعلى اختلاف أنواعها، حيث تتوزع على مجموعة كبيرة من المجالات منها، الغذائية والمتزلية والمشروبات بأنواعها والفواكه والخضر واللحوم والملابس والأحذية والمجوهرات والحلي والمعدات والحلويات وتجارة الاثاث والموبيليا والأدوية والعطور ومواد ومساحيق الحلاقة والتجميل، وغيرها من المواد التجارية العديدة.

تمثل هذه الفئة بكاملها أعمالاً تجارية صغيرة الحجم من النواحي الثلاثة التي أشرنا لها سابقاً، وهي صغرمساحة التي يشغلها المحل التجاري بشكل عام، وصغر حجم راس المال المستخدم في الاستثمار في هذا المجال حيث لا يتجاوز على الأغلب بضعة مئات من

الدولارات، وأخيراً من حيث اعتماده على عدد قليل من العمالة في تمشية أمور العمل وفي الغالب يقوم شخص واحد في تمشية أكثر الأمور التي يتطلبها العمل ويكون في أغلب الأحيان هو نفسه صاحب العمل أو مالكه.

الشكل التوضيحي رقم (3) يبين بشكل واضح أن النشاطات التجارية العربية في أستراليا وبشكل عام، جميعها تعتبر أعمالاً تجارية صغيرة وقسم منها قد تكون صغيرة جداً بكافة المقاييس، (حسب عملية الاستبيان) منهم يمثل نشاطات وأعمالاً سواء أكانت محال تجارية بسيطة أو تأخذ شكل مشاركات بين أكثر من شخص واحد (غالباً أما أحد الاقرباء أو أحد الاصدقاء) أو حتى على شكل شركة، فإن جميعها تعتبر أعمالاً تجارية صغيرة الحجم وفق كافة المقاييس الواردة ذكرها سابقاً:



مصدر المعلومات هو نتائج استمارة الاستبيان المعدة لهذا الغرض خصيصاً

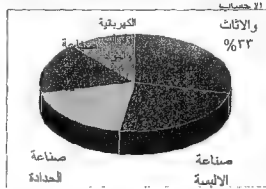
شكل رقم (3)

النشاطات التجارية العربية في أستراليا (صغيرة الحجم)

أما الفئة الثالثة من الأعمال التجارية العربية في أستراليا فهي النشاطات التجارية الصناعية والتي كانت تشكل نسبة 8% من مجموع حينة الكتاب البالغ عددها 21 وحدة اقتصادية، كان أغلبها صناعات بسيطة لبعض الأعمال الصغيرة، فمثلاً كانت الصناعات الخشبية المتخصصة بالاثاث المنزل والمكاتب تبلغ 33% من مجموع النشاطات الصناعية، حيث كان عددها 7 وحدات اقتصادية وكانت أعمالاً تجارية فردية وصغيرة الحجم وفق القياسات السابقة، أما من ناحية الوعي المحاسبي والمالي فإن هذه المجموعة تختلف بعضها عن بعض فمنها ما يتمتع بوعي متوسط محاسبي ومالي وقسم آخر يكون الوعي لديه أقل فهماً وتطبيقاً من المجموعة السابقة، وغالباً ما تعتمد هذه المجموعة على خدمات محاسب عمومي خارجي لتنظيم وترتيب أمورهم المحاسبية والمالية وتقديم بعض الاستشارات الخاصة بالأعمال التجارية بشكل عام.

وكذلك الحال بالنسبة إلى صناعة الالبسة التي بلغت نسبتها 23% من مجموع النشاطات الصناعية فقد كانت جميعها والبالغ عددها 5 وحدات اقتصادية، معامل ومعال صغيرة الحجم، وبالنسبة إلى الوعي المحاسبي والمالي ينطبق نفس المفهوم المشار إليه في فقرة الصناعات الخشبية للاثاث، كذلك الحال في معامل الحدادة التي كانت تمثل نسبة 19% من المجموع الكلي للنشاطات الصناعية، حيث كانت جميعاً أعمالاً تجارية صغيرة قد بلغ عددها 4 وحدات اقتصادية، وتمتاز بضعف الوعي المحاسبي والمالي أيضاً وتعتمد على جهات خارجية في تمشية أمورهم المحاسبية بشكل عام.

وكذلك الحال بالنسبة إلى معامل الأغذية التي كانت تمثل نسبة 15% من مجموع النشاطات الصناعية والبالغ عددها 3 وحدات اقتصادية، فهي كذلك أعمال تجارية صغيرة الحجم، والأمر نفسه بالنسبة للصناعات الكهربائية وصناعة القوالب والمواد الجلدية والصناعات الأخرى والتي تمثل نسبة 10% من النشاطات الصناعية وعددها 2 وحدة اقتصادية، جميعها كانت أعمالاً صغيرة الحجم كما هو موضح في الشكل (4) أدناه.



مصدر المعلومات هو نتائج استمارة الاستبيان المعدة لهذا الغرض خصيصاً

شكل رقم (4)

النشاطات التجارية العربية / الصناعية

للأمانة البحثية يؤكد الكاتب هنا أنه على علم بوجود بعض النشاطات الزراعية والتي تتواجد في المناطق الريفية للمدن الاسترالية الكبيرة، لكننا لم نتمكن من الحصول على أية معلومات تتعلق بها، رغم محاولتنا العديدة الاتصال بأصحاب بعض هذه المزارع أو الأشخاص المقيمين على إدارتها، وهي الفئة التي تنتج المحاصيل الزراعية، ولكن عندما يقوم التاجر بشراء المحصول لغرض بيعه وتحقيق الربح بين سعري الشراء والبيع، عندها تكون هذه الفئة قد شملها الاستبيان أعلاه، لكون هذه المجموعة والحالة هذه تدخل ضمن تجار المفرد الذين تطرقنا اليهم ضمن الشكل (1) أعلاه، ولا يتوقع الكاتب أن تكون مجموعة النشاطات الزراعية كبيرة الحجم، نظراً لأن طبيعة عمل أبناء الجالية العربية في المزارع تأخذ شكل أيدي عاملة مساعدة فقط، وأغلب تلك الاعمال تكون وقتية وفصلية حسب حاجة العمل.

يرى الكاتب بأن هذه الفئة أيضاً تمتاز بقصور الوعي المحاسبي الذي يجبر أغلب مكونات هذه الشريحة من النشاطات الى توظيف شخص مؤهل ملم بالجوانب المحاسبية المطلوبة لتمشية أمورهم من هذه الناحية، أو الاعتماد على خدمات مكتب محاسبي لتقديم كل ما يحتاجه النشاط وفق عقد عمل لمدة تحدد غالباً بستة واحدة مجددة عادة في تاريخ انتهاء هذه المدة (حسب ما أدلى به بعض العاملين من أبناء الجالية العربية في تلك المزارع)، أما تاجر المفرد فقد يستطيع في الغالب تمشية أمورهم بنفسه لكونها بسيطة ولا تحتاج الى خدمات محاسب الذي قد يزيد من تكاليف العمل ويثقل كاهل التاجر البسيط،

وقد لا يحتاج إلى المحاسب إلا مرة واحدة في السنة، أي عند الاقرار الضريبي السنوي الخاص بنشاطاته التجارية الناجمة عن عمله في هذا القطاع بالذات، وعادة ما يلجأ إلى المحاسب العمومي والذي غالباً ما يكون مؤهلاً ومجازاً من قبل ضريبة الدخل الأسترالية كوكيل عنها، ليساعده في تصفية حساباته السنوية وتقديم كشف بكافة إيراداته ومصرفاته خلال السنة المالية الماضية (غالباً ما تنتهي في اليوم الثلاثين من شهر حزيران من كل عام، مع وجود بعض الاستثناءات التي قد تجعل السنة المالية تختلف من حيث تأريخ البداية والنهاية).

كما تقدم يلاحظ أن الأعمال العربية في أستراليا تمتاز بالتنوع والاختلاف من جميع النواحي سواء من حيث الشكل أو الحجم أو نوع النشاط أو عدد العاملين أو رأس المال المستخدم في النشاط وغيرها من الجوانب الأخرى، ونتيجة لذلك فقد كان لهذه الاختلافات أثارها على الوعي المحاسبي، فقد رأينا وبشكل مبسط من خلال ما تقدم كيف أن بعض الأعمال العربية في أستراليا يمكن أن توصف بأنها ذات وعي محاسبي متطور أو على الأقل يمكن أن يقال عنه وعي (مقبول) أوجيد، وهذا بطبيعة الحال لم يأت من فراغ لكنه جاء ليعكس الصورة الحقيقية لصاحب العمل أو لملاك العمل الذين يهتمون هذا الوعي والمعرفة بالأمور المحاسبية والتي يعتبرونها من الضروريات الأساسية التي تساهم في نجاح وديمومة النشاطات وخاصة التجارية منها والتي تسعى في النهاية إلى تحقيق هدف النشاط الأساسي في تحقيق الأرباح التي من أجلها أنشئ المشروع منذ البدء.

نتائج الاستبيان جاءت لتؤكد لنا ومن خلال النسب والاشكال أعلاه أن العينة التي شملتها عملية الاستجواب لم تتضمن أي عمل أو نشاط تجاري كبير الحجم بالمعنى الدقيق للأعمال الكبيرة التي غالباً ما يشار إليها بأنها الأعمال التي يعمل فيها ما يزيد عن 200 عامل أو مستخدم، ومن المنطقي أيضاً بأن هذه الأعمال ونتيجة لتواجد هذا العدد من العاملين فيها تشغل حيزاً كبيراً من الابنية والمعامل والساحات والمخازن ومواقف العجلات والركبات وغيرها، ومن المحتمل والحال ذلك أن تكون فيها كثير من العدد والمكائن والآلات الميكانيكية والالكترونية بالإضافة إلى أماكن لحفظ المواد الأولية ونصف المصنعة والكاملة التصنيع وغيرها، إضافة إلى توظيف رؤوس أموال كبيرة الحجم قياساً بغيرها من الأعمال البسيطة والصغيرة التي تفتقر إلى هذه المزايا.

حاول الكاتب العثور على أي عمل تجاري عربي كبير الحجم، إلا أنه ومع الأسف الشديد لم يتمكن من الوصول إلى أي نتيجة موجبة، أي لم يتمكن من وضع يده على ما يدل على وجود أي عمل تجاري عربي ينطبق عليه مواصفات العمل التجاري الكبير، لذا اقتصر الكتاب على عينة الأعمال التجارية العربية الصغيرة الحجم المنتشرة بشكل ملفت للنظر في أغلب المدن الاسترالية التي شملها الاستبيان المذكور أعلاه.

يؤكد الكاتب أن الربط بين موضوع الأعمال التجارية والوعي المحاسبي بشكل عام له دواعيه التي تنطلق من العلاقة الطردية بين طرفي المعادلة، والمقصود بها العمل التجاري من جهة والوعي المحاسبي من جهة أخرى، على العموم ومن حيث المنطق كلما كبر حجم المشروع واتسعت خدماته كان الأمر يتطلب وعياً محاسبياً أكبر مما هي عليه الحال في الأعمال التجارية الصغيرة التي قد تستطيع تمشية الكثير من أمورها المحاسبية بشكل أسهل وقد لا تتطلب الكثير من الوعي الشامل بالأمور المحاسبية، وهذا فعلاً كان حال النشاطات التجارية العربية التي شملها الكتاب ضمن استمارة الاستبيان المشار إليها والتي أبرزت هذه النتيجة.

الأعمال الفردية الصغيرة (باستثناء المحاسبين والمدققين والمحامين) كان الوعي المحاسبي لديها ضعيفاً نسبياً لذا نرى أن الغالبية تقوم باستخدام (توظيف) أشخاص ذوي خبرة في المجال المحاسبي لتمشية المعاملات اليومية، أوفي نهاية فترات زمنية معينة قد تطلب خدمات بعض المكاتب المحاسبية للقيام بعملية تدقيق هذه الأعمال للتأكد من سلامة تسجيل القيود المحاسبية وبالتالي سلامة المواقف المحاسبية والمالية بشكل خاص لتلك الوحدة الاقتصادية، وقسم منها قد تنفق مع محاسب مجاز يقوم بزيارة ميدانية لساعات محددة أسبوعياً للقيام بعملية تمشية كافة أمورها المحاسبية وذلك لقاء أتعاب معينة يتفق عليها بين الطرفين، وهذا ما توصل إليه الكتاب من خلال الاستلة التي كانت تطرح على بعض أصحاب الأعمال الذين أكدوا بأن الأسلوب الأخير يعتبر أكثر ملائمة للعديد من الأعمال التي ترى في ذلك أنها يمكن أن تحقق أكثر من هدف واحد، فهي لا تحتاج لتمعين محاسب بدوام وعمر ت كامل ولا تحتاج إلى دفع اشتراكات التقاعد والضمان الاجتماعي عنه، ولا حاجة إلى تخصيص مكتب له داخل العمل أو النشاط التجاري، والأهم من كل ذلك فهو يعتبر جهة خارجية عن الشركة يعمل بشكل مستقل عن أي جهة من بعض

انقلاب العمل الداخلية وتأثيراتها وغيرها من المزايا التي يفضلها البعض من أصحاب الأعمال التجارية العربية في أستراليا بشكل عام.

ودون شك أن هذا النموذج من الوعي المحاسبي أخذ يتشرب بين العديد من النشاطات التجارية العربية في أستراليا ولم يعد حكراً على أحد ويفض النظر عن طبيعة العمل وحجمه وشكله، فقد بدأ رجل الأعمال العربي يطور نفسه ويتقنها بشتى الطرق والسبل تمهيداً للشروع بالقيام بأي نشاط تجاري مهما كان صغيراً، وهذا لم يكن عليه الحال سابقاً عندما فشل العديد من المغامرين الذين دخلوا السوق التجارية بأموالهم دون أي وعي محاسبي أو خبرة في السوق التجارية الأسترالية.

الكاتب يؤكد على ضرورة وأهمية تمتع التاجر العربي بمحد أدنى من الوعي المحاسبي المعقول (إن صح التعبير) الذي على الأقل يحميه ويساعده على فهم مسؤوليته الإدارية من النواحي المحاسبية والمالية والقانونية أيضاً وفهم واجباته تجاه الجهات ذات العلاقة وبالأخص دوائر الدولة التي تشرف وتنظم هذه الجوانب المهمة من الحياة الاقتصادية لأي نشاط مهما كان حجمه وشكله.

لابد من الإشارة إلى أن هناك عدة صفحات الكترونية لدوائر الدولة الأسترالية تعرض معلومات إدارية ومحاسبية وتنظيمية تساعد كل من له اهتمام في الحصول على المعلومات المطلوبة في أحد هذه المواضيع والتي في الغالب تكون كافية للفرد الطبيعي أن يفهم كل ما يتعلق بحقوقه وواجباته وبالمتطلبات الضرورية التي يجب أن تتخذ قبل وبعد الشروع بأي عمل تجاري، وهذا بمحد ذاته ويرأي الكاتب يعتبر من المصادر المهمة التي يستطيع أي شخص من الرجوع إليها للحصول على المعلومات الضرورية المجانية ودون أي تكاليف، والأهم من ذلك كله، أن هذه المعلومات دائماً تكون جليدة وأحدثية وغالباً ما تشمل آخر التعديلات الضرورية التي جرت على هذه المعلومات والبيانات أولاً بأول.

ثالثاً : علاقة حجم الأعمال التجارية العربية بالإفصاح المالي

يمكن التعبير عن حجم الوحدة الاقتصادية في هذا المجال إلى المعنى الذي حدده المشرع الأسترالي في أن أي عمل أو نشاط اقتصادي يتعامل برأس مال مقداره أقل من مليوني دولار أسترالي، يعتبر عملاً تجارياً صغيراً، وبالنسبة فإن التبعات القانونية لذلك

تكون مختلفة عن تلك التي تتجاوز حدود المليونين التي حددت في قانون الشركات الاسترالي رقم 50 لعام 2001، وخاصة فيما يخص الإفصاح عن النشاطات المالية لتلك الوحدة الاقتصادية.

إن حجم المؤسسة الاقتصادية التي نحن بصددنا اذن يُقصد به حجم رأس المال المستخدم في النشاط بوجه الخصوص وليس حجم الوحدة الاقتصادية من ناحية كبر الحيز أو المكان أو المساحة التي تشغله هذه الوحدة أو تلك، أو عدد العاملين فيها، فقد يكون النشاط التجاري يشغل عدة مبان وفيه عدد كبير من العاملين ولكن رأسماله لا يتجاوز الحد المقرر للنشاط التجاري الصغير وهو مليوناً دولاراً استرالياً هذا من جانب، ومن جانب آخر قد نلاحظ أن عملاً قد لا يشغل سوى مكتب متواضع وصغير الحجم وقد لا يعمل فيه أكثر من شخصين إلا أن رأسماله العامل قد يفوق الحد المقرر بملوني دولار استرالي، وبالتالي يعتبر من النشاطات الاقتصادية الكبيرة الخاضعة للاقرار عن فعاليتها ونشاطاتها وخاصة المالية منها وفق الفقرة أعلاه من قانون التجارة الاسترالي لعام 2001.

ناقشنا في بداية هذا المبحث العلاقة القائمة بين الأعمال التجارية العربية والوعي المحاسبي، وأوضحنا بشكل منطقي العلاقة الطردية بينهما، وفي هذا الجزء سيحاول الكاتب توضيح علاقة من نوع آخر وهي علاقة حجم الأعمال التجارية العربية بالإفصاح المالي.

في الفصل الأول تطرقنا بشكل عام إلى موضوع الإفصاح المالي، وأشرنا إلى أنه من حيث المبدأ كافة الأعمال التجارية معنية بموضوع الإفصاح المالي بشكل من الأشكال، فالأعمال التجارية الصغيرة الحجم ليست ملزمة بتقديم إفصاحات مالية واسعة عن نشاطاتها المالية، وبالعكس ذلك تكون الوحدات الاقتصادية الكبيرة الحجم وفق المنطوق المشار إليه أعلاه ملزمة بموجب القانون وحسب التعليمات الواردة بمعايير المحاسبة الاسترالية التي كما ذكرنا سابقاً بأنها تعتبر نسخة طبق الأصل من معايير المحاسبة الدولية بعد إجراء تخوير بسيط لتماشى مع المنطوق الاسترالي، لذا فإن هذه المعايير المحاسبية التي تنظم موضوع الإفصاح المالي تنطبق على الوحدات الاقتصادية الكبيرة الحجم وبالمثل ذات الوحدات التي سجلت في أسواق الأوراق المالية الاسترالية وغيرها من الأسواق العالمية،

وعلى الرغم من صدور تعليمات عن مجلس معايير المحاسبة الاسترالية في العام 2009 بخصوص الإفصاح المالي الذي يشمل كافة الوحدات الاقتصادية بضمونها الصغيرة الحجم، إلا أن هذه التعليمات وبشكل عام ليس لها تأثير على صغار التجار الذين تنحصر التزاماتهم بالإفصاح عن معلومات مالية بحتة تقدم إلى جهة حكومية واحدة فقط وهي دائرة ضريبة الدخل الاسترالية، وهي على الغالب تأخذ شكل الإفصاح عن المعلومات التي تخص ضريبة السلع والخدمات المفروضة وفق قانون السلع والخدمات الاسترالي لعام 1999، والذي يوجبه حدد مقدار هذه الضريبة بنسبة 10٪ من قيمة السلع والخدمات المقدمة (يقدم التاجر كشفاً على الغالب يكون فصلياً يتضمن كافة معلوماته المالية التي طرأت على العمل خلال فترة ثلاث أشهر ماضية، شريطة أن يكون هذا التاجر مسجلاً على أنه يتقاضى ضريبة السلع والخدمات على منتجاته أو خدماته)، أما الشخص الذي لم يسجل اسمه لدى دائرة ضريبة الدخل الاسترالية كمستلم لهذه الضريبة بالذات، فلا يحق له فرضها على السلع والخدمات التي يقدمها للجمهور، وفي هذه الحالة تكون مسؤولية هذا الشخص صاحب العمل التجاري تقتصر على الإفصاح السنوي عن كافة نشاطاته المالية ضمن الأقرار الضريبي السنوي الذي يقدمه عادة خلال فترة معينة تبدأ من الأول من شهر تموز من كل عام لتغطي فترة اثني عشر شهراً التي مضت ولغاية اليوم الأخير من شهر حزيران.

لا بد من الإشارة إلى أن قانون ضريبة السلع والخدمات الاسترالي رقم 55 لعام 1999⁽¹⁾ كان قد حدد بموجب تعليمات خاصة شروط التسجيل على ضريبة السلع والخدمات المشار إليها، والتي يمكن أن تحدد على أنه تعتبر ملزمة لكل صاحب نشاط تجاري يتجاوز تعامله السنوي (دوران تعامله التجاري) مامقداره 75 ألف دولار أسترالي (في بداية تطبيق القانون حدد هذا المبلغ بمقدار 50 ألف دولار أسترالي)، باستثناء سائقي مركبات الاجرة (التاكسي) فهم ملزمون بالتسجيل على هذه الضريبة بغض النظر عن مقدار دخلهم السنوي وعليهم الإفصاح الفصلي عن بياناتهم المالية إلى دائرة الضرائب الاسترالية، علماً بأن هذه التعليمات أعطت من يرغب تسجيل استخدام هذه

(1) لقد تم تنفيذ هذا القانون (جرى مفعول سريانه) اعتباراً من الأول من تموز من العام 2000.

الضريبة في مجال عمله الحق في ذلك حتى ولو كان دخله السنوي (دوران عمله التجاري) يقل عن النسبة المحددة بموجب التعليمات أعلاه والبالغة حالياً 75 ألف دولار أسترالي. إن الجهة الرئيسية المسؤولة عن موضوع الإفصاح والاقرار المالي للوحدات الاقتصادية المسجلة في أسواق الأوراق المالية في أستراليا هي هيئة الاستثمارات والأوراق المالية التي شكلت بموجب القانون رقم 51 لسنة 2001، حيث جاء في مقدمة هذا القانون أن الهدف من تشريع هذا القانون هو تنظيم أعمال الشركات وسوق الخدمات المالية في أستراليا.

لكن واقع الحال يشير الى أن مسؤولية الإفصاح المالي في أستراليا لا يمكن أن تقع على جهة محددة واحدة، وخاصة إذا ما علمنا بأن هناك ست جهات تتولى مهمة إصدار تعليمات الاقرار المالي الخارجية للوحدات الاقتصادية في أستراليا، وهي :

1. هيئة الأوراق المالية والاستثمارات الأسترالية.

2. مجلس معايير المحاسبة الأسترالية.

3. مجموعة القضايا المستعجلة.

4. مجلس الاقرار المالي.

5. سوق المال الأسترالية (البورصة).

6. مؤسسة البحوث المحاسبية الأسترالية.

من المفيد أيضاً الإشارة الى أن هناك شركات تكون خاضعة الى قوانين وتعليمات الإفصاح المالي لدول أخرى من غير دولها الاصلية، فعلى سبيل المثال وكما نلاحظ من الجدول أدناه أن الشركات الأسترالية المدرجة في هذا الكشف المسجلة كشركات أجنبية في الولايات المتحدة، تخضع لتعليمات الاقرار المالي لهيئة التحويل والأوراق المالية الأمريكية.

وبطبيعة الحال لم تكن أي من الوحدات الاقتصادية الأسترالية المدرجة في الجدول رقم (2) تمثل شركات ذات أصل عربي أسترالي.

جدول رقم (2)

Foreign Companies Registered and Reporting with the U.S. Securities and Exchange
Commission On December 31, 2009

<u>Company</u>	<u>Country</u>	<u>Market</u>
Alumina Ltd.	Australia	NYSE
BHP Billiton Ltd.	Australia	NYSE
City View Corp. Ltd.	Australia	OTC
Genetic Technologies Ltd.	Australia	Global Mkt
Metal Storm Ltd.	Australia	OTC
Novogen Ltd.	Australia	Global Mkt
Orbital Corp Ltd.	Australia	OTC
Prana Biotechnology Ltd.	Australia	Cap. Mkt
Progen Pharmaceuticals Ltd.	Australia	Cap. Mkt
Rio Tinto Ltd.	Australia	OTC
Samson Oil & Gas Ltd.	Australia	NYSE – Amex
Sims Metal Management Ltd.	Australia	NYSE
Westpac Banking Corp.	Australia	NYSE

* مصدر معلومات الجدول أُنخِلت من الصفحة الإلكترونية المدرجة أدناه:

<http://www.iasplus.com/stats/sccforeigncographic2009.pdf>

هذا علماً بأن هناك ما مجموعه 1150 شركة أجنبية كانت مسجلة مع هيئة التحويل والأوراق المالية الأمريكية⁽¹⁾ من أصل 12000 شركة عامة مسجلة في العام 2008.

(1) <http://www.iasplus.com/restruct/restsec.htm>

عودة الى الوحدات الاقتصادية الأسترالية، فإن الجدول رقم (3) يبين بأن مجموع الشركات المسجلة في أستراليا رسمياً مع هيئة الأوراق المالية والاستثمارات الأسترالية خلال أشهر العام 2011 لغاية شهر أيار منه.

جدول رقم (3)

جدول يبين مجموع الشركات المسجلة في أستراليا حسب أشهر السنة الخالية 2011 موزعة حسب الولايات والأقاليم الأسترالية مع المجموع الكلي لهذه الشركات *

Total number of companies registered in Australia 2011

	NSW	VIC	QLD	SA	WA	TAS	NT	ACT	Total
May	,797592	,960581	,014322	,52097	,214172	,99718	,5409	,09432	,827,1361
Apr	,542590	,838578	,567320	,19297	,457171	,93718	,5099	,92631	,818,9681
Mar	,903588	,739576	,644319	,02497	,833170	,88818	,4839	,82131	,813,3351
Feb	,992585	,834573	,089318	,72496	,911169	,82818	,4779	,69031	,804,1451
Jan	,273584	,139571	,751316	,51096	,149169	,79118	,4369	,57131	,797,6201

مصدر معلومات الجدول رقم (1) اخذت من الصفحة الالكترونية للدرجة أعلاه:

<http://www.asic.gov.au/asic/asic.nsf/byheadline/2011-company-registration-statistics>

وللوقوف على الأرقام الحقيقية لعدد الشركات الفعلية الجديدة التي تم تسجيلها في أستراليا خلال فترة الخمس أشهر الأولى من العام 2011، فالجدول رقم (4) يبين لنا بوضوح عدد الشركات الجديدة التي سجلت في كافة ولايات وأقاليم أستراليا.

جدول رقم (4)

جدول يبين مجموع الشركات الجديدة المسجلة في أستراليا خلال أشهر السنة الخالية 2011 فقط، موزعة حسب الولايات والأقاليم الأسترالية مع المجموع الكلي لهذه الشركات

New company registrations 2011

	NSW	VIC	QLD	SA	WA	TAS	NT	ACT	Total
May	,9344	,0695	,8602	624	,3321	129	57	275	,28015
Apr	,0634	,8953	,2722	457	,1261	119	52	215	,19912
Mar	,3195	,1535	,8532	569	,4481	118	62	249	,77115
Feb	,2284	,1314	,5152	480	,2181	92	67	214	,94512
Jan	,1223	,0693	,7201	343	907	79	53	152	,4459

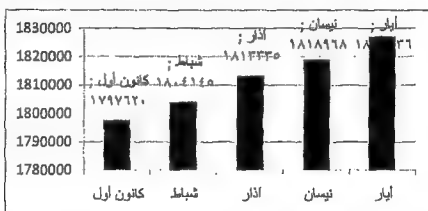
مصدر معلومات الجدول رقم (1) أخلت من الصفحة الالكترونية المدرجة أدناه:

<http://www.asic.gov.au/asic/asic.nsf/bvheadline/2011-company-registration-statistics>

من خلال مراجعة سريعة لمحتويات الجدول رقم (3) الشامل لجميع الشركات المسجلة مع هيئة الأوراق المالية والاستثمارات الأسترالية، يلاحظ أن عدد الشركات الأسترالية المسجلة رسمياً بلغ 1827136 شركة مسجلة في أستراليا (في كافة الولايات والأقاليم) كما في شهر أيار من العام 2011.

بينما كان العدد في شهر كانون الثاني الماضي 1797620 شركة أي بزيادة مقدارها 29516 شركة (خلال فترة أربعة أشهر).

الشكل البياني رقم (5) يعطينا صورة أدق لعدد الشركات الأسترالية خلال الفترة المذكورة أعلاه.

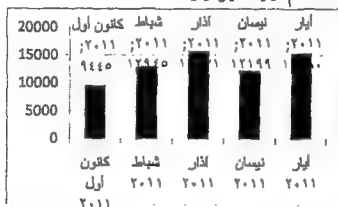


مصدر معلومات الشكل أعلاه أخلت من الصفحة الالكترونية المدرجة أدناه:

<http://www.asic.gov.au/asic/asic.nsf/byheadline/2011-company-registration-statistics>

شكل رقم (5)

مجموع الشركات المسجلة في أستراليا حسب أشهر عام 2011 (راجع جدول رقم 2)
أما الشكل رقم (6) أدناه فإنه يشير بوضوح الى أن عدد الشركات الجديدة التي
سجلت في عموم أستراليا خلال آذار من العام 2011 كان الأكبر عدداً خلال الخمسة
الأشهر الأولى من هذا العام، يليه شهر أيار.



*. مصدر معلومات الشكل أعلاه أخلت من الصفحة الالكترونية المدرجة أدناه:

<http://www.asic.gov.au/asic/asic.nsf/byheadline/2011-company-registration-statistics>

شكل رقم (6)

مجموع الشركات الجديدة المسجلة في أستراليا (راجع جدول رقم 3)

نلاحظ من خلال البيانات الرسمية التي أماننا و بوضوح الكم الهائل من التقارير المالية وملاحظتها التي تتطلب كل هذه الوحدات الاقتصادية تقديمها الى الجهات المسؤولة عنها وفي أوقات محددة، أي أن بيت القصيد من كل هذه المقدمة، أنه لا يمكن لجهة واحدة مهما كانت متطورة ومنظمة إدارياً من مراجعة وتدقيق هذا العدد الكبير من بيانات الشركات، وإذا ما سلمنا بأحد مبادئ التدقيق المعروفة لدى عامة المدققين والمحاسبين وهو مبدأ تدقيق عينة قد تكون مختارة أو عشوائية، فالسؤال هنا، ماهو العدد المثالي العشوائي لعينة تبلغ 1827136 شركة؟

الكاتب من خلال إعطاء هذه البيانات والمعلومات وكذلك من خلال الاشكال التوضيحية أعلاه إنما ينوي توضيح نقطة مهمة تتعلق بموضوع هذه الفقرة بالذات من المبحث الذي نحن بصدد، وهو مسألة الافصاح المالي والاقرار عن البيانات المالية للوحدات الاقتصادية موضوع البحث.

الكاتب يؤكد على أن جهة معينة واحدة فقط لا يمكنها فعلاً أن تقوم وحدها بمتابعة أمور الافصاح المالي الكامل والشفاف وفق المنطوق الصحيح والسليم لمعنى الافصاح المالي، أما اذا كان الامر منوطاً بجهة واحدة وهي هيئة الاوراق المالية والاستثمارات الاسترالية لتقوم بمفردها بهذه المهمة الكبيرة الحجم، فإننا نعتقد بأن هذه الهيئة لن تستطيع القيام بالمهام المطلوبة منها بشكل ناجح تماماً بالرغم من أننا على يقين بأن كادرها يعتبر من أكفأ الموظفين المديرين والذين يتم اختيارهم بشكل علمي ومدروس ومن ذوي الاختصاصات المناسبة للعمل، وأغلبهم من المستويات المتقدمة في الترتيب العام لخرجي الجامعات، إلا أنه بالرغم من كل هذا يبقى موضوع التدقيق العشوائي والانتقائي لثل هذه الحالة فيه من المخاطر الجمة التي قد تؤدي الى عواقب وخيمة على المستثمر والاقتصاد الوطني والدولي على حد سواء، ولهذا يؤكد الكاتب هنا على أن المهمة الملقة على عاتق المدقق الخارجي في التأكد من متانة المركز المالي للوحدات الاقتصادية التي يتولى تدقيقها وفق التعليمات والقوانين المرعية وكذلك مسؤوليته المهنية والاخلاقية في كشف أي تلاعب أو غش أو تزوير في البيانات والمعلومات، كلها عوامل تؤدي بالنتيجة الى تسهيل مهمة هيئة الاوراق المالية والاستثمارات الاسترالية في التأكد من قيام هذه الوحدات الاقتصادية بالتطبيق السليم للاعراف والتعليمات الخاصة بالافصاح المالي المطلوب.

خلاصة الامر أنه يمكن القول ويصدق، إن هناك علاقة وثيقة وكبيرة بين حجم الوحدة الاقتصادية وموضوع الإفصاح المالي، فكلما كانت الوحدة الاقتصادية أو العمل التجاري كبير الحجم وفق الاحراف المتداولة والمقاييس المتواجدة كانت متطلبات الإفصاح والافرار عن المعلومات والبيانات المالية بوجه الخصوص تعتبر من الامور التي تزداد أهميتها بالنسبة للجهات ذات العلاقة وحسب القوانين والتعليمات السارية بهذه الخصوص، وبالعكس فكلما كانت الرحلة الاقتصادية صغيرة الحجم كانت متطلبات الإفصاح عن بياناتها ومعلوماتها أقل وطئة من سابقتها، وتبقى مطلوبة ولكن ضمن حدود ضيقة.

وبشكل عام فإذا كانت الوحدة الاقتصادية تأخذ شكل شركة مسجلة في إحدى أسواق المال الاستراتيجية فإنها وبشكل تلقائي تعتبر ملزمة قانوناً بالإفصاح الكامل عن كل مايتعلق بأمورها الادارية والمحاسبية وبطبيعة الحال القضايا المالية وغيرها من الامور الاخرى مثل البيئة.

أما إذا كانت الوحدة الاقتصادية تمثل شركة اعتيادية (غير مسجلة في أسواق المال) ففي هذه الحالة تكون مسؤوليتها أقل وطئة وبشكل كبير عما هي عليه الشركات المسجلة، ومن جملة أسباب ذلك أن مخاطر تعرض المستثمر الى أي ضرر جراء عدم الإفصاح الكامل والشفاف قد تكون معلومة خاصة اذا كانت الشركة المعنية فردية مملوكة من قبل صاحب العمل نفسه، فهو يدير أعماله وأمواله بنفسه، على عكس الشركات الكبيرة المسجلة في سوق الاوراق المالية التي تتعامل مع العديد من المستثمرين وتستخدم أموالهم في رأسمال المشروع الاستثماري.

المبحث الثالث

الإفصاح المالي ودوره في إستراتيا

أولاً: دور الإفصاح المالي في تغيير طبائع وعادات الأعمال التجارية العربية

في إستراتيا

الكاتب لا يرى من حيث القيمة البحثية في هذا المجال من الأهمية التطرق الى ما جاء في كثير من العلوم الانسانية مثل الانثروبولوجيا وعلم الاجتماع وعلم السلوك البشري وغيرها من العلوم التي تبحث في الطبيعة الانسانية أو البشرية أو في السلوك البشري والعوامل المؤثرة فيها، والتي قد تؤدي الى تغيير تلك الطبائع البشرية نتيجة لعوامل عديدة قد تكون شخصية أو إجتماعية أو مناخية أو سياسية أو دينية أو ثقافية أو غيرها من العوامل المباشرة وغير المباشرة، إن ما يهم الكاتب في هذا المجال هو التركيز على جانب التغيير في طبائع رجال الأعمال العرب في أستراليا نتيجة لتأثير عامل واحد فقط لاغير، وهو الإفصاح المالي، فهل هناك فعلاً تأثير واضح على سلوك وطبائع هذه الشريحة من المجتمع نتيجة لهذا العامل الذي قد يصفه الكاتب بالعامل (الاساسي أو التنظيمي أو الرقابي أو الاداري....الخ).

من حيث المبدأ ففي كثير من الاحيان يعتبر الإفصاح عن المعلومات والبيانات من الخصوصيات وقد يعتبر شيئاً غير مرغوب فيه (غير مستحب)، حتى لو كان السائل (طالب المعلومات) قريباً من صاحب العمل أو كان أحد أفراد أسرته يستفهم عن معلومات وبيانات تخص العمل وشؤونه، فما الحال لو كان طالب البيانات والمعلومات جهة خارجية تفرض عليك الإفصاح عن معلوماتك المحاسبية والمالية وبشكل قد يعرضك الى مسائلات لاحقة وقد تكون النتائج مكلفة في أحيان عديدة!

كأبناء جالية عربية (عموماً) لا نجد أن نفسي أسرار أعمالنا للغير بشكل طوعي، ونعتبرها شأناً خاصاً لا نود الإفصاح عنه حتى الى أقرب المقربين الينا، لكن عندما يفرض علينا ذلك بشكل تعليمات ولوائح قانونية ملزمة، عندها نرضخ مجبرين (غير خبيرين) على

تزويد ما هو مطلوب منا من معلومات وبيانات ولكن قد لا يكون يمثل واقع الحال الفعلي، أو قد يمثل جزءاً من الواقع وليس كامل الحقيقة، هذه الوضعية قد لا يؤيدها البعض لكن واقع الامر وبالمخصوص عند أصحاب الاعمال التجارية الصغيرة تكون هذه هي السمة الغالبة أو العامة إن صح التعبير.

من خلال مراقبة فعلية للعديد من الاعمال التجارية المختلفة النشاطات في استراليا، يلاحظ بأن هناك نسبة كبيرة وعالية من العمليات اليومية تجري عن طريق التعامل النقدي المباشر التي لا تثبت في سجلات التعامل التجاري اليومي سواء أكانت في حقل المشتريات أو المبيعات، وبهذا لا توجد أي قيود مدينة أودائنة لمثل هذه المعاملات، والتي قد يصعب على الجهات المعنية إثباتها إلا أن الكاتب يرى بأن مثل هذه العادات والطبائع تكون مقصورة (غالباً) على تلك الاعمال الصغيرة التي غالباً ما تجري بين شخصين هما البائع والمشتري، أو بين صاحب العمل ومُجهز الخدمة، أما واقع الحال في المعاملات التجارية للانشطة المختلفة الكبيرة الحجم فغالباً ما تكون معرضة للتدقيق والمحاسبة من قبل المساهمين قبل غيرهم من الجهات المستفيدة، لذا يجب أن تكون كافة المعاملات التجارية موثقة مستندياً ويجب أن تكون مدققة داخلياً على أقل تقدير، بالإضافة الى خضوع هذه المجموعة من الاعمال الى تعليمات ولوائح محاسبية لوجودها في الكثير من الاحيان في الاعمال الصغيرة الحجم، وبالاخص ما يتعلق بتطبيقات معايير المحاسبة الاسترالية التي تستلزم الإفصاح عن المعلومات والبيانات وفق المعايير المحاسبية السارية، بجانب الالتزامات الأخرى التي تتطلبها هيئة الأوراق المالية والاستثمارات الاسترالية، خاصة اذا كانت الوحدة الاقتصادية تأخذ شكل شركة مساهمة، حيث يجب الإبلاغ عن أي تعديل أو تغيير في هيكل الشركة وأعضائها وأي معلومات أخرى ذات علاقة، وهذا الشيء لا يمكن أن نراه في الكثير من الاعمال الفردية الصغيرة. علماً بأن الوحدات الاقتصادية المسجلة في أسواق الأوراق المالية في استراليا تكون ملزمة كما أشرنا الى وجوب الإفصاح الكامل عن كل مايتعلق بالقضايا المالية للوحدة الاقتصادية إضافة الى جوانب غير مالية أخرى تخص الوحدة الاقتصادية، هذا الى جانب خضوع هذه المجموعة من الوحدات الى إجراءات التدقيق الخارجي التي يجب أن تتفلسها جهات

خارجية مستقلة ومتخصصة بموجب عقود قانونية تبرم بين الوحدة الاقتصادية والجهة المنفذة لعملية التدقيق الخارجي.

إن ممارسة الأعمال التجارية في بلداننا العربية وبشكل عام يختلف عما نشاهده في أستراليا، لقد تعودَ صاحب العمل العربي في معظم البلدان العربية على إدارة أعماله بكل هدوء ومن دون أي علاقة بالإفصاح عن بياناته ومعلوماته إلا في نطاق محدود جداً، وحتى في حالات وجود لوائح الإفصاح الاجباري فإن هناك ممارسات غير مستحبة تتعلق بالجوانب المالية بوجه الخصوص يمكن من خلال انتشار الفساد الإداري في أغلب هذه البلدان تغيير الحقائق بكاملها، لكن الامر يختلف تماماً عندما جاء هذا التاجر ليمارس عملاً تجارياً في أستراليا، فقد واجه بعض الأمور التي لم يكن يألفها من قبل، وإبتداءً من إجراءات تسجيل الاسم التجاري الذي يميزه عن غيره في السوق، إلى الحصول على رقم خاص من هيئة الضرائب الأسترالية للمحاسبة الضريبية السنوية وقد يتطلب الامر تقديم طلب للتسجيل من أجل تحصيل ضريبة السلع والخدمات من الزبائن الذين يتعاملون معه، بالإضافة إلى تعامله المستمر مع البنوك التجارية العاملة في أستراليا لتمشية للمعاملات التجارية اليومية وخاصة الفردية منها (خصوصاً إذا كان يقبل استخدام بطاقات التمويل - المصرفية - التي كثر استخدامها في أغلب التعاملات التجارية اليومية)، يضاف إلى كل هذا كثرة المراسلات التي ترد إلى رجل الأعمال العربي من جهات حكومية وغير حكومية تتعلق ببعض المعلومات المتعلقة بعمله وكثرة المعلومات الشخصية التي يجب الإفصاح عنها كلما تطلب منه، فعلى سبيل المثال لو كان هذا التاجر العربي مسجلاً على ضريبة السلع والخدمات الأسترالية، فإنه في العادة يستلم رسائل من الجهة المعنية وهي هيئة الضرائب الأسترالية تعلمه فيها بموعد الاحساب الفصلي لمثل هذه الضريبة، وكذلك تبلغه في حالة حدوث أي تغيير قد يجري على التعليمات السارية المفعول أو على جزء منها، فإن هذا التاجر سوف يستلم نسخة من التعديلات التي قد تكون تؤثر على طبيعة وشكل البيانات والمعلومات المطلوب تزويد مثل هذه الجهات بها، وهذا ينسحب على العديد من المعاملات الأخرى التي قد تشمل رسائل يستلمها التاجر من البنوك التي يتعامل معها كلما دعت الحاجة عند تغيير أي فقرة من تعليمات قد تؤثر على حسابات التاجر العربي مع نفس البنك، كذلك يستلم قوائم وكشوفات من أغلب

تجار الجملة الذين يتعامل معهم وبشكل دوري، غالباً ما يكون شهرياً لتيان العلاقة المالية بين المشتريات وبين ما تم تسليده خلال الفترات السابقة وغالباً ما تكون مقسمة الى 30 يوماً و 60 يوماً و 90 يوماً وأكثر من 90 يوماً، بواسطتها يتمكن التاجر العربي من مطابقة هذه الكشوفات مع سجلاته⁽¹⁾ (إذا كانت لديه مثل هذه السجلات أصلاً) لمعرفة الموقوفات بينه وبين تاجر الجملة المعني (المجهز)، كل هذه الامور أو على الأقل أغلبها لم يكن من الامور الاعتيادية التي ألفها ومارسها التاجر العربي الاسترالي في بلده الاصيل قبل قدومه الى أستراليا.

فما تقدم يمكن التوصل الى نتيجة مفادها، أن موضوع الإفصاح المحاسبي والمالي بشكل خاص، أصبح من سمات التعامل التجاري العام في أغلب البلدان التي تطبق أنظمة محاسبية وتدقيقة متطورة وهذا الكلام بشكل عام ينطبق على الواقع الاسترالي، وبالرغم من عدم شمول الاعمال التجارية الصغيرة الحجم بتعليمات معايير المحاسبة الاسترالية بشكل كامل، إلا أن هناك بعض الجهات الاخرى تحاول فرض تعليمات خاصة تلزم بموجبها هذه الوحدات الاقتصادية الصغيرة بالإفصاح عن معلومات وبيانات عن نشاطاتها التجارية خلال فترات زمنية معينة، مما حدا بعدد من هذه الوحدات الاقتصادية الى الرغبة في التعرف على كيفية تهيئة هذه المعلومات والبيانات قبل الإفصاح عنها، ومن هذا المنطلق قام بعض أصحاب هذه الوحدات الاقتصادية وعلى صغر حجمها من تثقيف أنفسهم بهذا الجانب وتوعيتهم بأهميته وأثره البالغ على نجاح ودعومة أعمالهم التجارية.

(1) فيما يتعلق بالاعمال التجارية الصغيرة وكما أشرنا أعلاه قد لا تتوفر سجلات حقيقة يمكن الرجوع اليها عند الحاجة، والمتاد احتفاظ صاحب العمل بالقوائم والكشوفات المرسلة من قبل التاجر المجهز، وعند تسديد جزء من هذه القوائم، يقوم التاجر العربي بوضع ملاحظة على نسخة القائمة الاصلية التي استلمها من المجهز، تشير الى المبلغ المدفوع من أصل المبلغ، وهذا ويرأي الباحث أسلوب خاطئ ويعرض التاجر الى غاطر التلاعب وفقدان القوائم الاصلية وقد يترتب عليه دفع مبالغ إضافية أو تفوق ما هو عليه في القوائم الاصلية، وبهذا يتضح جلياً مدى أهمية الاعتماد على الاساليب المحاسبية المتاحة لتسهيل مهمة المراقبة والسيطرة على التدفوعات ومعرفة الموقوفات منها.

إذن فالإفصاح المالي قدغيّر من طبائع صاحب العمل العربي الاستراتيجي بشكل مكثف من مواجهة متطلبات مرحلة تقديم معلومات وبيانات حتى وإن كانت بشكل إجباري، إلا أن الكاتب يراها خطوة إيجابية ونقل نوعي في طبائع التاجر العربي الذي لم يكن يألف مثل هذه الممارسة بشكلها الحالي سابقاً، وبالنتيجة فهي عامل جيد له تساعد في إنجاز أعماله بالشكل المطلوب وكذلك التزامه بالتطبيق السليم للإفصاح المالي يمكنه من الحصول على العديد من المزايا التي ستناولها في المباحث القادمة والتي تأتي في مقدمتها حصوله على التمويل اللازم من البنوك والمؤسسات المالية الأخرى، إضافة إلى تقديم المستندات والقوائم الثبوتية إلى الجهات ذات العلاقة إذا ما تطلب الأمر ذلك (خاصة عند إجراء عمليات التدقيق الخارجي من قبل بعض الجهات الحكومية).

إن الإفصاح المالي قد حوّل العديد من أصحاب الأعمال التجارية على تهيئة معلوماتهم وبياناتهم بشكل يسهل العودة إليها والتأكد من سلامتها، كما تُعوّذ قسم منهم على الاحتفاظ بتلك المعلومات والبيانات لفترات زمنية معينة (على الأقل خمسة سنوات)، وهذا ما تؤكد تعليمات هيئة الضرائب الأسترالية بهذا الشأن.

إن الاحتفاظ بسجلات أو برامج يمكن من خلالها التعرف على نشاط الوحدة الاقتصادية يعتبر من الأمور المهمة في حياة أي صاحب عمل مهما اختلف نوع النشاط التجاري الذي يمارسه، وأيضاً يعتبر سمة حضارية للمجتمعات المتطورة، وقد يلاحظ بشكل عام أن أغلب من ليس لديهم الوقت الكافي في إعداد مثل هذه السجلات أو البرامج أو الذين قد تنقصهم الخبرة في تسجيل نشاطاتهم وفعالياتهم وفق التعليمات المطلوبة، يستعينون ببعض الشركات والأفراد المتخصصين في توفير مثل هذه الخدمات لقاء أجر معين يتفق عليها بين الطرفين، كل هذا دفع بالعديد من أصحاب الأعمال إلى التفكير الجدي بأهمية موضوع الإفصاح وتوفير مستلزماته، مما دعى قسماً منهم إلى العودة إلى مقاعد الدراسة للحصول على بعض المعلومات التي تساعد في فهم متطلباته وكيفية توفيرها بشكل سليم وفق التعليمات الجارية. حيث تتواجد العديد من الجهات التعليمية المنتشرة في مختلف الولايات الأسترالية التي توفر برامج تعليمية خاصة لمن يحتاجها وحسب حاجة الفرد، فقد تكون على شكل دورات تدريبية أو على شكل فصول دراسية منتظمة بغية الحصول على شهادة دراسية معترف بها في أستراليا وخارج

أستراليا على حد سواء، بالإضافة إلى ذلك تقوم الجمعيات المحاسبية والتدقيقية الأسترالية المختصة حال صدور أية تعليمات أو قوانين جديدة تتعلق بموضوع مهم كموضوع الإفصاح بالتعميم على كافة الاعضاء المتسجلين إليها للاشتراك في دورات تدريبية وبرامج تعليمية مستمرة لشرح وتوضيح آخر ما يتعلق بذلك الموضوع الجديد أو أية تعديلات جارية عليه، وهذا بطبيعة الحال سيعطي هؤلاء الاعضاء الذين غلبت عليهم من المحاسبين والمدققين الممارسين المعلومات الضرورية والقبيلة المهنية للتعامل مع الظروف الجديدة لهذه التعليمات وبالتالي يمكنهم من مساعدة زبائنهم وعملائهم في التطبيق السليم للتعليمات الجديدة، لذلك نشاهد دائماً استلام هؤلاء الممارسين رسائل الكترونية ويريدون تدعوهم من خلالها الجمعيات التي يتمون إليها للاشتراك في هذه الدورات التدريبية والتعليمية، وفي حالات معينة تقوم بعض الجهات الحكومية المختصة بتنظيم دورات مشابهة وعادة ما تكون أقل تخصصاً مما ذكرناه أعلاه، لكنها في الواقع تقدم معلومات قيمة إلى طالبي الخدمة ممن تنطبق عليهم شروط معينة، المهدف منها تقديم معلومات أساسية ومبادئ عامة تفيدهم في تفسير المتطلبات الجديدة الصادرة عن الجهات المعنية وخاصة مجلس معايير المحاسبة الأسترالية، وهيئة الاستثمارات والأوراق المالية وغيرها من الجهات الحكومية التي تتعلق بالعديد من التعليمات الجديدة أو تحليل بعض التعليمات السارية المفعول وهكذا.

لقد أصبح الإفصاح عن البيانات والمعلومات من الأمور المهمة في حياة أي شخص وبخاصة رجال الأعمال، الذين تنظم أعمالهم العديد من المعايير والتعليمات والترتيبات والتوجيهات التي تصدر عن جهات حكومية مختلفة.

إن إحدى الأمور التي يتوجب على المرء الذي يمارس الأعمال التجارية أن يتذكرها هي التزامه بالتعليمات والتوجيهات التي تتعلق بعمله التجاري مهما اختلف النشاط الذي يمارسه، أي بمعنى آخر لا يمكنه تجاهل هذا الجانب الذي بات من الأمور الدقيقة في نجاح وفشل العديد من النشاطات التجارية في كافة أنحاء العالم. إن التعود على أمر ما قد يجعل المرء يعارض أي محاولة لتغيير هذه الطرائق، لكن هل ينطبق هذا الشيء ينطبق على الأعمال التجارية العربية في أستراليا؟

قد يكون الشخص معتاداً على ممارسة معينة في حياته وهو يرى هذه الممارسة طبيعية جداً وعلى النقيض من ذلك يراها من حوله بأنها ممارسة خاطئة وغير مقبولة لديهم وغير مستحبة لهم، إلا أنهم لا يمكنهم تغيير طباع هذا الشخص بهذا الخصوص. ومن المحتمل أن يحدث أمر ما يؤدي بالنتيجة إلى قيام هذا الشخص بتغيير جذري في طباعه تجاه العادة المألوفة سابقاً، فيقوده إلى نبذها ورفضها بشكل نهائي، ولعل من الممارسات التي يمكن لأي شخص ملاحظتها بهذا المجال هي حالات الإقلاع عن تدخين السكاكر أو المشروبات الكحولية أو بعض الممارسات الأخرى مثل لعب القمار والمراهنات وغيرها، والمدمنون عادةً يرفضون سماع نصائح أقرب المقربين إليهم ومن ضمنهم أطباؤهم بالإقلاع عن مثل هذه العادات والطباع التي لا تجلب سوى الأذى والسوء إلى صحة الشخص نفسه وإلى ذويه وعائلته بشكل خاص، ولعل الجميع لديه من الأمثلة العديدة على مثل هذه الحالات الشائعة في مجتمعاتنا المعاصرة والتي لا يمكن تكرانها أو تجاهلها والتي تقود في بعض الحالات إلى تفكك العوائل وما يتبعه من مشاكل.

قد يسأل سائل ما، ما هي علاقة هذه المداخلات بموضوع هذا البحث من الأطروحة وهو دور الإفصاح المالي في تغيير طبائع وعادات أصحاب الأعمال العرب في إستراليا. من حيث المبدأ يبقى جوهر الموضوع واحداً، أي أن التعود على ممارسة معينة تبقى ملازمة للشخص وقد يرفض ولو ضمناً مسألة محاولة تغيير ما تعود على ممارسته خلال الفترات السابقة، إلا أنه قد يجبر على تغيير طباعه بموجب قوانين ولوائح وتعليمات ملزمة التطبيق وإلا سيكون عرضة للعقوبات الرادعة التي دائماً ما تكون إدارية أو مالية مكلفة.

من خلال نتائج استمارة الاستبيان المشار إليها في البحث السابق، يمكن القول بأن نسبة تزيد عن 85 بالمائة من مجموع الأعمال التجارية العربية في أستراليا (التي شملها الاستبيان)، تعتبر أعمالاً تجارية صغيرة الحجم ضمن المقاييس التي سبق وأشرنا إليها منها عدد العاملين ورأس المال المستخدم في المشروع وفي بعض الأحيان المساحة. والحيز الذي تشغله الوحدة الاقتصادية.

هذه النتيجة توضح لنا بشكل لا يقبل الجدل بأن موضوع الإفصاح المحاسبي والمالي بشكل خاص المطلوب من قبل هذه الفئة من المجتمع قد غيرت العديد من الطبائع والعادات لديهم، ومن خلال الممارسات الوظيفية والمناقشات التي نجمت عنها عملية

إملاء هذه الاستثمارات تمكن الكاتب من ملاحظة تغيير في سلوك العديد من أصحاب الأعمال التجارية فيما يتعلق بالجوانب النظرية لعملية الاستيطان المذكور، إلا أن واقع الحال في الممارسات العملية لعملية الإفصاح والابلاغ الفعلي عن البيانات والنشاطات التجارية، فإن الحالة تختلف جوهرياً، حيث لاحظنا أن العديد من الأشخاص يحاولون ويشي الطرق المماثلة والمراوغة في إعطاء البيانات والمعلومات الدقيقة عن نشاطاتهم التجارية، وفي العديد من الحالات العملية التي لاحظها الكاتب وخصوصاً كونها لا تخضع الى عملية التدقيق الخارجي، أي ليست ملزمة بهذا الاجراء قانوناً (في أستراليا على أقل تقدير)، تكون المعلومات والبيانات المقدمة لا تمثل واقع الحال الفعلي للنشاط التجاري.

هذه الحقيقة التي قد لا ترضي العديد من الناس، جاءت نتيجة الكتاب والممارسة العملية لفترة طويلة من الزمن في مجال إعداد البيانات والإفصاح عنها الى الجهات الحكومية المعنية، ومن الاسباب التي دعت الكاتب الى عدم الاشارة الى اسم وعنوان العمل التجاري أو الى طبيعة عمل الوحدة الاقتصادية ضمن استمارة الاستيطان، هو يقينه بأنه لن يستطيع الحصول على أي معلومة من أي طرف بدون تقديم هذا الضمان بعدم الاشارة الى أي معلومات تتعلق باسم أو عنوان أو طبيعة عمل الوحدة الاقتصادية أو صاحب العمل التجاري موضوع الاستيطان أو أي معلومة شخصية أخرى، وعليه فقد كانت المعلومات المستقاة من عملية الاستيطان عامة، (ولهذا لم يتم نشر جدول بالأعمال التي شملها الاستيطان).

برأي الكاتب أن السبب الرئيسي يكمن في كون السلطات الاسترالية التي تتولى عملية مراقبة نشاطات هذه الأعمال، تضع ثقتها العالية في صاحب العمل، وتعطيه مطلق الحرية في التعبير عن واقع عمله ونشاطه التجاري، لكن هذه الثقة وبرأي الكاتب أدت وتؤدي الى هدر الملايين من الاموال غير المعلن عنها، والتي سببت بالنتيجة الى ضياع مئات الملايين من أموال الضرائب التي كان يجب على أصحاب الأعمال التجارية دفعها الى الدولة نتيجة ممارساتهم لأعمالهم ونشاطاتهم التجارية من جانب، وكذلك عدم قيام العاملين الذين يستلمون أجورهم بشكل نقدي من دفع مستحقات الضريبة من جانب آخر، ولعل من الاسباب الرئيسية التي أدت الى هذا القصور هو عدم التأكيد على أصحاب الأعمال التجارية وإلزامهم بشكل عملي بوجود التقييد بتسجيل كافة القيود

المحاسبية بشكل دقيق، ومراقبة دقيقة للعاملين الذين لا يمكن إثبات أوقات ومبالغ أجورهم الحقيقية وكذلك الاعتماد الكلي على الاقرارات الشخصية فيما يتعلق بتقرير ضريبة الدخل، هذا بالإضافة الى عدم وجود إلزام بضرورة إجراء تدقيق من قبل جهات خارجية مستقلة للتأكد من صحة ودقة المعلومات والبيانات المقدمة من قبل هذه الاعمال، يضاف الى ذلك كله وجود العديد من العمليات التجارية التي يتم إجرائها بشكل نقدي بعيداً عن أمين المراقبين والسجلات التجارية المطلوب الاحتفاظ بها والتي لا توجد وثائق رسمية تؤيد صحتها من علمه، كل هذه العوامل وغيرها جعلت عملية الإفصاح المحاسبي والمالي بشكل عام غير دقيقة بالنسبة للأعمال التجارية العربية الصغيرة الحجم في أستراليا.

كما تقدم يرى الكاتب ضرورة قيام السلطات الاسترالية بدورها الفعال في مجال إعادة النظر في الأسلوب العملي الذي تمارسه مؤسساتها بغية الوصول الى نتائج دقيقة وشفافة بخصوص المعلومات والبيانات المطلوب تقديمها من قبل هذه الشريحة الكبيرة من أصحاب الأعمال التجارية العربية الصغيرة الحجم، والتي في رأي الكاتب لا تقل أهمية عن مثيلاتها من الأعمال الكبيرة، ولعل وضع بعض الصيغ التي من خلالها يتم حصر العمليات التجارية وفق أسلوب عملي دقيق سوف يؤدي بالنتيجة الى تلافى حصول مثل هذه الممارسات الخاطئة، والكاتب يقترح في مسيل تحقيق ذلك ضرورة استشارة كافة الاطراف المعنية بهذا الامر.

بغض النظر عن العمليات التجارية التقليدية التي تطرقنا اليها أعلاه، يلاحظ بأن أغلب عمليات الصرف الموثقة بمستندات وإيصالات لا يوجد ما يقابلها من الايرادات الموثقة يمثل هذه المستندات والإيصالات، وهذه الحالة يمكن ببساطة إثباتها عملياً من خلال مراجعة حسابات أي عمل تجاري عربي صغير في أستراليا (هذه السمة الغالبة على الأعمال العربية الصغيرة)، هذا لا يعني عدم وجود أي عمل على الإطلاق ليست لديه سجلات دقيقة وشفافة عن نشاطاته وعملياته التجارية، إلا أن الكاتب يرى بأن هذه الشريحة الأخيرة قد لا تمتدني بأي حال من الاحوال نسبة 10% من مجموع الأعمال التجارية العربية في أستراليا.

من المظاهر المألوفة لبعض الأعمال التجارية العربية في أستراليا وجود بعض الحالات الخاصة التي توضح لنا بجملة كيفية محاولة أصحاب الأعمال التجارية التملص من عملية الإفصاح المحاسبي والمالي ويشكل قد يؤدي الى تعرضه (أو تعرض العمل نفسه) الى المسائلة القانونية، إلا أنه وفي العديد من الحالات يتحمل أصحاب الأعمال مخاطر جمة في سبيل توفير مبلغ بسيط من المال، مثال ذلك عدم قيامهم بدفع أجور مستخدميهم وفق الاستحقاقات المنصوص عليها ووفق التعليمات المعمول بها وغيرها من الحالات التي سبرد ذكرها لاحقاً.

لا بد من التأكيد وبشكل كبير على أهمية قيام الجهات المعنية بالإفصاح المالي، وبشكل خاص بالنسبة الى الأعمال التجارية الصغيرة وبخاصة دائرة ضريبة الدخل الأسترالية التي تعتبر الجهة الحكومية الأكثر احتكاكاً وتماشياً بالأعمال التجارية الصغيرة عامة، وكذلك هيئة الاستثمار والأوراق المالية الأسترالية بالنسبة الى الشركات، بإعادة النظر بالأساليب المتبعة في كيفية الحصول على المعلومات والبيانات وضرورة مطابقة هذه الأعمال للخضوع الى اجراءات التدقيق الخارجي على هذه العمليات التي ستؤدي بالنتيجة الى زيادة شفافية المعلومات والبيانات المقدمة والتي على العموم تتعلق بالمركز المالي لهذه الأعمال التجارية والتي ما يزيد عن 95% من مجمل الأعمال التجارية العربية في أستراليا.

أيضاً لا بد من الإشارة الى أن هناك بعض القوانين الأسترالية السارية المفعول (على سبيل المثال قوانين بيع وإيجار العقارات في مختلف الولايات الأسترالية وكذلك قوانين مكاتب تسوية معاملات بيع وشراء العقارات) التي تخضع هذه الأعمال حتى لو كانت أعمالاً صغيرة الحجم الى عمليات تدقيق خارجية منظمة يجريها مدققو الحسابات للتأكد من سلامة حفظ وإدارة حسابات الامانة التي تتعلق بأموال الغير المحفوظة لدى هذه الأعمال لحين إكمال عمليات البيع والشراء أو الإيجار، والتأكد من عدم سوء استخدام هذه الاموال (سلامة استخدامها) من قبل مالكي هذه الأعمال أو من يمثلهم من الاداريين.

نعم إن المبدأ هنا قد يختلف بعض الشيء (وهو التأكد من حسن استخدام أموال الغير المحفوظة لدى هذه الأعمال)، إلا أن الكاتب يرى أن عدم الإفصاح الكامل

والشفاف عن الاموال التي قد ينشأ عنها التزامات مالية وقانونية لمصلحة الدولة أيضاً لا يقل أهمية عما جاء أعلاه. لأن الانصاف الناقص وغير الشفاف سيؤدي بالنتيجة الى عدم دفع المستحقات الصحيحة لأموال الدولة، وبهذا فإن هذه العملية لا تقل أهمية برأي الكاتب عما تقره قوانين بيع وشراء العقارات وقوانين تسوية معاملات بيع وشراء العقارات في الولايات الاسترالية، لذا يتوجب أن تكون جميع الاعمال التجارية بغض النظر عن حجمها خاضعة للتدقيق المحاسبي الخارجي المستقل.

من هنا جاء التأكيد على ضرورة قيام كافة المؤسسات الاسترالية ذات العلاقة بما فيها دائرة ضريبة الدخل الاسترالية وهيئة الاستثمارات والاوراق المالية الاسترالية وغيرها ممن يعينهم الامر (بضمنها دوائر الضمان الاجتماعي) الى إعادة النظر بالعديد من الممارسات غير الكاملة في النظام الاداري المعمول به في الوقت الحاضر، والعمل على تلافي هذه النواقص التي تكتنف النظام الحالي، الامر الذي سيعود بالفائدة الى خزنة الدولة بالمزيد من الايرادات التي تذهب حالياً هباءً نتيجة للقصور الذي أشرنا اليه. وكذلك لقطع الطريق أمام أي محاولة متعمدة للانتقاص من عملية الافصاح الكامل والشفاف وبالاخص فيما يتعلق بالجوانب المالية التي تخص العمل التجاري الذي نحن بصدده.

لعل استشارة المتعاملين مع هذه المجموعة من الاعمال التجارية، وعقد ندوات تثقيفية مركزة تجبر أصحاب هذه الاعمال على المشاركة فيها وتوعيتهم بشكل مباشر يعتبر من السبل الناجعة في سبيل تحقيق الغاية المرجوة من هذه الندوات، وبعلها يتم إجراء حملات تفتيش ميدانية منظمه للاطلاع على الممارسات اليومية لهذه الاعمال، وتنبية المخالفين والمقصرين وإعطائهم فرص جديدة للتغيير قبل أن تفرض عليهم غرامات مالية قد تساعد على مراجعة الذات، والعدول عن ممارسة بعض الافعال الخاطئة، والتي قد تكون غالية الثمن فيما بعد.

ثانياً: المتطلبات العملية للإفصاح المالي الكامل والشفاف

أشرنا ضمن فقرات الفصل الثاني الى العديد من الامور التي تتعلق بالافصاح المحاسبي والافصاح المالي، لكن قد يسأل سائل ما، هل هناك متطلبات عملية يجب علينا أن نتلزم بها في عملية الانصاف الكامل والشفاف؟.

لقد أبدت لجنة المعايير المحاسبية الدولية بالمعايير المحاسبية الخاصة بالمؤسسات الاقتصادية الصناعية منها والتجارية ووفق أسس وضعت لهذا الاجل أوجبت هذه الوحدات الاقتصادية على تقديم بيانات ومعلومات الى الهيئة العامة أو المالكين لتمكينهم من الوقوف على حقيقة الوضع المالي للوحدة الاقتصادية وبالتالي مساعدتهم في اتخاذ القرارات والحلول المناسبة لمعالجة الاختناقات الحاصلة في العملية الانتاجية للوحدة المعنية بهذه البيانات والمعلومات، ولعل الشواهد والتجارب السابقة التي أشرنا اليها في الفصول السابقة والتي أدت الى إفلاس العديد من الشركات العملاقة والتي جاءت نتيجة تقديم بيانات ومعلومات غير دقيقة وغير حقيقية عن الوضعية الفعلية للوحدة الاقتصادية مما أدى الى الانهيار التام وإشهار أفلاسها، ولهذا فإذا قدم الموظف المسؤول وعادة ما يكون المحاسب أو المحلل المالي للوحدة، بيانات ومعلومات غير دقيقة وخاطئة عن الوضع المالي الحقيقي للوحدة الاقتصادية الى المالكين أو الى الهيئة العامة لتلك الوحدة الاقتصادية، فإن أي قرار يبنى عليها حتماً سيكون قرأراً خاطئاً وغير سليم وبالتالي نتائجه على تلك الوحدة ستكون وخيمة لا محال، وقد يقود أيضاً الى الانهيار والافلاس كما سبق وأن أشرنا الى ذلك في مجالات أخرى من الفصول السابقة.

إن البيانات والمعلومات الواجب الإفصاح عنها التي أوردتها المعايير المحاسبية الدولية ومن ضمنها على سبيل المثال وليس الحصر المعيار المحاسبي الدولي رقم 30 والذي ينطبق على البنوك والمؤسسات المالية المشابهة وتشمل هذه المعلومات الواجب الإفصاح عنها على مايلي⁽¹⁾:

1. الميزانية.
2. حسابات الأرباح والخسائر.
3. الالتزامات الطارئة والاحداث اللاحقة لتأريخ الميزانية.
4. استحقاق الأصول والخصوم
5. مخاطر تركيز الأصول والخصوم
6. تقدير الخسائر على القروض والسلفيات الممنوحة (في المصارف).

(1) علي كتمان. الاسواق المالية، 2009 ، مطبعة الروضة، من منشورات جامعة دمشق - كلية الاقتصاد، ص

المعيار أعلاه في الواقع لم يعطِ تفاصيل كافية عن المعلومات الدقيقة والشاملة الواجب أن تحتويها القوائم المالية أعلاه، ومن ناحية أخرى وكما أشرنا في الفصول السابقة من هذه الأطروحة أيضاً إلى أن هناك مجموعة أخرى من القوائم التي تتضمن بيانات ومعلومات مهمة غالباً ما تكون موجهة إلى فئة المساهمين والمستثمرين للوحدات الاقتصادية والتي تشتمل على مايلي:

1. قائمة المركز المالي.
2. قائمة الدخل.
3. قائمة التدفقات النقدية.
4. قائمة التعهدات المحتملة والالتزامات الطارئة.
5. قائمة تقييم الادوات المالية بالقيمة الحقيقية .

لا بد لنا من الاعتراف بأن إصدار العديد من المعايير المحاسبية والمالية الدولية التي تنظم الإفصاح بشكله العام قد يجعل المرء في حيرة من أمره في بعض الأحيان، حيث أن العديد من تلك المعايير الدولية تحمل أرقاماً معينة يعتاد عليها المستخدم، وفي حالة إجراء أي تغيير عليها في فترة لاحقة عادة يتم ذلك بموجب معايير جديدة تحمل أرقاماً مختلفة، وبهذا الشكل قد تسبب إرباكاً للمتابع والمستخدم على حد سواء.

فمن الملاحظ بأن العديد من التعديلات قد تم إجرائها في السنوات القليلة الماضية، فعلى سبيل المثال فإن مجلس معايير المحاسبة الدولية قد أصدر في أيار من عام 2009 تعديلات من شأنها تحسين الإفصاح عن مخاطر السيولة المرتبطة بالادوات المالية، هذه التعديلات تشكل جزءاً من استجابة مجلس معايير المحاسبة الدولية على نتائج الازمة المالية العالمية وجاءت تمثيلاً مع مقررات اجتماع ممثلي مجموعة G20 التي تهدف إلى تحسين الشفافية وتعزيز توجيهات المحاسبة. هذه التعديلات تعكس أيضاً مناقشات الفريق الاستشاري لخبراء معايير المحاسبة الدولية على قياس وكشف القيم العادلة للادوات المالية عندما تكون الاسواق لا تمتنع بالنشاط الاقتصادي المألوف (المعتاد).

في يوم 12 أيار من العام 2011 أصدر مجلس معايير المحاسبة الدولية، المعيار المرقم 12 الذي يتعلق بالإفصاح عن المصالح في الكيانات الاقتصادية الأخرى، إن هذا المعيار الجديد هو معيار شامل لمتطلبات الإفصاح لكافة أشكال المصالح في الكيانات الأخرى،

بضمنها الشركات التابعة، والترتيبات المشتركة، والشركات الشقيقة والكيانات التنظيمية التي تأخذ أشكالاً أخرى. وقد حدد تاريخ سريان مفعول هذا المعيار اعتباراً من يوم الاول من شهر كانون الثاني من عام 2013 وما بعد هذا التاريخ، مع السماح بتطبيق هذا المعيار في وقت مبكر للتاريخ المذكور، هذا وسيتم في وقت لاحق نشر وثيقة تحليل تأثير المعيار 12 الخاص بالافصاح عن المصالح في كيانات أخرى، لكي يتم معرفة الاسباب التي دعت الى إصدار هذا المعيار.

من ناحية أخرى صدر في 12 أيار عام 2011 عن مجلس معايير المحاسبة الدولية ومجلس معايير المحاسبة المالية إرشادات جديدة عن موضوع القيمة العادلة ومتطلبات الافصاح، هذه الارشادات الجديدة تهدف الى تطبيقها ضمن معايير التقارير المالية الدولية (معايير الابلاغ المالي الدولي)، ومبادئ المحاسبة الأمريكية ذات القبول العام (GAAP).

إن التوجيه الجديد الذي أخذ الرقم 13 كمعيار للابلاغ المالي الدولي حول قياس القيمة العادلة واستكمالاً للموضوع الذي يحمل الرقم 820 ضمن المعايير المحاسبية المالية، هذه التوجيهات جاءت لاكمال مشروع كبير لعمل مجالس الادارة المشتركة لتحسين معايير الابلاغ المالي الدولية ومبادئ المحاسبة المقبولة عموماً في الولايات المتحدة وإحداث التقارب بينهم. من ناحية أخرى فإن هذا التنسيق في قياس القيمة العادلة وشروط الافصاح الدولي أيضاً يشكل عنصراً هاماً من عناصر الاستجابة الى ظروف أفرزتها الازمة المالية العالمية.

إن الانتهاء من هذا المشروع هو ثمرة عمل دام أكثر من خمس سنوات لتحسين وتوحيد قياس القيمة العادلة ومتطلبات الافصاح. لقد جاءت هذه المتطلبات بتأثير إيجابية لكونها متطابقة الى حد كبير مع معايير الابلاغ المالي الدولية ومبادئ المحاسبة المقبولة عموماً في الولايات المتحدة الأمريكية، وهذا مسيه الاعتماد على عملية واسعة النطاق ونتيجة التشاور مع الجمهور، بما في ذلك مداخلات من فريق خبراء استشاريي القيمة العادلة ومجموعة معايير المحاسبة المالية لموارد التقييم.

من المقيّد الاشارة الى أن هذه المتطلبات الجديدة لا تشمل استخدام محاسبة القيمة العادلة، لكنها تقتصر على تقديم المشورة بشأن الكيفية التي ينبغي أن يطبق فيها في

الاماكن التي يتم تطبيقها حالياً أو مسموحة من قبل المعايير الاخرى ضمن مجموعة معايير الإبلاغ المالي الدولية أو مبادئ المحاسبة المقبولة عموماً في الولايات المتحدة⁽¹⁾.

إن مثلاً على كثافة كمية التعديلات والتغيرات التي تجرى على المعايير المحاسبية والمالية الدولية والتي تعنى بالإفصاح عن بعض الجوانب المحاسبية والمالية المهمة يعطينا صورة واضحة للكلم الهائل من التعديلات والتغيرات التي يجب علينا متابعتها والالام بها لغرض تطبيقها وفق التعليمات السارية، وبخلافه فالموضوع غير صحيح من الناحية التطبيقية للمعايير الواجبة التطبيق، فلو أخذنا على سبيل المثال المعيار رقم 7 من معايير الإبلاغ المالي الدولية والخاص بالادوات المالية : الإفصاح، نشاهد بأن هذا المعيار كان قد قدم في 22 تموز من العام 2004 لغرض المناقشة وقد تم إقراره وصدره في 18 آب من العام التالي 2005، وقد حدد موعد التطبيق لهذا المعيار يوم الاول من تموز عام 2007، حيث تم إجراء التعديلات والاضافات على هذا المعيار كما يلي:

في 10 كانون الثاني من عام 2008، و14 شباط عام 2008، و22 أيار عام 2008، و13 تشرين الاول عام 2008، و23 كانون الاول عام 2008، و5 اذار عام 2009، و1 من كانون الثاني 2009، (تأريخ سريان تطبيق تعديلات 5 اذار 2009)، و6 أيار عام 2010، و7 تشرين الاول عام 2010، وفي اليوم الاول من كانون الثاني من عام 2011 (تأريخ سريان تطبيق التعديل الجاري في 6 أيار 2011)، وفي اليوم الاول من تموز عام 2011 (تأريخ سريان التعديل الجاري على المعيار رقم 7 في 7 تشرين الثاني من العام 2010)، خلاصة الامر فإن هذا نموذج الأحادي يوضح لنا مدى التغيرات والتعديلات والتواريخ المتعددة التي يجب الالام بها لمعرفة ما يجب تعديله وتطبيقه⁽²⁾.

إن الكاتب يرى في هذا المجال وجوب إجراء دراسات مستفيضة بشأن المعايير المحاسبية والمالية الدولية والعمل على اختصار وإلغاء الفقرات التي يعاد تكرارها في أكثر من معيار واحد ومحاولة تبسيطها بموجب مجموعة متناسقة سهلة الفهم وبدون أي تعقيدات قد تعيق تطبيقها بشكل صحيح ودقيق قبل أن يتم اعتمادها من قبل الجميع، وبهذا المجال يبحث الكاتب المعنيين بهذا الخصوص الى توحيد معايير الإفصاح المحاسبي

(1) <http://www.ifrs.org/News/Press+Releases/IFRS+13+FVM+May+2011.htm>.

(2) <http://www.iasplus.com/standard/ifrs07.htm>.

والمالي في معيار يتضمن جميع ما يتعلق بهذا الموضوع الحيوي الذي أخذ يؤثر على مستقبل العديد من الوحدات الاقتصادية الدولية والمحلية.

مما تقدم نلاحظ الأهمية الكبيرة التي يمتاز بها موضوع الإفصاح المحاسبي والمالي في حياة ومسيرة الوحدات الاقتصادية (خاصة الكبيرة منها)، فهل هناك فعلاً متطلبات عملية لموضوع الإفصاح بشكل عام؟.

لقد بدأ التركيز في الآونة الأخيرة وبشكل كبير جداً على أهمية الإفصاح وعلى شفافية ومصدقية المعلومات والبيانات الصادرة عن الوحدات الاقتصادية، وأخذت هذه العملية بعداً لم يكن مألوفاً في السابق و يعود السبب كما هو واضح للعديد، الى زيادة الاهتمام بهذه المعلومات والبيانات والى تأثير وأهمية ذلك على القرارات الاستثمارية بشكل خاص وعلى العمليات التمويلية والاقتصادية الأخرى ومن ضمنها عمليات التأمين والتحويل وغيرها والتي لها تأثير على قدرة وإمكانية ومثانة المركز المالي للوحدات الاقتصادية وبالتالي على ديمومتها ومستقبلها.

وبمعنى آخر فإن هذا الاهتمام بالإفصاح وشفافية المعلومات والبيانات لم يأت من فراغ، بل جاء نتيجة لحساسية الموضوع الذي بواسطة مانتشره وتعلن عنه هذه الوحدات الاقتصادية من بيانات ومعلومات، يتم اعتمادها من قبل شريحة واسعة من المستفيدين الخارجيين بوجه الخصوص (أشرنا الى ذلك في مجال آخر من هذه الأطروحة) في اتخاذ قرارات استثمارية مكلفة في كثير من الأحيان، علماً بأن العديد من هذه الجهات قد لاتمكن بسهولة من الحصول على مثل هذه المعلومات بالطرق المباشرة، بل تعتمد في الغالب على ما تنشره هذه الوحدات الاقتصادية من معلومات وبيانات من خلال تقاريرها السنوية والدورية وغيرها من النشرات المالية التي تصدرها وتقصص عن فعاليتها ونشاطاتها الإنتاجية وفي بعض الأحيان عن خططها المستقبلية، وكذلك عن طريق ما يصرح به مسؤولو هذه الوحدات الاقتصادية عبر وسائل الاعلام المرئية والمسموعة والمقروءة أيضاً والتي يتم اعتمادها (باعتبارها تصريحات وإعلانات صادرة عن جهات ذات شأن في الوحدة الاقتصادية المعنية) من قبل للمستفيدين الخارجيين بشكل عام.

من جانب آخر فإن القصور في شفافية المعلومات والبيانات الصادرة عن الوحدات الاقتصادية ضمن ما أفصحت عنه، يجعل هذه المعلومات والبيانات والتي ترد ضمن

قوائمها المالية أو تقاريرها الدورية غير دقيقة ومضللة ولا يمكن الاعتماد عليها في اتخاذ القرارات الرشيدة بشأن العمليات الاستثمارية بشكل خاص. ولعل انهيار العديد من الشركات العالمية الكبيرة وإفلاسها كان أحد عوامله وأسبابه عدم نزاهة وشفافية المعلومات والبيانات التي تم الإفصاح بها إلى مجموعة المساهمين والمستثمرين والتي تم اعتمادها بشكل عفوي (إضافة إلى أسباب أخرى جوهرية أشرنا إليها في الفصول السابقة من هذه الأطروحة) في اتخاذ قرارات استثمارية أدت بالنتيجة على القضاء على مستقبل هذه الوحدات الاقتصادية وإفلاسها.

قد يعتقد البعض منا أن شفافية المعلومات والبيانات تكون مطلوبة فقط على نطاق العمليات المحاسبية والمالية للوحدات الاقتصادية، بينما هذا الموضوع مهم جداً لكافة القطاعات الأخرى السياسية والاجتماعية والبيئية بجانب القطاعات الاقتصادية بأشكالها المتعددة. فعلى سبيل المثال، حتى على المستوى العائلي يجب أن يكون الإفصاح (الادلاء) عن كثير من الأمور العائلية موجوداً فمثلاً بين الزوج والزوجة أو بين الابناء والآباء يجب أن تتمتع المعلومات المتبادلة بالمصداقية والواقعية التي تساعد على زيادة الثقة بين أفراد الأسرة الواحدة وبالتالي فإنها تقود إلى حياة سعيدة بعيدة عن المشاكل والتعقيدات التي قد تؤدي إلى الانفصال والقطيعة.

يشير مفهوم الإفصاح الكامل من حيث المبدأ إلى مدى شمولية المعلومات والبيانات والتقارير المالية والقوائم الملحق بها، وأهمية تغطيتها لأية معلومات ذات أثر محسوس ومؤثر على مستخدميها، ويأتي التركيز على ضرورة الإفصاح الكامل من أهمية القوائم المالية كمصدر أساسي يعتمد عليه في اتخاذ القرارات، ولابد من الإشارة إلى عدم وجوب انحصار الإفصاح على الحقائق والنشاطات الاقتصادية لغاية نهاية الفترة المحاسبية المعتادة، بل يجب أن تشمل أيضاً كافة الأحداث اللاحقة لتواريخ القوائم المالية وبالأخص التي قد تؤثر بشكل جوهري على مستخدمي تلك القوائم ومنهم المستثمرون الحاليون والمحتملون.

ومن الجدير بالذكر أن الإفصاح المحاسبي والمالي يجب أن يكون كاملاً وشاملاً والأهم من كل ذلك أن يتصف بالشفافية والمصداقية والنزاهة التامة وبخلافه فهو ليس

فقط عديم الفائدة فحسب، بل هو برأي الكاتب سلاح مدمر للوحدة الاقتصادية نفسها وللإقتصاد الوطني بشكل عام.

وبما أن الأطروحة تركز في تطبيقها حصرياً على واقع الأعمال العربية في أستراليا، فإن الكاتب يرى أن ما تقدم أغلبه ينطبق على الوحدات الاقتصادية الكبيرة الحجم بشكل عام، وواقع الحال أن استمارة الاستبيان وزعت على الأعمال التجارية التي لم يكن من جملتها ما هو مسجل في أي من أسواق المال الأسترالية أو غيرها من الأسواق المعروفة، أي بمعنى آخر قد اقتصر الاستبيان على الوحدات الاقتصادية الصغيرة الحجم والتي كما أشرنا إليها في مكان آخر بأنها تمثل بحده 95% من مجمل الأعمال التجارية العربية في أستراليا، أما الجزء الباقي أي 5% والتي تمثل أعمالاً تجارية كبيرة الحجم فعلى الرغم من عدم تسجيلها في أسواق المال، إلا أن الكاتب يؤكد هنا ومع الأسف الشديد عدم استطاعته الحصول على المعلومات عنها ولم تقلم له أي مساعدة تذكر من قبل الجمعيات والمكاتب العربية المتخصصة بالرغم من الكتابة إليها والاتصال ببعض مسؤوليها، وعلى الرغم من نشر موضوع الأطروحة في إحدى النشرات العربية الدورية في مدينة ملبورن حيث قدم رئيس تحريرها شكوراً نبذة عن الموضوع ودعا القراء الى تقديم المساعدة المعلوماتية للباحث في مجال موضوع الأعمال التجارية العربية في أستراليا حيث تم نشر رقم الهاتف والعنوان الإلكتروني للباحث لهذا الغرض، إلا أنه ومع الأسف الشديد لم تتلق أي اتصال أو مساعدة معلوماتية من أي طرف كان.

إن الكاتب يؤكد على أن جميع المعلومات قد تم الحصول عليها عن طريق الاتصال الشخصي بأصحاب الأعمال التجارية العرب في أستراليا، ولم تقتصر على رقعة جغرافية واحدة أو مدينة واحدة، حيث تمكن الكاتب ومن خلال عدة زيارات الى مدينتي سيدني و ملبورن باعتبارهما أكبر المدن الأسترالية والتي تتضمن أكبر المجموعات العربية تمركزاً فيها بالإضافة الى مدينة بيرث عاصمة ولاية غرب أستراليا التي يسكنها الباحث، فمن خلال الاتصال المباشر بأصحاب الأعمال التجارية ومن خلال توضيح الغاية وشرح مفصل لفقرات الاستبيان تمكن من الحصول على العينة التي تم استخدامها في هذه الأطروحة، علماً بأن المدة التي تم فيها الحصول على هذه البيانات كانت محصورة بين الأول من تموز 2010 ولغاية الثلاثين من شهر حزيران 2011، وهي سنة مالية أسترالية كاملة.

أما فيما يتعلق بتطبيق هذه الفقرة بالذات، وهي المتطلبات العملية للإفصاح الكامل والشفاف، فإن الكاتب يؤكد هنا على عدم شمول أي من الأعمال التي شملها الاستبيان بهذا الجانب بشكل جلي وقد يعود السبب الرئيس إلى عدم وجود مجموعة المستثمرين الخارجيين الذين قد يعنيهم الأمر أكثر من غيرهم من ناحية، وكذلك سيطرة شخص واحد أو اثنين على كافة نشاطات وفعاليات الوحدة الاقتصادية وبالتالي معرفتهما التامة بكافة الأمور التي تتعلق بالنشاط التجاري من ناحية ثانية، مما يجعل الإفصاح عن المعلومات والبيانات تنحصر غالباً فيما تفرضه الأعراف والقوانين الضريبية السارية المفعول وبعض الجهات الحكومية الإدارية فقط، وفي هذه الحالة يتم الإفصاح عن المعلومات والبيانات عن نشاطات الوحدة الاقتصادية التي يفضلها صاحب المشروع نفسه (مختاره من قبله). أي بمعنى أدق يفصح عما يحلو له الإفصاح عن (في كثير من الأحيان)، وفي حالات كثيرة يحاول تغيير حقائق الأمور، وعدم الإفصاح الكامل عن جميع الفعاليات التي تمت خلال الفترة المطلوبة، وبالتالي عدم شفافية ودقة المعلومات المقدمة للجهات المعنية، ومن الجدير بالملاحظة في هذا المجال خصوصاً بعد الأزمة الاقتصادية والمالية التي عصفت بالعالم، أخذت البنوك الأسترالية ويتوجبه من الحكومة الأسترالية (من خلال توجيهات البنك الفدرالي الأسترالي) بالتشديد على منح القروض المصرفية والمطالبة بتقديم دلائل إثباتية أصلية منها تتابع القرارات الضريبية التي توضح مدى نشاط الوحدة الاقتصادية وحجم الأرباح⁽¹⁾ المتحققة خلال فترة عامين على الأقل، الكاتب يؤكد هنا على وجود شريحة من أصحاب الأعمال التجارية تحاول تطبيق الإفصاح الكامل عن نشاطاتها وفعاليتها عندما تصمم الحصول قرض من أحد المؤسسات المالية العاملة في أستراليا ولكنها حال حصولها على مبتغاها تعود إلى عاداتها القديمة في التلصق في الأقرار عن معلومات صادقة وكاملة وشفافة، وقد أشرنا أعلاه إلى أن هذا الموضوع

(1) أما في حالة تحقق خسائر فقد يجوز للبنك من النظر إلى البيانات الفعلية التي أدت إلى الخسارة، وبعد إضافة قسم من البيانات المتعلقة بمبالغ الانتثرات والمبالغ الملوقة عن تخصيصات بعض الفترات وكذلك المصاريف المدفوعة مقدماً، فقد يكون موقف الوحدة الاقتصادية أفضل حالاً من النتيجة الأولية.

سيبقى على ما هو عليه حين انتباه السلطات الاسترالية الى أهمية شمول كافة الاعمال بما فيها الصغيرة منها بالتدقيق الخارجي المستقل، في هذه الحالة فقط نرى أن أصحاب هذه الاعمال سيكونون مجبرين على كشف أوراقهم كاملة للتدقيق وعدم إخفاء أي بيانات ومعلومات تخص العمل التجاري. إن اعتماد دائرة ضريبة الدخل الاسترالية على مبدأ الاقرار الذاتي (الاختبار الذاتي للدخل السنوي)، جعل الكثير من الناس تحفي ما لا تود الإفصاح عنه، وهي بذلك تتحمل مخاطرة المسائلة إذا ما تم التدقيق من قبل دائرة الضريبة فقط، وهذا الاحتمال ضئيل جداً في الحياة العملية، إلا إذا كان الشخص سيئ الحظ.

يرى الكاتب في هذا المجال الإشارة الى موضوع في غاية الأهمية حيث يرى بأنه يتوجب على المحاسبين وبوجه الخصوص الذين يتولون مهمة إعداد حسابات وبيانات الأعمال التجارية الصغيرة (بضمنها الأعمال التجارية العربية في أستراليا) الى تثقيف زبائنهم من أصحاب الأعمال الى أهمية هذا الموضوع الحيوي الذي حتماً سيفرض بالاقتصاد الوطني، وإلى ضرورة حثهم على الإفصاح الكامل والشفاف عن كافة نشاطات العمل التجاري، وكذلك يرى الكاتب ويؤكد على أهمية قيام الجهات الحكومية على حصر عملية إعداد البيانات والمعلومات المحاسبية والمالية على المحاسبين الممارسين وعدم السماح لأصحاب الأعمال بتنظيم حساباتهم بأنفسهم إلا بعد عرضها على محاسب ممارس مجاز للمصادقة عليها وتأييد المحتويات من حيث الشكل والمضمون، قبل تقديمها الى الجهات المعنية، وبذلك قد يتم تقليص احتمالات حالات التلاعب والغش بالمعلومات والبيانات وتقليص الأخطاء المرتكبة من قبل بعض أصحاب الأعمال التجارية الى الحد الأدنى الممكن، وخاصة أولئك الذين لا يحملون مؤهلات علمية أو عملية في المحاسبة أو المالية وماشابه من الاختصاصات.

تحليل بيانات استثمار الاستبيان

من النتائج التي توصلنا اليها من تحليل بيانات استثمار الاستبيان، التي شملت عينة بلغ مجموعها 252 وحدة اقتصادية، جميعها تمثل أعمالاً تجارية عربية أسترالية، كانت كما مايلي:

1. 158 وحدة اقتصادية كانت تشكل أعمالاً تجارية / خدمية، أي نسبة 63% من مجموع العينة، بينما كانت هناك 73 وحدة اقتصادية تجارية مجتة أي نسبة 29%،

- 21 وحدة اقتصادية تمثل نشاطات تجارية / صناعية وتمثل نسبة 8٪ من مجموع عينة البحث
2. 84 وحدة اقتصادية كانت تعمل في مجالها الاقتصادي لمدة تصل إلى 5 سنوات وتبلغ نسبتها 33٪، و 74 وحدة بين 5 إلى 10 سنوات أي بنسبة 30٪، و 94 وحدة كانت مستمرة في نشاطها لفترة تزيد عن 10 سنوات وكانت تمثل نسبة 37٪ من مجموع عينة البحث.
3. كان هناك 174 وحدة اقتصادية يعمل فيها ما بين 1 إلى 5 أشخاص وهذه الوحدات تشكل ما نسبته 75٪ من مجموع العينة، 42 وحدة اقتصادية يعمل فيها من 6 إلى 10 أشخاص أي بنسبة 17٪ من المجموع الكلي للعينة، بينما كان هناك 21 وحدة اقتصادية يعمل فيها ما بين 10 إلى 20 شخص أي ما نسبته 8٪ فقط من مجموع عينة البحث.
4. 179 وحدة اقتصادية بلغ رأس المال المستخدم في العمل بين \$1,000 ولغاية \$100,000، وتمثل 71٪، بينما كان 32 وحدة يبلغ رأسمالها من \$101,000 ولغاية \$500,000، تمثل 12٪، و 31 وحدة رأسمالها زاد عن مبلغ \$500,000، وتشكل نسبة 12٪ أيضاً، وهناك 10 وحدات اقتصادية فضلت عدم الإشارة إلى رأس المال المستخدم وهي تشكل فقط 4٪ من العينة.
5. 116 وحدة اقتصادية تمثل شركة ذات مسؤولية محدودة وهي تمثل نسبة 46٪، و 105 وحدة فردية (نشاط فردي) وتشكل نسبة 42٪، بينما كان هناك 21 وحدة تمثل مشاركات وبلغت نسبتها 8٪، و 10 وحدات اقتصادية فضلت عدم ذكر شكلها القانوني، وتمثل 4٪ من العينة.
6. 105 وحدة اقتصادية كانت مملوكة أو بإدارة شخص يحمل مؤهل جامعي أولي وهي تمثل 41٪، و 63 وحدة يحمل الشخص المسؤول فيها شهادة معهد وتشكل نسبة 25٪، بينما 32 وحدة تدار من قبل أشخاص يحملون شهادة عليا (فوق الدراسة الجامعية الأولى من دون تحديد نوعها) وتمثل نسبة 13٪، وكان هناك 21 وحدة اقتصادية تدار من قبل أشخاص يحملون الشهادة الإعدادية أي بنسبة 8٪، بينما كانت 32 وحدة اقتصادية تدار من قبل أشخاص لا يحملون

أي مؤهل علمي أو دراسي حيث بلغت هذه النسبة 13٪ من مجموع عينة البحث.

7. 157 وحدة اقتصادية كان يديرها أشخاص في اختصاصات خدمية وهي تمثل نسبة 62٪، بينما كانت 53 وحدة تدار من قبل أشخاص في اختصاصات إدارية أي بنسبة 21٪، وكانت 32 وحدة اقتصادية تدار من قبل أشخاص يحملون مؤهلات أخرى (لم يذكر مجالاتها) حيث كانت تشكل نسبة 13٪، بينما كانت هناك 10 وحدات اقتصادية فقط تدار من قبل أشخاص ذوي مؤهلات في اختصاص مالي أو محاسبي أي مانسته 4٪ فقط من المجموع الكلي لعينة البحث.

8. 147 وحدة اقتصادية كان لدى مالكيها أو مديريها ممارسة أو خبرة في مجال المحاسبة أو الإدارة أي بنسبة 58٪، بينما 105 وحدة اقتصادية لم يكن لدى مالكيها أو مديريها أي خبرة في المحاسبة أو الإدارة، وهي تشكل مانسته 42٪ من مجموع عينة البحث.

9. 231 وحدة اقتصادية تعتمد على خدمات محاسب مؤهل للقيام بتنفيذ أعمالها المحاسبية أي مانسته 92٪، بينما 21 وحدة لا تعتمد على خدمات محاسب مؤهل في إنجاز أعمالها المحاسبية وهي تشكل نسبة 8٪ فقط من مجموع عينة البحث.

10. كان عدد الوحدات الاقتصادية التي لاتعتبر الإفصاح المالي عبء أمام أعمالها قد بلغ 210 وحدة وتمثل نسبة 83٪، بينما كانت هناك 42 وحدة اقتصادية تعتبر الإفصاح المالي عبء أمام أعمالها وبذلك تكون هذه النسبة تمثل 17٪ من مجموع عينة البحث.

11. 200 وحدة اقتصادية تعتبر الإفصاح المالي مهماً بالنسبة لأعمالها وهي تمثل نسبة 79٪، بينما 52 وحدة لا تعتبر أن الإفصاح المالي مهماً لأعمالها وتشكل نسبة 21٪ من مجموع العينة.

12. 210 وحدة كان لديها نظام محاسبي مطبق في العمل أي ما نسبته 83٪، مقابل 42 ليس لديها نظام محاسبي أي بنسبة 17٪.

13. 231 وحدة لا تواجه مصاعب بخصوص الإفصاح المالي وتمثل 92٪، بينما 11 وحدة أقرت بمواجهة مصاعب بخصوص الإفصاح المالي وهي تمثل 4٪، كما أن 10 وحدة فضلت عدم الإجابة عن هذا السؤال وهي أيضاً تشكل تقريباً نسبة 4٪ من العينة .
14. 157 وحدة اقتصادية أقرت بعدم تأثير الإفصاح المالي على إمكانية الحصول على التمويل وهي تشكل نسبة 62٪، بينما أن 95 وحدة اقتصادية أيدت تأثير الإفصاح المالي على إمكانية الحصول على التمويل وتمثل نسبة 38٪ من مجموع عينة البحث.
15. 168 وحدة اقتصادية أشارت الى أنها تفصح عن معلومات مالية وهي تمثل نسبة 67٪، بينما 32 وحدة أشارت أنها تفصح عن معلومات غير مالية وتشكل نسبة 13٪، وكانت 21 وحدة اقتصادية قد أشارت الى أنها تفصح عن معلومات مالية وغير مالية في آن واحد وتمثل نسبة 8٪، بينما 31 فضلت عدم الإجابة عن السؤال وكانت تشكل نسبة 12٪ من مجموع عينة البحث.
16. هل تؤثر المعلومات والبيانات المفصح عنها على سرية المعلومات؟ كانت إجابة 168 وحدة اقتصادية بالنفي أي بنسبة 67٪، بينما أقرت 84 وحدة بتأثير المعلومات والبيانات المفصح عنها على سرية المعلومات وبذلك تشكل نسبة 33٪ من مجموع العينة.
17. 126 وحدة ذكرت بأن هناك أكثر من جهة معنية بالإفصاح المالي وكانت هذه الفئة تمثل 50٪، مقابل 115 وحدة لا تعتقد بوجود أكثر من جهة واحدة معنية بالإفصاح وهي تشكل نسبة 46٪، بينما فضلت 11 وحدة اقتصادية عدم التعليق وهي تمثل 4٪ من مجموع العينة الكلية.
18. 210 وحدة تعتقد بأن هيئة الضرائب الأسترالية هي الجهة الأكثر استفادة من بيانات الإفصاح المالي في أستراليا وهي تشكل نسبة 83٪، 11 وحدة تعتقد أن أجهزة رقابة حكومية هي الجهة المستفيدة من البيانات التي يتضمنها الإفصاح المالي بنسبة 5٪، 21 وحدة تعتقد بأن كلا الجهتين تعتبر الجهتين المستفيدة من الإفصاح المالي وتمثل 8٪، بينما كانت هناك 10 وحدات تعتقد بأن هناك

- أطرافاً أخرى تستفيد منها إضافة الى وارد ذكرها وكانت تمثل 4٪ من مجموع العينة.
19. 199 وحدة تعتبر طلب المعلومات والبيانات تدخل في شؤونها الداخلية أي مانسبتها 79٪، بينما 53 وحدة اقتصادية لا تؤيد ذلك ولا تعتبر هذا الموضوع تدخلاً في شؤونها الداخلية وكانت تمثل نسبة 21٪ من مجموع عينة البحث.
20. 189 وحدة أشارت الى أن المحاسب هو الشخص المسؤول عن إعداد البيانات والمعلومات التي يتضمنها الإفصاح المالي وكانت تشكل نسبة 75٪، مقابل 63 وحدة يتولى فيها المالك أو صاحب الوحدة الاقتصادية مهمة القيام بإعداد تلك المعلومات أي ما نسبته 25٪ من العينة.
21. 157 وحدة اقتصادية أكدت بأن هناك تدقيقاً ورقابة على البيانات والمعلومات المعتمدة من قبلهم وتمثل 62٪، بينما 95 وحدة أشارت الى عدم وجود أي تدقيق أو رقابة وتشكل 38٪.
22. 147 وحدة أشارت الى وجود رقابة وتدقيق خارجي على البيانات والمعلومات المفصّل عنها وهي تمثل 58٪، بينما 105 وحدة نفت وجود مثل هذه الرقابة والتدقيق الخارجي عليها وكانت تشكل نسبة 42٪ من مجموع عينة البحث.
23. 231 وحدة اقتصادية أشارت الى عدم قيام هيئة الضرائب الاسترالية من إجراء أي تدقيق على بياناتها ومعلوماتها وهي تمثل نسبة 92٪ من مجموع العينة، بينما 21 وحدة أكدت قيام الهيئة بإجراء التدقيق على نشاطاتها المالية وشكلت هذه المجموعة مانسبته 8٪ من مجموع العينة.
24. 210 وحدة اقتصادية أشارت بأنها ملزمة قانوناً بالإفصاح المالي وتشكل نسبة 83٪، مقابل 42 وحدة لا تعتقد بأنها ملزمة قانوناً بالإفصاح عن بياناتها ومعلوماتها وكانت نسبته 17٪ من مجموع عينة البحث.
25. 220 وحدة اقتصادية أشارت الى أن طلب المعلومات والبيانات لا يمثل إزعاجاً لها وتمثل نسبة 87٪، بينما ذكرت 32 وحدة بأن هذا الموضوع يشكل إزعاجاً لها وتمثل 13٪ من عينة البحث.

26. 155 وحدة اقتصادية أشارت الى أن طلب المعلومات والبيانات يشكل عبئاً مالياً عليها (مكلف) وهي تشكل نسبة 62٪، بينما 96 وحدة لا ترى في الموضوع أية تكلفة إضافية وكانت نسبتها تمثل 38٪ من مجموع عينة البحث.
27. 168 وحدة بينت أنها تحتاج دوماً الى مساعدة معينة بخصوص الإفصاح عن بياناتها المالية وبذلك تكون هذه الشريحة تمثل نسبة 67٪، بينما 84 هناك وحدة اقتصادية لا تؤيد ذلك وهي تشكل نسبة 33٪ من مجموع عينة البحث.

ثالثاً: تقييم الإفصاح المالي للأعمال التجارية العربية في أستراليا

تأسيساً على ما جاء في المبحثين السابقين، يمكننا القول بأن عملية تقييم الإفصاح المالي لأصحاب الأعمال التجارية العربية في أستراليا لم تعد صعبة على أي محلل مالي أو محاسبي أو اقتصادي بشكل عام.

إن فقدان صفة النزاهة والمصدقية والشفافية في المعلومات والبيانات المقدمة الى الجهات المستفيدة منها، تجعل هذه المعلومات والبيانات عديمة الفائدة، وإستخدامها والاعتماد عليها قد يؤدي الى مصاعب في كثير من الاحيان. أما كونها عديمة الفائدة فهذا أمر واضح لكل معني بهذا الأمر، والسبب في ذلك عدم وجود قرائن وأدلة ثبوتية (قوائم ومستندات) للعديد من الفعاليات والنشاطات التجارية لهذه الأعمال، كذلك تحويل صاحب العمل الى تقديم الاقرار الشخصي عن فعالياته (الى الجهات المعنية)، أمر مشكوك فيه كما أشرنا الى ذلك سابقاً، أما في حالة التعويل عليها واعتمادها في اتخاذ قرارات استثمارية كبيرة، أو حتى شمولها في دراسات وبحوث اقتصادية وأكاديمية معينة، فإن النتائج قد تكون وخيمة على الوحدة الاقتصادية التي تستخدم هذه المعلومات والبيانات، أو الجهات الأخرى التي تنوي الاستفادة منها.

حاول الكاتب في سبيل الحصول على بعض المعلومات التي تفيد هذه الأطروحة الاتصال بالعديد من أقسام بعض الجامعات الأسترالية (من خلال مقابلة بعض الاساتذة مسؤولي الأقسام فيها وخاصة في ولاية غرب أستراليا وفكتوريا) بغية الاطلاع على دراسات أو بحوث أكاديمية سابقة تتعلق بهذا الموضوع بالذات، إلا أنه مع الأسف الشديد لم يتمكن من الحصول على أي دراسة أو بحث سابق تناول هذا الموضوع (تقييم الإفصاح المالي للأعمال التجارية الصغيرة في أستراليا)، وعليه فيرى الكاتب أنه من المفيد الإشارة

الى ضرورة جلب انتباه هذه الجامعات الى مواضيع حساسة ومهمة جداً مثل هذه المواضيع لغرض حلها على درجتها ضمن المواضيع التي قد تكلف بعض الباحثين بإجرائه على شريحة معينة من أصحاب الاعمال (بشكل عام وليس فقط أصحاب الاعمال العرب في أستراليا)، للوقوف على النتائج الفعلية لمعرفة مدى الخلل في النظام الإداري والقانوني الحالي المعمول به في أستراليا، أو حتى تكليف بعض طلبة الدراسات العليا في الجامعات الأسترالية من اعتماد مثل هذا الموضوع وغيره من المواضيع المشابهة ضمن خططهم المستقبلية لغرض الوصول الى نتائج تفيد العديد من المستفيدين منها. وقد حاول الكاتب طرح الموضوع خلال لقاءه مع بعض رؤساء أقسام الجامعات الأسترالية وخاصة في ولاية غرب أستراليا، إلا أن الفكرة التي توصل اليها هي أن هذه الجامعات كما في غيرها من جامعات العالم، لا يمكنها إجبار الطلبة على بحث موضوع معين دون غيره، لكن وعلى الرغم من ذلك فقد كان هناك إجماع على أن مثل هذه المواضيع المهمة تعتبر فعلاً مواضيع تستحق الكتاب والتحليل العميق من خلال دراسات بحثية متقدمة، للوصول الى نتائج تمكننا من معرفة الاسباب الفعلية التي من خلالها يمكن تطوير أساليب الانصاح المحاسبي بكافة أنواعه ومن ضمنها المالي.

ومن الجدير بالذكر بالاشارة الى أن 97 بالمائة من مجموع القطاع الخاص الأسترالي يصنف على أنه يشكل أعمالاً صغيرة⁽¹⁾ (وحدات تجارية صغيرة الحجم)، هذا القطاع بمحد ذاته يشكل تحدياً للتغيرات الاقتصادية الحاصلة ويعتبر جانباً مهماً من العملية الاقتصادية في نفس الوقت، وذلك بسبب ما يسهم به من خلال نشاطاته وتأثيره على الاقتصاد الأسترالي وعليه فيجب عدم تجاهل هذا الدور المهم للقطاع الخاص بشكل عام.

إن الأعمال الصغيرة قد أبدت قابليتها على التجاوب مع المتغيرات الحاصلة في الظروف الاقتصادية للبلد. ولذا فإن الحكومة الأسترالية وعلى المستويين المحلي والفدرالي أبدت اهتمامها بالموضوع بشكل جدي حيث قامت بتخصيص وظائف وزارية ووضعت مبادئ وأساساً وطورت نظم وبرامج المساعدات التي تقدم الى مجموعة الأعمال الصغيرة في سبيل تحقيق نشاطاتها وفعاليتها التجارية المختلفة، ومحاولة دعمها عن طريق التوعية والإرشاد والتوجيه لمعالجة أية اختناقات أو مصاعب إدارية أو تنظيمية ومحاولة تفسير أية

(1) Somers, Cain, Jeffery 2011, Small businesses in Australia, Cambridge University Press.

تعليمات أو توجيهات (خاصة الحديثة منها) التي قد يستوجب الاستفسار عن بعض مفاهيمها الغامضة أو غير المعروفة لدى أصحاب الأعمال الصغيرة.

تمثل الأعمال الصغيرة نسبة 95 بالمائة من مجموع الأعمال في أستراليا⁽¹⁾، ولذا فإن قطاع الأعمال الصغيرة يعتبر مهماً جداً في خلق القروض التشغيلية والاستخدامية للعديد من طالبي العمل في أستراليا، كذلك يعتبر من المصادر المهمة في (تحقيق) دفع الضرائب للدولة من قبل كل من الأعمال الصغيرة نفسها من جهة أو من قبل العاملين فيها من جهة ثانية، والتي في النتيجة ستؤدي إلى تقديم الخدمات الحكومية في العديد من المجالات ومنها التعليم والصحة العامة وغيرها من الخدمات التي تقدم إلى المجتمع الأسترالي، هذا من جانب، ومن جانب آخر يمكن للأعمال الصغيرة أن تؤدي دوراً فعالاً في رعاية وتشجيع وتطوير رجال الأعمال، كما أن قسماً من الأعمال الصغيرة يمكنها أن تقدم الدعم في بعض الجوانب الوظيفية للأعمال الكبيرة الحجم. فعلى سبيل المثال قد تحتاج بعض الشركات والأعمال الكبيرة الحجم إلى الخدمات التي تقدمها الأعمال الصغيرة في تنفيذ بعض الأعمال المساعدة لها في مجال التنظيف والصيانة وتجهيز بعض المشروعات مثل القهوة والشاي للموظفين أثناء ساعات العمل عوضاً عن استخدام عمال لتجهيز مثل هذه الخدمات التي لا يمكن للعديد من الوحدات الاقتصادية الاستغناء عنها.

ومن الملاحظ انتشار بعض الأعمال الصغيرة الحجم مثل محلات تقديم خدمات القهوة والشاي، فعلى سبيل المثال هناك مجموعة (أكسبريسو ديلايت) المشهورة التي عادة ما يعمل فيها بين خمسة إلى عشرة أشخاص لتقديم خدمات القهوة والشاي وبيع بعض المعجنات الجاهزة وغالباً عن طريق الخدمة السريعة، لقد ازداد عدد هذه الأعمال في السنوات الأخيرة بشكل ملحوظ حيث كانت هذه المجموعة تحتوي على 140 محل لتقديم هذه الخدمة، وقد رسمت إدارة المجموعة على زيادة عدد هذه الشبكة إلى ما مجموعه 200 محل عمل في نهاية العام 2011، وضمن خططها لعام 2012 فإن هذه المجموعة تسعى إلى تحقيق زيادة في عدد المحلات التي تقدم هذه الخدمة إلى ما مجموعه 250 محل⁽²⁾ (نشاط تجاري).

ومن الملاحظ كذلك انتشار أعمال النقل الصغيرة التي تتولى مهمة توفير مستلزمات الدوائر والمعامل والمشاريع على اختلاف أنواعها وأحجامها من المواد الأولية

(1) Ibid, p 4.

(2) Ibid, p 4.

أو من إيصال أي مراسلات وطرود مستعجلة من جهة إلى أخرى لقاء أجور مقطوعة وقد تشكلت أعمال عديدة تتولى هذه المهمة والكثير منها تعتمد على استخدام سائقو مركبات يملكون مركبات خاصة تتولى هذه المهمة، هذه الأعمال تؤدي خدمات مهمة للأعمال التجارية الكبيرة التي لا يمكنها تشغيل كواادر خاصة تتولى هذه الفعاليات التي قد لا تكون مطلوبة يومياً أو بشكل مستمر.

من الممارسات العملية التي يمكن لكل محاسب ويوجه الخصوص من يمارس عملية اعداد بيانات الأعمال التجارية العربية الصغيرة أن يلاحظها، هي وجود كم هائل من الممارسات المغلوطة سواءً على مستوى العمل (التطبيق العملي) أو على مستوى البيانات والمعلومات المعلن عنها، ولذلك فالكاتب يحاول تسليط الضوء على بعض هذه الممارسات التي تعدّ من العقبات التي تقف أمام الانصاح عن المعلومات والبيانات المقدمة من قبل هذه الفئة من الأعمال، وبالتالي لا يمكن اعتمادها في اتخاذ القرارات الاستثمارية أو حتى في عقد مقارنات مع غيرها من المعلومات والبيانات، أو لأي غرض آخر مثل استخدامها كمصادر أو مواد معتمدة لبعض الدراسات والبحوث العلمية، ومنها:

1. اعتماد الكثير من هذه الأعمال على العمليات النقدية في التعامل اليومي، وبما أنها تقتصر إلى وجود أدلة ثبوتية، لذا لا يمكن اعتماد مثل هذه المعلومات والبيانات كمصادر وثيقة لأي غرض من الأغراض المشار إليها أعلاه.
2. بالرغم من معرفة وعلم أصحاب الأعمال بضرورة وجوب الاحتفاظ بالسجلات والمستندات التي تتعلق بأعمالهم لمدة خمسة سنوات على الأقل، إلا أن العديد منهم قد لا يملأها في السنة القادمة وعليه فأغلب معلوماته مفقودة، باستثناء ما يمكن تحصيله من مصادر أخرى.
3. قيام أصحاب الأعمال باستخدام بعض العاملين من دون الانصاح عن العدد أو المبلغ المدفوع لهم كرواتب أو أجور، أو تغيير طبيعة عملهم من دوام كامل إلى دوام جزئي و/أو مؤقتاً.
4. في حالة الاقرار باستخدام أي عامل، فعلى الاغلب لا يفصح عن العدد الفعلي للأيام أو الساعات التي يؤديها ذلك العامل.

5. عدم استقطاع مبالغ ضريبة الدخل من العاملين الذين يتم دفع أجورهم بأسلوب تقدي بعيداً عن السجلات الرسمية والثبوتية.
6. عدم دفع مستحقات التقاعد (الضمان الاجتماعي) عن العاملين الذين يعملون بأجر تقدي، وبذلك لا يمكن الإفصاح عن هذه المعلومات لى أي جهة أو طرف ما.
7. تعامل صاحب العمل مع مجهزين أو تجار جملة عن طريق الأسلوب التقدي، وبالتالي لا يمكن إثبات العملية في السجلات، وعند البيع لا يمكن قيد الإيراد في السجلات اليومية، وبذلك تُفقد المعلومات، ويتم التلاعب بمبالغ الإيرادات الفعلية للوحدة الاقتصادية.
8. في سبيل تغطية مخالفات صاحب العمل، يقوم بتسجيل بعض المستخدمين في سجلات تعرض على أجهزة الدولة المعنية عند الضرورة، ولا يتم قيد جميع المستخدمين، وعادة ما يحاول رب العمل استخدام بعض العاملين لمدة يوم واحد أو يومين فقط لغرض تمويه الحقيقة أمام أنظار الجهات الرسمية المعنية.
9. عند بيع مثل هذه الأعمال يتم الاتفاق (في الغالب هذا ما يجري بين أصحاب الأعمال التجارية العربية في أستراليا) بين البائع والمشتري على سعر يتم تتيته في عقد الشراء يختلف تماماً عن السعر الحقيقي الذي بموجبه تمت صفقة البيع، وبذلك يحاول البائع التهرب من دفع ضريبة رأس المال التي تفرض عادة عند تحقيق أي ربح ناجم عن عملية بيع أي نشاط تجاري.
10. في كثير من الحالات تُموّل هذه الأعمال منذ البداية بقروض شخصية (عائلية)، لعدم وجود ما يدعم طلبات القروض للمؤسسات المالية، وكذلك لا تتوفر أية مستندات ثبوتية تؤيد مقدار مثل هذه القروض الشخصية مما يؤدي الى عدم شفافية المعلومات التي تتعلق بمبلغ الشراء الفعلي للمشروع أو الوحدة الاقتصادية، وهذا بطبيعة الحال سيؤثر على مصداقية البيانات المقدمة للجهات ذات العلاقة.
11. يلاحظ من حيث العموم اعتماد هذه المجموعة على جانب الالتزامات في تمويل مشاريعهم التجارية التي تكون في الغالب بشكل قروض كما جاء في الفقرة أعلاه، والتي قد تؤدي الى زيادة أعباء تكلفة إدارة المشروع، بدلاً عن الاعتماد

على جانب حقوق الملكية التي تبين مدى المقدرة المالية الفعلية لأصحاب المشروع أو الوحدة الاقتصادية، مما يعطي انطباعاً بعدم متانة وصلابة المركز المالي للمشروع.

12. اشتراك عدد من الأشخاص (في الغالب أقرباء ومعارف) في تأسيس عمل معين يسجل باسم شخص واحد فقط، علماً بأن الأرباح والخسائر تقسم بين الشركاء حسب مساهمتهم، لكن المحاسبة الضريبية وغيرها تكون باسم الشخص الذي سجل العمل باسمه، وقد تنشأ مشاكل عديدة في مثل هذه الأعمال خاصة عند حدوث الاختلافات الحاصلة بين الشركاء.

عما جاء أعلاه يتضح جلياً بأن موضوع الإفصاح المالي ضمن هذه الشريحة الاجتماعية لا يتميز بأي صفة من الصفات التي أشرنا إليها ضمن الفصل الأول من هذه الأطروحة والتي تلخص بالتالي:

الشمولية، الدقة، اللامثلة، الشفافية، التوقيت الزمني، الوضوح وعدم الغموض، الحيادية، المقارنة.

إذن كيف نصفُ وتقيمُ الإفصاح المالي لأغلب أصحاب الأعمال التجارية العرب في أستراليا، وهو بعيد كل البعد عن كل الصفات التي يتحلى بها الإفصاح المالي المطلوب؟.

في الحقيقة ليست هناك دراسات سابقة تبين مدى حجم هذه المعضلة في المجتمع الأسترالي بشكل عام أو على مستوى الجالية العربية بشكل خاص، كما سبق بيان ذلك. إلا أنه من الناحية العملية نلاحظ بأن العديد من أصحاب الأعمال التجارية العربية في أستراليا يحاول إظهار حسن النية في تقييد وتسجيل النشاطات والفعاليات التجارية التي يمارسونها (عند المطالبة بها من قبل الجهات الرسمية)⁽¹⁾، إلا أنها وللأسف الشديد ومع

(1) في الغالب يلجأ صاحب العمل التجاري عند مطالبة بتقديم ما يثبت ويؤيد صحة ودقة معلوماته من قبل أي جهة حكومية مختصة، إلى الاستعانة بمحبرة وخدمات للكتاب المحاسبية المتخصصة المتوفرة في كافة المدن الأسترالية، التي تحاول إصلاح أخطاء صاحب العمل السابقة، بعد الرجوع إلى ما يمكن أن يوفره صاحب العمل من مستندات ثبوتية أو ما يقدمه من إقرارات شخصية في حالة عدم توفر

عدم الإفصاح الشامل والدقيق وفقدان الشفافية فيها تجعلها غير مجدية كمخرجات للبيانات والمعلومات عن النشاطات الفعلية لكل هذه الأعمال التجارية.

الكاتب يؤكد هنا بأن جميع الممارسات المشار إليها أعلاه، والتي تنصب في عدم نزاهة الإفصاح عن المعلومات والبيانات المحاسبية والمالية لكل هذه الأعمال تعتبر مخالفات قانونية صريحة للعديد من التعليمات الحكومية وبعض مواد القوانين الأسترالية التي تنظم مثل هذه الممارسات، ومن ضمن هذه القوانين على سبيل المثال مايلي:

1. قانون عدالة العمل لعام 2009.
2. قانون تعديل علاقات العمل لعام 2008 (خصوصاً فيما يتعلق بالاجور والمكافآت).
3. تعليمات الاحتفاظ بالسجلات والوثائق (وفق قانون الضريبة الأسترالية).
4. قانون الشركات الأسترالية لعام 2001 وتعديلاته لغاية 2010.
5. قانون ضريبة الدخل الأسترالية لعام 1997 المعدل.
6. قانون ضريبة السلع والخدمات المعدل لعام 2009.
7. القانون الوطني للحماية الائتمانية للمستهلك لعام 2009.
8. قانون المستهلك والمنافسة لعام 2010.
9. قانون نظام التقاعد الأسترالي لعام 2011.

هذا على صعيد الأعمال التجارية العربية الأسترالية صغيرة الحجم والتي كما تبين من خلال استمارة الاستبيان التي ذكرنا في الفصل السابق بأنها تشكل ما مجموعه 85% من مجموع هذه الأعمال.

أما على صعيد النسبة المتبقية من الأعمال التجارية العربية في أستراليا والتي تشكل نسبة 15% من المجموع الكلي لهذه الأعمال، فهي أعمال ونشاطات تجارية تمتاز بكبر حجمها قياساً بالمجموعة الصغيرة، من حيث العناصر الثلاثة التي سبق وتطرقتنا إليها، وهي رأس المال المستخلم وعدد العمال والمستخدمين وكذلك يمكن إضافة المساحة التي

الموثق منها، وغالباً ما تقوم هذه المكاتب المحاسبية بمحاولة إظهار المعلومات والبيانات بالشكل الذي يجب أن تكون عليه وفق التعليمات السارية ووفق المتطلبات المقررة من الجهات المعنية.

يشغلها المشروع أو العمل، هذا من جانب، ومن جانب آخر فالبعض في سبيل التمييز بين الأعمال يقوم بتحديد العناصر أعلاه⁽¹⁾:

- عدد العاملين يحدد حجم العمل .
- الشكل القانوني للعمل.
- هل هو قطاع خاص أم حكومي.
- نشاطات العمل (طبيعة العمل).

حيث يحدد عدة شرائح معينة من الأعمال ويضعها بالترتيب الآتي:

- أعمال صغيرة جداً، يعمل فيها أقل من خمسة أشخاص.
- أعمال صغيرة، يعمل فيها أقل من عشرين شخصاً (بالنسبة للنشاطات التي لا تتضمن معامل)، أو أقل من مائة شخص (بالنسبة للمعامل).
- أعمال متوسطة الحجم، يعمل فيها ما بين 20 و199 شخصاً.
- أعمال كبيرة الحجم، يزيد عدد العاملين فيها عن 200 شخصاً.

بشكل عام يمكن اعتبار الأعمال التجارية الكبيرة الحجم بأنها تتميز بإفصاح مالي تنطبق عليه الصفات الوارد ذكرها أعلاه، أي بشكل عام لا يمكن لهذه المجموعة أن تمارس نفس ما تمارسه الأعمال التجارية الصغيرة من ممارسات غير سليمة والتي أشرنا إليها في النقاط التسعة المشار إليها أعلاه، والمقصود بذلك هو عدم استطاعتها إغفال وتجاهل متطلبات الإفصاح المالي الكامل والدقيق مع وجوب توفر الشفافية (من الناحية النظرية على أقل تقدير) في المعلومات والبيانات المفصّل عنها في التقارير المالية والجداول الملحق بها (ورد ذكرها في البحث الأول من هذا الفصل)، ولابد لنا من الإشارة إلى الأسباب التي تدعو مثل هذه المجموعة من الوحدات الاقتصادية إلى الالتزام الدقيق (بشكل عام إن صح التعبير) بمواصفات الإفصاح المالي والتي يمكن تلخيصها بالآتي:

1. المتطلبات القانونية لتأسيس هذه الوحدات الاقتصادية (الأعمال التجارية الكبيرة الحجم) على الغالب تكون أكثر تعقيداً وتكلفة من الأعمال التجارية الصغيرة الحجم.

(1) Ibid, p 15.

2. غالباً ما تأخذ الوحدات الاقتصادية الكبيرة الحجم شكل شركات ذات مسؤولية محدودة أو مشاركات وقد يكون قسماً منها شركات مسجلة ضمن بعض الاسواق المالية المحلية على الرغم من أن هذه المجموعة تشكل فقط نسبة 3 بالمائة من الأعمال الحكومية والمختلطة، ونسبة 5 بالمائة من مجموع الأعمال التجارية في أستراليا⁽¹⁾، بينما أغلب النشاطات التجارية الصغيرة تكون فردية وقد تعتمد على مالك العمل نفسه.
3. عادة يتوفر عدد كبير من العاملين في الوحدات الاقتصادية الكبيرة الحجم، بينما قد يقتصر العدد في الوحدات الاقتصادية الصغيرة على شخص واحد فقط (غالباً ما يكون مالك العمل)، أو على أفراد أسرة واحدة فقط.
4. توفر شخص مالي ومحاسبي متخصص يمارس أعماله في الوحدات الاقتصادية الكبيرة وفي أحيان عديدة قد يتوفر كادر يتكون من عدد من المختصين للقيام بالمهام المطلوبة في تسجيل وإعداد المعلومات والبيانات المطلوبة وفق التعليمات والاسس التي أقرتها الجهات الحكومية والرقابية المختصة، بينما تفتقد المشاريع الصغيرة إلى كل ذلك.
5. الأموال التي تتعامل بها الوحدات الاقتصادية الكبيرة، سواء في تقديم خدماتها للغير أو من ناحية رؤوس الأموال التي تعود إلى شريحة واسعة من المساهمين، تخلق ظروفاً معينة تستوجب معها ممارسة أقصى درجات الحيلة والحذر في إدارة هذه الأموال التي تكون عادة عرضة للتفتيش المستمر من قبل العديد من الجهات ومن ضمنهم المساهمون أنفسهم، بينما هذه الحالة غير موجودة مع المشاريع والأعمال التجارية الصغيرة الحجم التي غالباً ما تتعامل بأموال المالك نفسه.
6. أغلب هذه الوحدات الاقتصادية ملزمة بتقديم تقاريرها المالية مدققة أو مصدقة من قبل مكاتب تدقيق خارجية مستقلة، بينما تفتقد الأعمال التجارية الصغيرة إلى هذه الميزة (بإستثناء بعض الأعمال الصغيرة مثل مكاتب بيع وشراء وإيجار العقارات وكذلك مكاتب السفر ومثلتي خطوط النقل الجوي وغيرها من

(1)Ibid, p 4.

- الأعمال، بالإضافة إلى ما تقرره دائرة الضرائب الأسترالية حيث يمكنها شمول أي عمل بمهمة التدقيق الخارجي استثناءً من التعليمات).
7. عادة ما تكون هناك مبالغ كبيرة تدفع كرواتب ومكافآت مالية وما يتبعها من التزامات التقاعد التي يجب الإفصاح عنها دورياً، وهذا غير موجود (على الغالب) في النشاطات التجارية الصغيرة، وحتى لو كان موجوداً فهو لا يعبر إلا عن جزء صغير جداً من الحقيقة الكاملة.
8. يتوجب على الوحدات الاقتصادية الكبيرة التسجيل على ضريبة السلع والخدمات الأسترالية والإفصاح عنها دورياً، بينما لا يستوجب على النشاطات التجارية الصغيرة التسجيل على هذه الضريبة إلا إذا تجاوز معدل دوران تعاملها السنوي مبلغ 75 ألف دولار أسترالي⁽¹⁾.
9. أكثر من جهة حكومية ومتخصصة تتعامل مع هذه المجموعة من الوحدات الاقتصادية وبشكل كبير ومباشر ومنها على سبيل المثال وليس الحصر، هيئة ضريبة الدخل الأسترالية، هيئة الأوراق المالية والاستثمارات الأسترالية، والبنوك والمؤسسات المالية الأخرى، وجهات تدقيق متخصصة، بينما قد تقتصر الحال عند الوحدات الصغيرة الحجم على جهة واحدة فقط وهي على الغالب، هيئة ضريبة الدخل الأسترالية.
- الكاتب يرى من الأهمية الإشارة وبشكل مختصر إلى الشكل القانوني للأعمال في أستراليا، فمن حيث المبدأ هناك نوعان رئيسيان من الأعمال التي تعمل ضمن القطاع

(1) هناك استثناء في قانون ضريبة السلع والخدمات لعام 1999 المعدل، يسمح للتسجيل على هذه الضريبة حتى لو كان معدل دوران التعامل التجاري السنوي للشخص الذي يمارس عملاً أقل من الحد المقرر وهو (75 ألف دولار أسترالي)، إذا كانت هذه رغبة صاحب العمل نفسه. كذلك استثنى هذا القانون سائقي سيارات الأجرة من الحد المقرر أعلاه والأزم هذه الشريحة من الأعمال الصغيرة على التسجيل على ضريبة السلع والخدمات حتى لو كان مجموع تعامله السنوي يقل عن مبلغ 75 ألف دولار أسترالي.

الخاص (وهو ما نركز عليه في الأطروحة)، النوع الأول هي الأعمال المدرجة في أسواق الأوراق المالية، والنوع الثاني هي الأعمال غير المدرجة في هذه الأسواق.

النوع الأول هي الوحدات الاقتصادية المسجلة رسمياً تأخذ شكل شركات، وهي وحدات مستقلة قانونياً وتخضع لمطلوبات قانون الشركات لعام 2001 (القانون الفدرالي)، ونظراً لانفصال الحياة القانونية التي أنشأت بموجب هذا القانون، لذا فإنها تحد من الالتزامات الفردية للأشخاص تجاه أي ديون تتحملها هذه الوحدات الاقتصادية باعتبارهم مالكيين لهذه الشركات أو على الأقل كمساهمين في رأسمالها، ومن الملاحظ أن هذه الأشكال من الوحدات الاقتصادية قد يتم تشكيلها كشركات خاصة أو شركات عامة أو شركات ائتمان أو شركات تعاونية.

النوع الثاني هي الوحدات الاقتصادية غير المسجلة في أسواق الأوراق المالية ومن أهم هذه الأعمال هي النشاطات التجارية الفردية، أو التي تكون مملوكة من قبل مالك واحد فقط يتولى إدارتها وتمشية كافة أمورها، أو الأعمال التي تأخذ شكل مشاركات بين أكثر من شخص واحد، ولذلك تسمى أعمالاً فردية وما يترتب على ذلك هو تحمل المالك أو المالكين كافة التبعات وبالأخص المالية المترتبة على الوحدة الاقتصادية، أي بمعنى آخر ليس هناك فصل بين الالتزامات الفردية للمالك وبين الالتزامات التي تنشأ نتيجة ممارسة النشاطات التجارية لهذه المجموعة من الوحدات الاقتصادية، ومن ضمن هذه المجموعة قد تكون هناك شركات ذات مسؤولية محدودة إلا أنها في الواقع عبارة عن أعمال صغيرة فقد يكون مالكاها شخص واحد أيضاً، الشيء الوحيد الذي يميزها عن الأعمال الصغيرة المعتادة هو وجوب تسجيلها مع هيئة الأوراق المالية والاستثمارات بالرغم من كونها غير مسجلة في سوق الأوراق المالية، إلا أنها تعدّ كياناً قانونياً مستقلاً عن المالك الفعلي للشركة.

المجموعة الثانية كانت محور موضوع الأطروحة لسببين رئيسيين هما:

- تشكل الشريحة الكبيرة من مجموع الأعمال للوحدات الاقتصادية العاملة وحسب ما بينا أعلاه نسبة 97% من مجموع أعمال القطاع الخاص الاسترالي، ومجموعه 95% من مجموع الأعمال بشكل عام، وحسب نتائج الاستبيان

الخاص بالدراسة تبين أن هذا القطاع كان يمثل مانسبته 100٪ من مجموع الأعمال التجارية العربية في أستراليا (التي شملها الاستبيان حصرياً). - نظراً لمرونة وسهولة الحصول على البيانات والمعلومات التي تطلبها عملية تجميع مثل هذه المصادر المعلوماتية للوصول إلى النتائج المتوخاة من البحث.

خلاصة الموضوع لا يمكن تقييم أو وصف الانصاح الخاسي والانصاح المالي للأعمال التجارية العربية في أستراليا بأنه أفصاح جيد أو كامل أو شامل..... الخ من المزايا التي تعرفنا عليها سابقاً، لأنه في واقع الحال بعيداً عن جميع تلك الصفات والمزايا الحسنة للانصاح، وفي سبيل معالجة هذا الخلل يجب أن يكون هناك تعاون جدي ومستمر بين العديد من الأطراف بما فيها الوحدات الاقتصادية موضوع الكتاب نفسها، بالإضافة إلى الأطراف الحكومية العديدة الأخرى، ولغرض معالجة الأسباب الكامنة وراء هذا الخلل يجب أن تمن تعليمات وقوانين صارمة تحيل دون ممارسة مثل هذه الأعمال والأفعال الخاطئة.

الفصل الرابع

المبحث الاول

الافصاح المالي وعلاقته بعمليات التدقيق

المبحث الاول

الإفصاح المالي وعلاقته بعمليات التدقيق

أولاً: المسؤولية القانونية المترتبة على المدقق وعلاقتها بالإفصاح المالي

تعتبر عملية الإفصاح المالي إحدى أهم الوظائف التي تتبناها إدارة المحاسبة المالية في الوحدات الاقتصادية، والتي من خلال إجراءاتها التي تتناول مهمة جمع ومعالجة المعلومات والبيانات المالية الخاصة بنشاطات الوحدة الاقتصادية، تستطيع تقديم المساعدة المعلوماتية إلى العديد من متخذي القرارات والمستفيدين من هذه المعلومات من خارج المؤسسة أو الوحدة الاقتصادية. إن هذه المهمة الكبيرة تتم من خلال إجراءات وأساليب الإفصاح المحاسبي والمالي التي ذكرناها في الفصول السابقة، والتي أشرنا إلى ضرورة توفر عناصر الكمال والدقة والمصداقية والشفافية والشمولية وغيرها من العناصر التي يجب توفرها في تلك المعلومات والبيانات لكي يمكن اعتمادها بإعتبارها مصادر موثوقة وصحيحة.

تتضمن المجموعة الخارجية المستفيدة من المعلومات والبيانات المحاسبية والمالية لأي وحدة اقتصادية عادة من عدة جهات فقد يكون من بينها، المستثمرون الحاليون والمحتملون، المقرضون، المجهزون، المستخدمون، الزبائن، جهات حكومية، الإدارات المحلية، بعض الأطراف التي تتولى مهمة الاشراف والمراقبة، وكذلك أجهزة الاعلام المختلفة. إن هذه القائمة التي تتضمن الأطراف الخارجية المستفيدة من الإفصاح المحاسبي والمالي للوحدة الاقتصادية ليست محدودة بهذه المجموعة فقط، فقد ترى هناك أطرافاً أخرى كالمؤسسات البحثية والجامعات التي تستفيد من البيانات والمعلومات المقصود منها في دراساتها وبحوثها، إذن المعلومات والبيانات الخاصة بنشاطات الوحدة الاقتصادية تهم شريحة واسعة من المستخدمين لهذه المعلومات، من النّوعين ليست لهم علاقة مباشرة في إدارة الشؤون اليومية لنشاطات الوحدة الاقتصادية.

إن اختلاف طبيعة الجهات المستفيدة وعدم وجود أي رابط مشترك بينها باستثناء الحاجة إلى المعلومات المحاسبية والمالية عن الفترة موضوع الإفصاح، عليه فإن الحاجة والرغبة في الحصول على بيانات محددة من قبل كل طرف من هذه الجهات الخارجية سيكون بالتأكيد مختلفاً بين طرف وآخر، لذا فإن إصدار مجموعة واحدة متكاملة من التقارير تلبي طلبات ورغبات جميع الأطراف سيكون ضرباً من الخيال (أي ماتسمى بتقارير الأغراض الخاصة)، عليه فإن ما تتضمنه التقارير التي تصدر عن المحاسبة المالية للوحدة الاقتصادية والمشار إليها أعلاه، إنما تعتبر (تقارير مالية للأغراض العامة)⁽¹⁾.

كما تبين في الفصل السابق بأن نتائج الاستبيان الذي أجده خصيصاً للحصول على البيانات والمعلومات التي تهم موضوع الأطروحة أشار إلى عدم وجود أي نشاط تجاري عربي في أستراليا (ضمن مجموعة الأعمال التي شملتها عملية الاستبيان المذكورة)، يمكن وصفه بعمل تجاري كبير الحجم، وعليه فإن التركيز سينصب على الشريحة التي شملها الاستبيان وهي الأعمال الصغيرة الحجم، والتي غالباً تتضمن عدداً من العاملين لا يتجاوز عددهم 20 عاملاً فقط.

حسب المصادر الرسمية التي يعلنها المكتب الاسترالي للإحصاء⁽²⁾ والتي تشير إلى أنه منذ العام 1988 يتم جمع البيانات لتلبية الطلب من جانب صناعات السياسة وعملية الأعمال وغيرهم من المستخدمين المهتمين في نمو وأداء قطاع الأعمال التجارية الصغيرة. إن الاهتمام بهذا القطاع وبأهميته لازالت تأخذ موقفاً مميزاً جنباً إلى جنب مع الاهتمام المتزايد في حجم الفتات الأخرى.

يوفر المكتب الاسترالي للإحصاء بيانات مختلفة بالإضافة إلى ما توفرة المصادر الخارجية الأخرى من معلومات وبيانات والتي تركز على الشركات الصغيرة مع مقارنات مع غيرها من فئات حجم الأعمال.

(1) Deegan, Craig. (2007), Financial Accounting Theory, 2nd ed. Mc Craw-Hill Irwin, pp 32.

(2) <http://www.abs.gov.au/AUSSTATS/abs@.nsf/Lookup/1321.0Main+Features12001?OpenDocument>.

يقدر أن هناك 1233200 شركة صغيرة ضمن القطاع الخاص في أستراليا، وهذا العدد يمثل مائتاه 97٪ من جميع الشركات في القطاع الخاص. ويقدر عدد العاملين الذين استخدمتهم هذه الشركات بحدود 6.3 مليون نسمة، أي ما مجموعه 49٪ من مجموع العمالة في القطاع الخاص.

فيما يخص تعريف الأعمال الصغيرة فقد حددت النشرة الصادرة عن المكتب الاسترالي للأحصاء الصادرة في العام 1988، بأنها الأعمال التي تستخدم أقل من 20 شخصاً، وايضاً صنفت هذه الأعمال الى الفئات أدناه:

1. الأعمال التي لا تستخدم أي عمالة - إما أعمال فردية أو مشاركة من دون استخدام أي عمالة في العمل الصغير.
 2. الأعمال الصغيرة جداً - الأعمال التي تستخدم أقل من 5 عمال فقط، وتتضمن هذه المجموعة الأعمال المشار إليها في (1) أعلاه.
 3. الأعمال الصغيرة الأخرى - الأعمال التي تستخدم 5 عمال وأكثر وإلى 20 عامل.
- من الجانب الإداري والتنظيمي يبدو أن الأعمال الصغيرة يمكن أن تصنف بالشكل التالي:
1. أعمال ذات ملكية مستقلة وإدارة مستقلة للعمل.
 2. أعمال ذات سيطرة من قبل المالكين / الإداريين الذين في الغالب يساهمون في معظم رأسمال العمل التشغيلي.
 3. أعمال يسيطر على عملية اتخاذ القرارات الرئيسية فيها من قبل المالكين/ الإداريين، (بغض النظر عن حجم مساهماتهم في رأسمال العمل التشغيلي).

ضمن النشرة الإحصائية المذكورة أيضاً حددت كل من التصنيف التالي:

1. الأعمال المتوسطة الحجم - هي الأعمال التي تستخدم 20 عاملاً أو أكثر، على أن لا يتجاوز العدد الكلي عن 200 شخص.
2. الأعمال الكبيرة الحجم - هي الأعمال التي تستخدم أكثر من 200 عامل في تسيير أعمالها.

لا بد من التأكيد هنا بأن الكاتب حاول كثيراً للوصول الى إثبات فرضية (احتمالية) وجود أي عمل تجاري عربي كبير في أستراليا، إلا أن واقع الحال لم يتمكن من العثور

على ماثبتت صحة ذلك وفق المعايير التي حددها قانون الشركات الأسترالي المرقم 50 لسنة 2001 المعدل، والذي يعتبر قانوناً فدرالياً يطبق على كافة ولايات وأقاليم أستراليا، كان قد أقره البرلمان الأسترالي في 18 حزيران من العام 2001، وجرى تطبيقه والاختد به اعتباراً من 28 حزيران 2001.

المادة A45 من قانون الشركات الأسترالي المشار اليه أعلاه، ووفق الفقرة (1) منها عرفت الشركة ذات المسؤولية المحدودة بأنها الشركة التي تسجل أو تحول إلى شركة ذات مسؤولية محدودة وفق هذا القانون.

وبموجب الفقرة (2) من نفس المادة حددت الشروط الموضوعية لاعتبار مثل هذه الشركات كشركات صغيرة خلال السنة المالية إذا كان ينطبق عليها شرطان اثنان من الشروط الثلاثة أدناه:-

1. إذا كان المجموع الكلي للإيرادات التشغيلية للشركة والوحدات التابعة لها (إن وجدت) خلال السنة المالية يقل عن عشرة ملايين دولار.
2. إذا كان المجموع الكلي لقيم موجودات الشركة والوحدات التابعة لها (إن وجدت) خلال السنة المالية يقل عن خمسة ملايين دولار.
3. إذا كانت الشركة والوحدات التابعة لها (إن وجدت) تستخدم أقل من خمسين عاملاً كما في نهاية السنة المالية.

علماً بأن الشركات ذات المسؤولية المحدودة الصغيرة عموماً قد خففت عنها متطلبات الإبلاغ المالي المحددة بموجب هذا القانون (الفقرة 2 من المادة 292).

أما الفقرة (3) من المادة A45 ويصدد تعريفها للشركة ذات المسؤولية المحدودة الكبيرة الحجم، فقد حددت هذه الفقرة بأن الشركة ذات المسؤولية المحدودة تعتبر كبيرة الحجم خلال السنة المالية إذا كان ينطبق عليها شرطان من الشروط الثلاثة التالية:-

1. إذا كان المجموع الكلي للإيرادات التشغيلية خلال السنة المالية للشركة والوحدات التابعة لها (إن وجدت) يبلغ 10 ملايين دولار أو أكثر.
2. إذا كانت قيمة مجموع الموجودات (أصول) الشركة كما في نهاية السنة المالية مع الوحدات التابعة لها (إن وجدت)، تبلغ 5 ملايين دولار أو أكثر.

3. إذا كان لدى الشركة والوحدات التابعة لها (إن وجدت)، 50 عاملاً أو أكثر من المستخدمين كما في نهاية السنة المالية.

علماً بأن الفقرة 5 من المادة أعلاه، كانت قد حددت ولأغراض هذه الفقرة من القانون بالذات، قد اعتبرت المستخدم والعامل بدوام مؤقت على أنه يحسب ضمن العدد المشار إليه. أي أن العدد 50 حامل الواردة في الفقرتين (2) و (3) من المادة A45 يتضمن كل من يعمل بدوام كامل أو جزئي.

إذن في أستراليا وحسب ما جاء أعلاه تعتبر معظم الوحدات الاقتصادية العربية ويضمونها الشركات ذات المسؤولية المحدودة شركات صغيرة الحجم، ونتيجة لذلك فهي غير ملزمة بالإفصاح والابلاغ عن التقرير المالي السنوي للشركة ولا عن تقارير أعضاء مجلس إدارتها في حالة وجودهم.

كذلك نرى أن الفقرة (1) من المادة 292 من قانون الشركات الأسترالي السابق الذكر، قد حددت على الشركات ذات المسؤولية المحدودة الصغيرة الحجم أن تعد تقاريرها المالية وتقارير أعضاء مجلس الإدارة، فقط في الحالات التالية:-

1. إذا تم إبلاغها بالقيام بذلك وفق الفقرات (المواد) 293 أو 294 أو،
2. إذا كانت الشركة الصغيرة مسيطراً عليها من قبل شركة أجنبية (غير أسترالية الجنسية) خلال جزء من السنة المالية أو خلال كامل السنة المالية، وكذلك إذا لم تبلغ هيئة الأوراق المالية والاستثمارات الأسترالية ضمن كشوفاتها المالية خلال تلك الفترة المالية فيما إذا كانت:

- شركة أجنبية مسجلة: أو

- شركة، مسجلة كوحدة إبلاغ عن معلوماتها Disclosing entity

عما تقدم وحسب منطوق فقرات قانون الشركات الأسترالي لعام 2001 تعتبر كافة الوحدات الاقتصادية العربية التي كانت مادة هذه الأطروحة تقع ضمن الحدود التي جاء بها القانون المذكور والتي وصفها بأنها شركات صغيرة الحجم، ومن خلال نتائج الاستبيان وكما ذكرنا في الفصل السابق اتضح لنا بأن عدد الشركات التي شملها الاستبيان كان (116) شركة من مجموع 252 وحدة اقتصادية، أي ما يعادل نسبة 46% من

المجموع الكلي لعينة الاستبيان، علماً بأنه لا توجد أي من هذه الشركات ما يطبق عليها منطوق الفقرة (1) من المادة 292 من القانون أعلاه.

عليه وكنتيجة منطقية لا يمكن تصور وجود أي عملية تدقيق خارجي تجري على نشاطات هذه الوحدات التجارية العربية، وبذلك يبقى المالك أو ملاك الوحدة الاقتصادية والشركاء في حالة المشاركات هم المسؤولين عن صحة ودقة معلوماتهم وبياناتهم، قبل إرسالها (الإفصاح عنها) إلى الجهات ذات العلاقة، وخاصة إذا كان من يقوم بإعدادها أحد المتتبعين أو الموظفين العاملين من كادر الوحدة الاقتصادية.

تعتبر مهمة التدقيق من الجوانب المهمة في العملية الإدارية والرقابية الأساسية في مسيرة أي وحدة اقتصادية ناجحة، لذا لا يمكن تصور وجود وحدة اقتصادية وخاصة الكبيرة منها دون وجود نظام رقابي متطور وفعال، وهذا القول ينطبق على كل من التدقيق الداخلي والخارجي لنشاطات وفعاليات الوحدة الاقتصادية، بالرغم من الاختلاف الجوهرى بين طبيعة ومهمة كل منهما.

إذن هل يمكن تصور وجود تدقيق محاسبي من دون أي مسؤولية قانونية؟
وبمعنى آخر فمهامي المسؤولية القانونية المترتبة على المدقق؟ وإن كان لها وجود، هل لها علاقة أو صلة بموضوع الإفصاح المالي الذي نحن بصدده؟

قبل الإجابة عن مثل هذه الأسئلة، علينا الإشارة إلى أن هذا الأمر يتعلق بالتدقيق الخارجي أكثر مما عليه الأمر بالنسبة للتدقيق الداخلي، وخصوصاً إذا ما علمنا بأن المدقق الداخلي المسؤول عن تدقيق الأعمال الداخلية المنجزة (على الغالب) للوحدة الاقتصادية، هو موظف من كادر الوحدة الاقتصادية وله مصلحة بشكل أو آخر في بقاء الوحدة الاقتصادية، وفي العديد من الأحيان قد يتأثر بعوامل شخصية ووظيفية معينة، مما قد يؤثر على مجمل العملية الإنتاجية للوحدة الاقتصادية (على الأقل من الجانب العملي)، لذا وبما أن المدقق الداخلي يمارس وظيفته ضمن الوحدة الاقتصادية فإنه ملزم بموجب لوائحها بأن يؤدي عمله على أفضل وجه، كما عليه الحال مع أقرانه الموظفين في المؤسسة، وفي حالة أي تقصير في أداء عمله فإنه سيحاسب وفق تلك التعليمات واللوائح التنظيمية الداخلية لتلك المؤسسة أو الوحدة الاقتصادية بالإضافة إلى ما يفرضه القانون العام من عقوبات قانونية في مثل هذه الحالات.

الكاتب يرى الأمر هنا منطبق بشكل كبير على المؤسسات والوحدات الاقتصادية الكبيرة أكثر مما هي عليه في الأعمال التجارية الصغيرة الحجم، ويعتقد بأن هذا الشئ معروف ومفهوم للجميع.

إذن ما هو دور ومسؤولية المدقق الخارجي في أداء مهامه؟ وما علاقة ذلك بالإفصاح المالي؟.

المدقق الخارجي هو شخص مستقل من خارج الوحدة الاقتصادية يقوم بتقديم خدمات التدقيق اللازمة للنشاطات والفعاليات التي يؤثر مفعولها على الوحدة الاقتصادية وعلى المستفيدين والمستخدمين لمخرجات هذه النشاطات والفعاليات، وعلى الرغم من كون المدقق الخارجي غير متسبب إلى الوحدة الاقتصادية، أي أنه ليس موظفاً فيها، لكنه يلعب الدور المهم في تطوير مهام السيطرة الداخلية والرقابة الداخلية على النشاطات والفعاليات المعتادة التي تمارسها الوحدة الاقتصادية يومياً.

يلاحظ بأن المدققين لديهم الصلاحية في الكشف عن مكان من الضعف في السجلات المحاسبية للوحدة الاقتصادية، وكذلك على النظم الرقابية وعلى البرامج المستخدمة في داخل المؤسسة، كذلك يقدمون تحليل لإحصائية عن مدى وضوح وتأثير السياسات المحاسبية المطبقة عملياً في الشركة، وأيضاً يساهم المدقق الخارجي في مساعدة إدارات هذه الشركات فيما يتعلق بالظواهر المؤثرة بعملية التدقيق المستقبلي للشركة، ولديهم القدرة على إعطاء استشارات إدارية تتضمنها توصيات وملاحظات التدقيق التي يقدمونها أو من خلال المناقشات والمشاورات التي تجري مع إدارة الشركة بهذا الخصوص، كذلك يقدم المدقق الخارجي التوصيات الهامة والتي من خلالها يمكن تطوير الإجراءات المستندية للشركة وكيفية تسجيل الأحداث بحيث تكون أكثر فعالية، وأكثر عدلاً، وبأسلوب أفضل مما هو عليه في الوقت الحاضر.

إن تعليمات وإجراءات التدقيق الخارجي قد تختلف من بلد إلى آخر، وخاصة بعد التطورات الحاصلة في مجلس معايير المحاسبة المالية واتدماجها بمجلس معايير المحاسبة الدولية، وقد نرى في المستقبل القريب بوادر معايير موحدة تطبق في أغلب دول العالم مما تبعد ظواهر الاختلافات التي قد تكون إحدى العقبات الرئيسية أمام مهمة التدقيق الخارجي. لذا يتوجب على المدقق الخارجي ولحين الوصول إلى تلك الأيام التي ستشهد

توحيد الاسس الدولية لمهمة التدقيق الخارجي، أن يكون ملماً بكافة الاجراءات العملية للمهمة التدقيقية للبلد الذي سيتولى مهمة تدقيق مؤسساته، وكذلك يتوجب عليه أن تكون له معرفة تامة بطبيعة الاعمال موضوع التدقيق، لانه وكما أشرنا أعلاه بأن المدقق الخارجي لا يعمل ضمن الشركة وهو ليس موظفاً لديها كما في حالة المدقق الداخلي، وعليه فإن المدقق الخارجي ليس متواجداً بشكل يومي ومستمر داخل الشركة (المؤسسة موضوع التدقيق) ليكون على معرفة دقيقة بكل خفايا العملية الانتاجية مقارنة بالمدقق الداخلي، ولذلك فيتوجب عليه دائماً بذل قصارى جهده للتسلح بمهارة تمكنه من التعرف على كافة نشاطات الشركة وفعاليتها أو التعرف على الحقل الذي تمارس هذه الشركة نشاطاتها ضمنه، وهنا قد يطرح سؤالاً حول كيفية حصول ذلك.

في الغالب يتمكن المدقق من زيادة معرفته وقابلياته العملية من خلال العديد من الفعاليات والدورات التدريبية المركزة، ومن خلال دراسة عملية لنشاطات المؤسسات ومن خلال تنظيم قائمة أسئلة تطرح على إدارة الشركة ومسؤوليها حول نشاطاتها وفعاليتها، حيث يتمكن المدقق من الوصول الى ما يصبو اليه من معلومات، وهذه الامور وقد تبدو سهلة للقارئ إلا أنها من الأساسيات التي توفر المعلومات التي يسعى المدقق من خلالها الوصول الى معلومات توفر له الأرضية المناسبة للقيام بمهامه التدقيقة على أفضل شكل، وبطبيعة الحال فإن الممارسات السابقة للمدقق ضمن نفس الحقل العملي تضيف الى معرفته وخبرته ومهارته الكثير من الجوانب المطلوبة في إنجاح عملية تدقيق ناجحة.

إن الهدف الرئيسي من عملية التدقيق هي مراجعة البيانات المالية للشركة والتحقق من صحتها لغرض تكوين رأي بخصوص تلك البيانات المالية، لذلك قد يؤيد المدقق المعلومات والبيانات أو قد لا يؤيدها، وفي بعض الاحيان قد يكون رأيه مخالفاً تماماً لما تعرضه الشركة، وفي حالات أخرى قد يبدي المدقق رأياً يؤدي بالنتيجة الى إخلاء مسؤوليته التدقيقية تجاه المعلومات والبيانات الخاصة بالشركة، لهذا تكون كل واحدة من هذه الآراء مهمة جداً بالنسبة للشركة، هذه الآراء قد تعبر عن عدالة البيانات والمعلومات المقدمة، أو قد تصفها بالتضليل أو عدم كفايتها لتكوين الرأي التدقيقي بشأنها، وبهذا قد يتأثر أصحاب المصلحة ولحد كبير بنتائج عملية التدقيق الجارية. وبشكل عام فإن النتائج

التي يتوصل إليها المدقق والتي تعرض على المستفيدين (ذوي المصلحة منهم)، سوف تبين مدى مصداقية ووضوح البيانات المالية للشركة أو فيما إذا كانت على النقيض من ذلك، لذا قد يعتبر المدقق الخارجي (مراجع الحسابات الخارجي) بمثابة رجل شرطة أو رجل قضاء في الشؤون المالية العامة. وبالنسبة يكون هدفهم الوصول إلى مجموعة آمنة وسليمة من البيانات والمعلومات التي تؤدي إلى حماية الاستثمارات الخاصة والعامة.

كما تقدم يلاحظ أن الفرق الأساسي بين المدقق الداخلي والمدقق الخارجي، هو مستوى الاستقلال التام للمدقق الخارجي، حيث يجب أن يتمتع مدقق الحسابات الخارجي بالاستقلال التام عن الشركة وعن نشاطاتها، أي عند قيامه بمهمة مراجعة بيانات الشركة المالية يجب أن لا يكون له أي صلة أو علاقة بالشركة، وهذا يشمل عدم حيازته لأي أسهم تحض الشركة، وكذلك عدم وجود أي من أقارب المقربين من حملة الأسهم، أو من يشغل إحدى الوظائف الإدارية في الشركة، وما شابه من الأمور التي قد تؤدي إلى التأثير في استقلالية الآراء التي قد يتوصل إليها المدقق الخارجي، وقد وضعت هذه السياسات موضع التنفيذ لضمان إجراءات مراجعة موضوعية تكفل عدم تأثيرها على مجريات عملية التدقيق الخارجي وبالتالي على النتائج النهائية لهذا التدقيق. لهذا نرى في حالات معينة قد تكون هناك بعض الأمور الغامضة التي لا يمكن معها التأكد من الاستقلالية التامة المطلوبة، ففي مثل هذه الحالة يجب على المدقق الخارجي إبلاغ المشرف الأعلى في الهيئة التدقيقية للوصول إلى القناعة المثلى بشأن ذلك الموضوع، وفي بعض الحالات قد يتم الاعتذار عن القيام بعملية التدقيق الخارجي برمتها عندما يشعر المدقق بأن استقلاليته ليست أكيدة، أو على الأقل يشك فيها. هذا بالإضافة إلى أن طبيعة عمل كل من المدققين تختلف جوهرياً، بحيث يقوم المدقق الداخلي بعمله للتأكد من سلامة تطبيق الإجراءات الداخلية واكتشاف الأخطاء أو حالات التلاعب قبل أو بعد حصولها والتي في نهاية المطاف ستخدم أغراض المحاسبة الإدارية للوحدة الاقتصادية، بينما تكون مهمة المدقق الخارجي مهمة قانونية يتطلبها قانون الشركات والقوانين الأخرى المماثلة ومنها قانون هيئة الأوراق المالية والاستثمارات الأسترالية، والتعليمات والمعايير المحاسبية الدولية المطلوبة الأخرى، يضاف إلى ذلك كله المتطلبات العلمية والمهنية والتنظيمية العالية التي يجب أن يتمتع بها المدقق الخارجي ومنها انتماءه إلى مؤسسات مهنية تدقيق معترف بها

علياً ودولياً والتي لا وجود لها في حالة المدقق الداخلي، حيث نجد في العديد من الحالات قد يقوم بمهمة التدقيق الداخلي موظف ذو مستوى تعليمي بسيط قد لا يتجاوز الدراسة الإعدادية فقط.

بعد كل ما جاء أعلاه، علينا الإجابة عن التساؤل الذي طرحناه أعلاه وهو، ماهي المسؤولية القانونية المترتبة على المدقق وعلاقتها بالإفصاح المالي؟
لقد حددت المادة رقم 310 من قانون الشركات الأسترالي صلاحيات المدقق الخارجي في الحصول على المعلومات حيث أشارت إلى:-

أ. أن له الحق في الاطلاع في كافة الأوقات المعقولة على سجلات الشركة، ونظم الاستثمار المسجلة أو الكيانات الخاضعة للإفصاح، وكذلك
ب. قد يتطلب الأمر أيضاً الطلب من أي موظف من إعطاء المدقق معلومات، وتوضيحات أو أي مساعدة أخرى لغرض القيام بمهمة التدقيق أو المراجعة وإعادة النظر.

مع ملاحظة أن الطلب الوارد ضمن الفقرة (ب) يجب أن يكون لأسباب معقولة.
أما المادة رقم 312 من قانون الشركات الأسترالية وبخصوص مساعدة المدقق للقيام بواجباته فقد نصت على مايلي ضمن الفقرة (1) منها:
(المعلومات والوصول إليها)، على مسؤول الشركة، ونظم الاستثمار المسجلة والكيانات الخاضعة للإفصاح:

أ. السماح للمدقق بالاطلاع على (كتب) سجلات الشركة، ونظم الاستثمار أو الكيانات الملزمة بالإفصاح، وكذلك

ب. إعطاء المدقق أي معلومة، إيضاح أو مساعدة مطلوبة وفق المادة 310.
وقد أشارت الفقرة (1) أعلاه إلى ملاحظة توضيحية مفادها: أن كلمة (كتب) أعلاه تتضمن السجلات والوثائق العامة (ولا تقتصر على السجلات المحاسبية فقط)، وكما أشارت المادة 9 من القانون في تعريفها للكتب والسجلات.

لقد أوجب قانون الشركات الأسترالي قيام مدققي الحسابات الخارجية بمهمة إبلاغ هيئة الأوراق المالية والاستثمارات الأسترالية بنتائج التدقيق الذي تم إجراؤه سواء أكان المدقق بصفته الشخصية أو بصفة شركة تدقيق أم بصفته كرئيس للمدققين.

علماً بأنه وفق الفقرة (1) من المادة 311 من القانون أعلاه، يعتبر المدقق بصفته الشخصية كمراقب للحسابات قد خالف متطوق هذه الفقرة من قانون الشركات الاسترالية إذا قام بمهمة التدقيق وكان:

أ. على علم بوجود حالات معينة قد:

- تقود الى قناعة معقولة بوجود مخالفات لفقرات قانون الشركات،
- أو كانت هناك محاولات من قبل بعض مسؤولي وموظفي الشركة للتأثير على إنجاز مهمة المراقب الخارجي سواءً عن طريق التلاعب والتضليل بالمعلومات،
- وكذلك فيما إذا كانت هناك محاولات من قبل أي شخص ما يحاول من خلالها التأثير على الجرى العام لعملية التدقيق،

ب. في حالة وجود الفقرة (I) من (I) أعلاه :

• المخالفة تعتبر مهمة (كبيرة)، أو

- المخالفة ليست مهمة والمدقق يعتقد بأن هذه المخالفة ليست من الأهمية بحيث لن يشار إليها في تقرير التدقيق الذي سيقدمه، أو لن يعلم بها أعضاء مجلس الشركة وكذلك.

ج. المدقق لم يبلغ هيئة الأوراق المالية والاستثمارات الاسترالية بموجب كتاب تحريري بمحصول.

هذه الحالات (المخالفات) عندما كان ذلك ممكناً عملياً، وفي أي حالة ضمن 28 يوماً، وبعد أن أصبح المدقق على علم ودراية تامة بحدوث هذه الحالات⁽¹⁾.

هذا وكانت الفقرة (2) و (3) من المادة 311 من قانون الشركات الاسترالي قد تطرقت الى نفس النقاط أعلاه، مع اختلاف الجهة المنفلة للتدقيق أي إذا كانت شركة تدقيق أو ممثلة بشخص رئيس هيئة التدقيق.

مما تقدم نلاحظ أن مسؤولية المدقق الخارجي قلدها قانون الشركات الاسترالي وقد أناط المهمة بهيئة الأوراق المالية والاستثمارات الاسترالية التي تتولى مهمة تنفيذ فقرات قانون الشركات، وهي بدورها تنظم مهام ومتطلبات التدقيق وخاصة وفق

(1) قام الباحث بترجمة حرفية للنصوص أعلاه من قانون الشركات الاسترالي الرقم 50 لعام 2001 المعدل، وقد تم ذلك بصرف بنية إيصال المنطوق العام للفقرات المذكورة أعلاه.

معايير التدقيق السارية المفعول في أستراليا، ومن هذا المنطلق نرى بأن على المدقق الخارجي الالتزام بتعليمات وتوجيهات الهيئة فيما يخص عملية التدقيق والابلاغ عن نتائج التدقيق، ومن خلال الاشارة الى أي مخالفة وحسب ما جاء ضمن الفقرات القانونية المشار اليها أعلاه.

هناك عقوبات على المدقق الخارجي الذي لا يلتزم بمثل هذه التعليمات والمواد القانونية ووفق المعايير المحاسبية النافذة المفعول، فموجب الدليل التنظيمي رقم 34 الخاص بالتزامات المدقق بخصوص مهمة ابلاغ هيئة الاوراق المالية والاستثمارات الاسترالية، يلاحظ بأنها تشير صراحة الى مايلي⁽¹⁾:

What happens when an auditor fails to report?

RG 34.22 An auditor who fails to comply with s311, 601HG or 990K (as applicable) is guilty of an offence. The relevant criminal penalties (fine and/or term of imprisonment) are set out in the Corporations Act and, in particular, Schedule 3.

RG 34.23 If, in our view, an auditor has failed to adequately and properly carry out or perform their duty to report circumstances to us under s311, 601HG(4) or 990K(2), we may apply to the Companies Auditors and Liquidators Disciplinary Board for the cancellation or suspension of the auditor's registration under s1292(1) of the Corporations Act

Failure to comply with accounting standards

RG 34.53 the auditor's report under s308 and 309 of the Corporations Act must deal with certain matters. For example, under s308 (2) and 309(2) an auditor must report on and quantify (to the extent that it is practicable) the effect on the financial report of a company's failure to comply with the accounting standards under s296 (1).

(1) www.asic.gov.au/asic/pdf/ib.nsf/LookupByFileName/rg34.pdf/.../rg34.pdf, viewed on 22/08/2011 at 1.30 am.

RG 34.54 Non-compliance with an accounting standard would in many circumstances be significant. Even if the auditor considers that the non-compliance is not significant, it might not be adequately dealt with by commenting on it in the auditor's report or drawing it to the directors' attention and so should be reported.

RG 34.55 Auditors should notify us of a qualified audit or review report. The specific requirements of s308 and 309 for disclosure in the audit report do not affect the obligation to report under s311

وبناءً عليه يكون مدقق الحسابات الخارجي المسجل لدى هيئة الأوراق المالية والاستثمارات الاستراتيجية عرضةً إلى المحاسبة القانونية التي حددتها المادة رقم 1292 (1) من قانون الشركات الاستراتيجي التي وضعت الأرضية الخاصة بالعقوبة التي تصل إلى حد إلغاء تسجيل المدقق أو إيقاف تسجيله لمدة زمنية معينة، ومن جملة الأمور التي تؤدي إلى إصدار مثل هذه العقوبات هو إخفاق المدقق في إرسال التقارير السنوية وفق ما حددته المادة 1287 A كذلك إخفاقه في أداء مهامه بالشكل المطلوب كمدقق حسابات، أو إلغاء رخصته لعدم توفر بعض الشروط الأساسية مثل عدم توفر الخبرة العملية المطلوبة وخاصة إذا لم يمارس عملية تدقيق حسابات فعلية خلال فترة الخمس سنوات التي سبقت عملية التدقيق الأخيرة.

إذن فمهمة التدقيق الخارجي تعتبر ضرورية جداً حيث توفر لنا الأرضية اللازمة التي من خلالها يمكننا الوصول إلى معلومات وبيانات مالية ومحاسبية تتصف بالدقة والشفافية التي قد لا يمكن الحصول عليها في حالة عدم وجود التدقيق الخارجي. وكذلك فإن مدقق الحسابات الخارجي وكما أشرنا أعلاه يكون معرضاً للمسؤولية القانونية عن أي إهمال ينتج بسبب عدم الإبلاغ عن التقارير السنوية للشركة التي قام تدقيق حساباتها، وبذلك يكون واضحاً تأثير ذلك على عملية الإفصاح المالي التي نحن بصددتها.

ثانياً: في حالة غياب التحقيق الخارجي، من يقوم بمهمة متابعة موضوع الإفصاح؟

لا بد لنا من التمييز بين كل من النشاطات التجارية الكبيرة والصغيرة الحجم، فكما أشرنا سابقاً ضمن المباحث التي تضممتها هذه الأطروحة، إلى أنه وبشكل عام لا يوجد إلزام قانوني يوجب الأعمال التجارية الصغيرة الحجم على تقديم بياناتها ومعلوماتها وبالاخص المالية منها موثقة ومصدقة من قبل مدقق حسابات خارجي (على الأقل كما هو الواقع الفعلي في أستراليا)، وأيضاً كما تبين من الفصول السابقة بأن العديد من الوحدات الاقتصادية العربية الصغيرة في أستراليا تدار من قبل شخص واحد وهو مالك المشروع أو صاحب الوحدة الاقتصادية وهو الذي يقوم بإعداد وتهيئة المعلومات والبيانات المتعلقة بنشاطه التجاري بنفسه، ولا حاجة له لخدمات مدقق حسابات سواء أكان داخلياً أم خارجياً، ولذلك تكون مهمة الإفصاح المالي عن نشاطاته وفعالياته تقع على عاتقه لوحده، وفي حالات معينة (تعتمد على طبيعة المعلومات المطلوبة ومدى تعقيدها وكذلك على الجهة المعنية بها) قد يستعين صاحب العمل التجاري بخدمات أحد المحاسبين العموميين للاستشارة وطلب المساعدة في تنظيم أموره المحاسبية والمالية قبل تقديمها إلى الجهات المعنية والتي في الغالب تكون لأغراض احتساب الضريبة السنوية عن النشاطات المالية التي جرت خلال الفترة من الأول من تموز للسنة الماضية ولغاية الثلاثين من حزيران من السنة التالية، أو قد تخصص فصلاً معيناً من فصول السنة المالية المحصورة مابين التاريخين أعلاه.

من خلال المباحث السابقة أيضاً تطرقنا إلى نتائج الاستبيان التي أظهرت بأن كافة الأعمال التجارية العربية في أستراليا تعتبر صغيرة الحجم ومن هذا المنطلق فهي غير مشمولة بمنطوق قانون الشركات الأسترالي وكذلك غير مشمولة بما جاء في قانون هيئة الأوراق المالية والاستثمارات الأسترالية التي تلزم الأعمال التجارية وبالاخص الشركات من إعداد البيانات والمعلومات والإفصاح عنها، بل بقيت هذه الوحدات الاقتصادية الصغيرة عرضة للكثير من التناقضات التي قد تؤدي في حالات كثيرة إلى قيامها بمخالفات مكلفة نتيجة لعدم وجود رقيب رادع أو إلى فقدان رب العمل الشعور بالمسؤولية الملقاة على عاتقه بموجب الاعراف وأداب المهنة التي يمارسها، وفي حالات معينة قد تكون

النتائج مكلفة لا بل مؤثرة، فقد تقوده أهواؤه الى ابتكار طرق وأساليب تؤدي في النهاية الى ارتكاب مخالفات أو قد يستسيغ إجراءات لا يمكن قبولها في التطبيق العملي السليم، ينبغي من خلالها تحقيق أرباح غير منطقية على حساب الإفصاح الدقيق والشفاف لنتائج نشاطاته التجارية، أو التستر على بعض المعاملات التي تمت عن طريق التعامل النقدي المباشر والتي لا يمكن إثبات قيودها أو وجود مستنداتها، علماً بأن أغلب الأعمال التجارية الصغيرة وبالرغم من كونها تمثل قرابة 95 ٪ من مجمل الأعمال التجارية في أستراليا، إلا أن أغلبها لا زال بعيداً عن نظر السلطات الرقابية التي لم تلتفت الى موضوع التشديد على مثل هذه الفئة من الأعمال التجارية ومحاولة تنظيم أعمالها بشكل يسهل معه مراقبة نشاطاتها التجارية من خلال إصدار جملة تعليمات ووضع خطط معينة ومعايير خاصة بها يمكن معها محاسبة هذه الأعمال في حال عدم امتثالها أو تنفيذها لمثل هذه الإجراءات وفق المعايير الموضوعة، ويقترح الكاتب هنا التركيز على أهمية محاولة توعية أصحاب هذه المجموعة من الأعمال وحثهم على تفهم مسؤولياتهم وفق ما جاء بالمقترح أعلاه، لغرض عدم ترك الباب مفتوحاً لأي انتقادات من قبل المجموعات التي قد تستغل مثل هذه الممارسات لمصالح معينة ومحددة وفي الغالب تكون لأغراض سياسية تحاول من خلالها الأحزاب المعارضة للحكومة الضغط على الحكومات القائمة وتأجيج الرأي العام ومحاولة إسقاطها في الانتخابات المقبلة أو حتى قبلها في أحيان معينة، لذا يرى الكاتب أن عدم قيام السلطات الحكومية المعنية حتى الآن بترويض الأعمال التجارية الصغيرة (بالرغم من أهمية حجمها في السوق الأسترالية)، والانتباه الى مثل هذه المواضيع التي تعتبر مهمة جداً وذات تأثير كبير على مجمل الاقتصاد الوطني، إنما هو نابع من عدم رغبة أي حكومة أسترالية حتى الآن من محاولة المساس بمثل هذه المواضيع التي قد تعتبر خطأً حراماً لا تجوز على تجاوزها على الأقل حتى الآن، إلا أن الكاتب يؤكد هنا أن المصلحة الوطنية يجب أن تكون فوق كل اعتبار، والوقت حان لوضع أسس تنظيم الأعمال التجارية الصغيرة وضرورة خضوعها لمتطلبات التدقيق الدوري من قبل محاسبين مؤهلين مستقلين بالقيام بهذه المهمة، وهي خطوة يعتبرها الكاتب مهمة جداً ستساعد على حصر أي تجاوزات من قبل شريحة واسعة من أصحاب هذه الأعمال التجارية.

المادة 314 (1) من قانون الشركات الاسترالي أوجبت على كافة الشركات، باستثناء الشركات ذات المسؤولية المحدودة الصغيرة من تقديم تقاريرها المالية السنوية من خلال إرسالها إلى أعضائها (حصة الاسهم) والتي تتضمن، التقرير المالي السنوي، تقرير أعضاء مجلس الإدارة السنوي وكذلك التقرير المالي لمراقب الحسابات.

بالرغم من أن الشركات ذات المسؤولية المحدودة الصغيرة ليست ملزمة بتقديم مثل هذه المعلومات والبيانات، إلا أننا نرى أن المادة رقم 293 من القانون أشارت إلى إمكانية إلزام الشركات الصغيرة في حالة رغبة حصة الاسهم وحصول موافقتهم على الإبلاغ عن البيانات المالية، على شرط أن يكون حصة الاسهم من الذين لديهم نسبة لا تقل عن 5٪ من الاصوات الانتخابية في الشركة، ليتمكن من تكليف الشركة (إدارتها) بما جاء بمنطوق المادة 314 (1) أعلاه⁽¹⁾.

أي بمعنى آخر أن الشركات الصغيرة التي يكون لديها حصة أسهم من غير العاملين فيها والتي قد يصل عددهم إلى 50 وكما بينا ذلك سابقاً شريطة أن تكون لديهم أصوات انتخابية لا تقل عن 5٪ من مجموع الاصوات الكلية للانتخابات، يستطيعون إرغام إدارة الشركة على الالتزام القانوني للإبلاغ المحاسبي والمالي التي حددتها الفقرة (1) من المادة 314 أعلاه هذا من جانب، ومن جانب آخر نلاحظ أن هناك إلزاماً قانونياً يوجب الحفاظ على السجلات والمستندات المالية للشركة والابقاء على وجودها لفترة زمنية حدداها الآن 7 سنوات من تاريخ آخر عملية جرت على تلك السجلات أو الوثائق وهذا وفق ما جاء بمنطوق الفقرة (2) من المادة 286 من قانون الشركات الاسترالي، وقد أوضح القانون أيضاً أن المعلومات والبيانات قد لا تتوفر باللغة الانكليزية في بعض الحالات وهذا أمر مقبول في أستراليا، إلا أن المادة 287 من القانون أوجبت على الشركة المعنية توفير ترجمة لها باللغة الانكليزية وفي فترة زمنية معقولة في حالة طلب ذلك منها، أي عند حدوث أي عملية تدقيق أو مراجعة قانونية وفق ما جاء بمنطوق المادة أعلاه⁽²⁾.

قد يطرح سؤال هنا بخصوص مدى إمكانية الاطلاع على سجلات الشركة المالية من قبل أحد حصة الاسهم، وهو ليس عضواً من أعضاء مجلس إدارة الشركة؟ أي هل

(1) Lipton & Herzberg, 2006, Understanding Company Law, Thomson Law book co. 13 Ed, P431

(2) Ibid, P432

يمكن لحامل الاسهم الذي ليست لديه أي علاقة وظيفية بالوحدة الاقتصادية من طلب الاطلاع على السجلات المالية لتلك الوحدة؟

قد تصل الامور في حالات معينة الى رغبة بعض من حملة الاسهم ولأغراض خاصة الاطلاع على السجلات والمستندات المالية للشركة، فهل لديه الحق في ذلك؟

كقاعدة عامة لحملة الاسهم صلاحية محددة في الاطلاع على السجلات والوثائق المالية للشركة، وهناك قواعد جاءت بها المادة 247 D من قانون الشركات الاسترالي السابق الذكر، حيث سمحت هذه المادة لأعضاء مجلس الادارة بإعطاء صلاحية لحامل أسهم الشركة من الاطلاع على السجلات والوثائق المالية للشركة هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى فقد خول القانون حامل السهم الحصول على موافقة مجلس إدارة الشركة أثناء الاجتماع العام للشركة على مراجعة السجلات والوثائق، وفي حالات أخرى ووفق المادة 247 A يستطيع العضو (حامل الاسهم) تقديم طلب الى المحكمة المختصة للحصول على موافقتها السماح له للاطلاع على السجلات والوثائق المالية الرسمية للشركة ومراجعتها، علماً بأن المحكمة قد تضمن له ذلك إذا ما اقتنعت بأن الطلب المقدم من قبل العضو كان مقدماً بحسن نية تامة وإن عملية المراجعة المطلوبة ستتم لغرض مقبول⁽¹⁾.

يؤكد الكاتب مرة أخرى هنا على أن أغلب الشركات العربية العاملة في أستراليا والتي تم الحصول على معلوماتها ضمن استثمار الامتياز، لم تكن أي منها مشمولة بما جاء في الفقرات القانونية أعلاه، أي بمعنى آخر لا يفرض القانون على أي منها تسليم بيانات مدققة من قبل مراقب حسابات قانوني مسجل وفق التعليمات القانونية أعلاه، لذا علينا أن نعلم بأن الاعمال التجارية الصغيرة والتي كما أشرنا الى أن العديد منها قد يدخل ضمن تعريف الاعمال البسيطة، ليس ملزماً بالافصاح عن بياناته المالية كما هي الحال عليه في الشركات الكبيرة (أو الصغيرة وفق الاستثناءات الواردة أعلاه)، لذا فقد يواجهنا السؤال التالي: هل يمكن تصور عدم وجود أي جهة أخرى تهتم بمثل هذا الموضوع المهم؟ أي هل يمكن القبول بعدم وجود من يعطي ضمان بمصداقية نشاطات هذه الوحدات الاقتصادية وخاصة إذا ما علمنا بأنها تشكل نسبة أكثر من 95% من مجمل الاعمال التجارية في أستراليا؟

(1) Ibid, P432.

بطبيعة الحال حتماً هناك من يتولى هذه المهمة ولكن قبل الاجابة عن السؤال، يرى الكاتب أن من الاهمية بمكان الاشارة الى دور المراجع الداخلي لغرض تكوين فكرة متكاملة للموضوع.

كما هو متعارف عليه تعتبر وظيفة المراقب الداخلي أو المدقق الداخلي أو المفتش الداخلي كما يسمى أحياناً من الوظائف الحيوية في الوحدة الاقتصادية، حيث تتمحور رغبة موظفي التدقيق الداخلي في الاشراف على كافة الاهداف الاستراتيجية للوحدة الاقتصادية والمساعدة في الوصول الى تلك الاهداف بطرق سليمة وبأخلاقية عالية. فهم من يقوم بعملية تقييم سير الاعمال وإسداء النصص لتحسين أنظمة الشركة فيما يتعلق بتطبيق الاجراءات والامتثال لها، والسيطرة، وتقييم إدارة المخاطر في الوحدة الاقتصادية، ومن خلال هذه الوظيفة مستمكن الوحدة من ممارسة أعمالها بأمان ومسؤولية وثقة معقولة.

إن عملية المراجعة تجعل وظيفة التدقيق الداخلي وإدارة المخاطر تقوم بإكتشاف المواقع التي هي بالفعل بحاجة الى تطوير أو معالجة معينة. إن التوصيات التي تقدم من خلال التقارير والتي تعبر عن آراء المدقق الداخلي تؤدي بالنتيجة الى ممارسات أفضل لسير الاعمال ولتحسين الأداء في نفس الوقت.

المدقق الداخلي هو جزء من الوحدة الاقتصادية، أهدافهم تحددها المعايير المتخصصة، ومجلس الادارة، وكذلك إدارة الوحدة نفسها. لذا يكون المستفيد المباشر من خدمات المدقق الخارجي كل من الإدارة ومجلس الادارة، بينما المدقق الخارجي يمثل جهة خارجية عن الوحدة الاقتصادية، لكنه يقوم بدوره بتكليف منها، وعادة ما تكون أهدافهم محددة مبدئياً بموجب تشريعات قانونية، أما المستفيدون المباثرون من خدماتهم فهم أعضاء مجلس إدارة الوحدة الاقتصادية.

يلاحظ أن نظرة المدقق الداخلي للعمل تكون شاملة، وهي تتخدم المؤسسة عن طريق مساعدتها في تحقيق أهدافها وتطوير وتحسين الاجراءات المتعلقة بكل من العمليات الانتاجية، وإدارة المخاطر، والسيطرة الداخلية، وأخيراً بإجراءات الحوكمة المطبقة داخل الوحدة الاقتصادية.

بشكل عام فإن نطاق عمل المراجعين الداخليين شامل جداً، فهم كما أشرنا يخدمون الوحدة الاقتصادية من خلال مساعدتها على تحقيق أهدافها، وتحسين العمليات وإدارة المخاطر وإجراءات الضوابط الداخلية، وعمليات وإجراءات الحوكمة داخل الوحدة الاقتصادية وفق التعليمات والاحكام المطبقة، وتعتبر هذه المجموعة نفسها بأنها معنية بجميع الجوانب التنظيمية للوحدة سواء المالية منها أم غير المالية، لذلك نرى المراجعين الداخليين يركزون على الاحداث المستقبلية كنتيجة منطقية للاستعراض والتقييم المستمر للضوابط والتعليمات والاحكام المطبقة حالياً، ونراهم أيضاً معنيين بشكل كبير بموضوع محاولة منع أي عملية غش أو نصب أو احتيال بأي شكل من الاشكال داخل الوحدة الاقتصادية موضوع المراجعة الداخلية، وفي حالات معينة تتم عملية التدقيق الداخلي على المعاملات المالية المهمة جداً قيصلاً لإتمامها وتقييمها من قبل الاقسام المالية المعنية لغرض تلافي الوقوع في أي أخطاء من المحتمل حدوثها أثناء تلك الاجراءات، وعادة ما يقوم المدقق الداخلي بعد التأكد من صحة الممارسات وفق التعليمات والاسس المعمول بها، من تأييد صحة الاجراءات التي تمت ويعطى الضوء الاخضر الى القسم المسؤول بإتمام العملية وتقييمها.

إذا نظرنا الى المهمة الرئيسية لمراجعي الحسابات الخارجية فهي عملية إبداء رأي مستقل أو عايد عن البيانات المالية السنوية للوحدة الاقتصادية، وبطبيعة الحال فإن نهجهم تاريخي أي ما يتعلق بالاحداث التي جرت في فترة سابقة، ويركزون على ما إذا كانت هذه البيانات مطابقة لمبادئ المحاسبة المقبولة عموماً، وكذلك فيما إذا كانت هذه البيانات تظهر بصورة عادلة المركز أو الموقف المالي للوحدة الاقتصادية المعنية، سواء أكانت تمثل فعلاً نتائج العمليات المالية لفترات عديدة من الزمن أم لا وكذلك فيما إذا كانت هذه البيانات المالية شاملة لكافة الجوانب المادية المؤثرة في نتائج المركز المالي للوحدة الاقتصادية.

للإجابة عن التساؤل السابق بخصوص المسؤول عن مصداقية البيانات المالية للأعمال التجارية الصغيرة؟ فيمكننا الاجابة بعد أن علمنا يقيناً بعدم شمول هذه الاعمال التجارية الصغيرة بأغلب القوانين والتعليمات الوارد ذكرها أعلاه والتي تنحصر مجالاتها بشكل عام بالأعمال التجارية الكبيرة أو بالشركات المسجلة في أسواق الأوراق

المالية، هذا من جانب، ونستطيع أن نضيف أيضاً بأن المسؤول الأول والآخر عن مصداقية وشفافية هذه المعلومات والبيانات المالية هو صاحب العمل التجاري الصغير نفسه، وحتى في حالة اعتماده على شخص متخصص في مهمة تنظيم حسابه، فإن الصيغة التعاقدية بين مالك العمل التجاري الصغير ومنظم الحسابات أو المحاسب العمومي سوف تقتصر على التطبيق السليم للقواعد المحاسبية على البيانات التي يجهزها صاحب العمل ذاته، فمن المحتمل أن يمتنع بطريقة أو بأخرى عن كشف كافة أوراقه أمام منظم الحسابات أو المحاسب العمومي، لهذا سوف تبقى مسؤولية شفافية ومصداقية وعدالة البيانات والمعلومات واقعة على عاتق صاحب العمل نفسه.

الأعمال التجارية الصغيرة تكون دائماً تكون عرضة للغش والتزوير في معلوماتها التي تعتمد في الغالب على التعامل التقديري المباشر والذي لا يمكن معه إثبات عمليات التعامل سواء أكانت عملية بيع أو شراء، وأيضاً تبقى عرضة لعمليات نصب واحتيال وعدم مصداقية بياناتها نتيجة لعدم وجود أي تدقيق أو رقابة داخلية، بالإضافة الى غياب الوعي الاقتصادي بشكل عام ومدى تأثيره على العديد من المجالات الاجتماعية بشكل ملفت للنظر، وحتى في حالة وجود أي شكل من أشكال السيطرة والرقابة الداخلية فيها، فإنها في العادة تقتصر الى وجود سجلات محاسبية دقيقة تشمل كافة نشاطات وفعاليات الوحدة الاقتصادية، لكن عندما يكون هناك نظام محاسبي مبنياً على أسس محاسبية وقواعد محاسبية سليمة، عندئذ يمكن والحالة هذه تقليص مثل هذه الحالات الى حدودها الدنيا، أو تلانيها نهائياً، خاصة إذا ما توفرت النية الصادقة في ممارسة العمل التجاري وفق الأصول المتعارف عليها دون أي تغيير لمصلحة مالك العمل.

إن قيام أصحاب الأعمال التجارية الصغيرة بمحاولة إيجاد السبل التي تكفل السيطرة على حالات الطوارئ المحتملة لأي عملية غير مرغوب فيها يعد الأسلوب الأمثل في طريق إزالة القرصة والدوافع وراء الغش والسرقة وحتى التلاعب في المعلومات والبيانات لغرض إخفاء مثل هذه الممارسات المغلوطة من قبل الأشخاص الذين يديرون العمل وفي الخصوص عند غياب صاحب العمل، هذا من جهة وإذا ما علمنا بأن الأعمال الصغيرة عادة ما يكون لديها موارد مالية محدودة تتعامل بها في تنمية النشاطات اليومية، وعليه فإن مهمة الحفاظ عليها من المهمات الأساسية التي تقع على

عائق المالك من جهة أخرى، لذا يتوجب معه إيجاد كافة السبل الكفيلة التي من خلالها سيتمكن من الاستمرار بنشاطه التجاري الى أمد طويل، بالإضافة الى تحقيق الغاية الرئيسية من وراء إنشاء العمل التجاري وهو تحقيق الأرباح التي ستضمن له الاستمرارية والبقاء لمواجهة المتطلبات التشغيلية للوحدة الاقتصادية. لذا يجب أن يكون المالك نشطاً ويقظاً من أجل حماية أمواله، وذلك من خلال ضوابط داخلية قوية وجيدة تساعده على إدارة موارده بشكل كفوء وفعال⁽¹⁾.

إن من الأمور الأخرى التي تعتمد عليها واعتادت على ممارستها الأعمال التجارية العربية الصغيرة في أستراليا، هي عدم الإفصاح الكامل عن القيمة الحقيقية لتكلفة شراء العمل التجاري، على سبيل المثال: لو تم الاتفاق بين البائع والمشتري على مبلغ معين كقيمة حقيقية وفعلية للعمل التجاري المعروف للسليم، فإن القيمة التي يتم تسجيل العمل في عقود السليم في الغالب لا تمثل القيمة الفعلية المتفق عليها بين الطرفين، كأن يكون السعر الفعلي 150,000 دولار أسترالي لكن يسجل في عقد الشراء على أنه أقل من هذا المبلغ بكثير، وفي حالات كثيرة لإيمانم الطرفان من إبرام مثل هذه الصفقات مادامت توفر للطرفين بعض الجوانب المالية التي يروها مقنعة بالنسبة لهم في إتمام الصفقة التجارية، وتستمر هذه العملية على نفس المنوال إذا ماتم إعادة بيع العمل التجاري مرة أخرى الى شخص آخر، وتتكرر العملية عدة مرات حيث يصعب معها كشف مثل هذه الحالات غير المسجلة في السجلات الرسمية، والكتاب هنا يشير الى أن مثل هذه الممارسات لا يمكن من السهولة تطبيقها إذا كان أحد أطراف العقد شخصاً أسترالياً (على الأقل ليس من أصل عربي)، لأنهم في الغالب لا يقبلون بمثل هذه العقود التي تشكل مخالفات قانونية صريحة للأعراف والمبادئ التجارية المتعارف عليها.

فعلى هذه الاسس تبقى عملية الإفصاح عن البيانات تكتنفها عدم المصادقية وعدم الشفافية مما تؤثر على النتائج الفعلية لأي عملية استثمار أو تمويل لاحقة، حيث تبدأ عندها عمليات تهية بيانات مفبركة قد تشترك بها أطراف مختلفة بالإضافة الى المالك (صاحب العمل التجاري)، لكن المؤسسات المالية وبالأخص البنوك أخذت منحى مختلفاً في الفترة بعتيد الأزمة المالية الحالية (أي من العام 2008)، حيث بدأت بتضييق المجالات

(1) Internal controls for small business, 2008 Update, CPA Australia, p5.

التي من خلالها كانت مثل هذه الاعمال تحصل على القروض المالية التي كانت متيسرة لها بشكل سهل لتمويل بعض الفعاليات والنشاطات التي في العديد من الحالات قد لا تمت بصلة الى النشاط الرئيسي للعمل التجاري، بل يتم فيه تغطية بعض الفعاليات الشخصية والفردية لصاحب العمل التي يتم تسجيلها على أنها مصاريف تخص العمل، ومن جملة هذه المصاريف يمكن ذكر مصاريف وسائل النقل الشخصية، ومصاريف الهاتف الجوال، والانترنت، وبعض المواد التي تشتري باسم العمل التجاري لكن يتم إستخدامها في أمور شخصية، ومن ضمن هذه الاشياء تأتي القرطاسية وشراء الاثاث وبعض العدد ومواد التنظيف وغيرها من المواد الاخرى التي من المحتمل أن يشترك في استخدامها كل من العمل التجاري والاستخدام الشخصي أيضاً .

قد يقودنا هذا الموضوع الى التذكير بأهمية الوعي المصرفي الذي لازال ومع الاسف الشديد يعتبر من الامور التي يتصف بها مجتمعنا العربي بضعف هذا الوعي لديه، فمن خلال عمليات الدفع التي تتم سواء بالصكوك أو بالتحويلات المصرفية باستخدام شبكات الانترنت أو عن طريق استخدام كارتات الائتمان المنتشرة الاستخدام في الوقت الحاضر يمكن معها إثبات كافة العمليات التجارية حتى لو تمت في أوقات سابقة، ويمكن بسهولة طلب نسخ من كشوفات البنك (البانوك) المالية التي معها يسهل تدقيق كافة العمليات المصرفية التي تمت من خلال هذه الحسابات والتي تتعلق بالعمل التجاري وسهولة فصلها عن المعاملات التي تتعلق بالاستخدام الشخصي، (غالباً ما يتم فتح أكثر من حساب مصرفي واحد مستقل بالعمل التجاري عن غيره من النشاطات الاخرى)، أما في حالة عدم توفر مثل هذه الكشوفات فإن صاحب العمل لا يبقى أمامه سوى توقيم إقرار بمصادقية ما يقلعه من معلومات وبيانات، ويصعب في الغالب التحقق من شفافية مبالغ المدخولات (الإيرادات) التي تتم عن طريق التعامل النقدي المباشر وكما أشرنا، أما فيما يتعلق بالمصروفات فيحاول دائماً صاحب العمل التجاري الاحتفاظ بقواتيرها لتتمكن في تسجيل وقيد أكبر قدر ممكن من التزيلات والخصومات من مدخولاته لنفس الفترة الزمنية (وفقاً لبداً مقابلة المدخولات والمصروفات).

من المعلوم أن الضوابط الداخلية الجيدة تساعد على إدارة الموارد والتأكد من عمليات وفعاليات تتسم بكفاءة وفعالية عالية الجودة، وقد يبدو القول قاسياً وخاصة ما

يتم تداوله بين عامة أصحاب الأعمال والتجار فما يتعلق بالأعمال التجارية الصغيرة منها بوجه الخصوص فإن عمليات الغش عادة تبدأ من عند المالك نفسه، أما إذا ما تم المقارنة مع الأعمال التجارية الكبيرة الحجم، ففي المقابل نرى هناك عدداً ولو قليلاً من الموظفين الذين يهتمون بمهمة التحقق من فعاليات الإجراءات والانظمة الداخلية للعمل، وقد لا يوجد في المقابل أنظمة مراقبة خارجية (تدقيق خارجي) للتأكد من مدى فاعلية موظفي التدقيق الداخلي، إلا أن الأعمال التجارية الكبيرة وخاصة التي تأخذ شكل شركة مسجلة ضمن الاسواق المالية المحلية (بوجه الخصوص في أستراليا)، تكون ملزمة قانوناً بتقديم معلوماتها المالية مدققة من قبل مراقب خارجي مؤهل وكما اشير الى ذلك في مجال سابق من هذه الأطروحة.

كذلك من المعروف أن الأعمال التجارية الصغيرة تمتاز بوجود ضوابط داخلية ضعيفة جداً وهو بحذ ذاته يعتبر مؤشراً يدعو هذه المجموعة من أصحاب الأعمال الى الاهتمام المباشر بأعمالهم عن طريق إيجاد سبل كفيلة تضمن معها المحافظة على أموالهم ونشاطاتهم وكذلك ابتكار بعض الأساليب التي من خلالها يمكن مراقبة وضمان سير العملية الانتاجية لنشاطاتهم بعيداً عن أي عملية غش أو إهمال متعمد، ومن الجدير بالذكر أن هذه الحالة قد تنطبق على الأعمال الصغيرة التي تحتوي على عدد قليل من العاملين، أما في حالة كون العمل التجاري الصغير الذي لا يحتوي على أبداً عاملة سوى رب العمل، ففي هذه الحالة فإن صاحب العمل هو الذي تقع عليه مسؤولية الالتزام بقواعد العمل التجاري وتبعاته، وعليه يجب الاحتفاظ بالمستندات الثبوتية التي تعتمدها الجهات الضريبية والجهات الحكومية الأخرى للمدعومة قد تحصل في بعض الأحيان الى مدة سبعة أعوام من تاريخ آخر إجراء تم على تلك المعاملة التجارية.

بشكل عام تقع على عاتق المدراء وأصحاب الأعمال الصغيرة مسؤولية مجابهة أي بوادر قد تؤدي الى فشل مهمة الرقابة الداخلية أو حتى التقليل من تأثيرها، وبالمقابل يجب عليهم الانتباه الى مفهوم ومواضيع أو قضايا الرقابة الداخلية التي تؤدي بالنتيجة الى زيادة فرص التقدم التي من خلالها يمكن أن تحقق مجالات ربحية العمل التجاري، أو على الأقل تؤدي من جانب آخر الى تقليل مخاطر حدوث حالات الغش والنصب والاحتيال التي من

المختل حدوثها في العمل نتيجة عدم الاهتمام السليم بموضوع الرقابة الداخلية وإجراءاتها.

إذن بشكل مبسط يمكننا القول إن الرقابة الداخلية هي طرق أو إجراءات تُتخذ في إدارة الأعمال مهما كان الغرض الرئيسي للوحدة الاقتصادية، تساعد على تطبيقها بالشكل السليم في تحقيق غايات معينة ومحددة يمكن الإشارة إلى قسم منها وهي:

- المحافظة على موجودات العمل التجاري من أي مخاطر قد تؤثر على فقدانها أو انخفاض قيمها أو ما شابه ذلك بحيث قد تؤدي إلى زعزعة العمل بأكمله.

- الرقابة الداخلية تضمن الحصول على معلومات مالية دقيقة وموثوق بها ويمكن اعتمادها على حد سواء داخل وخارج العمل الوحدة الاقتصادية.

- من جانب آخر تساعد الرقابة الداخلية على ضمان الامتثال إلى كافة المتطلبات المالية والتشغيلية والإجراءات الموضوعة مسبقاً وتعديل المسارات وفق الأسس السليمة.

- عموماً ومن خلال ما جاء أعلاه فإن هذه الأمور المهمة تمكن من المساعدة بشكل مباشر أو غير مباشر على تسهيل عملية تحقيق الأهداف العامة للوحدة الاقتصادية التي أنشأت من أجلها منذ البداية.

يود الكاتب أن ينوه إلى أن موضوع الرقابة الداخلية الذي من المحتمل أن يتم تطبيقه يختلف بحسب حجم الوحدة الاقتصادية، فكما اتفهم لنا أن الأعمال التجارية العربية في إسرائيل (على الأقل التي شملها الاستبيان) لا تمارس هذه المهمة الحيوية بشكلها المعتاد وفق الأسس السليمة، وفي حالة تواجدها بسيطة تلتجى حاجة المالك أو صاحب العمل، لكن قد يرد السؤال التالي بخصوص الوحدات الاقتصادية الكبيرة الحجم التي تطبق أحدث أساليب الرقابة والتدقيق الداخلي على أغلب نشاطاتها الانتاجية، كيف يمكن لمثل هذه الوحدات الاقتصادية تحقيق الرقابة الداخلية على جميع نشاطاتها؟.

بشكل عام يمكن القول إن اعتماد هيكل رقابة داخلية كفوء يساعد الأشخاص الذين يتولون مهمة الرقابة الداخلية على اختزال العديد من المهام التي يمكن تنفيذها في الحالات الاعتيادية لعملية التدقيق، وبخلافه في حالة اعتماد هيكل أو نظام رقابة داخلية

غير كفوء، فإنه بالنتيجة سيؤدي إلى عرقلة مسيرة عملية الرقابة وكذلك من المحتمل أن تكون النتائج غير سليمة أو غير دقيقة وبالتالي فإن اعتمادها سيؤدي إلى نتائج سلبية.

إن أغلب الوحدات الاقتصادية في الوقت الحاضر تعتمد نظم معلومات محاسبية إلكترونية متطورة من خلالها يمكن معالجة العديد من العمليات والقيود المالية وبشكل مستمر، وعليه لم تعد مهمة المراقب الداخلي سهلة كما كانت عليه في السابق عندما كان يقوم بتدقيق كافة المعاملات، في الحالة هذه فمن الطبيعي أن يتم اعتماد أسلوب عملي يساعد على إتمام مهمة الرقابة الداخلية بشكل اقتصادي لتحقيق الأهداف المرجوة من هذه المهمة، لذا فإن اعتماد أسلوب اختيار العينات الإحصائية قد يعتبر الأسلوب الأمثل في هذه الحالة، إلا أن خطورة تطبيق هذه الطريقة تكمن في عدم إمكانية اكتشاف جميع الأخطاء والانحرافات التي من المحتمل أن تتضمنها القوائم المالية ومصادرها الرئيسية.

ثالثاً: الجواب السلبية في عمليات التدقيق ومتطلبات الإفصاح المالي السليم.

سيتم التركيز على التدقيق الداخلي أو الرقابة الداخلية للوحدة الاقتصادية بعد أن نأكد لنا من خلال نتائج الاستبيان السابق إلى عدم وجود أعمال تجارية كبيرة الحجم يملكها أبناء الجالية العربية المقيمين في أستراليا، هذا وبالرغم من أن أغلبية الأعمال التي تم اعتماد معلوماتها قد تفقر إلى مقومات أساسية لوجود مهمة الرقابة الداخلية بالمفهوم العلمي والعملي السليم، إلا أن الكاتب يرى أن إمكانية استخدام شكل مبسط من أشكال الرقابة الداخلية يعتبر من الأمور المهمة التي يجب أن تأخذ بنظر الاعتبار حتى على مستوى الأعمال التجارية البسيطة والصغيرة الحجم، لما لهذا الجانب من مزايا ووقع على مسيرة وديمومة هذه الشريحة من الأعمال التجارية التي كما سبق وأن أشرنا إلى أنها تمثل نسبة قد تزيد عن 95٪ من مجمل الأعمال التجارية في أستراليا.

من حيث المبدأ يبدو أن هناك العديد من المحاولات التي جرت على مر السنين لتغيير النهج المتبع في أسلوب الرقابة الداخلية، لكن السؤال الذي يمكن أن يطرح هنا، أي من المحاولات المذكورة قد أجرت تغييراً فعلياً وحقيقياً في موضوع التدقيق الداخلي؟

قد ينظر إلى التدقيق الداخلي على أنه العلاج الناجع للعديد من الأمراض المستعصية، وقد يشبهه البعض على أنه الفارس المارد الذي يمكن بشجاعته الفلة أن ينقل

حياتنا الملهدة، فقد تختلف الرؤى في دور مراقب الحسابات الداخلي وتختلف النظرة الى مهماته، فهناك من ينظر الى المدقق الداخلي ويمثله حسب إحدى المقولات القديمة التي تشير الى أنه كفريق عمل يأتي الى ساحة المعركة بعد الانتهاء من ضراوتها ومهمة هذا الفريق هي طعن الجرحى المصابين والقضاء عليهم⁽¹⁾.

لا يخفى علينا أن دور المدقق الداخلي فعال جداً في تقديم الحلول للعديد من المشاكل الحاصلة في العمل، إن لم يكن قد حلّ جميع تلك المشاكل، فقد يُنظر الى عمل القائمين بمهمة الرقابة الداخلية على أنهم مجموعة يمكن تشبيههم ببعض الانواع من الحيوانات التي تختلف بعضها عن بعض من عدة نواح، فعلى سبيل المثال يشبه المدقق الداخلي على أنه:-

- دينصور: وعليه فإذا كان هذا هو التصور، إذن فمهمتك كمراقب داخلي تعتبر مهمة كبيرة وعليك التحرك الى الامام، وبسرعة، وبخلافه سوف تفقد فريستك .
- ثعبان: يشبه كالثعبان في العشب، يحاول إنتظار واعتراض الغافلين، وهذه مقولة قد تكون شائعة لوظيفة المدقق الداخلي على الأقل من وجهة نظر إدارة الوحدة الاقتصادية.
- فرس النج: تبدو هذه الحشرة وقورة وهادئة، لكن إذا كانت هناك لقمة للذيلة وسهلة تمر من أمامها، فإنها ستكون جاهزة للالتقاطها عليها وافتراسها، فهل يمكن تشبيه المدقق الداخلي بمثل هذه الصفة؟ أي أنه يرمى في الظاهر ولكنه خطير في الجهر.
- نحلة: تتقل من زهرة الى زهرة من دون البقاء طويلاً في مكان واحد، تستخدم إبرة في مؤخرتها لتلسع بها عدوها حينما تستشعر صعوبة الموقف، قد يبدو هذا التشبيه أفضل من الدينصور والثعبان وحتى فرس النج، لكن لايزال على الأرجح ليس تماماً ما يجب أن يوصف به المدقق الداخلي كما نراه نحن.

(1) Phil Griffiths, Risk-based Auditing, www.ebook3000.com > Business > Economics and Finances.

- حمار: يمكن الاعتماد عليه، فهو لا يخاف من العمل الشاق ويتحمل الكثير من الاعباء وقد يبدو هذا التشبيه ليس بعيداً عن الواقع الفعلي لمهمة المراقب الداخلي، باستثناء التسمية.

- ثعلب: عاملة ضمن فريق عمل رائع، لكنها صغيرة الحجم ويمكن سحقها (دعسها) بسهولة.

- كلب: موثوق به، أمين، خاصة إذا كان كلب حراسة، يحاول أن يحمي صاحب العمل من خلال توفير الراحة والسلامة، وهو تشبيه معقول، إلا أنه قد يعتبر حجر عثرة في عديد من المواقف.

- أسد: قوي، محترم لكنه شرس ويهرب من يراه، بطبيعة الحال فهو أفضل تشبيهاً من الابقى، إلا أنه يبقى لا يفضل المراقب الداخلي بأن يوصف بهذه الشراسة.

- دلفين: فائق الذكاء، أتيق وسريع ومحبوب من قبل الجميع، لهذا سيكون جيداً لو شبه المدقق الداخلي بهذه الصفات الحسنة، ولكن يبدو أنه ليس من المؤكد أن يبقى هذا المدقق الداخلي محبوباً من قبل الجميع.

- نسر: إنه أفضل تشبيه للتدقيق الداخلي الحديث، فالتسر يمكن أن يخلق عالياً بهية عبر المجال الخاص به، يمكنه من مشاهدة مايقوق بيته، وقادراً على أخذ أي شيء وعند الضرورة يمكنه الانقضاض والتعامل مع القضايا والمواقف.

عليه فان منهج التدقيق الداخلي القائم على أساس دره المخاطر، هو أداة محتاجها للتأكد من أن نقوم بواجبنا على شكل فعال وجيد مثلما يفعل كل من النسر والدلفين.

لا يمكننا إهمال أهمية موضوع الرقابة والتدقيق في مسيرة أي عمل من الأعمال مهما اختلف شكل هذا العمل وخصوصاً من حيث النوعية أو الحجم، لكن أيضاً علينا أن لا ننسى أن الأعمال كبيرة الحجم تكون في العادة أشد الحاجة الى الخدمات الرقابية والتدقيقية قياساً بالأعمال التجارية الصغيرة الحجم التي قد لا يوجد فيها أي نظام للرقابة بنوعها الداخلي أو الخارجي.

بشكل عام فإن هدف الرقابة الداخلية يختلف عن الاهداف التي تتناولها الرقابة الخارجية كما تم الإشارة الى ذلك ضمن الفقرات الواردة في المباحث السابقة، ولغرض الربط الموضوعي نرى الإشارة الى بعض هذه الامور التي ستساعدنا على الوصول الى

مانبغي الوصول اليه في هذا البحث من الاطروحة، فعلى سبيل المثال نلاحظ أن المراقب الخارجي وبالرغم من كونه يعتبر جهة خارجية عن الوحدة الاقتصادية التي يتولى مهمة تدقيقها، إلا أنه يلعب الدور الكبير والاساس في تطوير نظم الرقابة الداخلية للوحدة الاقتصادية.

إن المراقب الخارجي يستطيع من خلال عملية التدقيق التي يمارسها من الاطلاع وتشخيص نقاط الضعف في السجلات المحاسبية وكذلك النظم والاساليب المتبعة في العمل وبالمخصوص في مجال الرقابة الداخلية للوحدة الاقتصادية، ومن خلال ما يوفره من تحليل للاحصائيات والارقام التي يتناولها في عمله التدقيقي، يمكنه إعطاء صوره ناصعة عن مدى وضوح ودقة وتأثير السياسات المحاسبية الموضوعة والسارية المفعول داخل الوحدة الاقتصادية، وكذلك يمكن للمراقب الخارجي مساعدة إدارة العمل المعنية بالتدقيق الخارجي من خلال توعيتها بما يتعلق بالنقاط المهمة والمؤثرة الواجب الانتباه اليها والاختذ بها في عملية التدقيق التي سيتم القيام بها في المستقبل، أي بمعنى آخر يمكنهم إيصال نصائح الى إدارة الوحدة الاقتصادية من خلال التوصيات التي تتضمنها ملاحظات التدقيق أو من خلال المناقشات الجارية بين أعضاء الرقابة الخارجية (عند وجود أكثر من شخص واحد يتولى مهمة التدقيق الخارجي) وبين الادارة التنفيذية للوحدة الاقتصادية المعنية بالتدقيق، وكما نعلم بأن التوصيات والاقتراحات البناءة التي تتضمنها تقارير المراقب الخارجي في الغالب تقود الى تطوير إجراءات وأساليب التعامل بالوثائق والمستندات داخل الوحدة الاقتصادية بشكل أكثر فعالية ومهنية عالية، بحيث تكون المعلومات المقدمة أكثر عدلاً وتمثل الحقائق بأدق صورها.

أما نطاق عمل المراقب الداخلي فهو شامل جداً، فهو يخدم الوحدة الاقتصادية من خلال مساعدتها على تحقيق أهدافها، وتحسين العمليات وإدارة المخاطر وإجراءات الضوابط الداخلية وعمليات الحوكمة داخل الوحدة الاقتصادية وفق التعليمات والاجراءات المطبقة، ويعتبر المراقب الداخلي نفسه بأنه معني بجميع الجوانب التنظيمية للوحدة سواء المالية منها أو غير المالية، والمراقب الداخلي نراه عادة على الاحداث المستقبلية كنتيجة منطقية للاستعراض والتقييم المستمر للضوابط والتعليمات والاجراءات المطبقة حالياً، ولذلك نرى أنه يحاول منع أي عملية غش أو نصب أو احتيال ويأتي بشكل

من الاشكال داخل الوحدة الاقتصادية موضوع المراجعة الداخلية، وفي حالات معينة تتم عملية التدقيق الداخلي على المعاملات المالية المهمة جداً أثناء سير المعاملة ولكن قبيل إتمامها وتنفيذها من قبل الاقسام المالية المعنية لغرض تلافى الوقوع في أي أخطاء من المحتمل حدوثها أثناء تلك الاجراءات، وعادة ما يقوم المدقق الداخلي بعد التأكد من صحة الممارسات والاجراءات وفق التعليمات والاسس المعمول بها بتأييد صحة الاجراءات التي تمت ويعطي الضوء الاخضر الى القسم المسؤول بإتمام العملية أي وتنفيذها، وهذا كما تم الإشارة اليه ضمن المبحث السابق .

بعد أن بينا وبشكل وجيز المهام والاهداف التي يسعى الى تحقيقها كل من المدقق الخارجي والداخلي ضمن مجموعة الاعمال المناطة بهم، يمكننا التعرف على نقاط الالتقاء المشتركة بين هاتين المهمتين اللتين تسعيان بالنتيجة الى تحقيق أهداف تدعو الى نجاح وديمومة الوحدة الاقتصادية بعيداً عن عدم المصداقية والشفافية ومحاولة كشف عمليات الغش والتلاعب أي إبعاد أية حالات غير سليمة قد تؤثر على المركز المالي (بوجه الخصوص) للوحدة الاقتصادية أو تؤدي بالنتيجة الى إعطاء صورة غير حقيقة عن الواقع الفعلي الذي هو عليه.

ولكن لابد من التأكيد هنا على أن التعاون التام بين كلا النوعين من التدقيق يجب أن يكون سمة طبيعية لهذه المهن التي تعتبر من الاختصاصات المهمة في مسيرة وحياة أي نشاط تجاري على مختلف الاصعدة، لكن هل هذا هو الواقع العملي الذي يمكن أن نتوقعة في كافة الحالات؟ أي بمعنى آخر هل هناك جوانب سلبية تكتنف عملية التدقيق؟

نظراً لما توصلنا اليه من نتائج سابقة ضمن إستمارة الاستبيان المعتمدة في هذه الاطروحة فلا بد من التذكير بموضوع التدقيق الخارجي قد تكتنف إجراءاته العديد من الجوانب السلبية التي ستؤثر حتماً على الوحدة الاقتصادية ومستقبلها ولهذا فلا بد من الإشارة اليها ولو بشكل مبسط لاعطاء صورة واضحة عن أهمية التركيز على وضع تعليمات وتدابير احترازية (من قبل السلطات المسؤولة أولاً ومن قبل الملاك وأصحاب الاعمال التجارية والادارات التنفيذية لها ثانياً) لابد من اتخاذها في مثل هذه المواقف خصوصاً بعد أن كشفت لنا الازمة المالية العالمية الحالية عن بعض الحقائق والتحديات التي كان من جلستها استغلال بعض الثغرات في وظيفة ومهمة التدقيق الخارجي والتعليمات

السارية بشأنها مكتتها من خلال ذلك في تغيير النتائج الفعلية للعمليات المالية لعدد من كبريات الوحدات الاقتصادية الدولية والتي أدت بالنتيجة إلى اعتماد هذه النتائج المغلوطة (غير الصحيحة) في السياسات الاستثمارية اللاحقة لهذه الوحدات مما أدى بها إلى مواجهة صعوبات مالية وإدارية كبيرة قادتها في النهاية إلى الانهيار والافلاس التام، وقد سبق لنا في الفصول السابقة ذكر بعض هذه الوحدات الاقتصادية الكبيرة.

هذا لا يعني أن مهمة التدقيق الداخلي لا تشوبها بعض السلبات، لكنها في واقع الحال تختلف عما هي عليه في مهنة التدقيق الخارجي وأثارها أقل وطأة ووقفاً، خاصة إذا ما أخذنا بنظر الاعتبار المجال الذي يمارس من خلاله النشاط التجاري وحجمه.

من السلبات التي نلمسها ضمن الأعمال التجارية العربية في أستراليا، وخاصة في حالة كون صاحب العمل التجاري أومالكه هو الشخص الوحيد الذي يدير عمله، تكمن في عدم وجود من يقوم بتدقيق أعمال مثل هذا التاجر وبذلك تبقى الأخطاء التي ارتكبها صاحب العمل من دون اكتشاف ومن المحتمل الوقوع بها ثانية من خلال تكرارها المستمر، وكذلك من المحتمل أن يني على النتائج النهائية (التي لا تمثل الواقع الفعلي للعمل) بعض الأمور التي قد تقوده إلى ارتكاب أخطاء أكبر لاحقاً، فقد يتصور بأنه قد حقق أرباحاً صافية خلال الفترة المالية الماضية، إلا أن الواقع الفعلي يشير إلى العكس ذلك، لذا من المفيد أن يضع صاحب العمل أسلوباً أو نظاماً محاسبياً يكفل رقابة فعالة على كافة العمليات الانتاجية والمالية التي تتعلق بالعمل التجاري، وقد يتمكن من الحصول على المساعدة الممكنة في هذا الشأن من خلال الاعتماد على شخص مؤهل ومن ثم استخدام هذا الأسلوب مستقبلاً.

من الأمور الشائعة التي يكثر فيها حدوث الأخطاء لدى أصحاب الأعمال التجارية العربية الصغيرة في أستراليا، هي مسألة احتساب نسبة ضريبة السلع والخدمات الأسترالية المفروضة على هذه الخدمات، ففي أستراليا وكما يتنا ذلك في مجال آخر من هذه الأطروحة كانت نسبة هذه الضريبة محددة بمقدار 10% من قيمة السلعة أو الخدمة المقدمة، وفي الغالب يقوم صاحب العمل بتسجيل المبلغ الإجمالي (الذي يمثل السعر والضريبة معاً) على أنه المجموع الأولي ويطريق الخطأ يضيف إليه مرة ثانية نسبة 10% (ضريبة السلع والخدمات الأسترالية)، ثم يضع النتائج على أنه المجموع النهائي

لقيمة السلعة أو الخدمة بعد احتساب الضريبة أعلاه، وفي حالات أخرى يقوم بقيد المبلغ الاجمالي (القيمة مضافاً إليها نسبة الضريبة)، وفي حقل الضريبة يأخذ نسبة 10٪ من المجموع الكلي ليعتبره مبلغ ضريبة السلع والخدمات ومن الملاحظ أنه في كلتا الحالتين يعتبر تدوين الفواتير (الشراء أو مصاريف الخدمات) خطأ، وبالتالي طريقة احتساب الضريبة مغلوطة، وهذا يتم في الغالب عند عدم اعتماد الكثير من أصحاب الأعمال التجارية العربية الصغيرة في إسرائيل على استخدام برامج محاسبية خاصة لتسجيل مثل هذه القيود والفواتير والتي تضمن دقة مثل هذه الحسابات، وقد لانستغرب من أن نسبة هذه الفئة (التي تعتمد على القيود اليدوية) قد تمثل 50٪ من مجمل الأعمال التجارية الصغيرة.

إن الكاتب ومن خلال سرد هذه الحالة إنما يؤكد أنه لا توجد جهة معينة تقوم بتدقيق مثل هذه الأخطاء وتصحيحها قبل تكرارها مرة أو مرات عديدة، إلا في حالة قيام السلطات الضريبية المعنية وعن طريق التدقيق العشوائي بإحتمال اكتشافها ومعالجتها (وهو احتمال نادر في كثير من الأحيان)، لذا يبقى صاحب العمل وحتى المشتري للسلعة أو الخدمة في غفلة عن هذه الأخطاء التي تكلفه بعض المبالغ والتي قد لا يتمكن من إعادة تحصيلها، وبالأخص بالنسبة للمستهلك الأخير الذي قد لا يكون مسجلاً على هذا النوع من الضرائب، كذلك في حالات عديدة يقوم مثل هؤلاء التجار بالاعتماد على أنفسهم في تهيئة وإعداد المعلومات الخاصة باحتساب ضريبة السلع والخدمات الدورية (غالباً ما تكون كل ثلاثة أشهر)، وفي هذه الحالة تكون المعلومات المفصح عنها غير دقيقة وغير شفافة أيضاً، وقد يمكن تجاوز هذه الأخطاء وحصرها في أضيق الحدود من خلال الطلب من أحد المحاسبين المختصين بمثل هذه المهمة، إلا أن الكاتب يؤكد مرة أخرى على عدم وجود تعليمات ملزمة بالاستعانة بمحاسب عمومي أو من يقوم مقامه من المؤهلين المختصين، أو إلزام أصحاب الأعمال التجارية الصغيرة بضرورة عرض مثل هذه المعلومات على محاسب عمومي لغرض المراجعة والتصديق عليها قبل إرسالها إلى السلطات المعنية، ولذا فإن مهمة المدقق الداخلي برأينا تبقى من الأمور المهمة والضرورية جداً في مسيرة أي عمل تجاري مهما كان حجمه صغيراً، ومع وجوده يمكن ضمان الحصول على إفصاح مالي دقيق وشفاف قدر الامكان.

إن من الجوانب السلبية في عملية التدقيق الداخلي، مسألة كون أعضاء هيئات التدقيق الداخلي موظفين من داخل المؤسسة أو الوحدة الاقتصادية يجعلهم تحت المجهر، حيث إن قسماً من موظفي التدقيق الداخلي قد يبنون علاقات وطيدة مع بعض زملائهم في العمل، ومن خلال هذه العلاقات والصدقات الحميمة قد يتم التأثير على مجريات عملية التدقيق الداخلي وبالتالي على النتائج النهائية وعلى صحة ودقة البيانات والمعلومات التي يتضمنها التقرير الختامي لعملية التدقيق برمتها. أو أن هذا العنصر الذي يقوم بمهمة التدقيق والمراجعة الداخلية قد يكون تحت تأثير بعض القوى والمراكز الحساسة داخل الوحدة الاقتصادية مما قد يؤثر على سير عملية التدقيق الداخلي الجارية، وهكذا تبقى هذه المهمة تشوبها العديد من الشبهات التي تحاول التقليل من أهميتها أو من كفاءتها إن صح التعبير. إلا أنه وبالرغم من هذه السلبيات وغيرها إن وجدت فإن الكاتب يرى بأن عملية التدقيق الداخلي لا يمكن الاستغناء عنها فهي في رأينا تعتبر خط الدفاع الأول لمواجهة أي عملية غش ونصب واحتيال بالإضافة إلى إمكانية كشف الأخطاء العفوية (غير المقصودة) التي قد تحدث في زحمة العمل وفي ظروف مختلفة.

من الجوانب السلبية الأخرى التي قد يشترك بها كل من التدقيق الداخلي والخارجي هي موضوع اعتماد طريقة تدقيق عينات عشوائية أو اختارة من المعاملات، وبذلك من الجائز أن تبقى العديد من الثغرات والمشاكل من دون اكتشاف لاسيما إذا كانت العينة المستخدمة صغيرة الحجم قياساً بالعدد الإجمالي، وبطبيعة الحال كلما كبرت العينة قياساً بإجمالي المعاملات كانت النتائج أقرب إلى الواقع الفعلي، ولكن يبقى المأخذ على أن ترك مجموعة من المعاملات من غير تدقيق قد يؤدي إلى مخاطر عدم اكتشاف بعض الثغرات في المعاملات المنجزة (غير المدققة) واحتمال تأثيرها على النتائج النهائية للوحدة الاقتصادية وبالتالي على المركز المالي للوحدة.

تلجأ جمعيات المحاسبين القانونيين إلى أسلوب من خلاله يمكنها أن تتعلم كيفية اكتشاف عمليات الغش والتداع الحاصلة في القوائم المالية للعديد من الوحدات الاقتصادية عن طريق فهم الأخطاء المرتكبة من قبلها، فمن الملاحظ أن الجهات الرقابية المختصة في الولايات المتحدة الأمريكية كانت قد فرضت خلال الفترة ما بين 1987 ولغاية 1997 ما مجموعه 45 مخالفة تدقيقية بحق مدققي الحسابات نتيجة لعدم التزامهم بمعايير

التدقيق المطلوبة، وقد أظهرت هذه الدراسة التي قام بها مجموعة من الأكاديميين من ثلاثة جامعات أمريكية في العام 2000 ونشرت نتائجها في العام 2001 أن⁽¹⁾:

المشكلة الأكثر شيوعاً كانت فشل المراجع في جمع ما يكفي من أدلة مراجعة، حيث بلغت نسبة 80٪ من مجموع الأخطاء التي ارتكبت، ومن ضمنها عدم كفاية الأدلة المعنية في مجالات مثل تقييم الأصول وملكية الأصول وتمثيل الإدارة.

ومن بين النتائج التي أظهرتها الدراسة أعلاه يتضح أيضاً أن ما يقرب من نصف الحالات التي تم فيها فرض الغرامات على المدققين كانت نتيجة عدم التزامهم بتطبيق تعليمات مبادئ المحاسبة المقبولة عموماً بشكلها الصحيح، وعليه فإن الطريقة الوحيدة التي من خلالها يمكن حل المشكلة تكمن في توسيع مجالات تغطية التقنيات المحاسبية ضمن البرامج التدريبية للوحدة الاقتصادية.

إن تصميم نظم التدقيق كانت تمثل ما نسبة 44٪ من مجموع الحالات المكتشفة، فقد أخفق المدققون في تقييم المخاطر الكامنة بشكل سليم، ومن ثم لم يتمكنوا من تعديل نظم التدقيق هذه وفق المتطلبات المستجدة. وقد أوصت الدراسة أصلاً بأن أفضل طريقة لمعالجة أوجه القصور أعلاه يمكن معالجته من خلال تشجيع مشاركة أكبر من جانب أعضاء هيئات التدقيق والشركاء التنفيذيين والمدراء المعنيين بالتخطيط والجوانب التنفيذية لعملية التدقيق.

ومن المشاكل التدقيقية الشائعة كذلك إخفاق المدقق في ممارسة العناية المهنية الواجبة بالمستوى المهني العالي الذي تتضمنه هذه الوظيفة، والاعتماد المفرط على جمع الأدلة التدقيقية من خلال عمليات الاستجواب، دون الاعتماد على تدقيق فعلي لكشوفات حسابات القبض وكذلك إخفاقهم في التعرف على المعاملات الجارية مع أصحاب العلاقة بالوحدة الاقتصادية التي قد تشكل مبالغ كبيرة، وكذلك عدم تقييم نظم الرقابة الداخلية بشكل جيد فقد يفترض فاعلية هذا النظام لكنه في الواقع الفعلي

(1) WWW.JOURNALOFACCOUNTANCY.COM/ISSUES/2001/APR/TOP10AUDITDEFICIENCIES.HTM

تم مراجعة الموقع أعلاه في يوم الخميس الموافق 20/10/2011 الساعة العاشرة صباحاً، حسب التوقيت المحلي لغرب أستراليا.

لا وجود له على الإطلاق، أو أن وجوده غير كفوء بالشكل الذي يمكن معه الاعتماد عليه بهذا القدر.

إن الدراسة أعلاه توضح لنا ولو بشكل عام أن عملية التدقيق (الخارجي بشكل خاص)، تكتنفها العديد من السليبات التي تم حصرها من خلال مراجعة أكاديمية لنتائج الجهات الرقابية المختصة في الولايات المتحدة الأمريكية على أعمال المدققين خلال الأعوام ما بين 1987 و1997، علماً بأن الكاتب لم يعثر على ما يشير إلى وجود دراسة مماثلة قد تم إجراؤها في أستراليا قديماً أو حديثاً، إلا أنه لا يستبعد وجود نفس الحالات من القصور في أعمال المدقق الأسترالي خاصة إذا ما أخذنا بنظر الاعتبار الطبيعة البشرية للمدقق وحسب ما أشرنا إلى ذلك في الفصل الأول من هذه الأطروحة.

من خلال المعلومات الصادرة عن قسم الابتكار والصناعة والعلوم والبحوث للحكومة الأسترالية، تشير إلى أنه خلال الأعوام 2008 - 2009 كان هناك ما يقارب من 4.8 مليون شخص يعمل في حقل الأعمال الصغيرة في أستراليا، ونسبة 48٪ منهم كانوا يعملون في القطاع الخاص⁽¹⁾.

ومن خلال نظرة سريعة إلى الأرقام الرسمية الصادرة عن الدائرة الحكومية الأسترالية أعلاه يمكن التكهن بأن نسبة عالية من الأعمال التجارية وخاصة التي تعمل ضمن القطاع الخاص بعيدة عن عمليات تدقيق فعالة لنشاطاتها وخاصة المالية منها، أي أن نسبة كبيرة من الوحدات الاقتصادية الصغيرة والتي يعمل فيها ما يقارب من مليوني وربع المليون شخص قد تكون عرضة لعمليات غش واحتيال ضمن نشاطاتها التي من المحتمل أن لا توجد فيها نظم رقابة داخلية فعالة لمواجهة مثل هذه المخاطر التي قد تؤدي بها إلى مواجهة صعوبات ومشاكل قد تقودها بالنتيجة إلى عدم دقة معلوماتها على أقل تقدير، وفي حالة اعتماد هذه المعلومات في اتخاذ قرارات استثمارية أو ما شابه ذلك، فإن المعضلة ستكون أكبر على الوحدة الاقتصادية وأصحابها.

إن الكاتب يؤكد مرة أخرى إلى أهمية انتباه السلطات الأسترالية إلى موضوع اعتماد أسس تدقيق معينة توضع خصيصاً لقياس فعاليات ونشاطات الأعمال التجارية

(1) Australian Government Department of Innovation, Industry, Science .

www.innovation.gov.au/

الصغيرة العاملة للقضاء على كافة المجالات التي بقيت من دون رقيب ومحاسب، وهذا بالتبعية سيؤدي إلى قطع الطريق على أي محاولة للغش والاحتيال وبالتالي يمكن على أقل تقدير الاعتماد على المعلومات المفصّل عنها باعتبارها معلومات دقيقة وشفافة وتمثل بحق الواقع الفعلي للوحدة الاقتصادية المعنية.

ولا ينبغي على أحد أن هناك علاقة وثيقة تربط ما بين التدقيق وموضوع الإفصاح المالي السليم، ففي حالة ضعف إجراءات التدقيق أو عدم وجوده بالأساس، سوف يشكل ذلك عائقاً أمام دقة وصحة المعلومات والبيانات المقدمة عن نشاطات وفعاليات الوحدة الاقتصادية، وبالعكس فعند تواجد نظم رقابة فعالة داخل الوحدة الاقتصادية فإن الاعتماد على البيانات والمعلومات الخاصة بنشاطات وفعاليات تلك الوحدة وخاصة المدقق منها إنما يمثل الواقع الفعلي لها، حيث يمكن وصف المخرجات بالدقيقة والشفافة والصادقة وبالتالي يمكن التعويل عليها في مجالات الاستثمار اللاحقة وغيرها من الفعاليات.

المبحث الثاني

الإفصاح المالي، الوعي والمسؤولية

أولاً: وعي الأعمال التجارية العربية في إسرائيل بدور الإفصاح المالي

لا يوجد تعريف محدد أو متفق عليه بين الأوساط الأكاديمية لتلك الحالة التي تتمثل بحالة الوعي، جميع التعاريف كانت ومازالت متوارة من بحث لآخر بشكل متكرر دون محاولة تفسيرها أو الوقوف عندها حتى تعرف بشكل صحيح، لذلك كانت ولا زالت تعاريف ناقصة بلا جدوى، كالتعريف الذي يقول الوعي هو الإدراك أو الوعي هو صحوه الفكر أو العقل، ويمكن أن تكون مجرد تعريفات توصيفية مثل: يتجسد الوعي كإحاسيس أو أفكار أو شعور. أما التعريف العام الذي تفق عليه العاملون في المنهج العلمي السائد هو كالتالي:

الوعي هو ناتج أساسي من الاحاسيس الخارجية المستمدة من البيئة، فالحواس تنقل المعلومات الحسية الى جذع الدماغ، وخاصة التشكل الشبكي، والذي بدوره ينقل ويوزع المعلومات الى المناطق المختصة في القشرة الدماغية والتي تغذي بدورها، وبشكل ارنجاعي، التشكل الشبكي الذي يعمل على نقل ردود الافعال الى الاعضاء الحركية للتعامل مع المستحداث البيئية. هذا هو التفسير العلمي لعملية أو ظاهرة الوعي.

بالاضافة الى المشكلة الكبرى في تعريف الوعي فقد كان لهذا الموضوع تاريخ مثير. هذا الشيء الذي يعد عنصراً رئيسياً في مجال علم النفس، قد عانى في بعض الفترات من زوال كامل من ساحة علم النفس، ليعود بعد حين ويصبح موضوعاً مثيراً للاهتمام الاكاديمي، ثم يعود ليختفي مرة أخرى. وهذا هو السبب الذي جعل التقدم في مجال دراسة الوعي بطيئاً للغاية.

جميع الجدالات التي دارت حول حالة الوعي ظهرت من دراسات مختلفة حول علاقة العقل بالجسد، والتي أثارها الفيلسوف الفرنسي رينيه ديكارت في القرن السابع عشر، فقد تساؤل ديكارت: هل العقل منفصل عن الجسد؟ هل للوعي أبعاد (كيان

مادي؟ أو أن الوعي دون أبعاد (كيان غير مادي)؟ هل الوعي هو المحرك لسلوكنا أو أنه موجه من قبلنا؟

أما الفلاسفة الإنكليز مثل جون لوك، فقد ربطوا حالة الوعي بالحواس الجسدية و المعلومات الحسية التي تزودها (اللمس، النظر، الشم، السمع،).

بينما فلاسفة أوروبيون آخرون مثل هوثريد وللم لينز وإمانويل كانت، لقد أعطوا لحالة الوعي دوراً مركزياً وأكثر فاعلية، أما الفيلسوف الذي كان له تأثير مباشر في الدراسات و الأبحاث اللاحقة عن حالة الوعي فهو يوهان فريدريك هيربيرت، الذي كتب في القرن التاسع عشر يقول:

إن الأفكار قد تصنف بالجودة أو الكثافة، ويمكن للأفكار أن تنهي بعضها أو تقوم بدعم و تسهيل بعضها البعض، وقال أيضاً: يمكن للأفكار أن تتصل من حالة واقعية (حالة واعية) إلى حالة مزاجية لإرادية (حالة لاوعي)، و يوجد خط فاصل بين كلا الحالتين يسمى حتبة الوعي.

يعود تاريخ التجارب المخبرية على ظاهرة الوعي إلى العام 1879م ، عندما بدأ عالم النفس الألماني ويلهم ماكس وينديت بأبحاثه المخبرية. كان هدفه في تلك الأبحاث هو دراسة بنية الوعي و تركيبته، بما فيه عناصر الإحساس، والشعور، والتصور، والخيال، والذاكرة، والانتباه، والحركة ، وغيرها من عناصر تعتبر امتداداً لحالة الوعي. و اعتمدت أبحاثه على التقارير الناتجة من تجارب أشخاص في الحياة اليومية، هذا النوع من الكتاب (الاعتماد على تقارير أشخاص) طوره عالم النفس الأمريكي أدوارد برادفورد تشنر في جامعة كورنيل .

في العشرينات من القرن العشرين، حصل انقلاب جذري في علم النفس، مما أدى إلى تهميش موضوع الوعي بشكل كامل. وكان السبب الرئيسي في إبعاده عن الساحة لمدة خمسين سنة مقبلة. لقد احتل موضوع السلوك الساحة، وكان ذلك على يد شخصيات لها حضور كبير في علم النفس، كالعالم الأمريكي جون برودوس واتسون الذي ذكر في مقالة كتبها عام 1913، حيث جاء فيها: أننا نعتقد أنه يمكننا أن نكتب في علم النفس دون استخدام مصطلحات مثل الوعي، حالات عقلية، العقل، التصور، وما شابه ذلك من المصطلحات.

فتوجه الباحثون في علم النفس نحو موضوع جديد هو السلوك، وقاموا بتركيز جل اهتمامهم في هذا الاتجاه بشكل حصري. فراحوا يدرسون المصطلحات الجديدة التي ظهرت حينها مثل رد الفعل والاستجابة والتهبة والكتيبة وغيرها من المصطلحات الجديدة. فتم إعمال موضوع الوعي بشكل كامل مرة أخرى.

وإذا راجعنا أشهر الدراسات التي تخص علم النفس بين عامي 1930 و 1950، نجد أن موضوع الوعي لم يذكر إطلاقاً، وإذا ذكر في بعض الدراسات، فيتعاملون معه كموضوع تاريخي انتهت صلاحيته في مجال علم النفس. ربما لهذا السبب أخذت أفكار سيغموند فرويد وقتاً طويلاً لتجد لنفسها مكاناً بين الأفكار السائدة⁽¹⁾.

يلاحظ أن الفلسفة المعاصرة مع هوسرل تعمق المظهر الفاعل للوعي، ذلك هو معنى مقولة هوسرل الشهيرة: "كل وعي هو وعي بشيء ما"، إذ تحدثت الفينومينولوجيا عن قصدية الوعي، وتشير القصدية إلى الضرورة التي للوعي في أنه يوجد كوعي لشيء آخر غير الذات، فكل وعي يرمي إلى موضوع، فهو فعل، وهذا يعني أن الوعي ليس كما اعتقد ديكارت داخلية عضدية وبسيطة. وإذا كان الوعي محدداً بالقصدية، فليس هو إلا مقصداً متعالياً والذائلي ليس إلا خارجياً، فالجوانية لا تساوي شيئاً دون البرائية. وهكذا فإن الفلسفة الحديثة تستدعينا إلى أن نرى في الوعي مجهوداً عملياً وبالتالي عملاً أخلاقياً وتشكيلاً للذات عبر الأشياء. وعندما بين هوسرل أن الإدراك ليس تجربة داخلية محايطة للوعي وإنما هو فعل الوعي الذي يقصد موضوعاً متعالياً أي موضوعاً خارجاً عنه، قطع مع علم النفس الاستبطاني (الاستبطان: منهج في علم النفس يقتضي معرفة الذات لذاتها أي عودة الذات إلى ذاتها. التأمل الباطني للذات من قبل الذات). فبالنسبة لعلم النفس الاستبطاني (كل الفلسفات التي تعتبر أن الوعي يدرك من الداخل) يوجد عالم داخلي، مجال للوعي يمكن أن نقابله بالعالم الخارجي، لكن هوسرل ومن بعده سارتر ومرلو- بونتي يقررون أن هذا التأويل ليس وفيما للتجربة النفسية فالإدراك ليس تجربة داخلية محايطة للوعي وإنما هو فعل الوعي الذي يقصد موضوعاً خارجاً عنه. وهكذا فإن معطيات الوعي لا يمكن أن تكون عالماً داخلياً لأنه حسب مقولة هوسرل الشهيرة كل

(1) <http://hidden-science.net/UM/whatismind2.htm>, viewed at 0:45 am on 11/11/2011.

وعني هو وعني بشيء ما، وبالتالي فإن الوعي قصدي، والموضوع المدرك ليس في وعني بل هو موضوع وعني المدرك. وهذا يعني أن الوعي ليس حالة وإنما هو وعني بحالة وبالتالي ليس هناك حالات وعني تختلف عن بعضها في محتوياتها وإنما هناك طرق مختلفة للوعي بشيء ما وهو معنى المنظورية عند ماركس وتيتن فإن أدرك هذه المنفعة أو أن أتذكرها أو أن أتخيلها، في كل هذه الحالات يتعلق الأمر بموضوع خارجي هو المنفعة أقصده بوعي ولكنني أقصده بقصدييات مختلفة ففي الإدراك أقصده المنفعة كشيء حاضر الآن، و في التذكر أقصده المنفعة كشيء كان حاضراً، وفي فعل التخيل أقصده المنفعة كشيء ليس هنا، كشيء غير موجود، فإن أتخيل شيئاً ما هو بكل بساطة أن أفكر فيه كليس هنا أي أن أضحه كعدم كما يذهب إلى ذلك سارتر في كتابه " الوجود والعدم " (1).

بعد الإشارة إلى موضوع الوعي والمقصود به ومراحل تطوره ومفاهيمه، يمكن الوصول إلى نتيجة مفادها أن الوعي يتعلق بشيء ما، وإن الوعي مجهود عملي، وبالتالي فهو عمل أخلاقي، وأيضاً أن الوعي ليس حالة بذاتها بل هو وعني بحالة معينة. وهذا ما يهمنا هنا وهو موضوع الإفصاح المالي، فهل هناك رابط بين وعني أصحاب الأعمال التجارية العربية في أستراليا وبين مفهوم الإفصاح المالي؟ أي هل هناك وعني بحالة الإفصاح المالي ومتطلباته؟ وفي حالة وجوده ما هو الجهد العملي والعمل الأخلاقي تجاهه من قبل هذه الشريحة من أصحاب الأعمال التجارية في أستراليا؟.

للإجابة عن هذا السؤال، نرى أن من الضروري الإشارة إلى بعض الأمور التي ستقودنا إلى الإجابة عن السؤال أعلاه.

من الملاحظ أن هناك تحديات تواجه الوحدات الاقتصادية الصغيرة والمتوسطة الحجم وخاصة في ظل التطورات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والبيئية المتسارعة التي تحتاج العالم أجمع، يأتي في مقدمتها العولمة وإعادة صياغة التعليمات والقوانين والتقدم التكنولوجي الحديث وأخيراً وليس آخراً الأزمة المالية الحالية وتداعياتها على كافة المستويات.

قد يطرح سؤال آخر في هذا المجال، وهو هل يمكن أن تعتبر هذه التغيرات (التحديات) عقبة أمام مسيرة هذه الأعمال الصغيرة ونموها؟ أم هي في الحقيقة مجالات

(1) <http://www.inadab.com/vb/archive/index.php/t-226.html>, viewed at 1:30 am on 11/11/2011

وفرص متاحة لها للتقدم والتطور في ظل الظروف الجديدة التي نشهدها وخاصة في الوقت الحاضر؟.

ليس سهلاً الاجابة عن هذا السؤال أيضاً، فقد يرى البعض بأنها تحدٍ يجب مجابهته وفي سبيل ذلك قد يترتب صرف المزيد من الاموال التي من المحتمل قد لا تتوفر لدى الوحدة الاقتصادية في الوقت الحاضر، أو أنها قد تزيد من أعبائها المالية الحالية، بالإضافة الى طلب المزيد من الوقت والجهد والخبرات الضرورية لمواجهة هذه التغيرات الجديدة، لكن قد يرى البعض الآخر أنها فرصة يجب أن تستغل في سبيل تحقيق أقصى ما يمكن من المنافع التي ستؤول بالنتيجة الى تحقيق المزيد من الارباح للمشروع، وهي الغاية النهائية التي على أساسها تقام المشاريع التجارية وتتمو على اختلاف أحجامها ونشاطاتها.

الكاتب يرى أن هذه الأمور لا يمكن أن تناقش بمعزل عن الظروف الاخرى المحيطة بالاعمال الصغيرة ولا يمكن لهذه التحديات أن تؤثر عليها إلا إذا كان البلد لا يتمتع باستقرار نسبي من النواحي السياسية والاجتماعية والاقتصادية أو على الأقل إذا لم تكن هناك قوانين متطورة تنظم الحياة التجارية والاقتصادية للبلد (بالإضافة الى الجوانب الاخرى)، إنها حلقات متصلة ومتراصة لا يمكن أن نهمل أي جزء منها، لذا فإن التحديات التي تواجه الاعمال الصغيرة بشكل عام هي في عين الوقت تواجه الاعمال المتوسطة والكبيرة والعلاقة، وقد لاحظنا جميعاً أن تأثير عامل التقدم التكنولوجي كان واضحاً جداً لما سببه عند الاستغناء عن الايدي العاملة التي استبدل بها الآلات والمعدات الجديدة التي تقوم مقام العديد من الايدي العاملة، وكذلك عن طريق العملة هاجرت (إن صح التعبير) العديد من الاعمال الى بلدان تكون فيها المواد الأولية والعمالة أرخص من البلد الاصلي، وكذلك بالنسبة الى إعادة صياغة التعليمات والقوانين فقد تكون سبباً آخر يؤدي الى المشاريع التجارية من الكتاب عن مجالات أخرى أقل وطأة من حيث القوانين والتعليمات الصارمة التي تؤثر على ربحية وريعية المشروع وخصوصاً بالنسبة الى قوانين الضرائب والاعفاءات التي تقرها بعض الدول لتشجيع استخدام رؤوس الاموال الاجنية للاستثمار في المشاريع المحلية وتطويرها، وهكذا.

نعم إن تأثيرات هذه التحديات على الاعمال الصغيرة موجودة وظاهرة للعيان، لكن الكاتب يرى أنها ليست كبيرة قياساً بالوحدات الاقتصادية الكبيرة التي لديها

مجالات أوسع للتحرك خارج نطاق البلد نظراً لما تملكه من إمكانيات مالية هائلة أو قدرات وخبرات لا تتواجد لدى الأعمال التجارية الصغيرة.

قد يتبادر إلى اللحن التساؤل الذي يتمحور حول موضوع التعاون المحتمل على مستوى الأعمال الصغيرة فيما بينها، فهل يمكن أن تتصور وجود نوع من التعاون فيما بينها لتحقيق بعض المنافع المشتركة؟

أي معنى آخر هل يمكن تصور وجود منافسة بين الأعمال الصغيرة تقود إلى تحسين الخدمات المقدمة وبالتالي إلى زيادة أرباح الجيد منها على حساب السيء؟

لنعتني مثلاً بسيطاً قد يساعدنا على فهم بعض الجوانب التي قد تكون غائبة عن أفكار البعض منا، من الناحية المالية لو كان لدى أحدنا مبلغ معين من المال النقدي ولنقل 100 دولار (فانقض عن الحاجة الأتية)، وأحد الزملاء من التجار طلب مساعدة منا بمقدار 10 دولارات (على افتراض عدم لجوءه إلى المصارف للاستلاف منها) وأعطيناه المبلغ المطلوب، فمعنى هذا أن قابليتنا (قدرتنا) المالية قلت (انخفضت) بمقدار ما أقرضناه لتصبح 90 دولار فقط، وبالعكس زادت مقدرة التاجر الآخر بمقدار 10 دولارات. وأيضاً دعونا نفترض أن هذا التاجر استطاع تشغيل المبلغ المستلف منا بطريقة ناجحة وحقق ربحاً مقداره 30 دولاراً وقام بإعادة المبلغ المستلف منا ومقداره 10 دولارات واحتفظ بالمبتقي والبالغ 20 دولاراً، أي عادت إمكانيتنا المالية إلى 100 دولار، كما كانت في السابق (مع عدم أخذ الخفض أو ارتفاع الأسعار بعين الاعتبار للتبسيط).

في مجال التعاون المعرفي أو المعلوماتي فالمسألة تختلف جوهرياً، فعلى سبيل المثال لو كانت لدينا معرفة معينة في عملنا ولتكن مقاسة ب 100 وحدة معرفة، فلو حاولنا إعطاء أحد التجار من الذين يمارسون الأعمال الصغيرة ضمن نفس المهنة التي نمارسها 10 وحدات معرفة جديدة لتحسين وتطوير إنتاجه كأسلوب تعاوني أو من باب نشر ثقافة تنافسية مبنية على التبادل المعرفي بدلاً من التنافس الاعمى الذي يقود إلى إزاحة الآخرين عن الطريق، فإننا في هذه الحالة لم نخسر ما لدينا من معرفة أي بمعنى آخر، لازلنا نحفظ ب 100 وحدة معرفة، وعلى افتراض ما إذا استطاع صاحب العمل الآخر تطوير المعرفة المعطاة له بضعف المقدار فإنه سيعود علينا بمقابلة معرفية مقدارها 20 وحدة لتضاف إلى

ال 100 وحدة التي معنا وبذلك ستزداد معرفتنا من 100 وحدة إلى 120 وحدة معرفة وهكذا.

الخلاصة أن التعاون مع وجود المنافسة سيؤدي بالتبعية إلى تحقيق نتائج أفضل (على الأقل من الجانب النظري)، فهل هذا ياترى يمكن من الناحية العملية؟ وماهي نتائجه؟

الكاتب يود أن يشير إلى أن مجالات التعاون والمنافسة بين الأعمال الصغيرة في أستراليا موجودة فعلاً وتؤدي إلى نتائج جيدة في العديد من الحالات وخاصة عند تساوي الظروف والمتغيرات الأخرى!!

على سبيل المثال، إن المنافسة في قطاع بيع وشراء وإيجار العقارات في أستراليا على أشده في أغلب الأحيان، حيث إن الجميع يشارك في نفس الندوات التطويرية التي تعقد برعاية الجمعيات المهنية المختصة، وكل عام تطرح مواضيع مهمة لبحثها للوصول إلى نتائج يمكن من خلالها تحقيق نتائج إيجابية للعمل. قد يحاول البعض تقليد البعض الآخر في مجالات الاعلان أو الطريقة المبتكرة في البيع والعرض، وخاصة إذا ما رأى أن مردودها أفضل من غيرها، إلا أن المستهلك في النهاية سيختار من يضع ثقته به، ودائماً البقاء للفضل والاحسن، والتجربة أكبر برهان. هناك أمثلة عديدة أخرى من هذا القبيل تتعلق ببعض الأعمال والمهن، ولعل الأقرب إلى الذاكرة ما يمكن ملاحظته على المطاعم الصغيرة التي تتسابق في مجال تقديم أشهى الأطباق وبأسعار تنافسية وبخدمات مريحة، وما يلاحظ من محاولات تقليد الغير بهذا الخصوص، أما على مستوى الخدمات المتخصصة كالحاسبين مثلاً، فتراهم يتنافسون مع بعضهم لكن في النهاية قد تكون الأسعار المفروضة من قبلهم تمثل العامل الأكبر تأثيراً في اختيارهم للخدمة، أو قد يكون أسلوب التعامل ونوعية الخدمات المقدمة هي العوامل المؤثرة وهكذا.

تحاول الأعمال التجارية العربية في أستراليا السير في النهج المشار إليه أعلاه من حيث الظاهر فقط، إلا أنها في الواقع تفتقد روح التعاون الصادق فيما بينها، وفي حالات ضيقة جداً يمكن طلب المساعدة المعرفية من الغير وبذلك يمكن اعتباره هذه الحالة بمثابة تعاون ملحوظ، وعلى العكس من ذلك نلاحظ دائماً التنافس على أشده فيما بين هذه الأعمال، والأغلبية منها تحاول الانتعاش من بعضها البعض متأسين أن المنافسة الشريفة

هي إحدى الوسائل التي نستطيع بها ومن خلالها زيادة مبيعاتنا وبالتالي تحقيق المزيد من الأرباح والمنافع.

إن موضوع وعي أصحاب الأعمال التجارية العربية في أستراليا بدور الإفصاح المالي يسوده نوع من القموض الذي يعتمد على مدى إمكانية فهم صاحب العمل التجاري لهذا المفهوم وقبوله بشكله العام، فقد كان الاهتمام بمثل هذه المفاهيم غير مألوف بشكل واسع أو على الأقل لم يتم التركيز عليه قبيلا لآزمة المالية الدولية الحالية⁽¹⁾ (على الأقل فيما يخص أصحاب الأعمال العربية في أستراليا)، والسبب الرئيسي قد يعود إلى اعتماد أصحاب الأعمال العربية على التمويل بشكله المعروف الذي يركز بشكل كبير على التمويل الذاتي أو من خلال قنوات عائلية مستبعدين الاعتماد على البنوك والمؤسسات المالية الوسيطة الأخرى، ولعل السبب في ذلك يكمن في أن صاحب العمل لا يستسيغ الاقتراض من المصارف ودفع الفوائد لقاء ذلك، أو أنه قد يستصعب الإجراءات التي تكتنف مثل هذه العملية التي قد لا تنجح في جميع الحالات أو قد لا يفضل كشف أوراقه للغير، ولعل من الأسباب المهمة الأخرى هي عدم إمكانية تقديم معلومات مالية موثقة للبنوك، لذا نرى أن أغلب أصحاب الأعمال التجارية العربية في أستراليا يحاولون ترتيب أمورهم المالية قبيل الشروع في بدء النشاطات التي يفضلون ممارستها معتمدين على أنفسهم قدر الامكان، وفي حالات معينة (ضيقة) قد يلجأ البعض منهم إلى البنوك للاقتراض عن طريق رهن عقاراتهم للحصول على الأموال اللازمة للمشروع بمشروعهم التجاري، وقبل الآزمة المالية الحالية كان الكثير منهم يلجأ إلى الحصول على بعض القروض الشخصية التي كانت تمتح للبعض منهم بشكل مباشر بحجة شراء حاجات معينة أو تغطية نفقات سفر أو ماشابه، وكانت تستغل هذه الأموال للمباشرة بمشروع عمل معين، وهناك حالات خاصة تم استغلالها من قبل عدد من

(1) بالرغم من وجود تعاريف ومفاهيم فلسفية لمفهوم الوعي وكما تبين لنا من خلال التعاريف المشار إليها أعلاه، إلا أن هذا الوعي بالشئ بقي بعيداً عن الممارسة الفعلية التي لم تثبت عملية الاستبيان الواردة ذكرها في هذه الأطروحة من وجود هذا الوعي بشكل مقبول أو ناضج (على الأقل) لدى أغلبية أصحاب الأعمال التجارية العربية.

الأشخاص حيث استطاعوا الحصول على بعض التعويضات عن حالات إصابة عمل أو إصابات حوادث الطرق وما شابه والتي قد لا تكون في جميع الأحوال صحيحة حيث تستغل فيها طيبة ومرونة القوانين السائدة ومساعدة بعض الأطباء ومكاتب المحاماة، وقد تبلغ قسم من هذه التعويضات مبالغ كبيرة تكفي للبلد بمشروع تجاري صغير.

وأيضاً هناك حالات عديدة قام بها أشخاص من أبناء الجالية العربية في أستراليا، بالحصول على بعض القروض الشخصية من البنوك وبعد فترة وجيزة يقوم الشخص بتغيير كافة معلوماته الشخصية بما فيها اسمه وعنوانه ورقم هاتفه تهرباً من تسديد كامل القرض، وبعد فترة مناسبة يقوم بالحصول على اسم جديد ومعلومات جديدة، وبذلك يستطيع بعد هذه المحاولة من الدخول في معترك الأعمال التجارية معتمداً على تلك الأموال التي استحوذ عليها بطرق غير مشروعة، ومع الأسف الشديد تعتبر هذه الحالات شائعة جداً في أستراليا ليس فقط بين أبناء الجالية العربية بل يمكن وصفها بأنها عامة ومتشرة بين كافة الوافدين الجدد إلى أستراليا ممن فيهم اللاجئين الرسميون، وهذا يحد ذاته يدل على انعدام الوعي والحس الأخلاقي تجاه البلد المضيف الذي فتح ذراعيه وآوى العديد من الناس ومنحهم الأمن والأمان والعيش الرغيد.

اختلفت الحالة على ما هي عليه بعد انكشاف الازمة المالية وما آلت إليه، فقد أخذت معظم البنوك تضيق حالات منح القروض والسلفيات إلى الأفراد أو الأعمال إلا إذا توفرت شروط معينة يمكن معها يمكن تقييم الوضع المالي السليم للمقترض وفق التعليمات الجديدة التي اتخذتها أغلب البنوك منعاً من الوقوع في شباك التضليل الذي ساد سوق العقارات في الولايات المتحدة الأمريكية، والطريقة التي اعتمدتها البنوك في تقييمها لامكانية سداد القروض هي المقدرة المالية للمقترض على إعادة أقساط القرض وهذا يتم تقريره بشكل خاص من خلال النظر إلى كشوفات الضريبة للسنوات السابقة التي من خلالها يمكن تقرير مقدار القرض التي يمكن منحه له بعد أخذ الكثير من المتغيرات الأخرى بنظر الاعتبار بالإضافة إلى الدخل السنوي مثل: الحالة الاجتماعية لطالب القرض، عدد أفراد الأسرة، هل هناك قروض أخرى ملزم بتسديدها، مدة القرض وقيمه وغيرها من الأمور الهامة.

حتى عام 2007 لم يكن الاهتمام بموضوع الإفصاح المالي على نطاق الأعمال التجارية العربية الصغيرة في أستراليا ملحوظاً بشكل واسع، وقد يعزو الكاتب الأمر إلى عدم وجود وازع مقنع لدى هذه الشريحة من أصحاب الأعمال إلى ما يدعو إلى هذا الاهتمام الذي لا يعني شيئاً لديهم سوى خلق المزيد من الالتزامات والتبعات الأخرى التي تقود إلى الكثير من الإجراءات والتعقيدات وبالتالي إلى كشف المستور من المعلومات والبيانات التي قد تؤدي إلى دفع المزيد من الضرائب والرسوم الأخرى التي يكره التاجر دفعها برحابة صدر، بل يقبلها على مضض في كثير من الحالات ويحاول تجنبها بشتى الوسائل والطرق وقد يقوده ذلك إلى استخدام أساليب غير سليمة وغير صحيحة قد تسقط في مطبات تكلفه دفع مبالغ كبيرة للتخلص من تبعاتها وتأثيراتها.

كانت الأمور كما أشرنا تسير بشكل سلس في الغالب لغاية العام 2007، حيث كانت عملية الحصول على القروض أسهل بكثير عما كانت عليه هذه الأيام وإجراءات منحها من قبل البنوك والمؤسسات المالية الوسيطة الأخرى كانت غير معقدة ولا تستوجب الكثير من المتطلبات وكان من الممكن الحصول على أي قرض بمجرد جلب كتاب (في الغالب يكون غير واقعي أي مقبرك) يؤيد كون طالب القرض يعمل براتب سنوي معين ومستمر بالعمل لدى تلك الجهة على الملاك الدائم، يقدم إلى البنك للحصول على مبالغ كافية للبدء بأي مشروع عمل، أي لم يكن موضوع الإفصاح المالي ذا أهمية تذكر للعديد من أصحاب الأعمال التجارية وبالأخص لصغار التجار منهم.

أخذت الأمور منحى جديد بعد منتصف العام 2007 وأخذت معها إجراءات البنوك بالتعقيد أكثر وأكثر، ومن هنا بدأ الاهتمام بموضوع الإفصاح المالي يولى الاهتمام الكبير وخاصة للذين تتطلب ظروف عملهم الاقتراض من البنوك والمؤسسات المالية الأخرى، لذا يلاحظ أن الأعمال التجارية وخاصة المتوسطة الحجم والكبيرة ليس لديها أي إشكال من ناحية الإفصاح المالي وهي في الغالب ملزمة بموجب القوانين السائدة من القيام بعملية الإفصاح الدوري عن أمورها المالية بشكل عام وبذلك يكون الوعي بمثل هذه الأمور عند هذه الشريحة من التجار العرب يتصف بنوع من التضج، وعلى العكس من ذلك يكون ضعيفاً جداً لدى صغار التجار وبالأخص لدى الملاك الأفراد الذين تكون كافة الأمور المالية والإدارية محصورة بشخصهم، قراهم لا يجيدون الإفصاح عن

كامل نشاطاتهم التجارية إلا بالقدر الذي يؤمن لهم تحقيق أقصى الأرباح الممكنة على حساب دقة المعلومات المصممة عنها، وهذا ما سبقت الإشارة إليه في المباحث السابقة من فصول هذه الأطروحة.

تبقى مسألة عدم الإفصاح عن كامل الواقع المالي للعمل التجاري رهن الكثير من العوامل التي تخص صاحب العمل التجاري نفسه ومدى تقبله لمسؤولية عدم الإقرار عن كامل النشاطات والفعاليات التجارية التي يمارسها خلال الفترات المعنية بالإفصاح ومدى وعيه الثقافي وحسه الوطني في كون هذه المعلومات قد يبنى عليها قرارات قد تفيد شريحة واسعة من المواطنين سواء أكانت على مستوى البحوث الدراسية أو على مستوى الخدمات المقدمة أو على مستوى الاقتصاد بشكل عام، وكذلك هناك عوامل لا تتعلق بصاحب العمل بل تخص الإجراءات والتعليمات الحكومية السائدة ومدى فعاليتها وماهي الأساليب الرادعة المستخدمة من قبل هذه الجهات المسؤولة في حالات عدم الامتثال إلى تلك التعليمات والإجراءات السارية المفعول.

من الملاحظ أن الوعي العام لدى التاجر العربي في أستراليا أخذ يتغير بشكل ملحوظ في الآونة الأخيرة ليس بسبب التغير في حسه الوطني أو شعوره بالذنب من عدم الإفصاح الكامل والشفاف، بل وحسب ما يعتقد الكاتب أن هذا التغير له مسيات أخرى تتعلق بحاجة هذه الفئة من التجار الصغار أو أصحاب الأعمال إلى مصادر التمويل التي كما أشرنا أعلاه أصبحت أكثر تعقيداً في شروط منحها من السابق، لذا أخذ العديد من أصحاب الأعمال التجارية الصغيرة من الظهور بمظهر من له الاستعداد الكامل للإفصاح عن جميع فعالياته ونشاطاته التجارية وإظهار ثمانية وقوة مركزه المالي ومقدرته المالية على سداد أي قرض يمكن الحصول عليه، وفي هذا المجال فإن الكاتب يؤكد على أن العديد من هذه الحالات أيضاً لم تكن فعلية أي لا تمثل واقع الحال الحقيقي لهذه المجموعة من أصحاب الأعمال، بل كان أصحاب الأعمال التجارية يحاولون فيها تضخيم مبالغ أرباحهم السنوية بغية الظهور بمظهر المتمكن مالياً، علماً بأن السبب قد لا يكون غايته الحصول على القروض لغرض تمويل عملهم التجاري فقط، بل قد يتعداه في حالات عديدة إلى شراء العقارات الشخصية أيضاً أو شراء بعض المركبات الشخصية لهم أو لأفراد عوائلهم.

تبقى على الجهات الرسمية الطالبة للأفصاح مسؤولية التأكد من مثل هذه الحالات التي من المحتمل أيضاً أن تؤدي إلى خلق الكثير من المشاكل المالية التي لا تقل أهميتها عن المشاكل التي كانت وراء أسباب نشوب الأزمة المالية الدولية الحالية، ولذلك فإن الكاتب في هذا المجال يرى ضرورة قيام هذه الجهات بالتأكد التام من مصادر المعلومات المقدمة من قبل أصحاب الأعمال، ولعل حصر التعامل بالمبالغ المودعة والمستلمة من حسابات المصارف سيكون خير دليل على إثبات النشاطات والفعاليات التجارية، وخاصة مع انتشار استخدام أسلوب التحويلات الالكترونية وسهولتها حيث يتمكن التاجر من إثبات كل عملية تجارية، وكذلك تشجيع استخدام الصكوك بدلاً النقد في العمليات التجارية وخاصة الكبيرة منها، وفرض بعض الجهات الرقابية أسلوب التفتيش والرقابة المفاجئة على أصحاب الأعمال سيؤدي إلى الاهتمام بجدية ودقة المعلومات والبيانات المفصح عنها، ولعل من الأساليب الأخرى المقترحة بهذا الشأن هو إجبار أصحاب الأعمال التي تتعامل مع أعداد كبيرة من المستهلكين باستخدام مكائن تسجيل العمليات النقدية وإعتماد أسلوب إعطاء إيصالات فورية لكل عملية نقدية تمت مع الاحتفاظ بشرط مطبوع (نسخة ثانية) يمثل مجموع كافة العمليات النقدية اليومية الجارية، مع الالتزام بالاحتفاظ بهذه الإيصالات لمدة خمس سنوات على الأقل لكي تعتمد الجهات الضريبية والتدقيق الأخرى، من خلال تطبيق مثل هذه الإجراءات وغيرها سوف يتمكن من محاولة السيطرة على الأساليب التي تسهل عمليات التسيب الملازمة لمثل هذه الفعاليات.

إن الكاتب يؤكد أيضاً على ضرورة قيام الجهات الحكومية المختصة وخاصة عند بدء صاحب العمل التجاري بالمباشرة بإجراءات فتح أو إنشاء عمله الجديد، على هذه الجهات تزويد هؤلاء الأشخاص بمعلومات مطبوعة على شكل كرايس أو كتيبات تتضمن أغلب المعلومات الواجب الاطلاع عليها والالتزام بها عند البدء بالعمل المزمع إقامته، بحيث تتضمن هذه الكراسيات معلومات عن الوثائق والمستندات الواجب الاحتفاظ بها، وتوعيتهم بشأن مسؤوليتهم المهنية والأخلاقية، ومعلومات حول فتح الحسابات لدى البنوك وتشجيع استخدام وسائل التعامل الحديثة والابتعاد عن الممارسات التقليدية، مع الإشارة إلى بعض المواد القانونية التي تتضمن بعض العقوبات

والغرامات والجزاءات التي من المحتمل فرضها في حالة عدم الالتزام بمثل هذه التوجيهات وغيرها من الأمور التي تحفز الشعور بالمسؤولية وتردعه عن القيام بأية نشاطات غير مقبولة. من خلال استمارة الامتثيان السابقة لم يتضح للباحث أن هناك وعياً كبيراً لدى أغلبية أصحاب الأعمال التجارية الصغيرة الذين تمت مفاصلتهم بشأن موضوع الإفصاح المالي، وقد كانت علامات الاستفهام واضحة على عيهم، حين شرح مفهوم الإفصاح المالي لهم من قبل الباحث، وبالرغم من ذلك فلم يكن الاهتمام بمثل هذا الموضوع الحيوي يبدو مؤثراً على الأغلبية، وقد يعزى السبب إلى عدم صرامة القوانين والتعليمات السارية المفعول، وكذلك إلى عدم كفاءة أساليب الرقابة والتفتيش المتخذة من قبل بعض الجهات الرسمية بهذا الخصوص، بالإضافة إلى ضعف الوعي والشعور بالمسؤولية التي تزيد من هذا الموقف سوءاً.

كثير من الأعمال والمهن في أستراليا لا يمكن ممارستها من دون الحصول على بعض المؤهلات والخبرات التي تؤهله الحصول على رخصة لممارسة هذه الأعمال، منها سائق سيارة الأجرة، أو مدرب سباق، أو عامل كهرباء أو سمكري أو ميكانيك سيارات أو بائع العقارات وغيرها من الأعمال والمهن، وبطبيعة الحال فخلال التدريب والدراسة لمنح هذه الرخص يتم الإشارة ولو بشكل مبسط إلى العديد من القوانين والتعليمات التي تنظم عملية إدارة هذه الأعمال وإلى المتطلبات التي يجب الالتزام بها وبالأخص ضرورة الاحتفاظ بالسجلات الثبوتية والمستندات المتعلقة بالجوانب النقدية لعمليات الصرف وغيرها، ومع الأسف الشديد لا يوجد أي شكل من هذا القليل فيما يتعلق بالأعمال الأخرى ومنها أصحاب المحلات التجارية وبعض المهن الأخرى التي لا تستوجب الحصول على مؤهلات خاصة بها، لذا تبقى مثل هذه الأعمال دون رقيب أو موجه، وقد نجد طريقها بعد الوقوع في مطبات كبيرة قد تكلفها كثيراً في بعض الأحوال، مما قد يشكل عبئاً على العديد من العوائل وهي حالات شائعة يمكن للجهات الحكومية المعنية أخذ زمام المبادرة بتوعية هذه الشريحة، عن طريق إقامة دورات قصيرة لشرح العديد من الأمور المالية والقانونية والتنظيمية التي يجب الالتزام بها، وإنشاء جسور تربط بين هذه الأعمال والجهات الرسمية لمساعدتها في حل أي مسألة قد تستوجب استشارة معينة، فمن خلال ذلك وخاصة عند صدور أي تعليمات جديدة تتعلق بشؤون تلك الشريحة من أصحاب

الأعمال يمكن إرسال بعض المعلومات التوضيحية والارشادية لهم، تتعلق بشرح تأثير هذه التعليمات الجديدة على أعمالهم إن وجدت.

ثانياً: المسؤولية الأخلاقية للأعمال التجارية تجاه الإفصاح المالي:

الأخلاقيات التي يتتبعها أصحاب الأعمال التجارية الصغيرة تؤثر على مسيرة الوحدات الاقتصادية ومنظمات الأعمال على مختلف الأصعدة، وفي الواقع فإنها تؤثر على جميع أشكال النشاط البشري. لكن هناك سؤال يتبادر الذهن وهو: إلى أي مدى يمكن لأفراد الوحدات الاقتصادية مواجهة مواقف من نوع فريد أو يتفاعلون مع قضايا بطرق تختلف عما يواجهه أقرانهم العاملون في الوحدات الاقتصادية الكبيرة الحجم؟.

إن الممارسات الإدارية لأصحاب الوحدات الاقتصادية الصغيرة ومنذ فترة طويلة تتصف بأنها تختلف عن الممارسات الإدارية للمدراء التنفيذيين في الوحدات الاقتصادية الكبيرة.

ومن المؤكد أن الوحدات الاقتصادية الصغيرة تستخدم أعداداً قليلة من العاملين ذوي الاختصاصات المهنية، وتعمل بشكليات بسيطة وهي تعكس إلى درجة كبيرة سمات ومواقف صاحب العمل نفسه، في ظل وجود هذه الخلافات في الإدارة العامة، حيث يمكن للمرء أن يتوقع أيضاً وجود اختلافات في البيئة الأخلاقية، والمبادئ الأخلاقية، والمفاهيم الأخلاقية لهذه الأعمال التجارية الصغيرة.

لقد كانت هناك بعض الدراسات والتحليل التي بينت وأوضحت بعض السمات التي تتميز بها أخلاقيات الأعمال الصغيرة، فقد قامت (Brika Wilson)⁽¹⁾ بدراسة وجهات نظر بعض أصحاب ومدراء الأعمال الصغيرة فيما يتعلق بمسؤولياتهم

(1) من مواليد 1930 في أسكتلندة، هاجرت إلى أمريكا في العام 1954، عملت في مجال التطريز والتصاميم وأعمال الملابس وإدارة الأعمال المتعلقة بهذه الأعمال واستقرت في مدينة نيويورك، ولديها العديد من المؤلفات والكتب التي تبحت في المجالات المذكورة أعلاه وقد صدر الكتاب الأول لها في العام 1962 والذي كان يبحث في موضوع التطريز، وتعتبر امرأة أعمال ناجحة في مجال اختصاصها.

الاخلاقية، حيث أوضحت الدراسة أن وجهات نظرهم قد تختلف عن منظور المدراء التنفيذيين في الوحدات الاقتصادية الكبيرة الحجم. أما الدراسة التي قام بها كل من (Daniel J. Brown and Johnathan B. King)، والتي بحثت في الاختلافات في التصورات الاخلاقية بدلاً من المستويات المطلقة في هذه الاختلافات بين أعضاء الوحدات الاقتصادية الصغيرة الحجم والأعمال الكبيرة كانت بشكل عام طفيفة، حيث كان الاختلاف الأكبر في الواقع يمثل ما نسبته واحد من أربعة عشر، أي نصف واحد من سبعة، بالإضافة إلى أن عملية الاستبيان أشارت إلى أن هؤلاء الذين شملهم الاستبيان من ضمن الأعمال الصغيرة كانوا يختلفون جوهرياً عن أقرانهم في الوحدات الاقتصادية الكبيرة، ويمكن تلخيص بعض القضايا التي أوضحت الاختلافات في بعض الاخلاقيات التي تتعلق بستة جوانب تخص الأعمال التجارية الصغيرة والتي تشمل:

1. الخلل في حقل المشورة المتعلقة بالاستثمار.
 2. تعزيز الحسوبيات في العمل.
 3. عيوب قبول تصاميم غير ملائمة.
 4. تقارير مالية مضللة.
 5. دعاية وإعلانات مضللة.
 6. الدفاع عن مسائل غير منطقية (مثل الفوائد الصحية لعملية تدخين السكائر).
- أما القضايا التي ركز عليها العاملون في الوحدات الاقتصادية الصغيرة والتي تتعلق بأخلاقيات أصحاب أو مدراء هذه الأعمال فقد كانت تتعلق بالجوانب التالية:
1. تضخيم حسابات النفقات.
 2. التهرب الضريبي.
 3. التواطؤ في عطاءات الأعمال.
 4. التعامل الخفي (الداخلي).
 5. التمييز ضد قضايا المرأة.
 6. نسخ برامج الكمبيوتر (استخدام نسخ غير أصلية).

نتيجة لذلك وبغية فهم الردود المختلفة في مجال الأعمال التجارية الصغيرة، فالواجب على المرء أن يسعى إلى أيجاد أنماط وأسس منطقية لشرح هذه الاختلافات، وقد تكون هذه الأنماط غير بادية للعيان من خلال نتائج الاستبيان فحسب، لذا لا يمكن التكهّن فقط بالأسباب التي دعت إلى ظهور مثل هذه الخلافات في مجال أخلاقيات الأعمال الصغيرة⁽¹⁾.

إن أخلاقيات الأعمال قد تنحصر مهمتها في المقارنة بين ما هو صحيح وما هو خطأ وبالتالي إلى الوصول إلى وضع أسس ومبادئ الأخلاقيات، فهل لهذه الأخلاقيات من فائدة مهمة للأعمال؟

لقد رأينا العديد من الأعمال تفشل، وكذلك شهدنا العديد من الأعمال الناجحة والمربحة آلت إلى الانهيار، وكما أن كثيراً من الشركات التي تبدو فعالة وناجحة في أعمالها تعاني من انخفاض كبير في أرباحها وبالتالي في شعبيتها ومكانتها. وكان أحد الأسباب الرئيسية الكامنة وراء تلك الاخفاقات المذمومة، هو ضعف أو عدم وجود أخلاقيات أعمال إيجابية / سليمة فيها.

إن الفهم الحقيقي للصحة والخطأ ولقابلية المقارنة بينهما قائم على الأخلاقيات. حيث تعتبر الأخلاقيات جزءاً مهماً من الحياة العامة وهي مهمة كذلك لإدارة أعمال ناجحة وليس هناك فرق بين الاثنين، لذا ولكي تكون صاحب عمل ناجح عليك الالتزام بأخلاقيات وقيم عالية، وعليه فإن ذهنية صاحب العمل تخلق أو تحدد ذهنية عمله، وبذلك تتحدد ثقافة الوحدة الاقتصادية والعمل فيها. نلاحظ أن قطاعات الأعمال حتى تحقق الازدهار والحفاظ على الثروات والاستمرار في هذا المجال لابد أن تكون قائمة على أخلاقيات معينة، لذلك يمكن لأصحاب الأعمال التي تستند على أخلاقيات جيدة، سليمة وثابتة في الاستمرار في نجاح أعمالهم وديمومتها لسنوات طويلة، أما من يبحث عن جني أرباح سريعة من دون الاعتماد على قيم أخلاقية معينة فإنه قد يحقق بعض

(1) *Ethics in Small Business*, Journal article by Justin G. Longenecker, Joseph A. McKinney, Carlos W. Moore; *Journal of Small Business Management*, Vol. 27, 1989

النجاحات ولمدد قصيرة، ولكن في النهاية إذا كان ينوي البقاء الناجح في السوق فإن الاخلاقيات من الاسس المتينة لتحقيق هذا النجاح⁽¹⁾.

من المعروف أن موضوع العلاقات مع العملاء والزبائن يعتبر من المواضيع المهمة في تحقيق الارباح ونجاح قطاع الاعمال على المدى الطويل. ولذا فإن بناء علاقة متينة وطويلة الامد مع العملاء هو سبيل تحقيق العوائد والارباح لأصحاب الاعمال، ولهذا يتحتم على أصحاب الاعمال الاعتماد على أسس أخلاقية محددة، كبناء الثقة بالاعمال التجارية، والخدمة الجيدة للعملاء، ورعايتهم، وطريقة التعامل مع هؤلاء العملاء، ومحاولة الاحتفاظ بالعملاء القدامى لمدد طويلة.

إن الكثير منا يشعر بالقلق حيال تحقيق أرباح للأعمال التجارية إجل ذلك فإننا نلتزم بالجوانب القانونية التي تنظم الاعمال، لكننا قلما نهتم بقواعد الاخلاق الخاصة بهذه الاعمال. في بعض الاحيان قد تكون الواجبات الاخلاقية لأصحاب الاعمال ومدراء المشاريع أكثر الزاماً من قوانين الاعمال نفسها. إن مفهوم الاخلاق واسع المعنى وهو يتعدى فكرة تحقيق المزيد من الارباح القانونية للأعمال، علماً أن القيم الأخلاقية هي الطريق المستقبلي السليم لتحقيق المزيد من الإيرادات، وكذلك تعتبر الاخلاقيات السبيل إلى كسب المزيد من علاقات طويلة الامد في مجال الاعمال التجارية، وبالنسبة الى ديمومة واستمرار نشاطات الوحدة الاقتصادية.

إن الأخلاق هي جزء أساسي لا يتجزأ عن إدارة الاعمال ولهذا تعتبر القيم الاخلاقية ملازمة وملازمة للأعمال ومن دون أي مقابل (ولا يمكن الاستغناء عنها)، ولهذا من دون اتباع مبادئ محددة في الاعمال التجارية لا يمكن للمرء أن يكون ناجحاً. إن النجاح غير المبني على أسس أخلاقية متينة وكما أشرنا الى ذلك سابقاً يعتبر نجاحاً قصير الامد، وعليه فلا يمكن لأي عمل تجاري الازدهار من دون أسس أخلاقية متينة، بعض النجاحات قد تكون آتية وغير متوقعة (مفاجئة) لكن ديمومتها بشكل مطرد دائماً يكون مرهوناً باعتماد أسس أخلاقية متينة داخل الأعمال التجارية.

(1) <http://www.buzzle.com/articles-important-in-business.html>, viewed at 1:30 am on 11/11/2011

إن الفوائد والمزايا التي تمنحها الوحدات الاقتصادية يجب أن لا تستخدم بطريقة غير عادلة، كما إن استخدام موارد الوحدة الاقتصادية للأغراض الشخصية، واستغلال هذه الموارد بشكل تعسفي يعتبر عملاً غير أخلاقي تماماً. كذلك يعتبر استخدام ثروات الأعمال التجارية للأغراض الشخصية البحتة عملاً غير أخلاقي. واستخدام أموال الشركات للأغراض الشخصية غير أخلاقي، وإن الاستغلال الدقيق والمدرّس لموارد الوحدة الاقتصادية هو جزء من أخلاقيات العمل التجاري، واليقظة والاستخدام الرشيد للموارد المتاحة للأعمال التجارية يعتبر عنصراً أساسياً من الأخلاقيات في مجال الأعمال. كما أن قبول الرشاوي، وإرضاء من يدعى بالعملاء المهمين، وتفضيل قسم من الزبائن على حساب آخر كل هذه التصرفات تعتبر ضد أخلاقيات العمل وهي ممارسات مرفوضة، إن الهدف الأساسي من العمل هو ليس فقط تضخيم حجم الأرباح، بل يتعداه إلى تلبية احتياجات المجتمع ككل.

من خلال ما جاء أعلاه يمكننا أن نضع التصور المقبول لأخلاقيات الأعمال التجارية الناجحة والتي تمثل في الواقع الممارسات والتصرفات التي يقوم بها الأفراد المسؤولون عن تنمية أمور العمل، والتي تتطلب معرفة مركبة من عدة جوانب ثقافية ومجموعة مبادئ وقيم مكتسبة تساعد في معاملة الجميع على قدم المساواة ومحاولة الابتعاد عن الممارسات غير المقبولة وتقليل مسيات أية فروقات بين ما هو مدون من تعاليم وبين الممارسات العملية لتلك الأخلاقيات.

إن عملية وضع مفهوم محدد لأخلاقيات الأعمال يجب أن تتضمن في جوهرها مبادئ أساسية تتعلق بالأشخاص وبالبيئة الذي يعيشون فيه، ومن جملة تلك المبادئ، تبيين القيمة البشرية للإنسان بما تستحقه من كرامة وعزة نفس واحترام رأي وتفكير واستقلالية الأفراد في الوحدة الاقتصادية، وتطبيق العدالة والشفافية في توزيع أية مزايا أو فرض أي عقوبة على الأفراد العاملين. إن إبتعاد المسؤولين عن الممارسات الأخلاقية المثالية في الوحدات الاقتصادية سيساعد على تشجيع الأفراد العاملين على عدم الامثال إلى تلك الأخلاقيات بل وعدم الاكتراث بأية عقوبات مفروضة حال تجاوزها، ولذلك ستحيد الكثير من الممارسات عن الطريق السليم وبالتالي ستؤدي إلى فقدان الشعور

بالامان العملي مما قد يؤثر بشكل كبير على إنتاجية الافراد وعلى تحقيق الارباح للوحدة الاقتصادية.

مما يلفت النظر الى أن أخلاقيات أصحاب الاعمال الصغيرة قد لا تكون مرتبطة بلوائح وشرائع قانونية محددة، إلا أنه من حيث المبدأ يجب أن تكون تلك الاخلاقيات ملتزمة بالخط العام للقوانين العامة التي تنظم الحياة العامة بالإضافة الى القوانين والتعليمات الاخرى السارية المفعول، أي أن صاحب العمل التجاري الصغير قد يفرض بعض الاجراءات الخاصة التي يراها مناسبة لتمشية أعماله، وربما لاتنص عليها القوانين واللوائح إلا أن العاملين قد يقبلون الامثال لها على مضيض خشية فقدان فرصة العمل لديه، هذا ما لا يمكن ملاحظته في الوحدات الاقتصادية الكبيرة الحجم التي غالباً ما تكون مختلفة عن مثيلاتها في الاعمال الصغيرة. الوحدات الكبيرة يكون عدد العاملين فيها أكبر وتستخدم عدداً من المختصين والمهنيين وتكون اخلاقيات الادارة التنفيذية فيها (سواء أكان صاحب العمل أو المدير التنفيذي) تسير وفق محددات مكتوبة مبنية على أسس متينة ومجربة، وتكون أغلبها مختبرة في السابق وثبتت فاعليتها وقد تكون مستندة الى قوانين وتعليمات ملزمة، تطبق على جميع العاملين بالتساوي ومن دون تمييز وعجالة مجموعة على حساب أخرى، ومن الامثلة البسيطة على تلك الممارسات ما يتعلق بتحديد ساعات العمل وتوقيتاته، فرص الغذاء، استخدام العدد والآلات والادوات الخاصة بالامان والسلامة العامة، العدالة في منح العلاوات والمنح والمزايا التي تقدم الى العاملين، رفض أية ممارسات غير واقعية وغير طبيعية وغير أخلاقية.

في الاعمال الصغيرة عادة ما يكون مالك العمل أو صاحبه هو الشخص الذي يتولى مهمة الادارة الفعلية للعمل، ولذلك تكون الاخلاقيات مرتبطة مباشرة بشخص المالك وفي أحيان كثيرة حسب مزاجه (المتقلب)، وبذلك قد تتغير ممارساته من يوم الى آخر وذلك وفق ظروفه ومحيطه، وحسب ما جاء في الدراسات السابقة المشار اليها أعلاه والتي تبين بأن صاحب العمل قد يؤثر بسلوكه المفروض على تصرفات وسلوك العاملين، وعديد من الحالات تشير الى أن بعض أصحاب الاعمال قد تكون أخلاقياتهم غير مرضية أو مقبولة إلا أن بعض العاملين قد يتحملون تلك التصرفات والسلوكيات خشية تعرضهم للطرد، أو من المحتمل قد تكون ظروفهم المعيشية والحياتية ملائمة لمسيرة وتقبل

مثل هذه الأخلاقيات أنياً، إلا أنه وعمور الزمن قد يعتادون عليها ويستمررون في مسايرتها لحين الحصول على فرص عمل جديدة أكثر ملائمة، عندها تراهم ينتقلون إلى مكان عمل جديد حتى من دون سابق إنذار.

إن الأخلاقيات العامة المشار إليها أعلاه تتسحب على ما يتعلق بالإفصاح المالي أيضاً، بمعنى آخر تكون الأعمال التجارية الصغيرة التي قد لا تحكمها تعليمات واضحة المعالم (بالرغم من وجود العديد من القوانين التي تنظم الكثير من نشاطاتها) قاصرة بالقياس إلى الوحدات الاقتصادية الكبيرة، وقد يمكن وصفها بأنها حبر على ورق، أو تبقى في سبات ولحين حصول مخالفة قانونية ما أو إشكال كبير لا يمكن السكوت عنه وقبوله، حينها قد تحاول الجهات الحكومية المعنية التدخل في حل الإشكال وفي الغالب قد يتطلب الأمر فرض عقوبات وغرامات مالية معينة في حالة ثبوت كون الخطأ متعمداً (عن قصد) أو نتيجة الإهمال والتقصير والجهل بالتعليمات الخاصة بتلك الحالات، هذا ولا بد من التنويه بهذا الصدد بأنه في الغالب ما تكون هذه التجاوزات والمخالفات مقتصرة على الجوانب الإدارية والمالية أو التي تؤثر على تلك الجوانب التي تتعلق بعدم الإفصاح الكامل عن المعلومات المتعلقة بالعمالة أو بمقدار الإيرادات الفعلية للوحدة الاقتصادية أو عدم دقة الاستقطاعات الخاصة بضريبة الدخل أو خلل في احتساب ضريبة السلع والخدمات أو عدم دفع مستحقات التقاعد وغيرها من الجوانب المالية البحتة.

أما إذا أردنا المقارنة مع الوحدات الاقتصادية الكبيرة التي كما أشرنا مراراً بأنها تخضع إلى العديد من القوانين والتعليمات والتشريعات التي تحدد تصرفاتها وتلزمها بالامتثال إليها فهناك أجهزة مراقبة فعلية تلزمها بتقديم المعلومات والبيانات في فترات دورية وفي بعض الحالات تلزمها بأن تقدمها مصادقة من قبل جهات تدقيق خارجية مستقلة، ومن جملة القوانين التي تلزم الوحدات الكبيرة بمثل هذه الفعاليات، قانون الشركات الأسترالي لعام 1997 المعدل وقانون ضريبة السلع والخدمات لعام 2000 المعدل وقانون هيئة الأوراق المالية والاستثمارات الأسترالية والتعليمات المحاسبية الصادرة بموجب المعايير المحاسبية السارية المفعول وغيرها من التشريعات الأخرى.

تكون أخلاقيات المدراء التنفيذيين في الوحدات الاقتصادية الكبيرة في العادة وبالاخصيص تجاه الإفصاح المالي واضحة ومحددة مسبقاً، ولا يمكن تجاوزها لما تخضع إليه

من تعليمات مشددة وملزمة قانوناً، ومن الجدير بالذكر هنا أيضاً أن المهنية العالية والاختصاصات الملائمة تكون سمة عامة للوحدات الاقتصادية الكبيرة وهذا ما لا يمكن ملاحظته في أغلب الأعمال التجارية الصغيرة.

من هذا المنطلق تبقى الأعمال التجارية الصغيرة ضعيفة أخلاقياً في التزاماتها تجاه متطلبات ومفهوم وأهمية الإفصاح المالي الذي نحن بصدده، قياساً بالوحدات الاقتصادية الكبيرة. يود الكاتب الإشارة الى بعض الجوانب التي تبين هذا الضعف والوهن والقصور في تقدير أهمية الإفصاح المالي، فمن خلال تحليل النقاط التالية يتمكن المرء من معرفة جوانب هذا الضعف وهي:

1. عدم الالتزام بحفظ الوثائق والمستندات والايصالات الثبوتية وفق المنطوق القانوني بهذا الشأن.
2. الاعتماد بشكل كبير على العمليات والنشاطات النقدية غير الموثقة.
3. التلوك في المعلومات المالية والادارية الصحيحة عن نشاطات الوحدة الاقتصادية، المقدمة الى الجهات (الحكومية منها بوجه الخصوص) المعنية بالأمر.
4. عدم الاعتماد على حسابات المصارف والمؤسسات المالية الاخرى في تمشية المعاملات التجارية لكثير من المعاملات وخصوصاً الكبيرة الحجم منها.
5. التهرب من دفع الرسوم والضرائب الحكومية، وحرمان خزانة الدولة من مبالغ كبيرة.
6. محاولة أصحاب الأعمال التجارية الصغيرة من تضخيم حسابات المصاريف (التشغيلية بوجه الخصوص) من خلال إضافة بعض المصاريف الشخصية اليها.
7. غالباً ما تكون مبالغ الايرادات غير موثقة وبالتالي غير دقيقة، ولا تمثل الواقع التجاري للعمل.
8. التهرب من دفع مستحقات العاملين وبالاخص ما يتعلق بمستحقات التقاعد.
9. التهرب من دفع ضريبة السلع والخدمات (في حالة شمول العمل بها).
10. ضعف فهم وتحديد أهداف الوحدة الاقتصادية، وعدم وجود خطط مستقبلية واضحة المعالم لتكون دليل عمل للعاملين والقائمين على تنفيذ المهام.

11. في الغالب علم وجود لائحة مدونة بالمبادئ الأخلاقية الأساسية للوحدة الاقتصادية، وحتى في حالة وجود ما يشير إلى مثل هذه اللوائح، فإنها في العادة لا تعدو أن تكون نقاطاً تبين واجبات والتزامات العاملين وقد تتضمن أيضاً بعض الاجراءات العقابية بحق المخالفين لها.

يود الكاتب أن يشير إلى أحد النماذج الحية للاخلاقيات الأساسية لإحدى الشركات الأمريكية التي أصدرت كراساً يحتوي على قانون المبادئ الأخلاقية والذي يعتبر أساس أداء تلك الشركة والذي يعتبره الكاتب نموذجاً جيداً للتطبيق وخاصة في الوحدات الاقتصادية الكبيرة الحجم، وخاصة إذا كان لديها فروع ومكاتب في الخارج، فمن خلال الاطلاع على بعض الفقرات الرئيسية والمهمة لهذا الكراس⁽¹⁾، توضح الصورة جلية لدينا، في كون هذه المبادئ الاخلاقية تعد دليل عمل واضح، يجب أن تلتزم به كافة الاطراف المعنية بتحقيق أهداف الشركة، وكذلك على إعطاء الثقل والاهمية القصوى لمثل هذه المبادئ، نرى أنها بدأت برسالة موجهة من قبل رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي للوحدة الاقتصادية (شركة يونيتك تكنولوجيز)⁽²⁾ يخاطب بها كافة العاملين، حيث بدأ رسالته بعبارة حضرات الزملاء تقليداً لمركز وموقع كل شخص في المؤسسة، (وهذا مجد ذاته وحسب رأي الباحث، ما تقتضيه كثيراً وحدائنا الاقتصادية في تعاملها اليومي مع مستخدميها) مشيراً أنه تحدد التزامات الشركة من نحن وكيف نعمل، والاداء هو الالتزام الأول، ونحن نفهم أن أمام عملتنا اختيارات عديدة، ويقرر مستوى أدائنا ما إذا سيختاروننا.

كلمة عامة حددت الشركة المشار إليها أصلاه سريان قانون المبادئ الأخلاقية عليها وعلى الهيئات الخاضعة لها في كافة أنحاء العالم. بالإضافة إلى أن قانون المبادئ الأخلاقية ينص على الضوابط السارية على كافة الاعمال، فهو أيضاً تعبير عن القيم الأساسية ويمثل إطار عمل لاتخاذ القرارات.

(1) بالرغم من أن الشركة تعتبر قانوناً (أي حسب ما سمته) وهو ملزماً للتطبيق من قبل متبنيها، إلا أنه في الحقيقة لا يرقى إلى مرتبة القانون وكما هو معروف لدى الجميع، حيث إن القانون في الغالب يصدر عن جهات حكومية رسمية بعد أن يمر بعدة مراحل قانونية معينة .

(2) <http://www.darden.virginia.edu/corporate-ethics/pdf/bri-1001.pdf> Andalso: www.utc.com/corporate responsibility. reviewed on 22 Nov.2011

إن الامس التي تقوم عليها الممارسات التجارية الاخلاقية في الشركة هي التالية:

1. الالتزام بالقانون.
 2. الالتزام بالتصرف بحسن نية.
 3. الالتزام بمراعاة الأثر الذي تخلفه القرارات على أصحاب الشأن والسعي الى تسويات منصفة وعادلة.
 4. الالتزام بالتواصل بانفتاح وفعالية مع أصحاب الشأن.
 5. الالتزام بالسعي دائماً الى بناء الثقة وإبداء الاحترام والأداء بأمانة.
- وتعتمد أمانة وسمعة ورجحية الشركة في النهاية على الاعمال الفردية التي يقوم بها المدراء والمسؤولون والموظفين والممثلون في كافة أنحاء العالم، وكل منهم مسؤول عن مراعاة هذا القانون للمبادئ الأخلاقية.
- والشركة ملتزمة بأن تكون مواطناً مسؤولاً في المجتمعات حيث تعمل في كل أنحاء العالم، وتلتزم بالتقيد بكافة القوانين الوطنية والمحلية، والسعي جاهدين الى تحسين رفاهية مجتمعاتنا من خلال حماية الموارد الطبيعية ومن خلال تشجيع الموظفين على المشاركة في الشؤون المدنية والخيرية ومن خلال الاعمال الخيرية للشركة.
- فيما يخص الموردين والشركاء، فإن الشركة ملتزمة بالتعامل مع الموردين والشركاء بإنصاف، وتلتزم بإقامة علاقات تجارية طويلة الأجل بدون تمييز أو خداع. أما مايتعلق بالمساهمين فإن الشركة ملتزمة بتوفير عائد مرتفع للمساهمين وحماية استثماراتهم وتحسينها، وذلك بشوخي الحكمة في استعمال موارد الشركة ويجب التحلي بأعلى مستويات السلوك القانوني والأخلاقي في كافة المعاملات التجارية. وكذلك الحال في مايتعلق بالمنافسين، فالشركة ملتزمة بالمنافسة الشديدة والمستقلة والعادلة، وبأن تكون الجهود قائمة فقط على جدارة ما تعرضه الشركة من المنتجات القادرة على المنافسة. أما عملاؤنا فإن الشركة ملتزمة بتقديم أجود وأعلى قيمة بأسعار منافسة وبأمانة في المعاملات للذين يستخدمون منتجات الشركة وخدماتها، وستعامل مع جميع العملاء على نحو يتفق مع القانون والأخلاق. وأخيراً وليس آخراً فيما يخص الموظفين فإن الشركة ملتزمة بمعاملة كافة الموظفين بإنصاف وبالحفاظة على ممارسات توظيف تقوم على تكافؤ الفرص لجميع الموظفين، وتحترم خصوصيات بعضهم البعض وتعامل بعضهم

البعض بكرامة واحترام، والشركة ملتزمة بتوفير ظروف عمل آمنة وصحية وجو من الاتصال الصريح المفتوح لجميع الموظفين.

فعلى سبيل المثال وفي مجال اتصالات المساهمين، حددت الشركة المذكورة أخلاقيتها في هذا المجال بالتالي:

تلتزم الشركة بمراعاة كافة القوانين واللوائح والأنظمة المتعلقة بالإفصاح العلني عن المعلومات التجارية. ويجب أن تكون كافة التقارير الدورية والمستندات المقدمة والاتصالات العلنية، سواء كانت شفوية أو مكتوبة، كاملة وعادلة وصحيحة وحديثة ومفهومة بدون حذف أي معلومات أساسية. وتتم كافة حالات الإفصاح العلني وفقاً لسياسات الشركة حول تداول الأوراق المالية والإفصاح عن المعلومات الأساسية غير العلنية وحالات الإفصاح للمستثمرين بموجب القوانين الأمريكية للأوراق المالية، وحفظ البيانات المتعلقة بإدارة الشركة وأموالها.

وفي مجال تحديد معايير السلوك، أو كيفية تأدية الأعمال، فقد قامت الشركة بتحديد معايير معينة من خلالها حددت التوقعات الدنيا للسلوك الأخلاقي للوحدة الاقتصادية، حيث جاء فيها بما أن هذه المعايير لا تستطيع توقع التفاصيل الخاصة بكل موقف، فيجب تفسيرها في إطار القوانين والأعراف السارية في البلدان التي تعمل تحت ولايتها القضائية، وكذلك في ضوء التزامات شركة يوناتيد تكنولوجيز ومبادئها وملاحق قانونها وسياستها وحسن تقديرها. والأسباب مثل كل واحد يفعل ذلك أو ليس هذا مخالفاً للقانون إنما هي أضرار غير مقبولة لمخالفة هذه المعايير. وعلينا أن نحرص دائماً على أن نتجنب في كافة الأوقات، سواء في إطار العمل أو خارجه، ظروف أو أعمالاً تتخذ مجرد مظهر السلوك غير القويم أو المسيء الذي قد يضر بسمعة الشركة.

هذا وكانت الشركة المذكورة قد أوردت مواضيع المعايير التي تم الإشارة إليها، والتي تناولت:

1. الجودة والسلامة.
2. التسويق والبيع.
3. حماية المعلومات الخاصة بالآخرين.
4. حماية أصول الشركة.

5. صحة ودقة السجلات.
6. مشتريات الحكومة.
7. تكافؤ فرص التوظيف.
8. بيئة مكان العمل.
9. خصوصيات الموظفين.
10. اتصالات الموظفين.
11. تقدم الموظفين.
12. التعويضات والعلاوات.
13. تضارب المصالح.
14. تداول الأوراق المالية والإفصاح عن المعلومات الأساسية غير العلنية.
15. المندوبين.
16. الشركاء والموردين.
17. اتصالات المساهمين.
18. حماية البيئة.
19. دعم المجتمع.
20. المشاركة في العملية السياسية.
21. التجارة الدولية.
22. قوانين مكافحة الاحتكار.
23. القوانين والعادات المحلية.
24. المواطنة وحقوق الانسان.

من خلال مراجعة سريعة لعناوين المعايير والمبادئ الاخلاقية التي وضعتها الشركة المذكورة، يتضح لنا أنها معايير متكاملة تناولت أغلبية الجوانب التي من المحتمل أن تمارس أو أن يكون لها تعاملات مباشرة أو غير مباشرة من قبل متسبي الشركة على مختلف مستوياتهم الادارية، وبذلك تكون الشركة ومن خلال تحديد هذه المعايير، قد وضعت دليل عمل أو منهجاً يطبق حسب الحالة العملية التي تواجه المتسبين فيها. الشركة بطبيعة

الحال أعطت توضيحات وافية لكل فقرة من فقرات المعايير أعلاه ضمن الكراس المنشور، إلا أننا اكتفينا بالإشارة إلى مواضيع مبادئ المعايير الأخلاقية كمثال عام فقط. الكاتب يرى أن أخذ هذا النموذج أو أي نموذج آخر مشابه، سيساعد الوحدات الاقتصادية وخاصة الكبيرة منها، على تحديد الخطوط العريضة لسياساتها ولإجراءاتها المتخذة في العديد من المواقف والحالات التي أشرنا إليها أعلاه.

أما على مستوى الأعمال التجارية العربية في أستراليا والتي تعتبر غالبيتها أعمالاً صغيرة الحجم كما يتنا ذلك في مناصبات سابقة، فقد يكون من غير المنطقي أن نلاحظ وجود مثل هذه المعايير المكتوبة وبهذا الأسلوب، إلا أننا لا نلنا نؤكد ضرورة وجود تعليمات محددة ويفضل أن تكون مكتوبة (تحريرية) تعطى نسخة منها إلى كل متسبب يتم تعيينه في العمل، وأيضاً يفضل شرح الفقرات بوضوح من قبل المالك أو مدير الوحدة الاقتصادية، لغرض توضيح أي لبس أو غموض في المعنى والتعابير، ولتكن تلك التعليمات كمنهج عمل يتم تطبيقه في أغلب الحالات التي تتكرر باستمرار على أن تكون معقولة وواضحة وسهلة الفهم، هذه الأمور ستجعل تنفيذ المهام من الأمور السهلة والمرنة وبالتالي تسعى إلى تحقيق أهداف العمل بشكل ملائم وفق تلك الاختلافات ومهنية عالية وفق المعايير الموضوعة مسبقاً.

إلا أنه ومع الأسف الشديد لا نلنا نرى العديد من التصرفات غير الأخلاقية لأصحاب الأعمال، بعيداً عن الممارسات المهنية للعديد من الجوانب التي تتعلق بالعملية التجارية التي يمارسها، ومن المحتمل أنها قد تتضمن فقرة واحدة أو عدداً من الفقرات التالية، والتي يصعب معها إيجاد حلول جذرية للعديد منها (على الأقل في الوقت الحاضر)، وخاصة في ظل فقدان أساليب الحوكمة الشفافة والثابتة، ومن هذه الفقرات مايلي⁽¹⁾:

- اللجوء إلى الخداع وخيانة الأمانة والغش.
- تشويه الحقائق للتضليل أو للإرباك، وخلق أجواء مناسبة لظروفة الخاصة.
- التلاعب عاطفياً بشعور الناس عن طريق استغلال نقاط ضعفهم، وظروفهم النفسية والصحية والاجتماعية الخاصة.

(1) <http://www.buzzle.com/articles/ethical-and-unethical-business-practices.html>.

- الجشع في جمع الاموال بشكل مفرط، ناسياً الامور المهمة في الحياة الاجتماعية.
- إنشاء (تحرير) مستندات مزورة لإظهار زيادة في الارباح، أو بالعكس التقليل من الارباح الحقيقية وحسب الظروف التي تتطلبها الحالة التي هو فيها.
- محاولة تجنب عقوبة التعويض عن العمل غير المشروع، بطرق شتى حتى لو اقتضى الامر ترضية الطرف المصاب بمبلغ زهيد، أو ممارسة الضغوط عليه وعلى عائلته.
- عدم وجود (انعدام) الشفافية ودائماً محاولة مقاومة التحقيق بشأن ذلك، وخلق الاعداد للتهرب من الواقع الحقيقي.
- الإضرار بالبيئة في كثير من الاحيان وقد تتجاوز تصرفات البعض كافة المعايير التي تنص عليها قوانين التلوث الحكومية، غير مكترئين بالعواقب والاضرار العامة.
- استغلال القضايا الشخصية كوسائل للضغط للحصول على مكاسب ومنافع شخصية أو مهنية.
- التمييز والفرقة على أسس مختلفة منها على أساس الجنس، اللون، الدين، المنطقة، الأصل، وغيرها.
- ممارسة المنافسة غير الشريفة مع الغير من أصحاب الاعمال، وفي بعض الاحيان قد تصل الى حد إحداث أضرار بالغة بهدف الازالة عن الطريق.
- التهرب من دفع الضرائب أو محاولة تزوير النتائج المالية النهائية للاعمال.
- بشكل عام عدم الالتزام الدقيق بحفظ الوثائق الرسمية والمستندات الثبوتية وفق منطوق القوانين المرعية بهذا الشأن، أو التعمد في إتلافها لغرض صرف الانظار عن الواقع الفعلي للنشاط التجاري.

ثالثاً: الإفصاح الاجباري والاختياري، الفرق والمضمون

من خلال المباحث السابقة توصلنا الى نتيجة واضحة وهي أن عملية الإفصاح المحاسبي بشكل عام والمالي بشكل خاص، تعتبر مهمة في الحياة الاقتصادية لأي نشاط وخصوصاً التجاري منها، ويرأي الكاتب أن الإفصاح يعتبر أحد الاركان الرئيسية لنجاح

ودعمومة الوحدات الاقتصادية، وإذا كانت البيانات والمعلومات التي يتضمنها الإفصاح تمتاز بالعديد من الصفات والمزايا التي أشرنا إليها والتي تشكل الشفافية والعدالة والمصداقية والكمال والشمول والدقة وغيرها أسس النجاح لهذا الإفصاح، بقي علينا أن نشير إلى أن طبيعة الإفصاح عن البيانات والمعلومات قد تأخذ شكلين أو نوعين من الإفصاح، وهما:

1. الإفصاح الإلزامي (الإلزامي).

2. الإفصاح الاختياري (الطوعي).

الإفصاح الإلزامي أو الإلزامي كما يدعى أيضاً، هو الإفصاح الذي تفرضه القوانين والتشريعات واللوائح والتعليمات الحكومية أو الجهات التابعة لها، أو من تخولها بفرض مثل هذه الالتزامات القانونية والإدارية الملزمة والواجبة التطبيق، ولعل الأمثلة على هذا النوع من الإفصاح كثيرة ومعروفة لنا وهي ما تتعلق بكافة الأمور التي أشرنا إليها سابقاً، ومنها على سبيل المثال وليس الحصر (في أستراليا)، تعليمات دائرة الضريبة الأسترالية الصادرة بموجب قوانين الضريبة السارية المفعول ومنها قانون تقييم ضريبة الدخل لعام 1936 وقانون تقييم ضريبة الدخل لعام 1997 والتعديلات الصادرة بموجبهما، وكذلك التعليمات الصادرة بموجب قانون هيئة الأوراق المالية والاستثمارات الأسترالية لعام 2001 وتعديلاته، التعليمات الصادرة بموجب معايير المحاسبة الأسترالية، والمعايير المحاسبية الدولية وتعديلاتهما، وكذلك التعليمات الصادرة بموجب فقرات قانون الشركات الفدرالي الأسترالي لعام 2001 وتعديلاته، وغيرها من التعليمات والقوانين ذات العلاقة.

من هذا المنطلق يرى الكاتب أن الإفصاح الإلزامي أو الإلزامي يمكن أن ينمى أيضاً بالإفصاح القانوني، نظراً لكونه إلزاماً يتحقق نتيجة لفرض قانون معين أو لائحة محددة أو تعليمات واجبة التطبيق، ومن هذا المنحى فإنه إفصاح واجب التطبيق وفق تلك القوانين واللوائح والتعليمات وعليه فهو إفصاح قانوني إلزامي.

ولغرض تبسيط الفكرة ولإعطاء نظرة ثاقبة لما قد تخويه بعض هذه التعليمات والقوانين ومدى تأثيرها على الاقتصاد المحلي للبلد وبالتالي على مجمل الاقتصاد العالمي من خلال العلاقات الثنائية في شتى المجالات، نأخذ من أستراليا كذلك مثلاً لا حصر،

حيث إن مصادر ضريبة الدخل المتأتية من المدخولات الشخصية، مع المدخولات الناجمة عن التبادلات التجارية (كافة الأعمال التجارية)، بالإضافة إلى الأرباح الرأسمالية المتحققة، قد تشكل هذه المدخولات ما نسبته 7.66٪ من مجمل عائدات الحكومة الفدرالية الأسترالية⁽¹⁾.

بطريقة حسابية بسيطة وحسب تخمينات ميزانية الدولة السنوية لعام 2012 / 2011، نرى أن المبلغ الذي أعلنته الميزانية السنوية كتقدير لإيرادات الحكومة الفدرالية للفترة أعلاه كان بمقدار (349,961,000,000) دولار أسترالي، أي مايقارب (350) بليون دولار أسترالي. ومع أخذ النسبة أعلاه يكون مبلغ (230,974,260,000) دولار أسترالي، أي مايقارب (231) بليون دولار أسترالي منها متحصلاً من إيرادات الضرائب التي تفرضها الحكومة الفدرالية الأسترالية بموجب القوانين والتعليمات السارية المعمول على الأشخاص والشركات بشكل خاص.

إن هذا المثال يعطينا التصور الكامل لأهمية الإفصاح المالي الدقيق والشفاف والكامل للمدخولات، وبالتالي تأثير هذا الإفصاح المباشر على مبالغ الإيرادات الحكومية التي تعتمد عليها في تقديم خدماتها المختلفة لقطاعات عديدة وشاملة وبالمخصوص وحسب حجم الاتفاق الحكومي الذي يمثل العصب الرئيسي للحياة والذي يشمل كلاً من النفقات التالية:

نفقات الخدمات والرعاية الاجتماعية، خدمات الحكومة العامة، الصحة، التعليم، الدفاع، الصناعة وقوة العمل، البنى التحتية والنقل والطاقة، وأخيراً خدمات المجتمع والثقافة⁽²⁾.

من البديهي القول إن أهمية الإفصاح الاجباري أو الإفصاح الانزامي يعتبر أكثر تأثيراً وقوة من الإفصاح الاختياري أو الطوعي، والسبب يعود إلى كون النوع الأول يحتوي على مسوغات قانونية ملزمة، وبموجبها هناك روادع قانونية ملزمة أيضاً تمثل أدوات قوة تستخدم عند الضرورة القصوى، وبخلافه فإن مقدرة الحكومة على جني إيراداتها ستكون عرضة للمخاطر وكذلك للتغيير الكبير وبالتالي تأثير ذلك على قدرة

(1) http://en.wikipedia.org/wiki/Income_tax_in_Australia.

(2) Ibid.

تنفيذ برامجها الانفاقية المخصصة وفق الميزانيات التقديرية وحسب القطاعات وأوجه الصرف المقترحة، وعلى مجمل العملية السياسية في البلد.

إذن فالإفصاح الاجباري (الالزامي)، يعتبر الاداة الحكومية الطولى في فرض القوانين والتعليمات الملزمة، وبهذا يكون الإفصاح المحاسبي والمالي وفق هذا المنطوق مهماً جداً، ويعتبر برأى الكاتب حجر الزاوية في الحصول على البيانات والمعلومات المهمة من الافراد والاعمال التجارية بوجه الخصوص، فقد بلغت الإيرادات التخمينية من مصادر الدخل الفردية للفترة أعلاه ذاتها (2012/ 2011) بمحدود (151) بليون دولار أسترالي، أما الإيرادات التخمينية من مدخولات الشركات والمصادر البترولية الأخرى فقد قدرت بمحدود (76) بليون دولار أسترالي، بالإضافة الى مبلغ (5) بليون دولار أسترالي يمثل هامش المنفعة الضريبة التي تمنح للأفراد العاملين بدلاً من تلقيهم لعوائد نقدية عن تلك الخدمات⁽¹⁾.

هذا وقد تقوم الجهات الحكومية أعلاه وبشكل رسمي بالطلب من الاشخاص والوحدات الاقتصادية للمثلة بالأعمال التجارية على أنواعها بالتأكد من صحة المعلومات والبيانات التي سبق وأن تم الإفصاح عنها لغرض التأكد من صحتها وتدقيق محتوياتها، وكذلك للتأكد من صحة احتساب مبالغها وفق التعليمات النافذة للمفعول، وهذا أيضاً يمكن ملاحظته في حالة الإفصاح عن المعلومات والبيانات وفق الإفصاح الاختياري والذي قد يتعرض لنفس الاجراءات، خاصة إذا ما كان هناك أي شك بالمعلومات والبيانات المقدمة، وغالباً ما تقوم العديد من الجهات الحكومية بالتعاون المعلوماتي فيما بينها بغية التأكد من العديد من تلك المعلومات والبيانات المقدمة ومطابقتها مع أكثر من مصدر واحد، ولعل أحسن مثال على ذلك هو ما نلمسه من تعاون تام بين المصارف العاملة في أستراليا ودائرة الضرائب الأسترالية، وكذلك دوائر

(1) ومن هذه الأنواع من الخدمات التي تقدمها الشركات والأعمال والدوائر الحكومية للمتعيشين، تخصيص سيارة للاستخدام الشخصي، دفع أجور الإقامة أو أجرة المنزل الذي يقيم فيه، دفع مصاريف الدراسة والتليم، دفع مصاريف المعالجات الصحية، شراء ملابس العمل ومتطلبات المدد وغيرها من الأمور الأخرى، علماً بأن هذه الأنواع من الضريبة شائعة الاستعمال في أستراليا.

الضمان الاجتماعي، وشركات التأمين، ووكالات إعالة الاطفال في أستراليا، وغيرها من الجهات ذات العلاقة بموضوع الإفصاح عن المعلومات والبيانات وخاصة المالية منها.

وكمثال آخر يمكن ملاحظته من خلال العقود القانونية لشركات التأمين التي تتطلب الإفصاح عن الحقائق ذات العلاقة بموضوع التأمين الذي يريه المواطن أو صاحب العمل، وتخصص فقرات رئيسية في العديد من أنواع بوليصات التأمين، تحت طالب بوليصة التأمين على تقديم المعلومات اختيارياً (طوعياً) وفق ما جاء بقانون عقود التأمين لعام 1984 وتعديلاته، حيث تنص على تشجيع الأشخاص والاعمال على الإفصاح الكامل والشامل لكل الوقائع والاحداث المعروفة أو المحتمل معرفتها والتي قد يكون لها تأثير مباشر أو غير مباشر في قرارات الجهات القائمة بالتأمين، وأيضاً هناك فقرات تنبه طالب بوليصة التأمين في حالة معرفته بهذه الامور ولكنه فضل عدم الإفصاح عنها، ففي هذه الحالة فإن شركات التأمين ستكون في حل من التزاماتها تجاه تعويض مثل هذه الحالات التي لم يتم الإفصاح عنها مسبقاً. وتؤكد التعليمات التي ترسل الى الشركات وإداراتها أو الى رجال الاعمال عند طلب أي بوليصة تأمين تتعلق بأعمالهم أو في حالة تجديد بوليصة قائمة مقترح التجديد الذي يتضمن إعادة كتابة كافة الامور الجوهرية مرة أخرى، ويتم التأكيد على هذه الجوانب بشكل كبير، حيث تنص إحدى الفقرات المهمة في هذا المقترح على ضرورة الإفصاح الكامل والصريح عن أي شيء قد يكون له التأثير في اتخاذ قرار التأمين، وإذا ما تم الاخفاق عن الإفصاح الكامل والصريح، وخاصة إذا ثبت بأن هناك عملية نصب واحتيال على شركات التأمين ووكلائها، فإن هذه الجهات لها الحق في عدم الدخول في مثل هذه العقود أو إلغائها من الاساس، وبطبيعة الحال لها الحق أيضاً في المساءلة القانونية وفق القوانين المرعية. إذن فأهمية الإفصاح الإيجابي والاختياري لأصحاب الاعمال التجارية كبيرة ويجب الالتزام بكافة التعليمات واللوائح التي تنظم هذه الفعاليات الهامة في حياة الوحدات الاقتصادية.

في أستراليا أعطت دائرة الضرائب الاسترالية أهمية بالغة لموضوع الإفصاح الاختياري أو الطوعي، حيث أصدرت تعليمات خاصة الى عامة المتعاملين معها من أفراد ومؤسسات بضرورة ممارسة الإفصاح الطوعي والتشجيع على الالتزام به كأسلوب للتعامل الأمثل مع دوائر الضرائب في أستراليا، وتبدو الأهمية البالغة لاعتماد هذا

الأسلوب من الإفصاح الذي قد تم اعتماده من قبل هذه الجهة الحكومية الرئيسية والغاية منها لتشجيع الافراد والمؤسسات على تبادل الثقة واعتماد الدقة والشفافية في المعلومات والبيانات المقدمة، وقد فسحت المجال أمام هذه الفئات بتعديل أو تحديث المعلومات والبيانات المقدمة متى ما تبين بأنها غير صحيحة أو ناقصة، وبهذا تكون دائرة الضرائب الاستراتيجية قد ساهمت بشكل كبير في حث الجهات المعنية على القيام بالإفصاح عن معلوماتها وبياناتها، وكذلك إجراء التعديلات عليها متى ما وجدتها لا تمثل الواقع الحقيقي لظروف الجهة (الأفراد أو الوحدات الاقتصادية المختلفة) واستخدام الإفصاح الاختياري أو الطوعي كأسلوب مناسب لإبلاغ الجهات ذات العلاقة بتلك التعديلات أو الاختلافات، هذا بالإضافة الى أن عدم ممارسة هذا الحق قد يؤدي في النهاية الى فرض بعض العقوبات القانونية والمالية التي قد تفرض على تلك الجهة وخاصة إذا ما قامت دائرة الضرائب الاستراتيجية باكتشاف عدم صحة أو دقة المعلومات المقدمة قبل أن يقوم صاحبها بالاتصال بدائرة الضرائب لتعديلها.

أما على مستوى الوحدات المالية الكبيرة فإن أهمية الإفصاح الاختياري وخاصة من خلال التقارير المالية لتلك الوحدات الاقتصادية (الشركات بوجه الخصوص) والتي تقدم معلومات محاسبية ومالية مفيدة جداً للمستفيدين منها على اختلاف استخداماتهم لها، والتي تساعد بشكل مباشر في تقييم المخاطر في الأسواق المالية المتطورة، بالإضافة الى القرارات الاخرى المرتبطة باعتماد تلك المعلومات والبيانات .

في دراسات بحثية سابقة أثبتت أن المعلومات المحاسبية والمالية الموثقة تلعب دوراً مهماً في تقييم الاسهم في الأسواق المالية المتطورة، وكذلك الحال في الأسواق الناشئة (الواعدة)، فإذا كانت البيانات المحاسبية والمالية مهمة بالنسبة الى تقييم الاسهم فإن المزيد من البيانات والمعلومات قد تكون مفضلة من أجل الحد من الغموض الذي يتعلق بمستقبل أداء الشركات والمساعدة في تسهيل مهمة تداول الاسهم في السوق هذا من جانب، ومن المتوقع أن الأوراق المالية المعروضة في الأسواق المالية والتي قد لا تتضمن بيانات ومعلومات كافية عنها، قد تعتبر مجالات استثمارية محفوفة بالمخاطر نسبياً نظراً لزيادة حالة عدم اليقين المحيطة بتقييمها من جانب آخر، لذا فإن الإفصاح الطوعي عن المزيد من المعلومات والبيانات التوضيحية لكثير من الحالات التي تضيق الى معرفة

المطلعين عليها وتوفر جوانب إيجابية إضافية، قد يكون لها وقع على التعاملات التجارية لأسهم تلك الوحدة الاقتصادية في السوق المالية⁽¹⁾.

إن النهج أصلا يفترض أن بعض الوحدات الاقتصادية قد تفسح وبطريقة اختيارية عن المزيد من المعلومات والبيانات المهمة في تقاريرها السنوية قياساً بغيرها من الوحدات الاقتصادية المشابهة لها، ومع الأسف الشديد يلاحظ أنه حتى الآن قليل من الدراسات قد أجريت بهذا الشأن بشكل عام، وفيما يتعلق بالأسواق الناشئة بشكل خاص. لذا فإن تأثير الإفصاح عن المعلومات والبيانات المالية بشكل اختياري لا يمكن قياسه بشكل دقيق، نظراً لقلة البحوث والدراسات التي تتناول مثل هذه المواضيع الحساسة، إلا أنه من المؤكد أن نتائج الإفصاح الاختياري ستكون كبيرة نسبياً على متلقي ومستخدمي المعلومات والبيانات.

لقد أجريت دراسة حديثة بعنوان الإفصاح الطوعي والمخاطر في الأسواق الناشئة⁽²⁾، كان الهدف منها محاولة إضافة معلومات نظرية إلى موضوع الإفصاح المحاسبي، وذلك من خلال فحص بعض الجوانب في الأسواق الناشئة، وبالأخص فيما يتعلق بالتأكد من العلاقة بين مستوى الإفصاح الطوعي (الاختياري)، والمخاطر المتعلقة بأسعار الأسهم.

فقد تم دراسة حالة سوق الأوراق المالية المصرية (البورصة) لأن هذه السوق مهمة كونها مثالية لتطبيقها واعتمادها لمعايير المحاسبة الدولية العالية الجودة، ومع ذلك يعتبر تطبيق هذه المعايير فيها ضعيفاً نسبياً، حيث يمكن أن يؤثر على مدى الإفصاح عن المعلومات الخاصة بالشركات، هذا بالإضافة إلى أن سوق الأوراق المالية المصرية كانت قد أظهرت نمواً ملموساً في نشاطاتها بلغ معدله 5.3٪ خلال الأعوام من 2003 ولغاية 2008، وهذا ما قد يؤدي إلى استقطاب المزيد من الاستثمارات الأجنبية إلى سوق الأوراق المالية المصرية والتي تعتبر إحدى أقدم الأسواق المالية في العالم، والأولى من نوعها في منطقة الشرق الأوسط. لذا فإن هذه السوق لديها تقاليد عريقة وباع طويل في

(1) Omaina A.G. Hassan, Gianluigi Giorgioni, Peter Romilly, David M. Power, (2011) "Voluntary disclosure and risk in an emerging market", Journal of Accounting in Emerging Economies, Emerald Group Publishing Limited Vol. 1, pp.33 – 52.

(2) Ibid.

بمجال الإفصاح عن المعلومات والبيانات عن الشركات المسجلة في سوق الأوراق المالية، التي قد لا يمكن ملاحظتها بالنسبة لتبادلات الأسهم في الأسواق الحديثة في بلدان أخرى.

من حيث المبدأ تعد المبادئ دائمة التطور والتحديث بطبيعتها، ويستوجب استعراضها على ضوء التغيرات الجارية التي قد تكون كبيرة التأثير بحيث لا بد من إجراء تغييرات جذرية على القواعد والمبادئ المطبقة، هذا وقد تحتم الظروف المحيطة بالمجتمعات ونتيجة لظروف مختلفة قد تكون اقتصادية أو سياسية أو اجتماعية أو قد تكون بيئية أو غيرها من العوامل المؤثرة على حث القائمين على وضع التشريعات والتعليمات الاقتصادية والمالية على إجراء تعديلات واسعة لتتماشى مع الواقع الجديد الذي بات مختلفاً عما كان عليه في الفترة السابقة، وبهذا التغير أيضاً سيكون هناك أثر بالغ في بعض الأحيان على المؤسسات الاقتصادية على اختلاف أشكالها وأحجامها ونشاطاتها.

ففي دراسة أجريت في العام 2005 شملت العديد من الشركات الأمريكية الكبيرة، تبين من نتائجها بأن مايزيد نسبة على 80٪ من تلك الشركات التي شملتها الدراسة تؤيد ويشدّد موضوع قيام الشركات بالإفصاح الاختياري للمعلومات والبيانات للحد من التباين في المعلومات المقدمة من قبل المدراء والفرقاء، علاوة على ذلك فقد أثبتت النتائج أيضاً أن عدداً كبيراً ممن شملهم الاستجواب وافقوا على أن الدافع الأهم وراء أهمية الإفصاح الاختياري هو الحد من عدم اليقين بشأن آفاق الشركات⁽¹⁾.

ومع ذلك، فإن مراجعة للأدبيات ذات الصلة بهذا الموضوع تبين أن الدراسات التجريبية ركزت إما على التحقيق في العلاقة بين مستوى الإفصاح وسيولة الأسهم، أو كشفت الارتباط بين مستوى الإفصاح والبدائل الأخرى لتكلفة رأس المال. وقد توصل الباحثون من خلال دراستهم أملاء إلى خلاصة أن العلاقة بين المعلومات الطوعية المقدمة حتماً لها مردود إيجابي على أسهم الشركات، إلا أنهم اعتبروا أن البحوث التجريبية بهذا الخصوص لازالت تعتبر قليلة نسبياً، وعليه فإن العلاقة بين مستوى الإفصاح والمخاطر لازالت مسألة تجريبية، وتتطلب المزيد من الدراسات واستخدام تدابير بديلة أخرى، والسبب في ذلك يعود إلى أن الاستنتاجات المستخلصة من المؤلفات التجريبية الحالية تميل إلى الاعتماد على مجموعة واحدة من المعلومات التخمينية، والآخرية قد تكون متغيرة

(1) Ibid

لعدة عوامل تتعلق مثلاً بتكرار البيانات (كعوائد يومية، اسبوعية أو شهرية)، إضافة إلى فترة القياس، المقياس السوقي المستخدم، النموذج المحدد لتقييم الأسلوب وغيرها من العوامل الأخرى⁽¹⁾.

حسب المصادر الرسمية التي يعلنها المكتب الأسترالي للإحصاء والتي تشير إلى أنه منذ العام 1988 يتم جمع المعلومات والبيانات لتلبية الطلب من جانب صناع السياسة و محلي الأعمال وغيرهم من المستخدمين المهتمين في نمو وأداء قطاع الأعمال التجارية الصغيرة. إن الاهتمام بهذا القطاع وأهميته لازالت تأخذ موقعاً مميزاً جنباً إلى جنب مع الاهتمام المتزايد في حجم الفئات الأخرى.

يوفر المكتب الأسترالي للإحصاء بيانات مختلفة بالإضافة إلى ما توفره المصادر الخارجية الأخرى من معلومات وبيانات والتي تركز على الشركات الصغيرة مع مقارنات مع غيرها من فئات حجم الأعمال.

يقدر أن هناك 1,233,200 شركة صغيرة ضمن القطاع الخاص في أستراليا، وهذا العدد يمثل مائتاه 97٪ من جميع الشركات في القطاع الخاص. ويقدر عدد العاملين الذين استخدمتهم هذه الشركات بمحدود 6.3 مليون نسمة، أي ما مجموعه 49٪ من مجموع العمالة في القطاع الخاص في أستراليا⁽²⁾.

يتضح بوضوح تام أهمية المعلومات المقدمة من قبل الأعمال التجارية إلى المكتب الأسترالي للإحصاء، وإلى أهمية الإفصاح الإجمالي والاختياري الذي يضمن في النتيجة المنفعة لشرية واسعة من المستفيدين من تلك النتائج المستخلصة من المعلومات والبيانات، والتي في النهاية تشكل مصدراً لا يستغنى عنه في العديد من الدراسات والاستراتيجيات المستقبلية للعديد من المشاريع والبرامج الحكومية والأهلية على حد سواء.

إن الظروف الاقتصادية العصيبة التي تمر بنا هذه الأيام، ونحن نحوض غمار الأزمة المالية الدولية والتي لازالت تعصف بالعديد من الدول الأوروبية العريقة والتي كانت أحد الأسباب الرئيسية التي أدت بالنتيجة إلى إزاحة عدد من الحكومات التي كان لها باع طويل في السيادة المالية الدولية والتي لم تنفع معها محاولات التوقيع المالية لإنقاذها من السقوط

(1) Ibid

(2) <http://www.abs.gov.au/> viewed at 2.40am Saturday the 26th of November 2011, West Australian time.

المشين، إنه وقت عصيب لأعماله، يجب أن تستغل كافة الأدوات الإيجابية المتاحة لنا لتقليل الأثار السلبية للأزمة المالية الدولية الحالية. وبما أننا نبحث موضوع الإفصاح الاجباري والطوعي معاً، وبعد أن علمنا أن الإفصاح الاجباري يعتبر إلزاماً قانونياً (في الغالب) لانه يركز على أسس وتعليمات قانونية محددة، لذا فإن التركيز على أهمية وضرورة إبراز دور الإفصاح الاختياري ونحن في هذه المرحلة الاقتصادية، يعتبر من الاهمية بمكان يستوجب معها تقديم مايجب تقديمه من معلومات إضافية واضحة ودقيقة، تقيّد كافة الاطراف المستخدمة للمعلومات والبيانات للوصول الى قاعدة تامة من أن هذه المعلومات الاضافية المفصح عنها، قد ساعدت وساهمت كثيراً في توضيح العديد من الامور الغامضة التي لم تكن واضحة للمستفيد قبل إضافتها.

الكاتب يركز على أهمية اعتماد الشركات وخاصة الكبيرة منها ومن خلال تقاريرها السنوية المالية اعتماد اسلوب الإفصاح الاختياري لتقديم معلومات وبيانات وبطريقة طوعية واختيارية، تضيف جوانب مشرقة لتلك التقارير المالية، وبالاخص تلك الوحدات الاقتصادية التي تعاني من الخسائر الناجمة عن العديد من الاسباب والتي قد تكون من مجملتها الظروف المالية الدولية الحالية، وتعتبر فرصة مناسبة لها لزج الثقة بالمساهمين والمستثمرين لشرح المسيات التي كانت وراء تحقيق الخسائر الحالية، وأيضاً لتحقيق المصداقية والشفافية بالمعلومات المفصح عنها، وليصبح اسلوب الإفصاح الاختياري للمعلومات والبيانات هو الاسلوب المتبع والمعتمد في المستقبل، وقد يكون من الافضل اتباع هذا الاسلوب بشكل واسع خاصة في اجتماعات مجلس الادارة بالمساهمين وممثليهم، فمن طريق طرح اي إستفسار بشأن أي فقرة من فقرات التقرير المالي للوحدة الاقتصادية، يفضل أن يتم الإفصاح الاختياري عن المزيد من المعلومات المساعدة والايضاحية والتي في النهاية ستساعد على زيادة نشر الثقة في مجلس الادارة والهيئة التنفيذية للوحدة الاقتصادية، هذا وقد سبق أن أشرنا في أحد الباحث السابقة من هذه الاطروحة الى أن شركة (ديل) لصناعة الأجهزة الألكترونية كانت قبل سنوات قد حققت خسائر كبيرة في مبيعاتها، وقد استطاعت شركة ديل تحويل هذه الفرصة الى فرصة استثمارية من خلالها أبدت صراحتها بتكبّد تلك الخسائر والاسباب الداعية الى ذلك، لكنها في نفس الوقت أقنعت المساهمين والمستثمرين من خلال فقرات التقرير الذي يعتبر

نموذجاً مثالياً للإفصاح الاختياري، حيث تم الإشارة إلى بعض الأمور التي كانت تشغل بال العديد من مساهمي الشركة وما هو موقف مجلس الإدارة منها والتي بالنتيجة ساهمت في زرع الثقة بين مجلس إدارة الشركة والمساهمين، وأضافت في النهاية المزيد من المصداقية على المعلومات والبيانات المقدمة في التقرير المالي للشركة، وهذا ما سيؤدي في النتيجة إلى زيادة الثقة بالمعلومات والبيانات المستقبلية لمجلس الإدارة، وكذلك الحال بالنسبة إلى القرارات المتخذة من قبله في العديد من المجالات الاستثمارية المستقبلية، وفعلاً استطاعت هذه الشركة الالكترونية في النهاية من تعديل موقفها المالي في السنوات اللاحقة محققة أرباحاً مشجعة لمساهميها.

قد يتوفر للعديد من المدراء التنفيذيين معلومات عن الاداء الحالي والمستقبلي لمنشأتهم أكثر من غيرهم من الخارج، وقد أفادت عدة دراسات أن لدى هؤلاء المديرين الحافز للإفصاح الاختياري عن هذه المعلومات، ومن هذه الحوافز انخفاض تكلفة معاملات تبادل الأوراق المالية للمنشأة، وزيادة إهتمام المحللين الماليين والمستثمرين وزيادة السيولة وانخفاض تكلفة رأس المال، وقد يكون التقرير المالي أداة غير كاملة لاتصال المديرين بالمستثمرين خصوصاً في الآتي⁽¹⁾:

1. للمديرين السلطة الأعلى للمعلومات عن منشأتهم.
2. لا تحقق حوافز المديرين مع مصالح حملة الأسهم.
3. عندما تكون قواعد المحاسبة والمراجعة غير كاملة، فيمكن عن طريق آليات التعاقد، مثل ربط مكافآت المديرين بقيمة الأسهم في الأجل الطويل تقريب التعارض بين المديرين وحملة الأسهم.

إن الإفصاح الاختياري عن العديد من الجوانب التي تتعلق بالعمل التجاري تعتبر حالة صحيحة بشكل عام، تساعد على إيصال وشرح بعض الجوانب التي قد يكتنفها الغموض أو عدم القناعة التامة، هذا بطبيعة الحال فيما يخص الوحدات الاقتصادية الكبيرة الحجم، أما على الصعيد الآخر من الأعمال التجارية والتي تمثل الاعمال التجارية الصغيرة والتي تدرج من ضمنها الاعمال التجارية العربية في أستراليا، فمن

(1) المحاسبة الدولية، مصدر سابق، ص 190 .

الملاحظ أن هذا الإفصاح قد يكون محدوداً بالقياس إلى الإفصاح الاجباري أو الإلزامي الذي لا يمكن تجاهل آثاره ووقعه على هذه المجموعة من الأعمال التجارية الصغيرة. الكاتب يرى أن مسألة الإفصاح الاختياري قد تبدو للعديد أمراً سهلاً، لكنها في رأيه قد تتعارض مع بعض جوانب سرية البرامج والأعمال والخطط المستقبلية للوحدة الاقتصادية، وقد يتراجع العديد من المدراء عن فكرة الإفصاح الإضافي للمعلومات أو على الأقل هم يعارضون هذه الفكرة من منطلق إفساء أسرار أعمالهم، وعليه فيجب الانتباه. ونحن نرى ضرورة الموازنة ما بين المنفعة المتوقعة من الإفصاح الاختياري وحجم المعلومات والبيانات المقدمة عن الفعاليات والنشاطات الحالية والمستقبلية للوحدة الاقتصادية، إضافة إلى الالتزام بالمهنية العالية لقواعد الحوكمة التي توفر المزيد من الضمان لنجاح وديمومة الأعمال التجارية، وخاصة إذا ما أخذنا موضوع ازدياد عدم الاستقرار والتقلب الحاد في أسعار الأسهم في الأسواق المالية والتي يتطلب الأمر معها اتخاذ قرارات قد تتصف بالصعوبة وفي الوقت المناسب، وبخلافه فإن الفرص المتاحة تتغير بالثواني والدقائق وليس بالأيام، وهذا ما نلمسه بوضوح هذه الأيام من خلال تقلبات أسعار الأسهم في أسواق المال المحلية والدولية.

من هذا المنطلق يرى الكاتب أن إعطاء تفاصيل وافية وكافية ضمن الإفصاح الاختياري عن الكثير من الأمور التي تتعلق بتوقعات المساهمين وعدم الاقتصاد على جانب واحد أو بعض الفقرات البسيطة والمختصرة في التقارير المالية للوحدات الاقتصادية، سيساعد تلك الوحدات وبشكل إيجابي على تجاوز العديد من العقبات والصعوبات وبالتالي سيساعد على تحقيق أهدافها بالشكل الممكن والمطلوب ومواجهة العديد من تحديات الأسواق المالية الحالية.

المبحث الثالث

الإفصاح المالي وأثره على الأعمال العربية في إستراليا

أولاً: الإفصاح دوره وأثره في تمويل الأعمال التجارية العربية في إستراليا

دون شك يعتبر الإفصاح عن المعلومات والبيانات من الأمور المهمة في حياة الأعمال التجارية وكذلك الحال بالنسبة للمجتمعات بشكل عام، فقد يبقى الإفصاح عن بعض الجوانب الغامضة من أعمال بعض الجهات الحكومية أو مؤسسات دولية مشهورة غير معلن عنه، وقد لا يمرُّ أحد من المطالبة بمثل هذا الاجراء، ويبقى الامر مستوراً دهنراً من الزمن الى أن تحين فرص جديدة تتغير معها الاجراءات، وقد تخلق ظروف ملائمة إن صح التعبير يمكن معها من المطالبة بالإفصاح وبأصوات عالية لا يمكن إسكاتها أو كتمانها، ولعل السياسة الجديدة التي اتبعتها البنك الدولي الجديدة للإفصاح عن المعلومات تعتبر خير مثال على ذلك.

لقد ظل الوصول إلى وثائق البنك الدولي وصنع القرار في وقت ناجز من الشواغل الأساسية لمنظمات المجتمع المدني لفترة طويلة. وفي الثمانينيات والتسعينيات، استهدفت منظمات المجتمع المدني البنك الدولي لتمويل المشروعات المدمرة للبيئة والمجتمعات. واكتشف أن البنك علق معلومات أساسية عن المجتمعات المتضررة، وأنكر عليها الحق في المشاركة في صنع القرار بشأن الغرض من المشروعات، وتصميمها، وتنفيذها⁽¹⁾.

(1) سياسة البنك الدولي الجديدة للإفصاح عن المعلومات: كيف يمكن للمجتمع المدني ضمان التنفيذ الملائم؟ إيمي عقداوي، مركز معلومات البنك الدولي 2010 / 04 / 15 ، المأخوذة من المصدر التالي:
<http://www.bicusa.org/ar/Article.11848.aspx>

بعد التعرض لانتقادات متزايدة، بنى البنك في عام 1985 أول القواعد الخاصة به للإفصاح عن المعلومات. وفي 1991، دفعت مؤسسات المجتمع المدني البنك لإطلاق التقييمات البيئية قبل الموافقة على المشروعات، وفي 1993، بنى البنك سياسة رسمية للإفصاح عن المعلومات، والتي قدمت وثائق معلومات المشروعات نتيجة لضغوط المجتمع المدني والتهديد من الكونغرس الأمريكي بتعليق التمويل. وتم إطلاق وثائق معلومات المشروعات قبل اعتماد المشروع وتوسيع نطاق الوصول إلى تقييمات المشروع بعد الاعتماد. وفي 2001، راجع البنك سياسة الإفصاح الخاصة به للمرة الأولى، وأصدر وثائق بشأن قروض الإصلاح الهيكلي (على الرغم من أن ذلك تم بعد اعتماد القروض)، وتقارير الانتهاء، وجدول أعمال مجلس الإدارة. إلا أن سياسة 2001، والتي دخلت حيز التنفيذ بعد ذلك بعام، كانت تعاني من العديد من الفجوات، يمكن أن يكون أبرزها هو أن السياسة التي أقرت مبدأ افتراض الإفصاح، كانت في واقع الأمر متعارضة مع هذا المبدأ، وكذلك تضمنت السياسة القديمة قائمة باستثناءات الإفصاح، والتي كانت مكتوبة على نطاق واسع بحيث يمكنها تبرير تعليق أي نوع من المعلومات تقريباً.

هذا بالإضافة إلى أن البنك الدولي كان قد قدم قائمة إيجابية للوثائق التي تم الإفصاح عنها، ولكن لكل ما لم يتم تحليده، كان هناك افتراض عام بعدم الإفصاح عنه، هذا إلى جانب بعض الأمور السلبية الأخرى⁽¹⁾.

وفق السياسة الجديدة للبنك الدولي وفي 17 من تشرين الثاني عام 2009، تمت الموافقة على سياسة المراجعة، التي تحققت بعد عملية مراجعة امتدت لمدة سنة كاملة، واجتماعات في 33 بلداً مع مواطنين وممثلي حكومات، ومنظمات مجتمع مدني، ومثلي القطاع الخاص، والاكاديميين، والمنظمات الدولية، والوكالات المانحة. هذا وقد تبنت السياسة الجديدة خمسة مبادئ أساسية هي:

1. تعزيز الوصول إلى المعلومات، ومن ثم تبني قائمة سلبية بدلاً من قائمة إيجابية كما كان الحال في السياسة القديمة.
2. تتضمن السياسة الجديدة قائمة واضحة لاستثناءات الإفصاح عن المعلومات.

(1) نفس المصدر السابق.

3. ضمان عملية التداول.
 4. تتضمن السياسة الجديدة إجراءات واضحة للإفصاح عن المعلومات.
 5. الحق في الالتماس.
- هذا بالإضافة إلى أن السياسة الجديدة للبنك أقوت بأهمية ترجمة معلومات بعضها إلى اللغات المحلية، وتعد بالنظر في إطار عمل الترجمة الحالي بالبنك لضمان المزيد من الوصول العادل إلى المعلومات المفصّل عنها من قبل جميع الأطراف المعنية⁽¹⁾.
- بالإضافة إلى تبني البنك الدولي قائمة سلبية، فللمرة الأولى تبني السياسة الجديدة توسيع نطاق الإفصاح ليشمل الوثائق التي يتم إعدادها خلال مرحلة التنفيذ للمشروعات والبرامج. وسيتيح ذلك للمجتمع المدني أن يلعب دوراً أكثر فعالية لضمان التنفيذ الملائم للأنشطة التي يمولها البنك. كما أن السياسة تسمح الوصول إلى التقارير التحليلية والاستشارية لأنشطة البنك. علاوة على ذلك، سيتم إنشاء نظام لطلبات المعلومات بحيث يشمل آليات داخلية وخارجية للالتماس. إلا أن السياسة الجديدة لازالت بعيدة كل البعد عن أن تكون مثالية. فمن نقاط الضعف الأساسية، الحماية الكاملة للمعلومات الداخلية من خلال عملية تفاوضية - وهو استثناء يمكنه تعليق مسودات المعلومات وتقويض مشاركة المجتمع المدني في عمليات صنع القرار. ومن العوائق الأخرى سلطة الاعتراض المتاحة للحكومات والأطراف الثالثة مثل، المتعاقدين مع البنك والتي ستتيح للحكومات حرقلة إصدار أي معلومات تقدمها للبنك الدولي⁽²⁾.
- علماً بأن البنك الدولي قد بدأ تنفيذ سياسته الجديدة في تموز 2010، وسيسمى مركز معلومات البنك المذكور، بالتعاون مع شركائه من المجتمع المدني، إلى ضمان تنفيذ البنك لسياسته الجديدة الخاصة بالمعلومات والإفصاح عنها.
- قد يتبادر إلى الذهن أن هذا الموضوع بعيدٌ عن موضوعنا الأساس الذي يبحث في الإفصاح دوره وأثره في تمويل الأعمال التجارية العربية في إسرائيل.
- لكن الكاتب يرى أن إعطاء هذا الحدث كنموذج، إنما هو تعزيز لأهمية الإفصاح عن المعلومات والبيانات التي نحن بصدها، فقد تبين لنا من خلال ما جاء في هذا المقال

(1) نفس المصدر السابق.

(2) مصدر سابق.

الذي يتناول سياسة البنك الدولي الجديدة للإفصاح عن المعلومات، الاهتمام بموضوع الإفصاح عن المعلومات المهمة للبنك الدولي والتي كانت مثار جدل واهتمام العديد من الجهات والتي في النهاية يمكننا القول بأنها أجبرت هذه المؤسسة التمويلية العالمية الكبيرة والمهمة على تغيير سياستها بشأن الإفصاح عن المعلومات التي كانت تعتبر سرية أو غير مصرح بالمطالبة بكشفها للغير، وعلى الرغم من وجود بعض الاستثناءات الخاصة بأمور الإفصاح عن بعض المعلومات كما لاحظنا ذلك أصلاً، إلا أن هذه التعديلات الجديدة على سياسة الإفصاح عن المعلومات والتي دون شك قد تتضمن العديد من البيانات المهمة، يعتبر مكسباً مهماً للجهات التي كانت وراء تحقيق هذه التغييرات الجذرية في سياسة البنك الدولي.

من هذا المنطلق ومع اختلاف الحالات التي نحن بصدددها، إلا أن الكاتب يؤكد أن التشابه والمقارنة بموضوعنا الذي نتناوله ضمن هذه الفقرة يعتبر متجانساً من حيث الفحوى، فإن الإفصاح عن المعلومات والبيانات وخاصة المالية منها والتي تتعلق بالأعمال التجارية العربية في أستراليا تعتبر من المسائل المهمة التي تلعب الدور الأساس في تسهيل عملية الحصول على التمويل من المؤسسات المصرفية والمالية الأخرى، ومن غير المنطقي أن يمكن لنا التصور بأن هناك أية جهة مالية باستطاعتها تقديم أي تمويل أو مساعدة مالية معينة إلى جهة أخرى من دون طلب تقديم معلومات وبيانات وغيرها من المستندات والوثائق الثبوتية التي يمكن منها بناء أو اتخاذ قرار مناسب بشأن عملية التمويل برمتها، وقد يتطلب الأمر أكثر من تلك المعلومات والبيانات مثل عملية الكشف الموقعي، والفحص الدقيق للفقرة المراد تمويلها، وقد يتطلب الأمر التوقيع على العديد من التعهدات التي تضمن حق المصرف وما شابه.

من البديهي أن الأسباب التي قد تدعو صاحب العمل التجاري إلى الاتجاه إلى المصارف والبنوك لتمويل عمله التجاري، قد تختلف حسب طبيعة الحالة نفسها، فعلى سبيل المثال الحالات الشائعة التي قد تستدعي صاحب العمل أو إدارة العمل من اتباع هذه الطريقة في التمويل وهي:

1. الحاجة إلى توسيع نطاق العمل الحالي.

2. استحداث خطوط انتاجية جديدة، أو تبديل وتحديث الاجهزة والعدد المستخدمة في الانتاج.

3. فتح فرع جديد في مكان آخر يتطلب المزيد من التمويل والايدي العاملة.

4. عدم إمكانية المالكين من التمويل الشخصي لمواجهة هذه التغيرات الجديدة.

5. شراء عقار للعمل بعد أن كان يمارس النشاط من خلال عقار مستأجر من الغير.

6. قد يكون الهدف من التمويل لتقليل الضرائب السنوية عن طريق خلق مصاريف جديدة.

7. أو قد يكون السبب الرئيسي من وراء التمويل هو ضعف التدفق النقدي للعمل التجاري، وحاجته الى جرعة منشطة من التمويل السريع من البنوك.

أو قد يكون سبباً آخر يدعو رجال الاعمال إلى الالتجاء إلى اسلوب التمويل عن طريق الاقتراض من البنوك والمؤسسات المالية الاخرى.

إذن فحاجة أصحاب الاعمال التجارية إلى التمويل في الغالب هي حاجة للاستثمار، أو قد تكون لمساعدة العمل التجاري في تمويل تدفقاته النقدية التي تواجه بعض المصاعب المالية المؤقتة، أو قد تأخذ صيغة أخرى مثل شراء حصة شريك في العمل وعدم الرغبة في إدخال شريك جديد أو غريب، وغيرها من الاسباب الاخرى التي تستدعي الاعمال التجارية إلى الحاجة إلى التمويل، فهل يمكن للبنك على سبيل المثال أن يرفض مثل هذه الطلبات المقدمة اليه؟ أو هل يمكن للبنك أن يمنح القروض المالية للاعمال التجارية بمجرد استلامه طلب القرض؟

كلنا يعلم أن البنوك والمؤسسات المالية الاخرى تحمي أرباحها من خلال التعاملات التجارية مع عملائها، وهي قد تصرف الملايين من الدولارات في سبيل الاعلان عن خدماتها ونشاطاتها في شتى مجالات وسائل الاعلام المرئية منها والمسموعة والمقروءة، وتسعى من خلال ذلك إلى حث المواطنين حسب اختلاف شرائحهم بمن فيهم أصحاب الاعمال التجارية على التقدم بطلبات الاقتراض اليها، ومن الجدير بالاهتمام أن العديد من البنوك تتنافس فيما بينها في تقديم المزيد من الخدمات وبأشكال شتى وقد تمنح المزايا التي قد تتيح لها تشجيع مجموعات معينة للاستفادة من هذه الخدمات المعلنة، كل هذا

ولكن يبقى السؤال المهم في هذا المجال هو: هل يتساهل البنك في شروط منحه تلك القروض؟.

قد يبدو أن هناك تناقضاً بين الأمرين، ونقصد بذلك، أن البنوك من جهة قد تبدو بأنها تحاول تبسيط إجراءاتها في منح القروض المالية وخاصة من خلال منح تخفيضات في مصاريف الرسوم أو حسومات معينة تشجيعية وغيرها من المحاولات التي قد تبدو تسهيلاتاً لأمر كثيرة، بالإضافة الى إرسال مندوبين عنها للقدوم الى أماكن العمل أو أماكن السكن لمناقشة مسألة الحصول على القروض!.

إلا أن واقع الحال لم يتغير، حيث إن المعلومات والبيانات المطلوب تقديمها من طالب القرض تبقى هي المصدر الأساس الذي يمكن اعتماده في تقرير إمكانية الحصول على القرض من عدمه.

هذا بالإضافة الى أن البنوك عامة والمؤسسات المالية الوسيطة الأخرى خاصة، تكون عرضة للمساءلة والتدقيق المستمر من قبل الجهات الحكومية المسؤولة التي تشدد على تطبيق القواعد والخطط الموضوعة للاقتراض، وحسب نسب معينة من مبلغ القرض الأصلي مع توفر الضمانات التي تكفل حماية أصول المصارف من أية مخاطر.

غالباً ما تقوم البنوك وغيرها من المؤسسات المالية بإقراض نسبة محددة فقط من القيمة التقديرية للأصل الذي ينوي العمل التجاري الحصول عليه، فعلى سبيل المثال عندما يقدم صاحب العمل التجاري بطلب تمويل شراء ماكينة معينة ففي هذه الحالة يقلم التكلفة التخمينية لها والتي يتم الحصول عليها من المجهز أو البائع فعلى سبيل المثال لو القيمة كانت بمبلغ 50,000 دولار أسترالي فإن البنك عند موافقته على منح القرض (بعد اقتناعه بكافة البيانات والمعلومات المقدمة اليه من قبل صاحب العمل التجاري)، قد يعطي نسبة معينة فقط قد تصل الى 80٪ من القيمة الفعلية للماكينة وهي 40,000 دولار أسترالي في مثالنا هذا، أما العشرة آلاف دولار المتبقية فيجب على صاحب العمل التجاري أن يوفرها من ماله الخاص، أو من خلال إيرادات العمل، وقد يشترط في أحيان بأن يكون المبلغ الأخير (عشرة آلاف دولار) مودعاً لدى البنك نفسه أو مع غيره من البنوك ولفترة محددة كان تكون ثلاثة أشهر مثلاً، هذا بالإضافة الى أن البنوك وفي أغلب الأحيان تطلب وضع إشارة الرهن على البضاعة وفي مثالنا هنا الماكينة، وبذلك لا يمكن

لصاحب العمل التصرف بها عن طريق بيعها أو نقل ملكيتها إلى طرف آخر أو التصرف بها بشكل آخر، إلا بعد تسديد كامل مبلغها مع الفوائد إلى البنك.

أما في حالة شراء عقار باسم العمل التجاري كأن يكون مقر عمل أو مخزن أو فرع للعمل القائم أو أي شيء مماثل، ففي هذه الحالة وبعد إجراءات تقديم طلب القرض عادة ما يقوم البنك بإرسال أو تكليف جهة مختصة تقوم بتخمين قيمة العقار في ذلك الوقت للوصول إلى قناعة تامة بوجود العقار والتأكد من صلاحيته، بالإضافة إلى أمور أخرى مهمة، وبعد ذلك يقوم البنك بإبلاغ صاحب العمل بقرار البنك بشأن قيمة العقار وعلى ضوء ذلك يحدد مبلغ القرض (علماً بأن البنك لا يلتزم عادة بالقيمة المحددة في عقد الشراء الموقع بين صاحب العمل التجاري وبين وكيل العقارات أو مالك العقار نفسه في حالة علم وجود وكيل عقار كوسيط في عملية البيع والشراء) الذي يمثل نسبة قد تصل في العادة إلى 70٪ من قيمة العقار، وعلى المشتري (صاحب العمل التجاري) أن يتكفل بتوفير المبلغ المتبقي والبالغ 30٪ من قيمة العقار المقدرة⁽¹⁾.

من هنا يبدو لنا أن الاهتمام الأول والأخير يتعلق بالمعلومات والبيانات وخاصة المالية منها التي من خلالها يتم تقييم حالة طالب القرض فيما يتعلق بإمكانياته على التسديد بعد أخذ كافة الأمور الأخرى المتعلقة بالجوانب المؤثرة على عملية منح القرض، والتي قد تشمل على سبيل المثال وليس الحصر، مقدار التزاماته الحالية (قبل الحصول على القرض الحالي)، سجله السابق مع البنك أو البنوك الأخرى، مدة سنين العمل في هذا الحقل، مبلغ مساهمته من أصل القرض، الغرض الذي من أجله تم تقديم طلب القرض، هل هناك برنامج محدد للتنفيذ؟ هل هناك موافقات معينة مطلوبة يجب أن تقدم إلى الجهات ذات العلاقة يتم الحصول عليها قبل تقديم طلب التمويل إلى البنك؟ والعديد من الأمور الأخرى ذات الصلة بالموضوع.

(1) علماً أنه في حالة وجود أي فرق بين السعر المتفق عليه بين البائع والمشتري، وبين القيمة التقديرية للعقار (التي أجراها البنك)، ففي هذه الحالة يتحمل المشتري مسؤولية تغطية الفرق بين المبلغين من حسابه الخاص.

كل هذا وقد يبدو الأمر سهلاً للعديد منا، إلا أنه في واقع الحال تكون مسألة إثبات تقديم مستندات وبيانات ومعلومات موثوقة وشفافة عن نشاطات العمل التجاري إلى البنك، ليس بالأمر الهين والبسيط.

لغرض تفصيل الأمر بشكل يعطي حقه، يود الكاتب الإشارة إلى أنه وضمن المباحث السابقة نظرنا إلى موضوع عدم تفضيل أصحاب الأعمال التجارية العربية في أستراليا ويشكل عام الإفصاح عن معلومات وبيانات عن نشاطاتهم وفعالياتهم التجارية، وغالباً ما يحاول الكثير منهم التهرب من هذه المهمة ويشتى الطرق التي من الممكن استغلال بعض الثغرات ونقاط الضعف التي ترافق التعليمات والقوانين السارية المقعول. أما الحالة مع التمويل المطلوب والذي في العديد من الحالات يعتبر الأسلوب الوحيد الذي يضمن استمرارية العمل والنشاط التجاري وبخلافه قد يكون عرضة لمخاطر الافلاس أو تقليص النشاطات وما إلى ذلك من الأمور الصعبة التي قد تواجه مثل هذه الأعمال التجارية، للأسباب المذكورة أعلاه نرى أن صاحب العمل التجاري يحاول ويشكل استثنائي إظهار قابلية استثنائية في حبه ورغبته في الإفصاح عن المزيد من المعلومات والبيانات المالية وبالأخص فيما يتعلق بجانب الإيرادات ومحاولة تضخيمها، وبالمقابل فإنه يحاول تقليل المصاريف المقابلة لها، وهذه محاولة منه لخلق تصور إيجابي بخصوص نشاطه التجاري ليفوز برضى وقناعة إدارة البنك بأن موقعه سليم وجيد فيما يتعلق بموضوع طلب القرض.

في كثير من الحالات العملية يسعى بعض أصحاب الأعمال التجارية إلى تزوير الحقائق والمستندات وحتى السجلات (إذا تطلب الأمر ذلك)، وفي حالات معينة يتم الاستعانة ببعض الأشخاص الذين سبق لهم أن تقدموا بطلبات مماثلة ولهم نفس الظروف المشار إليها، وقد يتم دفع مصاريف لغرض تزوير الحقائق، بطبيعة الحال ومع محدودية انتشار حالات الفساد الإداري في أستراليا، إلا أنه لا زال العديد من أصحاب الأعمال التجارية العرب في أستراليا يجدون ضالتهم في إبداء المساعدة المطلوبة لهم لقاء مقابل متفق عليه، وقد تقدم ضمانات لتحرير ولحاج منح القرض من قبل البنك، كشرط للحصول على المبلغ المتفق عليه كمقابل لتهيئة الوثائق المقدمة.

لقد بدأت البنوك ومع بداية الازمة المالية الدولية بتضييق الحالات المشار إليها وأخذت تمارس العديد من الطرق للتأكد من صحة المعلومات والبيانات المقدمة، وتبقى هذه الممارسات غير مستحبة ويمكن كشفها بسهولة في كثير من الأحيان، لذا لا يبقى أمام العديد من أصحاب الأعمال التجارية سوى الالتزام التام بمفهوم الإفصاح التام والشفاف للمعلومات والبيانات التي تتعلق بنشاطات العمل التجاري، أو المجازفة في تقديم معلومات مغبرة وبمساعدة من عدة جهات لازالت تحاول إستغلال الظروف المحيطة بهذا الواقع وذلك لقاء أجور عالية في بعض الأحيان مستغلين حاجة صاحب العمل الى مثل هذا القرض الذي قد يعتبر الجرعة المنشطة لأعمال العديد من المصالح التي أخذت تعاني المصاعب وخاصة بعد اشتداد الظروف المالية بعد العام 2007.

يعتبر الإفصاح المحاسبي والمالي والمعلوماتي بشكل عام أمراً هاماً ومؤثراً جداً في عملية تمويل النشاطات التجارية العربية في أستراليا، وإن أهميته تتأتى من كونها تمثل العوامل الرئيسية التي على ضوءها يتم اتخاذ قرار التمويل الذي يتبناه البنك أو المؤسسة المالية بهذا الشأن، وبخلافه تبقى العملية متعثرة وقد يتم رفضها في حالة عدم توفير المعلومات والبيانات أصلاً، وبذلك قد تشكل كارثة في الحياة الاقتصادية لأي عمل تجاري وخاصة الأعمال التي تعتمد في تمويل العديد من نشاطاتها على القروض المصرفية وغيرها من المؤسسات المالية العاملة.

من الطبيعي أن تلجأ العديد من الوحدات الاقتصادية الى تمويل نشاطاتها وفعاليتها الأخرى خلال فترات معينة من ممارستها لأعمالها ونشاطاتها، وقد تكون البنوك والمصارف الأخرى إحدى الخيارات المتاحة لها لتحقيق ذلك، لهذا يعتبر موضوع توفير المعلومات والبيانات المطلوبة من قبل هذه المؤسسات التمويلية أمراً مهماً، لا بل ضروري جداً لتحقيق هذا الهدف الرئيسي لتلك الوحدات الاقتصادية.

يود الكاتب الإشارة الى أن توفير المعلومات والبيانات المالية المطلوبة من قبل البنوك والمصارف العاملة، تساعد هذه المؤسسات المالية على بناء قرارها السليم فيما يتعلق بمنح القرض المطلوب من علمه، بعد قيام البنوك من التأكد من العديد من الجوانب، لكن كون هذه البيانات غير مستوفية لشروط البنك تبقى مسألة أخرى، لذا

يستوجب على صاحب العمل التجاري التأكد منها قبل الإفصاح عنها وتقديمها الى تلك الجهات.

نعم قد تكون البيانات المقدمة تامة وكاملة، وقد تكون شفافة، وتمثل واقع الحال الذي يعيشه النشاط التجاري، إلا ان هذا الأمر مع الأسف الشديد لن يخلم صاحب العمل التجاري في مسعاه للحصول على القرض المطلوب، خاصة إذا كانت تلك البيانات المقدمة لاثثير الى قيام الوحدة الاقتصادية المعنية بتحقيق إيرادات صافية (أرباح تشغيلية حقيقية) وبمقدار يكفل لها موافقة البنك على منح القرض المطلوب.

يرى الكاتب أن غالبية أصحاب الاعمال التجارية العربية في أستراليا يلجأون الى الاستعانة ببعض الوكلاء المتخصصين بالقروض التجارية لغرض مفاتحتهم بالأمر ومن خلالها يتم تقديم طلبات الحصول على القروض، وغالباً ما يكون هؤلاء الوكلاء بمثابة وسطاء البنوك في عملية الاقتراض والتمويل، وبهذا الأسلوب يتمكن طالب القرض التجاري من مصارحة هؤلاء الوكلاء قبل عملية تقديم الطلب رسمياً، وفي الغالب يقدم هؤلاء الأشخاص خدماتهم للعملاء مجاناً⁽¹⁾، لأنهم يحصلون على عمولتهم من البنوك نفسها، وهي طريقة شائعة في أستراليا وبمثل هؤلاء شريحة واسعة من الوكلاء وإن مهنتهم منظمة بشكل رسمي وهناك متطلبات خاصة يجب أن يتمتع بها كل من يمارس هذه المهمة بالإضافة الى كفاءته وحصوله على مؤهل معين ويخضع الى برامج تعليمية مستمرة لتطوير قابلياتهم المهنية، وغالباً ما يكون الوكيل تابعاً لمجموعة متخصصة في هذا الحقل، وهناك من يعمل لحسابه الخاص بعد أن يحصل على عضوية المؤسسة المختصة بذلك وعلى رخصة خاصة به لممارسة المهنة بعد أن يجتاز كافة الشروط المحددة لذلك⁽²⁾. هؤلاء

(1) هناك بعض الوكلاء يتقاضون مصاريف معينة يتم الاتفاق بشأنها مع طالب القرض، عادة تكون هذه المجموعة من الوكلاء ممن يتعاملون ترتيب أمور القروض مع بعض موظفي البنوك وأيضاً لقاء عمولة أو أجر معين، وفي الغالب يضطر طالب القرض الالتجاء الى هذه المجموعة في حالة عدم استطاعته تقديم بيانات ومعلومات عن عمله التجاري.

(2) وهناك فئة من هؤلاء الوكلاء يعتبرون موظفين لدى البنوك، يقوم بمهمة تسهيل عملية الاقتراض نيابة عن البنك عن طريق الزيارات الميدانية لمواقع العمل والسكن لطالبي القرض.

الوكلاء قد يعتبرون كاستشاريين في العديد من الحالات، فمن خلال شرح المواقف وبيان الحقائق المتعلقة بالاقتراض والظروف المحيطة بكافة جوانبه المعلوماتية والغرض من تقديم طلب القرض، يستطيع الوكيل وكذلك البنك (في حالة لجوء طالب القرض إلى البنك مباشرة، دون الاستعانة بمقدمات أي وكيل)، من إسداء النصيح والارشاد اللازم إلى طالب القرض. وفي أحيان كثيرة قد لا تكون لطالب القرض الصورة الواضحة والإلمام التام بشأن عملية الاقتراض ولا متطلبات عملية الاقتراض (خاصة للذين يقدمون مثل هذه الطلبات لأول مرة)، لذا نرى أنه وبعد مفاحة البنك يمثل هذا الموضوع يتم تحديد موعد معين لمقابلة الموظف المختص بالاقتراض داخل البنك ودائماً يعطى لمثل هذه العملية الوقت الكافي للوصول إلى العديد من الحقائق المتعلقة بموضوع القرض والمهدف منه ومن ثم التطرق إلى مستلزماته والظروف المحيطة به، وغالباً ما يتم اللقاء الأول بين موظف البنك المختص وطالب القرض التجاري للوقوف على أمور يمكن معها توضيح العديد من المسارات، وقد تكون المقابلة الأولى هي بعين الوقت المقابلة الأخيرة أي المرحلة النهائية من مراحل طلب القرض، فقد يتبين من خلال هذه المقابلة بأن عملية الاقتراض ليست بالسهلة كما كان يتوقعها طالب القرض، أو قد يتبين له بأنه لم يتمكن من تقديم المستندات والوثائق المطلوبة، وعليه والحالة هذه تعتبر نهاية الطريق للحصول على القرض.

في حالات أخرى تعتبر المقابلة الأولى التي تجري مع البنك المانع للقرض، سواء تمت في البنك نفسه أو في مقر الوحدة الاقتصادية أو في أي مكان آخر (وقد يقوم بالمقابلة الأولى وكييل التمويل المختص في حالة مفاحته بذلك بدلاً من اللجوء إلى البنك مباشرة)، تعتبر مهمة جداً للتعرف على تفاصيل المتطلبات اللازمة والتي يجب أن يوفرها طالب القرض في المقابلة القادمة والتي قد تتضمن ملئ الاستمارات اللازمة بعد تقديم المستندات الثبوتية المتفق عليها في المقابلة الأولى أو تقديم معلومات جديدة أكثر تفصيلية وقد يتطلب الأمر توفير بعض الكتب والإقرارات الثبوتية صادرة عن محاسب الوحدة الاقتصادية الخارجي، أو عن المكتب المحاسبي الذي يتولى هذه المهمة، يقر فيها بأن المعلومات المالية والبيانات المحاسبية التي تحتويها هذه المراسلات هي فعلاً معلومات وبيانات دقيقة وشفافة وتعبر عن واقع الحال لتلك الوحدة الاقتصادية، وهكذا.

ثانياً: الإفصاح والاقرار والاعتراف ومستقبل الأعمال التجارية العربية في

إستراليا :

يقصد بالإفصاح (Disclosure) على صعيد الوحدات الاقتصادية تحديدًا، وكما أشرنا إلى ذلك سابقاً، بأنه عملية إيصال المعلومات والبيانات التي تتعلق بنشاطات وفعاليات الوحدة الاقتصادية إلى الأطراف المستفيدة منها، وقد تكون تلك الأطراف داخلية أو خارجية، محلية أو أجنبية، حكومية أو غير حكومية.

المهدف من الإفصاح باعتباره وسيلة اتصال مع الغير، يتحدد بنوع الإفصاح المطلوب فقد يكون الإفصاح جزئياً يتعلق بموضوع معين، أو شاملاً يتناول مجمل العمليات التي تخضع الوحدة الاقتصادية ونشاطاتها، وقد يكون إفصاحاً اختيارياً أو قد يكون الإفصاح إلزامياً، وعليه يبقى المهدف الرئيسي من الإفصاح هو بناء قرار (اتخاذ قرار) معين يتعلق في الغالب بطبيعة الجهة المستلمة لتلك المعلومات والغاية من حصولها عليها، فمثلاً إذا أخذنا مساهمي شركة معينة كجهة مستفيدة من الإفصاح عن المعلومات المتعلقة بالمركز المالي للوحدة الاقتصادية، فإن هدفهم هو معرفة واقع الحال الذي تعيشه تلك الوحدة وبالأخص من الناحية المالية، وعلى ضوء تلك للمعطيات يتسنى للمساهمين اتخاذ قرارات تتعلق باستثماراتهم في تلك الوحدة، أو ربما تغيير وجهة اهتمامهم إلى جهة أخرى.

الإقرار ويقصد به (Approval)

إقرار: من أقر يقر إقراراً فهو مقرر، ومن معانيه لغة الاعتراف، وأيضاً الإمضاء والرضى، والإقرار في المكان الثبوت فيه.

واصطلاحاً هو الاعتراف بثبوت حق للغير على نفسه، أو نفى حق له على الغير، والإقرار حجة يؤخذ به إذا كان المقر بالغاً عاقلًا مختاراً⁽¹⁾.

كذلك يعرف أو يعبر عن الإقرار بأنه⁽²⁾:

رسالة تعبر عن رأي إيجابي.

(1) <http://www.almaany.com/home.php?>

(2) <http://www.definitions.net/definition/approval>

هو الفعل الرسمي بالقبول مثال: (حصلت خطة البناء على القبول الرسمي من الدائرة المعنية).

شعور برغبة شيء ما أو شخص ما.

شعور بالرضى العام.

الاقرار هو مرحلة الاقتناع الفعلي بأن المعلومات المقدمة هي التي تمثل الحقيقة بعينها، ومن هذا المنطلق يمكننا القول إن الإقرار يمثل المرحلة النهائية لتقديم المعلومات والبيانات المعترف بها، ويمكن أيضاً أن نقول بأن الإقرار في الغالب يكون مدوناً أي مكتوباً وغتوماً بتوقيع الشخص مقدم الاقرار.

الاعتراف ويقصد به (Recognition)

هناك بعض الأمور التي تدعو إلى استخدام مفهوم الاعتراف منها⁽¹⁾:

الاعتراف بشيء بعد أن تم التعرف عليه ووجوده.

الاعتراف بإيجاز مهمة أو خدمة أو مهارة ما التصور بوجود شيء

الفرق بين مفهوم الإقرار والاعتراف بالمعنى العام المطلق، هو أن عملية الاعتراف بشيء ما قد تكون موجودة فعلاً، ولكن عملية الاقرار بهذا الشيء غير حاصلة. من هذا المنطلق لا يمكننا الإقرار بالشيء من غير الاعتراف به أولاً.

من الامثلة على ذلك في الحياة العملية كثيرة فمثلاً قد يعترف المرء بأن الطريق الجوي أسرع وسيلة متاحة للانتقال والسفر، إلا أنه لا يقر باستخدامه لأسبابه الخاصة.

على مستوى الأعمال التجارية الصغيرة قد يعترف صاحب العمل أو مدير الوحدة الاقتصادية بأهمية المعلومات والبيانات المتعلقة بالنشاط التجاري، إلا أنه في الوقت نفسه لا يقر بأهمية كشفها للغير لأنها قد تؤثر على خصوصيات الانتاج او الخدمات المقدمة (على الأقل من وجهة نظره) !!

يبدو أن الكلمات التي تم الإشارة إليها سابقاً قد تكون متداخلة المعاني، حيث إن الاعتراف بالشيء وبالخصوص نحن نتحدث عن موضوع محاسبي أو مالي فإننا نقصد به إثبات حقائق لم تكن معلنة مسبقاً، أو أنها لم تكن أكيدة، هذا من ناحية.

(1) . <http://dictionary.reference.com/browse/recognition>

ومن ناحية أخرى فقد يمثل الاعتراف تقديم أدلة جليدة لإثبات معطيات سابقة، لم يكن معترفاً بها بشكل نهائي. فعلى سبيل المثال عندما يقدم صاحب العمل التجاري إقراره (اعترافه) الضريبي إلى دائرة الضرائب الأسترالية، من المحتمل أن لا يؤخذ بمحتوياته كاملة، بل يطلب منه تقديم إقرارات إضافية أو مستندات ثبوتية بالأرقام المدرجة باستمارة الإقرار الضريبي لتأييد صحة ما جاء بالاستمارة من معلومات وبيانات وهكذا.

الكاتب يؤكد بأنه في واقع الأمر نرى أن العديد من أصحاب الأعمال يستخدمون هذه التعبيرات وهم في الغالب يقصدون بها نفس مفهوم الإفصاح، أي بمعنى أدق إن الإقرار أو الاعتراف أو الإفصاح عن المعلومات والبيانات قد تعني نفس الشيء لدى العديد من مستخدمي هذه الالفاظ أما المعنى اللفظي أو اللغوي لها فقد يختلف حسب موقعها في الجملة.

كما نعلم أن كلاً من القياس (بوحدة نقدية موحدة)، والاعتراف بتلك الحالات المقاسة عن طريق تسجيل أحداثها الفعلية، بالإضافة إلى الإفصاح عنها إلى الجهات المستفيدة، جميع هذه المراحل تمثل في مجملها العملية المحاسبية التي نحن بصدددها، وعليه فمن الممكن أن تتداخل هذه الكلمات لكن في النهاية قد تؤدي إلى الغاية المرجوة منها وهي الإفصاح والإقرار عن المعلومات والبيانات الخاصة بالوحدة الاقتصادية.

قد ينظر إلى الإفصاح المحاسبي على أنه مفهوم نسبي وليس مطلقاً، حيث لا يمكن أن يكون هناك مصطلح واحد للإفصاح يعتبر مقياساً أو معياراً موحداً لكافة الحالات، فهو يختلف باختلاف الغرض منه وكذلك حسب الجهة المستفيدة من المعلومات التي يتضمنها الإفصاح.

ويرى بعض الباحثين بأن الإعلام يتعدى دوره عملية الإفصاح إلى أن يدرك مستخدم المعلومات وما يقصده متحجها، حتى يصل إلى حالة معقولة من الفهم والإدراك، فالإعلام المحاسبي مفهوم متسع ويرتبط بالإفصاح والاتصال وأدوات الاتصال التي تهتم بعرض وتوصيل المعلومات بالصورة التي تجعل القوائم المالية غير مضللة ومفهومة لدى مستخدميها وملائمة للغرض الذي تستخدم من أجله⁽¹⁾.

(1) <http://www.aco4arab.com/acc/showthread.php?t=2646>.

السؤال الذي يطرح هنا هو، هل هناك فعلاً علاقة يمكن لمسها وإثباتها ومن خلالها يمكن القول إن كل من الانفصاح والاقرار والاعتراف تؤثر بشكل ملموس على الأعمال التجارية العربية في أستراليا؟.

أو بمعنى أصح ما هو تأثير هذه المفردات على مستقبل الأعمال التجارية العربية في أستراليا؟.

قد يبدو لنا أن الإجابة المنطقية عن هذا التساؤل ستمكثنا الوصول الى بعض الحقائق الواقعية لما يجري فعلياً بين أصحاب الأعمال التجارية العربية في أستراليا من جهة وبين الجهات ذات العلاقة بعملية الانفصاح والاقرار والاعتراف من جهة أخرى، فمن خلال عملية الاستبيان التي أجريت حصرياً على شريحة معينة من أصحاب الأعمال التجارية العربية في أربعة ولايات أستراليا لغرض التعرف على بعض الجوانب المهمة والمتعلقة بعملية الانفصاح وكيفية التعامل معها من قبل أصحاب الأعمال التجارية العربية، للمساعدة والمساهمة في الوصول الى بعض النتائج المنطقية والتي من خلال تحليلها ستفيد موضوع بحثنا ضمن هذه الأطروحة، إضافة الى جوانب أخرى عديدة وردت في متن الأطروحة، تمكثنا من خلال استقراء المعلومات والبيانات المستخلصة من استمارة الاستبيان المذكورة أعلاه كم التوصل الى بعض السمات التي يمكن أن تصف ويشكل عام أغلب الأعمال التجارية العربية في أستراليا:

1. يغامر العديد من أبناء الجالية العربية في مشاريع تجارية مختلفة، دون معرفة أو دراية فنية أو مهنية مسبقة بكثير من الأمور المتعلقة بتلك الأعمال التجارية والتي يمكن اعتبارها متطلبات الحد الأدنى الواجب توفرها لمثل تلك الأعمال.
2. ضعف الوعي المحاسبي والضريبي والمالي بشكل عام يعتبر من الأمور التي ساهمت بشكل واضح في زيادة تعقيد الأمور أكثر مما هي عليه، وبالتالي أثرت وتؤثر على الأعمال التجارية العربية في أستراليا، وخاصة الحديثة منها.
3. استخدام أو اعتماد المواطن العربي في أستراليا لرأسمال مشروعه (عمله التجاري) من أمواله الخاصة أو على مدخرات شخصية قد يصعب معها إثبات مصادرها والتحقق من صحتها وشفافيتها.

4. عند الحاجة والضرورة، الاعتماد على الاقتراض الشخصي من الأقارب والمعارف لتمويل الأعمال التجارية، مما قد يخلق مشاكل اجتماعية عديدة فيما بعد وقد تمتد آثارها إلى الأعمال التجارية نفسها، وتؤثر في النتيجة على مستقبل نجاح واستمرارية النشاط التجاري .
5. بيع بعض الموجودات والحلي والمجوهرات التي يكتزها شخصياً أو أحد أفراد عائلته (خاصة زوجته) والتي تعتبر من العادات السائدة والشائعة لتمويل العديد من الأعمال التجارية لدى أبناء جاليتنا العربية في إسرائيل.
6. ضعف الوعي المصرفي لدى المواطن العربي بشكل عام أدى إلى عدم التعامل مع المؤسسات المالية بشكل واسع، وأن عدم إيداع مدخولات (الائرادات التشغيلية) للأعمال التجارية لدى المصارف وبالتالي عدم دفع المصاريف والمستحقات بواسطة الصكوك أو التحويلات النقدية الالكترونية الشائعة الآن، وهناك قسم منهم يحاول تمويه حقيقة أعمالهم عن طريق الاحتفاظ بأغلب قوائم ومستندات الصرف التي تتعلق بمشتريات ومصروفات الأعمال لكن هذه لا تقابل كافة الايرادات حسب المبدأ المحاسبي المعروف (لأن القسم الكبير من الايرادات تكون مستلزمة بشكل تقدي أي من دون تسجيله أو قبله ضمن الايرادات المستلزمة نتيجة الفعاليات الحقيقية للأعمال، ومن هنا يتضح عدم إمكانية اعتماد هذه البيانات والمعلومات بشكل كبير في تقرير المركز المالي للوحدة الاقتصادية، وقد يؤدي الاعتراف بها لاحقاً لأي سبب كان إلى بعض المسائل القانونية التي لسا بصددها هنا (مثل المسألة القانونية وفقاً لقانون الخدمات الاجتماعية، أو قانون ضريبة الدخل الوارد ذكره سابقاً).
7. استخدام بعض العاملين ضمن النشاطات التجارية العربية في إسرائيل بشكل مخالف للقوانين والاعراف المعمول بها، مما يزيد الأمر سوءاً عدم الإفصاح عنهم وعن نشاطاتهم ومدخولاتهم للجهات المسؤولة وذات العلاقة بالموضوع، مما يعرض كلاً من صاحب العمل نفسه والعاملين (المستخدمين) إلى المسألة القانونية، والمحاسبة الإدارية لدى العديد من الجهات الرسمية.

8. عدم الإفصاح عن عدد الساعات الفعلية لعمل العاملين، أو عدم إعطاء البيانات الفعلية عن مقدار دخلهم، وفي أغلب الأحيان يتم تشغيل أفراد العائلة والاقارب ضمن فعاليات الأعمال التجارية ويتم دفع رواتبهم بشكل نقدي غير مقيّد (مثبت) في السجلات الرسمية لصاحب العمل، أو يتم تسجيل جزء يسير من هذه الفعاليات فقط وإخفاء القسم الآخر منها.
9. اعتماد العديد من أصحاب الأعمال التجارية العرب على أنفسهم في إعداد وتقديم البيانات والمعلومات المطلوبة من قبل الجهات الرسمية وخاصة الضريبة منها، وهذا ما ما يوقعهم في الأخطاء ومآزق حسائية وضريبية قد يؤدي تصحيحها إلى تحمل مصاريف باهظة. في بعض الأحيان، ومن ناحية أخرى فإن استخدام الصكوك المصرفية في إثبات عملياتهم التجارية، وعدم استخدام الحاسوب أو برامجه المتوفرة في مجالات أعمالهم، والاعتماد على المعاملات النقدية في كلا الحالتين (البيع والشراء) كل ذلك يخلق مشكلات عديدة لا حصر لها.

غالباً ما يكون الإفصاح عن المعلومات والبيانات المتعلقة بنشاطات وفعاليات الوحدة الاقتصادية وحتى على نطاق صاحب العمل البسيط، عقبة فعلية أمام نجاح وتقدم ونمو العديد من الأعمال التجارية العربية في إستراليا، وهذا ينسحب أيضاً على كل من مفهومي الاعتراف والاقرار، ومع الأسف الشديد فإن السبب في ذلك قد يعزى إلى بعض النقاط المهمة والتي أشرنا إلى غالبيتها أعلاه وإلى غيرها من الأسباب التي سيتم بحثها في الجزء الأخير من هذا الفصل في هذه الأطروحة.

إن طبيعة التعاملات التجارية والاقتصادية ليست مستقرة بل تتغير حسب الظروف التي يمر بها اقتصاد البلد بشكل عام، وهذا قد يتأثر بعدة عوامل أساسية منها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والبيئية والمناخية وغيرها من العوامل التي قد تلعب دوراً كبيراً في تغيير مسارات العديد من الأعمال التجارية وقد تختلف هذه العوامل وتأثيراتها من سنة إلى أخرى، أو من فترة زمنية إلى أخرى، وفي حالات معينة قد يستمر تأثير أحدها أو قسم منها إلى سنين عديدة، ولعل أحسن مثال على ذلك هو ما نلمسه

ومنذ أكثر من ثلاث سنوات من تأثير الازمة المالية الدولية على مختلف القطاعات الاقتصادية وحتى السياسية في كثير من بلدان العالم.

إن الأعمال التجارية العربية في أستراليا ليست استثناء عن مثيلاتها من الأعمال التجارية في الدول الأخرى، وأيضاً فإن الأعمال التجارية الصغيرة عانت مثلما تعاني منه الوحدات الاقتصادية الكبيرة، إلا أنه في واقع الحال لم يكن تأثير هذه العوامل كبيراً على الأعمال الصغيرة، وهذا قد يعزى إلى العديد من العوامل من جعلتها ما يلي:

1. أغلبها أعمال عملية لاهلاقة لها بالعوامل الخارجية وتأثيراتها.
2. صغر حجم رأس المال المستخدم، ومحدودية التصرف بالأموال.
3. قلة عدد العاملين الذين يستخدمهم العمل الصغير، وبالتالي ضعف تأثير ذلك على العمل أو العمالة.
4. تنتشر هذه الوحدات الاقتصادية الصغيرة في أماكن عديدة من المدن الأسترالية وبذلك لن يكون هناك أي تأثير ملموس على إغلاق واحد منها لأي سبب من الأسباب.
5. كما ذكرنا سابقاً، فإن وجود ضعف شديد في الوعي المصرفي والمالي والحماسي بشكل عام، يجعل هذه الأعمال الصغيرة عرضة للمخاطر حتى إن لم تكن تعاني منها في الظاهر.
6. إن نسبة كبيرة من هذه الأعمال تعتبر مغلقة على أفراد العائلة الواحدة، وبذلك يتم تدبير أمورها المالية فيما بينهم، من دون الحاجة إلى اللجوء إلى المصارف للاقتراض. وكذلك الحال بالنسبة إلى استخدام أيدي عاملة جديدة (عند الحاجة).
7. ضعف الكوادر الإدارية المتمرسه يجعل هذه الأعمال عرضة للعديد من المنخفضات التي قد تقود في الكثير من الأحيان إلى الفشل ومن ثم الانهيار والاغلاق.

مما تقدم يستوجب علم إهمال دور الإفصاح والإقرار والاعتراف وحتى الإبلاغ عن المعلومات والبيانات التي تتعلق بنشاطات الوحدات الاقتصادية، علماً بأن علم الاهتمام بها في الوقت الحاضر وبالاخص من قبل الأعمال التجارية العربية في أستراليا

تعتبر هي السمة الغالبة عليها، إلا أن الكاتب يرى أنه لا مجال لمستقبل تلك الاعمال من دون الاهتمام الجدي والفعال بنمو تلك الوسائل المؤثر على الكثير من الجوانب التي تتعلق بمستقبل الاعمال العربية في أستراليا.

يبدو أن الاساليب التي تتبعها الجهات الحكومية في استراليا حالياً، قد لا تبدو مؤثرة النتائج بشكل فعال. وقد سبق أن تطرقنا الى أن القوانين والتعليمات وغيرها من التشريعات التي تنص على ضرورة تقديم المعلومات والبيانات المختلفة عن نشاطات وفعاليات هذه الاعمال الصغيرة، وكما ذكرنا أيضاً بأن العديد من هذه الوحدات الاقتصادية (وخاصة الصغيرة منها) تتجاهل عن عمد القيام بواجباتها المنصوص عليها بموجب القوانين السائدة، وغالباً ما تفرض عليها غرامات نقدية تعتبر برأي الكاتب أساليب غير ردية وغير مجدية لإقناع هذه الوحدات الاقتصادية في تغيير ممارساتها وفق المنطوق السليم للتعليمات واللوائح الصادرة عن دوائر الدولة المعنية.

من الجدير بالذكر الإشارة هنا الى أن تساهل القوانين وتعليماتها مع الوحدات الاقتصادية وخصوصاً مع الاعمال الصغيرة لم يكن نتيجة الاهمال المتعمد من الجهات المسؤولة في استراليا، بل لولاء حكمة واضحة في هذا التساهل غير المعلن، لأنهم إذا شددوا على الناس، توقف الكثير من أصحاب الاعمال الصغيرة عن عملهم وأصبحوا عاطلين، ومن ثم أصبحوا عبئاً على مكاتب الرعاية الاجتماعية، وهذا بشكل عام ما تحشاه أستراليا وغيرها من البلدان الاوربية، أي بمعنى آخر فإن مبدأ (شيئ أحسن من لا شيء) هو مبدأ عالمي مطبق في استراليا كما في غيرها من البلدان الاوربية.

يرى الكاتب أن الوقت قد حان للجهات الحكومية الاسترالية لكي تعيد النظر في أساليبها القديمة التي تعتمد بشكل كبير على الثقة الكاملة بالمواطن الاسترالي بكافة أطيافه، وحيث كان ذلك هو السبب الرئيسي في استغلال الوضع الحالي وعدم الالتزام بتعليمات الإفصاح والإقرار والاعتراف بالشكل المنصوص عليه في القوانين والتعليمات الصادرة بموجبها، ومع وجود احتمالات إجراء تدقيق على النشاطات والفعاليات وعلى المعلومات والبيانات التي تم الإفصاح عنها من قبل تلك الجهات الحكومية المختصة، إلا أن الاساليب المتبعة في هذا الشأن ويرأي الكاتب لا تبدو أساليب جيدة الى الحد الذي معه

يمكن إيقاف أو تفادي حصول الكثير من التجاوزات على فقرات القوانين والتعليمات الصادرة بموجبها.

لا بد أن العديد من التقارير والدراسات السرية (غير المعلنة)، قد تكون بين أيادي العديد من المؤثرين على متخذي القرارات السياسية والاقتصادية في أستراليا، والتي من المحتمل أن تشير إلى أهمية إعادة النظر بمستوى فعالية الأنظمة الرقابية المتعلقة بالأعمال التجارية الصغيرة وخاصة إذا ما أخذنا بنظر الاعتبار أن هذه الأعمال تمثل مانسته 95٪ أو أكثر من مجمل الأعمال التجارية في أستراليا.

من المؤكد أيضاً أن بلداً كاستراليا هو الذي يعتمد في تمويل ميزانيته العمومية على مصادر التمويل التي تشكل الضرائب المستحصلة من الأفراد والوحدات الاقتصادية على أنواعها الجزء الأكبر منها، سوف يحاول جاهداً الوصول إلى أساليب وطرق يمكن معها حل المشكلة الحالية التي من خلالها سيتمكن من تحصيل الكثير من الإيرادات التي لم يتمكن من تحصيلها سابقاً.

تشير الإحصائيات الرسمية الصادرة عن الجهات الضريبية الأسترالية إلى أن مجموع مبالغ الضرائب المستحصلة من الأفراد (مثل نسبة كبيرة منهم أصحاب الأعمال التجارية الصغيرة الذين غالباً يندرجون ضمن هذه الشريحة لأغراض احتساب ضريبة الدخل الأسترالية) بلغت ما مقداره (549898) مليون دولار أسترالي في العام 2010، أما إيرادات الضرائب المستحصلة من الوحدات الاقتصادية بضمنها الشركات (أيضاً جزء منها مثل شركات صغيرة الحجم) قد بلغت ما مقداره (437191) مليون دولار خلال نفس الفترة الزمنية⁽¹⁾.

أي أن المجموع الكلي للإيرادات المستحصلة من ضريبة الدخل في أستراليا في العام 2010 قد بلغت ما مجموعه (989,986) مليون دولار أسترالي، وإذا ما علمنا بأن المجموع الكلي للمبالغ المستحصلة من كافة مصادر الدخل، كإيرادات لميزانية أستراليا خلال العام 2010 كانت قد بلغت (1,62,726) مليون دولار، من هنا يتضح أن مانسته 50.40٪ يمثل إيرادات ضريبة الدخل لوحدها، أي أن أكثر من نصف إيرادات ميزانية الدولة الأسترالية تأتي من هذا المصدر لوحده، وعليه فهو مصدر مهم وحيوي للإيرادات

(1) <http://www.taxpolicycenter.org/taxfacts/displayafact.cfm?Docid=203>.

ويجب المحافظة على ديمومه والعمل على تحسين طرق جباية هذه المبالغ التي تعتبر المصدر المهم الذي يوفر للدولة الاسترالية مصادر الاتفاق ضمن الخطط والبرامج التنموية وبرامج الخدمات الاجتماعية التي تمثل إحدى أرقى البرامج التي تمارس في العالم، والتي تقدم خدماتها إلى الملايين من المواطنين الاستراليين بالإضافة إلى البرامج التي يستفيد منها آلاف اللاجئين الذين يستقرون في أستراليا سنوياً.

أما الأرقام التخمينية أو التقديرية المحتملة للعام الحالي 2011 فقد قدرت كالآتي:

إيرادات الضرائب التي سيتم جبايتها من الأفراد (بضمنهم نسبة كبيرة من أصحاب الأعمال التجارية الصغيرة وخاصة الفردية منها) تبلغ (033956) مليون دولار أسترالي، يقابلها ما مقداره (431198) مليون دولار أسترالي إيرادات ضريبة الدخل من الوحدات الاقتصادية (بضمنها شركات صغيرة الحجم)، أي ما مجموعه (154,4641) مليون دولار أسترالي، وإذا ما علمنا بأن مجموع الإيرادات الكلية المستحصلة من كافة مصادر الدخل للعام التقديري 2011 قد قدرت بما مجموعه (173,7002)، فإن نسبة 11.53٪ من مجموع الإيرادات الكلية لميزانية الدولة الأسترالية تمثل إيرادات ضريبة الدخل لوحدها، أي بزيادة بمقدار 712٪ عن السنة السابقة.

تعتبر هذه الأرقام والنسب المثوية مؤشرات مهمة تعطي أصحاب القرار السياسي في البلد التصور الواضح والخطوط العريضة التي يمكن رسم سياسات وبرامج وتعديل تعليمات ولوائح وقوانين، الغاية منها معالجة الاختناقات التي تواجه مسألة الوصول إلى الأرقام الحقيقية لمبالغ الإيرادات التي تعتمد عليها الدولة في عملية الاتفاق الحكومي على شتى أوجه الصرف، وإستناداً إلى البرامج الموضوعية مسبقاً.

لهذا من الأجدر بالسلطات الأسترالية أن تقوم صياغة معايير محاسبية مصفرة على غرار المعايير المحاسبية المعمول بها بالنسبة للشركات الكبيرة والوحدات الاقتصادية المسجلة في الأسواق المالية.

أيضاً يرى الكاتب أن الواجب عدم قبول أي معلومات أو بيانات عن النشاطات الخاصة بالوحدات الاقتصادية الصغيرة ما لم تكن تلك المعلومات والبيانات معدة، أو على الأقل مصدقة من قبل أحد المحاسبين العموميين المجازين في أستراليا على أن يكون عضواً

مسجلاً مع إحدى الجمعيات الخامسية الثلاثة الرئيسية العاملة في أستراليا، وهي جمعية ممارسي المحاسبة، وجمعية المحاسبين القانونيين، وجمعية المحاسبين العموميين.

ثالثاً: علاقة الإفصاح المالي بتعثر الأعمال التجارية العربية في أستراليا

تعتبر الوحدات الاقتصادية الصغيرة بما فيها الأعمال التجارية العربية في أستراليا أكثر عرضة للمشاكل والصعوبات قياساً بالأعمال الكبيرة، وهذه السمة معروفة وملحوظة لدى العديد من أهم علاقة مباشرة أو غير مباشرة بتلك الأعمال، مما لا شك أن لكل من الأعمال التجارية الصغيرة والكبيرة ميزات وخصائص مختلفة من عدة نواحٍ قد يأتي في مقدمتها، حجم الوحدة الاقتصادية، الشكل القانوني، القوانين والتعليمات والمعايير المحاسبية التي تنظمها، المجال أو المحيط الذي تعمل فيه، حجم رأس المال المستخدم، عدد العاملين، عدد المساهمين والملاك (أصحاب العمل)، الكفاءات والخبرات المتوفرة، سعة أسواقها، استخدام التقنيات والتكنولوجيا الحديثة في العمل، اتباع أساليب محاسبية وتدفقية حديثة وغيرها من العوامل التي لسانا بصدد التعمق في بحثها في هذا المجال بالذات.

الكاتب يعتقد وبعد أن وصلنا إلى هذه المرحلة المتقدمة من كتابة مباحث الأطروحة، بأن الصورة قد تبدو واضحة من خلال المعلومات التي طرحت حول موضوع الإفصاح من أن هذا المفهوم له تأثيره الخاص على كافة الأعمال التجارية، بما فيها الأعمال الصغيرة.

هذا لا يعني أن الأعمال الصغيرة بشكل عام، لاتعاني من مشاكل وصعوبات معينة وقد لا تقتصر هذه الصعوبات على الوحدات الاقتصادية الصغيرة الحجم، بل قد تنسحب أيضاً على الوحدات الكبيرة أيضاً، أو قد يشترك معها في بعضها، ومن الضروري الإشارة إليها في هذا المجال وذلك لكونها تعتبر من الأسباب الأخرى لها علاقة مباشرة في تعثر العديد من تلك الوحدات الاقتصادية، وبالتالي فهي تؤثر على نشاطاتها وفعاليتها وقد تقود في كثير من الحالات إلى صعوبات لا يمكن مواجهتها وقد تؤدي في النهاية إلى القضاء على هذه الأعمال ونشاطاتها، ومن تلك الصعوبات⁽¹⁾:

(1) <http://wealthpilgrim.com/5-small-business-problems-and-how-to-solve-them/>.

1. التدفق النقدي: يعتبر التدفق النقدي وتوفير السيولة النقدية التي تحتاجها الوحدات الاقتصادية الصغيرة وفي الاوقات المناسبة الشريان الحيوي لنشاطات تلك الوحدات، وعليه فإن إهمال أصحاب الأعمال الصغيرة لأهمية هذا الجانب قد يؤدي في كثير من الاحيان الى مضاعفة المشاكل التي تواجه هذه الأعمال، وعليه يتوجب أن ترمج مدفوعات الأعمال بشكل يضمن توفير إنسيابية مقدار من السيولة النقدية من أجل المساهمة في مواجهة حالات الطوارئ، بالإضافة الى تسديد القوائم والفواتير التي يصعب تأجيل دفعها، وقد يحاول صاحب العمل الحصول على تسهيلات دفع فواتير التجهيز (على سبيل المثال) بشكل يمكنه من برمجتها مع مدخولاته المتوقعة، محاوله منه في التغلب على بعض المشاكل المصاحبة للتدفق النقدي أو على الأقل تخفيف عبثها.

2. رأس المال التشغيلي: يعتبر وسيلة أخرى تساعد الوحدة الاقتصادية على التغلب على مشاكل التدفق النقدي، فعلى سبيل المثال لو كنا أمام عمل صغير ناجح، ولجأه واضح من خلال الاقبال الشديد على منتجاته أو خدماته التي يقدمها لعملائه، الذين أخذوا يطالبون صاحب العمل بضرورة سرعة إنجاز تقديم المنتج أو الخدمة المقدمة، بعد أن أصبح من الصعب عليه مواجهه طلبات الزبائن المتزايدة. في هذه الحالة نحن أمام فرصة توسيع العمل القائم لكن ليست لدينا الامكانية المالية لذلك. إن الارياح المتحققة من العمل الحالي غير مبرجة لمواجهة حالة النمو المتوقعة في المستقبل، لذا يبقى أمامنا حائلان اثنان لمعالجة الموقف:

الاولى: تحمين المبلغ التقديري الذي يمكن لهذا التوسع أن يضيفه الى أرباح الوحدة الاقتصادية. ومن خلال ذلك يمكن وضع جدول بالتدفق النقدي التقديري لفترة الاثني عشر شهراً القادمة، وما يليها بعده أيضاً، وهذا الجدول سوف يوضح بشكل منطقي المبلغ الذي يمكن صرفه على التوسع الجديد في عمل الوحدة الاقتصادية، على أن يتم ذلك بشكل عقلاني وروح إيجابية، أما

الحالة الثانية: فمن المنطقي أن تسعى الى الاقتراض في سبيل تمويل خطة التوسع في العمل، وعليه يمكنك مفاضة أصدقائك وأقاربك وحتى عملائك الذين أبدوا سعادة بهذا المقترح، حيث يمكن لصاحب العمل طلب المساعدة المالية منهم

لقاء فائقة تشجيعية على القروض التي يساهمون بها في إلحاز التوسيع، وهذا لا يمنع أن يقوم صاحب العمل في نفس الوقت من مفاتحة المؤسسات المالية التي تمتع مثل هذه القروض. لاسيما إذا كانت هناك أسباب مقنعة وقوية مشفوعة بأرقام ثبوتية تؤيد صحة ما ذهب إليه صاحب العمل، فقد يبدو الأمر مغرباً جداً للعديد من تلك الجهات للمساهمة في الاقتراض وإلحاح المشروع المقترح.

إن الكتاب عن القرض ومنح العاملين الذين يتصرفون بسلوك عالي الجودة، يستحقون الثناء والمكافأة على ذلك وهذا ما يجب على صاحب العمل أن يقوم به بنفسه. لذا يتوجب عليه أن يثبت روح المنافسة الشريفة والعدالة بين مستخدميهِ والعاملين معه، لكن المفتاح الرئيسي لوجود فريق عمل جيد في الوحدة الاقتصادية هو ما يستثمره من وقت في سبيل بناء قوة عمل فعالة وكفوءة. لذا يجب أن يظهر لهم اهتمامهم بهم مع الحفاظ على العلاقة المهنية العالية النوعية، مبنياً لهم ما يتوقعه منهم عن طريق الارتقاء إلى المعايير الخاصة به كصاحب العمل.

من جهة أخرى نلاحظ أن هذه الوضعية التي بموجبها تم تحديد موقع صاحب العمل العربي في استراليا في خاتمة أو شريحة عدم الملتزمين (بشكل عام) إن صح التعبير، وبالتالي أثرت على سمعتهم التجارية بشكل عام مقارنة بالجهات الأخرى تعزى بالإضافة إلى الأسباب الواردة أعلاه، إلى عدم الوعي الثقافي والحس الوطني بشكل عام، يضاف إليها الغريزة الشخصية للمواطن العربي الذي يمتاز بمحاولة التعتيم على معلوماته الخاصة وعلى أي نشاط يمارسه، والتي يعتبرها حكراً عليه ولا يميل إلى الإفصاح عنها حتى إلى أقرب المقربين إليه، ومن المؤسف القول أن بعض المحاسبين العاملين في استراليا، قد يساهمون في إضفاء بعض النقاشات على هذه المعلومات عن طريق التعتيم أو إيجاد بعض الأعداء غير السليمة مقابل بعض الدولارات التي يستلمها من زبونه العربي، وهذا بطبيعة الحال يعتبر خيانة لسمه وأدائها التي التزم بها والتي يجب تطبيقها، ولعل حالات إلغاء رخص وإجازات ممارسة مهنة المحاسبة وإحالة عدد من المحاسبين إلى القضاء الاسترالي لثبوت عمليات الغش والنصب والاحتيال خير دليل على ذلك، هذا وقد كانت هيئة الأوراق المالية والاستثمارات الاسترالية قد أشارت ضمن تقريرها السنوي

الآخر لعام 2010/ 2011 بأنها قد أُنجزت 15,634 تقريراً يتعلق بسوء السلوك للعديد من الأطراف ذات العلاقة ببعض الأعمال ورخص ممارسة بعض المهن، وأضاف التقرير أعلاماً أن هذه الأرقام تمثل ارتفاعاً بمقدار 17٪ عن السنة السابقة (2009/ 2010). ومن الطبيعي أن هذا الارتفاع في عدد الحالات التي تم النظر فيها والتعامل معها من قبل الجهة المعنية في الدولة الاسترالية، إنما يعبر عن مدى ضعف الوعي العام للأعمال والذي سبق أن أشرنا إليه في مجال سابق من هذه الأطروحة، علماً بأن هذه المعلومات تتعلق بكافة النشاطات الاسترالية ومنها الأعمال العربية العاملة في أستراليا.

وكجزء من مساهمة هيئة الأوراق المالية والاستثمارات الأسترالية في برامج التعليم المستمر للمدراء ومسؤولي الشركات، والمتخصصين بمن فيهم المحامون ومصنفو الشركات والمحاسبون والمدققون، فقد قامت الهيئة باستضافة أكثر من 850 شخص في اجتماع موسع عقد في العاصمة الأسترالية في أيار من العام 2011 تركز حول موضوع تحسين مستوى تعليم الشركات فيما يتعلق بالتزامات الإفصاح وفق توجيهات هيئة الأوراق المالية والاستثمارات الأسترالية.

إن هذا الاهتمام الاستثنائي الذي توليه المؤسسة الحكومية المختصة بمراقبة نشاطات الشركات والوحدات الاقتصادية (وبالتخصص الكبير منها) إنما يعبر عن أهمية موضوع الإفصاح عن المعلومات والبيانات المحاسبية بأشكالها ومن ضمنها المالية في الحياة الاقتصادية الأسترالية، والتي من خلال ذلك يتم التأكد من صحة ودقة وشفافية المعلومات المقدمة عن نشاطات تلك الوحدات الاقتصادية الكبيرة.

وإذا ما أنقلنا بنظر الاعتبار أيضاً حجم الأعمال التجارية الصغيرة التي تشكل ما نسبته 95٪ من مجموع الأعمال التجارية في أستراليا، بدت لنا أهمية الإفصاح لهذه الشريحة أكثر أهمية من تلك الكبيرة الحجم، وعلى أساس تلك المعلومات والبيانات يتم اتخاذ قرارات كثيرة تتعلق بالسياسات والبرامج الاقتصادية والاجتماعية للعديد من القطاعات والحقول.

إن الإفصاح السليم والدقيق والكامل والشفاف لا يشمل فقط الوحدات الاقتصادية الكبيرة الحجم التي تكون على الأرجح ملزمة بموجب معايير المحاسبة الأسترالية بالإفصاح عن بياناتها ومعلوماتها، إلا أن هذا الإفصاح يشمل الوحدات

الاقتصادية الصغيرة أيضاً وحتى الأعمال الفردية التجارية الصغيرة عليها الإفصاح عن نشاطاتها إلى بعض الجهات مثل البنوك والمؤسسات المالية الأخرى وخاصة عند تقديم طلبات الاقتراض التي غالباً ما يحتاجها كل صاحب عمل، ومن الجهات الأخرى التي تتطلب الإفصاح عن نشاطات وفعاليات حتى أصغر الأعمال التجارية هي دائرة الضرائب الأسترالية، حيث يتم ذلك وفقاً لقانون ضريبة الدخل الرقم 97 لعام 2001 وكذلك وفقاً للقانون السابق الذي لازالت العديد من مواده سارية المفعول حتى الآن وهو القانون المرقم (39) لعام 1963 حيث يتم سنوياً على الأقل الادلاء بمخلاصة دخل كافة الأعمال التجارية لغرض احتساب نسبة الضرائب الواجب دفعها إلى دائرة الضرائب الأسترالية والتي تشكل أكبر مصدر تمويلي لخزينة الدولة الفدرالية لأستراليا.

تعتمد البنوك والمؤسسات المالية الأخرى في أستراليا على نتائج الاقترار الضريبي للأفراد وأصحاب الأعمال التجارية في تقرير ما يستحقه المتقدم لطلب الاقتراض، وعليه وبشكل عام يمكن القول إن عدم إظهار مائة مائة للفرد أو للعمل قد لا يفلح في إقناع البنك في منحه القرض المطلوب وبالتالي قد يحرم من فرصة الحصول على القروض المالية التي قد تكون الملجأ الوحيد في الكثير من الحالات أمام أصحاب الأعمال التجارية لإنقاذ أعمالهم أو حتى لتوسيع أعمالهم القائمة.

عادة ما تقوم الجهات الحكومية المعنية في أستراليا بإصدار نشرات دورية شهرية أو فصلية توضح فيها التغيرات الضرورية الجارية على مختلف التعليمات والقوانين التي قد تتعلق بالعديد من النشاطات والجوانب المهمة التي تؤثر على نشاطات الأعمال التجارية.

لقد اعتاد أصحاب الأعمال التجارية وخاصة المسجلون منهم على ضريبة السلع والخدمات على إستلام نشرات كل ثلاثة أشهر أي قبل الموعد الفصلي المقرر للإبلاغ عن البيانات المالية لتلك النشاطات التجارية، مرفق بها تعليمات توضح بشكل تفصيلي المعلومات المطلوب الإفصاح عنها وكيفية احتسابها وكيفية تبويبها وفق الاستمارة المرفقة التي تحمل اسم وعنوان والرقم الخاص بالعمل الذي يمارسه، بحيث لا يمكن استخدامها لغرض الإفصاح عن نشاط آخر مختلف، أي كل نشاط يعمل رقماً يميزه عن غيره من الأعمال، هذا وقد سبق وأشرنا إلى هذا الموضوع ضمن الفصول الأولى من هذه الأطروحة.

أما الأعمال التجارية التي توكل محاسباً أو مكتب محاسبة للقيام نيابة عنها بتهيئة معلوماتها وبياناتها وتحوله وفق صيغ قانونية معينة بالإبلاغ عن نشاطاتها المالية للمفترات السابقة فإنه يقوم بالحصول على تلك البيانات والمعلومات التفصيلية من صاحب العمل التجاري نفسه ويتم إعداد الجداول الخاصة بالإبلاغ وعادة ما يستخدم المحاسبون نظام الإبلاغ الإلكتروني المباشر مع دائرة الضرائب الأسترالية، (في هذه الحالة المحاسب يجب أن يكون وكيلاً معتمداً للإبلاغ عن ضريبة السلع والخدمات، أو أن يكون وكيل ضرائب معتمد) وإذا كان كيان العمل التجاري يمثل شركة فيحق للمحاسب إذا كان مسجلاً كوكيل معتمد نيابة عن هيئة الأوراق المالية والاستثمارات الأسترالية بإبلاغ هذه الهيئة المسؤولة عن فعاليات ونشاطات الشركات العاملة في أستراليا بالتقرير المالي السنوي وكذلك إبلاغها بأية تغيرات تخص الشركة وأعضائها وأسهمها أو معلوماتها الأخرى، وفق استمارات معينة يمكن ملؤها وإرسالها إلكترونياً باستخدام رقم توكيله المشار إليه نيابة عن صاحب العمل التجاري، علماً بأن الشركات تقوم أيضاً بإبلاغ دائرة الضرائب الأسترالية عن نشاطاتها المالية إما شهرياً أو فصلياً ووفق التعليمات الجارية إضافة إلى إبلاغها بأي تغير حاصل على هيكل الشركة أو إدارتها وموقعها أو تغيير معلوماتها مثل تغيير رقم الهاتف والفاكس وغيرها من المعلومات الأخرى.

اعتادت العديد من المكاتب المحاسبية وخاصة الكبيرة منها على إصدار بعض النشرات أيضاً وغالباً ما توجد جهات متخصصة معينة تتفق مع المحاسبين ومكاتب المحاسبة تتولى مهمة إعداد وتهيئة المعلومات التي تستقى من التعليمات الجديدة الصادرة عن الدوائر الحكومية المختصة بالشؤون المحاسبية والضريبة بشكل خاص، ويتم إصدار هذه النشرات الدورية بعد الاتفاق مع تلك المكاتب المحاسبية أو مع المحاسب إذا كان يمارس العمل باسمه وقد يتم إصدارها إما على شكل مطبوع تحمل اسم المكتب وعنوانه وعلامته الفارقة وتوزع على زبائن المكتب مباشرة، أو يتم إرسالها إلكترونياً من خلال استخدام العناوين الإلكترونية للزبائن، وبذلك يكون هذا المحاسب أو مكتب المحاسبة قد استغل هذه النشرات التي تتضمن بعض التوجيهات المهمة للزبائن أو ما تم إصداره من تعليمات وتعديلات على القوانين السائدة، في تحقيق أكثر من غاية في آن واحد:

1. تتكيف زيونه من خلال الاشارة الى ما تم إصداره من تعليمات جديدة، وحثهم على الالتزام بها وفق المعطيات الجديدة.
 2. إيصال أية معلومة محاسبية أو مالية قد ينوي المحاسب أو المكتب إيصالها الى هؤلاء العملاء، وتوجيههم الى كيفية الاستفادة القصوى من الفرص التي قد تتاح لهم من خلال اتباع النصائح التي يسديها لهم هؤلاء المتخصصون كل حسب مجاله.
 3. تعتبر هذه الاساليب من أفضل الاساليب التي تحقق التواصل المستمر مع الزبون وإشعاره بأنه عميل ثمين لا يمكن الاستغناء عنه، وفي الوقت ذاته تذكيره بالمواعيد المهمة التي يجب الالتزام بها فيما يتعلق بموضوع الافصاح عن المعلومات والبيانات المطلوبة.
 4. أية تغييرات جديدة يقوم بها المحاسب وخاصة مايتعلق بالخدمات الجديدة التي تضاف الى مهام عمله، كأن يحصل على مؤهل بخوله القيام بمهمة التدقيق المحاسبي بالاضافة الى عمله الحالي، يمكن إبلاغ كافة زبائنه بهذا التغيير المهم، وكذلك عند تغيير موقع محل العمل أو أرقام الهواتف أو استخدام محاسب جديد للعمل في المكتب وتقديمه الى عملاء المكتب الحاليين وماشابه من الاخبار التي تهتم كافة الزبائن.
- لابد من التذكير كذلك بأن أهمية الافصاح والابلاغ والاعتراف عن المعلومات والبيانات وبالاخص المالية منها تفقد قيمتها وأهميتها إذا ماكانت بعيدة عن الشفافية المطلوبة في هذه البيانات، وقد يتبادر الى الذهن أن الافصاح وشفافية المعلومات تعتبر إحدى متطلبات العولمة التي لايمكن الاستغناء عنها، كحال العديد من الامور التي أخذت أهميتها تظهر بوضوح في ظل العولمة التي اجتاحت بلدان العالم أجمع، وبالرغم من وجود العديد من دول العالم التي تحاول التقليل من أهميتها وآثارها إلا أنها أصبحت واقع حال لايمكن تجاهله وعدم الاهتمام بتأثيره، وقد تبلى المنفعة العامة من نتائج العولمة مقتصرة على الاعمال والنشاطات الكبيرة، إلا أن واقع الحال يشير الى خلاف ذلك، حيث إن استخدام تقنيات ووسائل الاتصالات الحديثة وأجهزة البرمجة المتطورة وغيرها والتي سهلت عملية انتقال الاحداث والمعلومات بسهولة كبيرة، جميعها ساعدت على إعطاء

أهمية بالغة لموضوع الإفصاح عن المعلومات وإلى شفافية البيانات التي يتضمنها الإفصاح نفسه، ومن هنا تتجلى ضرورة الاهتمام بهذا الموضوع الذي يعتبر إحدى العوامل التي تعرقل نجاح الأعمال التجارية بشكل عام، والأعمال التجارية العربية في أستراليا بشكل خاص.

المصادر العربية

1. د. القشي، ظاهر شاھر، انهيار بعض الشركات العالمية وأثرها في بيئة المحاسبة، جامعة الاسراء الخاصة -الأردن 2005
2. الإمام، أحمد فهمي. أسواق الأوراق المالية في البلاد العربية - اتحاد المصارف العربية- 1979، 50.
3. سماعة، علي العبد خليل، مجلة المدقق الاردنية، العدد 75 / 76، آذار،/، الاردن 2008، ص 20-23
4. عبد الله، خالد أمين، 1995 الإفصاح ودوره في تنشيط التداول في أسواق راس المال العربية، المحاسب القانوني العربي، العدد 92، تشرين اول 1995، ص ص (38-44).
5. د. جليات. محمد دور الإفصاح في صنع القرار الاستثماري في سوق دمشق للأوراق المالية. دمشق - سوريا، 2009.
6. مطر، محمد، وآخرون، 1996، نظرية المحاسبة واقتصاد المعلومات- الأطار الفكري وتطبيقاته العملية، دار حنين للنشر والتوزيع، عمان، الاردن 1996
7. المحاسبة الدولية. فردريك تشوي، كارل آن فروست، كاري ميك. تعريب أ.د. زايد، محمد عصام الدين، دار المريخ للنشر، السعودية، 2004، ص 189
8. د. الجليلاتي، محمد، متطلبات تحويل الشركات العائلية الى شركات مساهمة عامة محاضرة القيت في 2007/5/5
9. أبو شعبان، عماد إبراهيم، الازمة المالية العالمية- مدخل في الاسباب، جامعة الازهر، غزة، 19 تشرين الاول 2008
10. د. عبود، سالم محمد الازمة المالية العالمية بين مبدأ الإفصاح والشفافية، بحث مقدم الى المؤتمر العلمي الثالث في عمان، 2009
11. الهيتي، قاسم إبراهيم، السقا، زياد يحيى، نظام المعلومات المحاسبية، كلية الحلباء الجامعة - الموصل-العراق 2003

12. خشارمة، حسين علي 'مستوى الإفصاح في البيانات المالية للبنوك والشركات المالية المتشابهة المندرجة في الأردن، معيار المحاسبة الدولي رقم (30) - دراسة ميدانية نشرت في مجلة النجاح للأبحاث، (العلوم الانسانية)، المجلد 17(1)، 2003
13. صلاح سالم الحلان، مقالة بعنوان لماذا نكره الإفصاح؟ نشرت في الموقع الالكتروني *الرؤية الاقتصادية في 28 شباط 2010*
14. زيود، لطيف، قيطيم، حسان، مكية، نغم أحمد فواد، دور الإفصاح المحاسبي في سوق الأوراق المالية في ترشيد قرار الاستثمار، مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية - سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد (29) العدد 1 عام 2007
15. شحات، جمال، كيف تمنع التلاعب في القوائم المالية؟ مقالة نشرت في موقع دليل المحاسبين في 2010/4/7
16. القاضي، حسين، حمدان، مأمون، المحاسبة الدولية ومعاييرها، منشورات جامعة دمشق، 2007-2008 ص 123
17. الاحمد، سعود بن عبد العزيز، تسرب المعلومات الداخلية في أسواق الاسهم يناقض مفاهيم العدالة والشفافية رسالة ماجستير
18. محمود، بكر ابراهيم، الفساد والاجهزة الرقابية، عنوان مقالة
19. كريم بقرداوي، السلام المفقود - عهد الرئيس الياس سركيس، عبر الشرق للمنشورات، 1986،
20. علي كنعان. الاسواق المالية، 2009، مطبعة الروضة، من منشورات جامعة دمشق - كلية الاقتصاد، ص 245-246
21. سياسة البنك الدولي الجديدة للإفصاح عن المعلومات: كيف يمكن للمجتمع المدني ضمان التنفيذ الملائم؟ إيمي عقداوي، مركز معلومات البنك الدولي 2010/04/15

المصادر الأجنبية:

1. Dictionary of Banking Terms, 5th edition, by Thomas P. Fitch, published by Barron's Educational Series, Inc
2. Akintoye, Ishola Rufus, "Optimising Investment Decisions Through Informative Accounting Reporting", 2008, Olabisi Onabanjo University, Nigcria, West - Africa, European Journal of Social Sciences - Volume 7, Number 3 (2008)
3. Bank of the International Settlements, "Recommendations for Public Disclosure of Trading and Derivatives Activities of Banks and Securities Firms", 1999
4. Mathews, M. L. And Perera, M. H. B. (1966), Accounting Theory and Development, 3rd Ed, Melbourne: Thomson Nelson.
5. Zeff, S. A. (1972), Forging Accounting Principles in Five Countries, Champaign: Stipes Publishing Co.
6. Baker et. al., "Globalization and Progressive Economic Policy, Cambridge University Press", 1998, p. 5;
7. Deegan, Craig. (2007), Financial Accounting Theory, 2nd ed. Mc Craw-Hill Irwin, pp 36
8. Niall Ferguson, The Ascent of Money: A Financial History of the World, Penguin, London, 2009
9. Cascinc, S. & Gassen, J. "Mandatory IFRS adoption and accounting comparability", SFB 649 Discussion Paper 2010-046, October 2010
10. Zaleha et al, (2010) "Financial Analysts' Perception of the Importance of Accounting Information: Malaysian Evidence"

11. Frechner, H.E. and A. Kilgore, 1994 "The Influence of Cultural Factors on Accounting on Accounting Practice". International Journal of Accounting 29: pp 265-277
12. Craig Deegan, 2006, Australian Financial Accounting, Forth Edition, McGraw-Hill Irwin, NSW, pp5-24
13. IASC (1998), Shaping IASC for the future, London: International Accounting Standards Committee, P. 6
14. Nobes, C and Parker, R. (2004), Comparative International Accounting, Harlow: Pearson Education Limited. P.4
15. Accounting Standards, Building international opportunities for Australian Business, 1997
16. Corporation Act No.50 of 2001, Australian Corporations Legislation, 2007 LexisNexis, NSW
17. Australian Securities and Investments Commission Act 2001, Australian Corporation Legislation, 2007 LexisNexis, NSW
18. Beck, T. Kunt, A. & Levine, R., "Bank Supervision and Corporate Finance", May 2003, World Bank Policy Research Working Paper No. 3042
19. The global financial crisis: Poverty and social protection, Evidence from 10 country case studies. Briefing Paper 51, August 2009, Issued by the Overseas Development Institute.
20. National Accountant, the official journal of the National Institute of Accountants/ Australia, various articles through the 2008-2010 issues
21. Corporate Governance Principles and Recommendations, by ASXCG Council – 2007, second edition.
22. Corporation Act No. 50 of 2001,

23. Andrew Main, March 06, 2010, The Australian paper, Disclosure regulations are being ignored: Australian regulations,
24. Teresa Barger , Corporate Governance – A Working Definition, IFC/ World Bank Corporate Governance Department, International Corporate Governance Meeting, Hanoi, Vietnam, Dec, 6th2004, p.2
25. Darrin Hartzler, Facing the Financial Crisis: Corporate Governance in IFC's Investments, Rio de Janeiro, Nov 11, 2009
26. ASX Corporate Governance Council, Corporate Governance Principles and Recommendations with 2010 Amendments, 2nd Edition,
27. Wendy Lewis, Simon Balderstone and John Bowan; (2006), Events That Shaped Australia; New Holland; p. 19
28. Peter Hiscock (2008). Archaeology of Ancient Australia; Routledge: London
29. Australian Government, Department of Foreign Affairs and Trade,
30. Ghassan Hage, 2002, Arab – Australians Today – Citizenship and Belonging, Melbourne University press-Australia, First published in 2002
31. Naturalisation Records: Queensland State Archive, 1894 – 1903 and Australian Archives 1904 –1940s
32. Sherry Y. Chen en Robert D. Macredie, "The assessment of usability of electronic shopping: A heuristic evaluation", International Journal of Information Management 25 (2005), 516–532
33. Somers, Cain, Jeffery 2011, Small businesses in Australia, Cambridge University Press
34. Lipton & Herzberg, 2006, Understanding Company Law, Thomson Law book co. 13 Ed, P431

35. Internal controls for small business, 2008 Update, CPA Australia, p5
36. Ethics in Small Business, Journal article by Justin G. Longenecker, Joseph A. McKinney, Carlos W. Moore; Journal of Small Business Management, Vol. 27, 1989
37. Omaina A.G. Hassan, Gianluigi Giorgioni, Peter Romilly, David M. Power, (2011) "Voluntary disclosure and risk in an emerging market", Journal of Accounting in Emerging Economies, Emerald Group Publishing Limited Vol. 1, pp.33 – 52



دار غيداء للتسويق والتوزيع

مجمع العساف التجاري - الطابق الأول

خسوي : +962 7 95667143

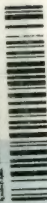
E-mail: darghidaa@gmail.com

تلاخ العلي - شارع الملكة رانيا العبدالله

تلفاكس : +962 6 5353402

ص.ب : 520946 عمان 11152 الأردن

Bibliotheca Alexandrina



1213279

